

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث
في ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي
بعنوان:

تقييم أثر التمويل الأصغر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية
(دراسة مقارنة لبعض الدول العربية)

من إعداد الطالب : ولد الصافي عثمان
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بن ساحة علي	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	رئيساً
علماوي أحمد	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفاً
بن عبد الرحمان ذهيبية	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفاً مساعداً
مصيطفي عبد اللطيف	أستاذ	جامعة غرداية	مناقشاً
صديقي أحمد	أستاذ	جامعة أدرار	مناقشاً
فودوا محمد	أستاذ	جامعة أدرار	مناقشاً

السنة الجامعية 2021/2022

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف خلق الله،

محمد خير رسل الله.

يطيب لي ويسعدني أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضلين،

اللذين قبلا الاشراف على هذا العمل، الأستاذ الدكتور أحمد علماوي، والدكتورة

ذهيبة بن عبد الرحمان، جزاهما الله خيرا على ما أشاروا علي به من توجيهات وما

قدماه لي نصائح وإرشادات ساعدتني على إتمام هذا البحث وإخراجه، أسأل الله أن

يجزيهما عني خير الجزاء، وأن يجعل الله ذلك في ميزان حسناتهما.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد المساعدة والعون من قريب أو بعيد

حتى أنجز هذا البحث، فجزاهم الله عني خيرا الجزاء.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، وكيفية الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية في مجال هذا التمويل لرفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وللوقوف على دور التجربة الجزائرية في التمويل الأصغر وأهميتها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وباستخدام كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، قمنا بتقييم النشاط الإقراضي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 - 2021 وتقييم بعض البرامج الأخرى للتمويل الأصغر كبرنامج بنك البركة الإسلامي وصندوق الزكاة، كما قمنا بإجراء مقارنة بين تجارب بعض البلدان العربية المتمثلة في السودان والأردن ومصر واليمن في مجال التمويل الأصغر وأثره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان.

خلصت الدراسة إلى أن التمويل الأصغر ساهم في تنمية المستوى الاجتماعي بتخفيف حدة الفقر والتقليص من البطالة من خلال زيادة عدد الوظائف التي أنشأت في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومختلف برامج التمويل الأصغر الأخرى، كما ساهم أيضا في تنمية مستوى الاقتصاد الوطني من خلال زيادة عدد المشاريع المصغرة والمؤسسات الناشئة ورفع القيمة المضافة. كما خلصنا أيضا إلى أنه يمكن محاكاة تجارب هذه الدول على مستوى الاقتصاد الجزائري، خصوصا في المجال التشريعي والتنظيمي والمؤسسي لضبط سوق التمويل الأصغر.

الكلمات المفتاحية: تمويل أصغر، تنمية اجتماعية، تنمية اقتصادية، بلدان عربية، قروض مصغرة.

Abstract:

This study aims to highlight the extent of the contribution of microfinance to achieving social and economic development in Algeria, and how to benefit from the experiences of some Arab countries in the field of this financing to improve the social and economic level, and to determine the role of the Algerian experience in microfinance and its importance in achieving social and economic development, using each of the descriptive approach and the analytical approach, we evaluated the financial activity of the National Agency for the Management of Microcredit during the period between 2004 - 2021 and evaluated some other microfinance programs such as the Al Baraka Islamic Bank program and the Zakat Fund. We also made a comparison between the experiences of some Arab countries like Sudan, Jordan, Egypt and Yemen in the field of microfinance and its impact on the social and economic development of these countries.

The study concluded that microfinance contributed to the development of the social level by decreasing the poverty and reducing unemployment by increasing the number of jobs created within the framework of the National Agency for the Management of Microcredit and various other microfinance programs. It also

contributed to the development of the level of the national economy by increasing the number of microprojects and increase the innovative ideas as well as start-ups. We also concluded that the experiences of these countries can be simulated at the level of the Algerian economy, especially in the legislative, regulatory and institutional fields to control the microfinance market.

Keywords: microfinance, social development, economic development, Arab countries, microloans.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence la contribution de la microfinance à la réalisation du développement social et économique en Algérie, et comment bénéficier des expériences de certains pays arabes dans le domaine de ce type financement afin d'améliorer le niveau social et économique, et déterminer la rôle de l'expérience algérienne en microfinance et son rôle dans la réalisation du développement social et économique, en utilisant l'approche descriptive et l'approche analytique à la fois, nous avons évalué l'activité de financement de l'Agence Nationale de Gestion du Microcrédit au cours de la période 2004 – 2021, ainsi que nous avons évalué quelques autres programmes de microfinance tels que le programme Banque islamique d'Al Baraka et le fond de Zakat. Nous avons également fait une comparaison entre les expériences de certains pays arabes à l'instar de modèle adopté au Soudan, en Jordanie, en Égypte et au Yémen dans le domaine de la microfinance et de son impact sur le développement social et économique de ces pays.

L'étude a montré que la microfinance a contribué avantageusement au développement du niveau social en allégeant la pauvreté et en réduisant le chômage par la création d'emplois dans le cadre de l'Agence Nationale de Gestion du Microcrédit et de divers autres programmes de microfinance. Elle a également contribué au développement de l'économie nationale en augmentant le nombre de microprojets, start-ups et augmenter la valeur ajoutée. Nous avons également conclu que les expériences de ces pays peuvent être simulées au niveau de l'économie algérienne, notamment dans les domaines législatif, réglementaire et institutionnel pour contrôler le marché de la microfinance.

Mots clés : Microfinance, développement sociale, développement économique, pays arabes, microcrédits.

قائمة المحتويات

الصفحة

IIالشكر
IIIالملخص
VIقائمة المحتويات
IXقائمة الجداول
XIIقائمة الأشكال البيانية
أالمقدمة
001	الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتمويل الأصغر
002تمهيد
003المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية وبعدها الاجتماعي والاقتصادي
003المطلب الأول: التنمية الشاملة وبعدها الاجتماعي
012المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها
026المبحث الثاني: الإطار النظري للتمويل الأصغر وأهم عناصره
026المطلب الأول: ظهور التمويل الأصغر وأهم مراحل تطوره عبر التاريخ
036المطلب الثاني: انتشار التمويل الأصغر عبر العالم
032المطلب الثالث: مبادئ، أهمية وأهداف التمويل الأصغر
041المطلب الرابع: مؤسسات وخدمات وعملاء التمويل الأصغر
047المبحث الثالث: الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي
048المطلب الأول: مستويات تقييم الأثر التنموي على المستوى الاقتصادي للتمويل الأصغر
053المطلب الثاني: دور التمويل الأصغر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
060خلاصة الفصل الأول
061	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
062المبحث الأول: الدراسات السابقة الوطنية التي أجريت على المستوى المحلي
063المطلب الأول : الأطروحات التي تناولت موضوع التمويل الأصغر على المستوى الوطني
070المطلب الثاني : المقالات التي تناولت موضوع التمويل الأصغر على المستوى الوطني
082المبحث الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية التي تناولت موضوع أثر التمويل الأصغر على التنمية

082	المطلب الأول : الأطروحات والرسائل التي تناولت موضوع التمويل الأصغر على المستوى الأجنبي.
089	المطلب الثاني : المقالات التي تناولت موضوع التمويل الأصغر على المستوى الأجنبي.....
095	خلاصة الفصل الثاني.....
096	الفصل الثالث: واقع صناعة التمويل الأصغر في بعض الدول العربية (الجزائر، السودان، الأردن، مصر واليمن)
097	تمهيد.....
098	المبحث الأول: واقع التمويل الأصغر في المنطقة العربية..
098	المطلب الأول : نظرة حول التمويل الأصغر في المنطقة العربية.....
106	المطلب الثاني: الأشكال القانونية لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية وطبيعة الخدمات المقدمة من طرفها.....
109	المبحث الثاني: عرض تجارب التمويل الأصغر في الدول العربية.....
110	المطلب الأول: تجربة دولة السودان في التمويل الأصغر.....
116	المطلب الثاني: التجربة الأردنية للتمويل الأصغر.....
124	المطلب الثالث: التجربة المصرية للتمويل الأصغر.....
132	المطلب الرابع: التجربة اليمنية للتمويل الأصغر.....
138	المبحث الثالث: عرض التجربة الجزائرية للتمويل الأصغر.....
139	المطلب الأول: سوق التمويل الأصغر في الجزائر وأهم خصائصه.....
144	المطلب الثاني: عرض تجربة التمويل الأصغر للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (Angem)...
148	المطلب الثالث: استعراض أهم باقي تجارب التمويل الأصغر في الجزائر.....
153	خلاصة الفصل الثالث.....
154	الفصل الرابع: مقارنة الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الدول المدروسة مع الجزائر
155	تمهيد.....
156	المبحث الأول: تقييم الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الدول محل المقارنة
156	المطلب الأول: الدور التنموي للتمويل الأصغر بالسودان.....
161	المطلب الثاني: الدور التنموي لقطاع التمويل الأصغر بالأردن.....
165	المطلب الثالث: الدور التنموي لقطاع التمويل الأصغر بمصر.....

171المطلب الرابع: الدور التنموي لقطاع التمويل الأصغر باليمن
177المبحث الثاني: تقييم الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر
177المطلب الأول: الدور التنموي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي
185المطلب الثاني: الدور التنموي لتجربة التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر
192المطلب الثالث: الأثر التنموي لتجارب التمويل الأصغر للجمعيات
198المبحث الثالث: مقارنة الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر مع بقية الدول العربية
198المطلب الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين التجربة الجزائرية للتمويل الأصغر وبقية الدول العربية
203المطلب الثاني: مقارنة التحديات التي تواجه سوق التمويل الأصغر في الجزائر مع بقية الدول
206المطلب الثالث: ما يستفاد من تجارب التمويل الأصغر ودورها التنموي في الدول الأربعة بالنسبة للاقتصاد الجزائري
212خلاصة الفصل الرابع
213الخاتمة
218المراجع
230الفهرس

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تطور عدد المقترضين على المستوى العالمي خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2017.....	034
(2-1)	تطور حجم محفظة قروض التمويل الأصغر على المستوى العالمي للفترة من 2010 إلى غاية 2017	034
(3-1)	توزيع المقترضين حسب المجموعات الإقليمية من 2010 إلى 2017.....	035
(4-1)	الطبيعة القانونية للمؤسسات والبرامج العاملة في مجال التمويل الأصغر على المستوى العالمي للفترة من 2010 إلى 2016.....	036
(5-1)	يبيّن الأشكال الرئيسة للمدخرات وما يقابلها من الأدوات المالية.....	045
(1-3)	القوانين المنظمة للتمويل الأصغر وسنة صدورها والجهات المشرفة عليه في بعض الدول العربية.....	100
(2-3)	عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية خلال الفترة 2010-2017.....	101
(3-3)	توزيع عدد المقترضين حسب الدول في المنطقة العربية خلال الفترة 2010-2016... ..	102
(4-3)	الشكل القانوني لمؤسسات التمويل الأصغر الناشطة في المنطقة العربية.....	107
(5-3)	الخدمات المسموح لمؤسسات التمويل الأصغر بتقديمها في بعض الدول العربية.....	108
(6-3)	بيانات ومؤشرات الشمول المالي في السودان للفترة من العام 2014 حتى ديسمبر 2018.....	111
(7-3)	ملامح استراتيجية صناع التمويل الأصغر المستهدفة في افاق 2017 في السودان.....	113
(8-3)	المؤشرات الكمية لقطاع التمويل الأصغر السوداني للفترة من 2015 - 2019.....	114
(9-3)	حجم التمويل المخصص من طرف المصارف السودانية للتمويل الأصغر.....	114
(10-3)	محاور الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر بالأردن.....	117
(11-3)	يوضح تحليل الطلب على التمويل الأصغر في الأردن.....	119
(12-3)	مؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها بالعمل في الأردن.....	120
(13-3)	نمو المحفظة الاقراضية.....	121
(14-3)	نمو العملاء النشطين والقروض النشطة إلى غاية 2020.....	122
(15-3)	عدد فروع مؤسسات التمويل الأصغر المنتشرة.....	123
(16-3)	أثر جائحة كورونا على أداء قطاع التمويل الأصغر الأردني.....	124
(17-3)	تحليل الطلب على التمويل الأصغر والفجوة بين العرض والطلب على التمويل الأصغر في مصر.....	127

130	بيانات الانتشار لأهم مقدمي التمويل الأصغر في مصر.....	(18-3)
131	توزيع المحفظة الاجمالية الموجهة للتمويل الأصغر بمصر.....	(19-3)
134	تحليل الطلب على التمويل الأصغر والفجوة بين العرض والطلب في اليمن.....	(20-3)
135	الهيئات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر وبعض الخصائص المميزة لها.....	(21-3)
136	قيمة محفظة التمويل الأصغر بالنسبة للبنوك والمؤسسات غير البنكية في اليمن.....	(22-3)
136	عدد المقرضين النشطين في اليمن من سنة 2009 إلى 2019.....	(23-3)
137	عدد المدخرين النشطين في اليمن من سنة 2009 إلى 2019.....	(24-3)
140	معدلات الفقر في الجزائر من 2008 إلى غاية.....	(25-3)
145	أنماط التمويل.....	(26-3)
156	انتشار مؤسسات التمويل الأصغر في السودان للفترة 2013 - 2018.....	(1-4)
158	عدد المستفيدات من مشروع المرأة الريفية.....	(2-4)
159	نشاط محفظة الخريجين.....	(3-4)
160	التمويل الفعلي للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر لقطاع التمويل الأصغر	(4-4)
160	عدد المستفيدين من التمويل الأصغر ومعدلات البطالة في السودان من 2013 إلى 2018.....	(5-4)
162	عدد المشروعات في القطاعين العام والخاص وعدد العاملين فيها حسب الحجم لسنة 2016.....	(6-4)
163	تقسيم المحفظة الاقراضية لمؤسسات التمويل الأصغر على مختلف القطاعات.....	(7-4)
164	يوضح المؤشرات الكمية لصناعة التمويل الأصغر في الأردن في العاصمة والمحافظات.....	(8-4)
166	تطور نشاط التمويل الأصغر بمصر وفقا لنوع النشاط خلال 2016 و2017.....	(9-4)
166	أعداد المشتغلين بالمشاريع المتناهية الصغر مقارنة بالمشاريع الأخرى لسنة 2017-2018.....	(10-4)
168	يوضح قيمة مساهمة مشاريع التمويل المتناهي الصغر في الناتج الإجمالي بالمقارنة مع باقي القطاعات الإنتاجية.....	(11-4)
168	تطور مساهمة مشاريع التمويل الأصغر في القيمة المضافة للاقتصاد المصري لسنتي 2012 و2018.....	(12-4)
172	عدد العاملين في القطاع الخاص حسب حجم المنشأة.....	(13-4)
173	مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في قيمة الناتج المحلي والقيمة المضافة خلال الفترة من 2011 - 2013.....	(14-4)

- 1782021 /03/31 غاية إلى غاية الوكالة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2021 /03/31 (15-4) حصيلة نشاط القروض منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2021 /03/31
- 1782021 مارس 31 إلى 2005 للفترة من القروض المستفيدة من القروض للفترة من 2005 إلى 31 مارس 2021 (16-4) تطور عدد المشاريع المستفيدة من القروض للفترة من 2005 إلى 31 مارس 2021
- 179تطوير مساهمة المشاريع الإنتاجية والخدماتية التي ساهمت الوكالة في تمويلها. (17-4) أهم قطاعات النشاط الإنتاجية والخدماتية التي ساهمت الوكالة في تمويلها
- 1812005 إلى 2018 (18-4) تطور مساهمة المشاريع المستفيدة من إعانة وكالة تسيير القرض المصغر في التوظيف للفترة 2005 إلى 2018
- 1822021 مارس 31 غاية إلى غاية الوكالة من طرف الوكالة إلى غاية 31 مارس 2021 (19-4) حصيلة المناصب المستحدثة من طرف الوكالة إلى غاية 31 مارس 2021
- 1832021 /03/31 غاية إلى غاية توزيع القروض حسب شريحة العمر إلى غاية 2021 /03/31 (20-4) توزيع القروض حسب شريحة العمر إلى غاية 2021 /03/31
- 1852021 (21-4) حصيلة الخدمات غير المالية المقدمة من قبل الوكالة منذ نشأتها إلى غاية 31 مارس 2021
- 1862009- (22-4) تطور عدد المشاريع الممولة في البرنامج من طرف بنك البركة الجزائري من 2009-2014
- 188توضيح توزيع المشاريع حسب الجنس (23-4) يوضح توزيع المشاريع حسب الجنس
- 1892003- (24-4) تطور عدد المستفيدين من القروض الحسنة لصندوق الزكاة خلال الفترة 2003-2013
- 191(2018 - 2003) (25-4) عدد المستفيدين من صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة (2003 - 2018)
- 1922009/12/31 غاية إلى غاية توزيع القروض الممنوحة إلى غاية 2009/12/31 (26-4) توزيع القروض الممنوحة إلى غاية 2009/12/31
- 1952011 (27-4) عدد وقيمة القروض الممنوحة في المناطق الريفية والحضرية إلى غاية 2011
- 1962011 /12/31 غاية إلى غاية وطبيعة المشاريع الممولة ضمن البرنامج إلى غاية 2011 /12/31 (28-4) عدد وطبيعة المشاريع الممولة ضمن البرنامج إلى غاية 2011 /12/31
- 201 (29-4) الخدمات التمويلية المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر والتشريعات التي تحكمها

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
021 أشكال التمويل الدولي للتنمية	(1-1)
032 خريطة انتشار التمويل الأصغر إلى غاية سنة 2018	(2-1)
044 يوضح أشكال الإقراض الجماعي في مجال التمويل المتناهي الصغر	(3-1)
047 يوضح أهم العملاء المستهدفون من طرف مؤسسات التمويل الأصغر	(4-1)
048 مستويات قياس الآثار والاقتصادية للتمويل الأصغر	(5-1)
049 أبرز أبعاد الأثر التنموي الاقتصادي على صاحب المشروع	(6-1)
051 يلخص أهم وأبرز مؤشرات الأثر الاقتصادي لمشاريع التمويل الأصغر على المستوى الكلي	(7-1)
051 أهم برز أو أبعاد ومؤشرات الآثار الاجتماعية لمشروعات التمويل الأصغر	(8-1)
052 أمثلة عن القروض غير الإنتاجية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر	(9-1)
099 الأهمية النسبية لعدد المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر في الدول العربية	(1-3)
103 عدد عملاء التمويل الأصغر في بعض الدول العربية للفترة من 2016-2018	(2-3)
104 تطور محفظة التمويل الأصغر في الدول العربية، وكذا متوسط حجم القرض لكل عميل خلال (2016-2020)	(3-3)
105 النسب المئوية لمحفظة القروض في خطر وكذا معدل شطب الديون المعدومة في المنطقة العربية في 2018	(4-3)
106 يوضح معدلات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لمؤسسات التمويل الأصغر العربية	(5-3)
109 يوضح منهجية الإقراض لبعض الدول العربية خلال الربع الأول من سنة 2018	(6-3)
112 أقسام وحدة التمويل الأصغر	(7-3)
115 حجم التمويل المخصص من طرف المصارف السودانية للتمويل الأصغر	(8-3)
129 نسبة مساهمة مصادر التمويل الأصغر من إجمالي المحفظة الائتمانية للتمويل الأصغر في مصر	(9-3)
147 المخطط التنظيمي لعمل الوكالة	(10-3)
162 التوزيع النسبي للمشروعات وعدد العاملين بها حسب الحجم لسنة 2016	(1-4)
169 مقارنة عدد الذكور والإناث المستفيدين من التمويل المتناهي الصغر	(2-4)

174 نموذج للتخريج من الفقر	(3-4)
179 عدد المشاريع المستفيدة من القروض إلى غاية 31 مارس 2021	(4-4)
180 عدد المشاريع المستفيدة من القروض إلى غاية 31 مارس 2021	(5-4)
181 نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف	(6-4)
183 توزيع القروض حسب الجنس	(7-4)
184 حصيلة التمويل للفئات الخاصة إلى غاية 31/03/2021	(8-4)
187 عدد المشاريع الممولة من طرف بنك البركة بمختلف الصيغ التمويلية للفترة 2009-2014	(9-4)
187 تطور عدد المشاريع الممولة للفترة 2009-2014	(10-4)
190 تطور عدد المستفيدين من القروض الحسنة لصندوق الزكاة خلال الفترة 2003-2013	(11-4)
190 توزيع المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي	(12-4)
193 تطور عدد القروض الممنوحة ضمن البرنامج	(13-4)
194 التوزيع النسبي للقروض حسب طبيعة النشاط	(14-4)
197 التوزيع النسبي للقروض الممنوحة حسب الجنس	(15-4)
209 المناهج المتاحة للبنوك التجارية للدخول إلى عمق سوق التمويل الأصغر	(16-4)

مقدمة

أ) توطئة:

يعتبر تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية هاجسا يورق المجتمعات البشرية في شتى بقاع العالم، لذا كان لا بد من استحداث آليات تمويلية جديدة تساهم في تحقيق هذه الغاية، وتدل أدبيات التنمية أن النظام التمويلي الفعال هو ذلك النظام الذي يعزز التنمية ويرفع من مستوياتها، حيث يوجد ارتباط قوي بين ارتفاع مستويات التنمية وقدرة الأفراد للوصول إلى الخدمات المالية، وبالحدوث عن إمكانية وصول الأفراد إلى مصادر التمويل، كان لزاماً على الدول إيجاد أنظمة مالية متاحة للجميع، وضمن هذا الإطار أظهرت الخبرة الدولية في مجال التنمية مدى فعالية التمويل الأصغر في تحقيق تنمية الفرد والمجتمع من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، نظراً لما يتميز به هذا الأسلوب التمويلي من توفير للخدمات المالية للمشاريع الصغيرة الخاصة بشرائح واسعة من فئات المجتمع الهشة، كالنساء، الفقراء وأصحاب المداخيل المتدنية والمستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية، وبالتالي تمكينهم من إنشاء مشاريع إنتاجية خاصة بهم والتي تساهم في تحسين أوضاعهم المعيشية، وذلك ينعكس على أمور حيوية مثل: ضمان الأمن الغذائي، تحسين الظروف الصحية، النهوض بالتعليم، القضاء على البطالة، تعزيز مكانة ودور المرأة الاقتصادي وتحقيق العدالة في اكتساب الموارد المالية، بالإضافة إلى إتاحة الفرص للجميع للوصول إليها دون قيد أو شرط، وهذا من شأنه إحداث أثر تنموي في المجتمع.

وقد أكد المجتمع الدولي على أهمية ومكانة التمويل الأصغر ودوره في معالجة المشاكل التنموية، مثل الفقر والبطالة خصوصاً في المجتمعات الفقيرة، من خلال إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2005 كسنة دولية للتمويل الأصغر، حيث يعتبر ذلك بمثابة اعتراف عالمي بأهمية هذا النوع من التمويل والدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي سنة 2006 كانت اللحظة الفارقة في صناعة التمويل الأصغر عندما فاز الاقتصادي البنغالي محمد يونس¹ بجائزة نوبل للسلام بفضل جهوده الرامية إلى محاربة الفقر والمجاعة في بنغلادش، عن طريق تشجيع وتطوير أسلوب التمويل الأصغر بتأسيس أول تجربة بنكية لبنك متخصص في التمويل الأصغر موجّه لخدمة الفقراء.

وعلى غرار معظم الدول النامية، فإن الدول العربية تعوّل على النهوض بقطاع المشاريع المصغرة بانتهاج أسلوب التمويل الأصغر كأسلوب تمويلي متنامي، لتحقيق جملة من الأهداف التنموية تشمل تعزيز النمو الاقتصادي، وخفض معدلات الفقر والبطالة، إضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة خصوصاً المتعلقة منها بالشق الاجتماعي والاقتصادي، ولتحقيق النهوض بالتنمية القائمة على التمويل بالقروض المصغرة قامت البلدان

¹ - محمد يونس عالم اقتصاد بنغالي مؤسس بنك غرامين ببنغلادش، وحاصل على جائزة نوبل للسلام سنة 2006، نظير جهوده الرامية إلى مكافحة الفقر.

العربية بتهيئة بيئة الأعمال الداعمة للمشاريع المصغرة، كتشجيع مشاريع ريادة الأعمال والابتكارات، كما سهّلت فرص النفاذ إلى الخدمات التمويلية بتطبيق استراتيجية شاملة ومتكاملة للشمول المالي، تحت إشراف البنوك المركزية بحيث تلعب مؤسسات التمويل الأصغر الدور المحوري في هذه الاستراتيجية.

والجزائر كغيرها من الدول العربية سعت مع بداية القرن الحالي لمواكبة التطور الحاصل في صناعة التمويل الأصغر واعتماد هذا النهج التمويلي كوسيلة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد، ومع تراجع الجدارة الائتمانية للأفراد وعدم قدرتهم على الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية لانطلاق وكذلك بدء مشاريعهم، سعت الدولة إلى إدخال العديد من الآليات التمويلية المصغرة، والتي أسست لها هياكل مستقلة تعمل وفق برامج محددة ومُسطرة، تهدف إلى دعم ومرافقة الأفراد في المشاريع المصغرة، لكن بالمقابل فإن هذه الإجراءات لم تحقق النتائج المرجوة حيث تجسد ذلك في ضعف وهشاشة منظومة المشاريع المصغرة المساهمة في عملية التنمية في الجزائر، ولعل أهم تحدي يواجه الحكومة في هذا الصدد، هو مسألة إيجاد منظمة تمويل متكاملة وكافية لتغطية احتياجات المشاريع المصغرة ضمن الإطار الرسمي، لضمان استمراريتها، لذا كان لزاما على الدولة مواكبة التطور الحاصل في صناعة التمويل الأصغر على المستوى الدولي.

ب) إشكالية الدراسة:

بناء على ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر؟ وكيف يمكن

الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية لرفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية، يُمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما مدى مساهمة التمويل الأصغر في تنمية المستوى الاجتماعي؟
- ما مدى مساهمة التمويل الأصغر في تنمية مستوى الاقتصاد الوطني ورفع مؤشراتته؟
- كيف يمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية في مجال التمويل الأصغر وأثره على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟

ت) فرضيات الدراسة:

قصد دراسة وتحليل هذا الموضوع ومحاولة الإجابة على إشكاليته، تمّت صياغة الفرضيات التالية:

- ساهم التمويل الأصغر في تنمية المستوى الاجتماعي بتخفيف حدة الفقر والتقليص من البطالة من خلال زيادة عدد الوظائف؛

- ساهم التمويل الأصغر في تنمية مستوى الاقتصاد الوطني ورفع مؤشراتته؛
- يمكن للاقتصاد الوطني الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية في مجال التمويل الأصغر ودورها التنموي في كل من دولة السودان، الأردن، مصر واليمن، كما يمكن تطبيق أساليب التمويل الأصغر في هذه الدول في الجزائر.

ث) مبررات اختيار الموضوع:

يُمكننا تقسيم مبررات اختيارنا لموضوع البحث إلى مبررات ذاتية وأخرى موضوعية، وذلك على النحو التالي:

● المبررات الذاتية:

- الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالتمويل والتنمية؛
- إثراء المكتبة العربية والعالمية بمثل هكذا بحوث.

● المبررات الموضوعية:

- تقديم مقترحات عملية لتبنيها من قبل صناع القرار الاقتصادي في البلد، لتحسين آليات التمويل الأصغر وتعزيز دوره التنموي.

ج) أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا هذه إلى إبراز جملة من الأهداف، أهمها:

- الوقوف على الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستويين الاجتماعي والاقتصادي؛
- إبراز تأثير التمويل الأصغر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة ما تعلق منها بالشق الاجتماعي والاقتصادي؛
- الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية في مجال التمويل الأصغر لتطبيقها على مستوى الجزائر؛
- استعراض واقع صناعة التمويل الأصغر في الجزائر ودوره التنموي؛
- إبراز تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) على قطاع التمويل الأصغر في الجزائر وعلى بعض الدول العربية.

ح) أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في إبراز المكانة الاستراتيجية التي يحتلها التمويل الأصغر في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الدول العربية، بالإضافة إلى ذلك يمكن إيضاح أهمية الدراسة في النقاط التالية:
- توضيح المعنى الحقيقي للتمويل الأصغر الذي لا ينحصر فقط في تقديم القروض كما يعتقد البعض، بل يتعداه إلى خدمات أخرى كالإقراض المصغر والتأمين المصغر والتحويلات المالية، بالإضافة إلى خدمات غير المالية الأخرى كالتدريب وتقديم الاستشارات وخدمات التسويق؛
 - محاكاة أفضل الممارسات العالمية والعربية في هذه الصناعة والاستفادة منها على مستوى الاقتصاد الوطني؛
 - طرح بديل تمويلي فعال لخدمة المستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية؛
 - إبراز دور التمويل الأصغر في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية؛
 - إمكانية الاستفادة من تجارب التمويل الأصغر في الدول العربية وتطبيقها في الجزائر.

خ) حدود الدراسة:

- بالنسبة للحدود المكانية للدراسة فقد ركزت على خمس دول وهي: الجزائر، السودان، الأردن، مصر واليمن، أما بالنسبة للحدود الزمانية فيما يخص للجزائر تعود إحصائيات ومعطيات الدراسة للفترة من (2004 – 2021)، أما بقية الدول العربية فأغلب الإحصائيات تم أخذها خلال الفترة من 2015 إلى غاية 2020.

د) منهج الدراسة:

- قصد دراسة الموضوع وتحليله وبلوغ أهدافه، اعتمدنا على المناهج الآتية:
- أولاً: المنهج الوصفي لوصف واستعراض تجارب التمويل الأصغر في الدول العربية الأربعة بالإضافة إلى الجزائر؛
 - ثانياً: المنهج التحليلي، لتحليل تجارب التمويل الأصغر ودورها في تعزيز مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول المدروسة؛
 - ثالثاً: المنهج المقارن لمقارنة الأثر التنموي للتمويل الأصغر بين الدول العربية المدروسة والجزائر.

ذ) صعوبات الدراسة:

- أثناء إعداد الدراسة تلقينا بعض الصعوبات المتعلقة أساساً بـ:
- قلة المعطيات خصوصاً بالنسبة لبعض الدول العربية، وهذا ما جعل المقارنة تقتصر على أربعة دول فقط؛

- قلة المصادر وصعوبة الوصول إليها خصوصا منها الورقية نتيجة للظروف التي فرضتها جائحة كورونا المتمثلة في إغلاق معظم المكاتب وصعوبة التنقل من بلد لآخر بغية جلب المراجع والمصادر؛
- عدم وجود فصل بين المعطيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة خصوصا في الجزائر، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة منها لمعالجة المواضيع المتعلقة بالتمويل الأصغر.

(ر) هيكل البحث:

قصد استيفاء الموضوع بما يُؤوّره من منهج يؤدي إلى اختبار فرضياته، اعتمدنا على تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، وقد سبقت هذه الفصول مقدمة تضمنت المحاور الأساسية للموضوع وإشكالية البحث.

خصصنا الفصل الأول لاستيفاء الجانب النظري للدراسة وكان بعنوان: مفاهيم أساسية حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتمويل الأصغر، وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا فيه أهم المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية من حيث المفهوم والأهداف والأهمية والعناصر، كما تطرقنا أيضا إلى الإطار النظري للتمويل الأصغر وأهم عناصرها وافترضاياته والدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات التمويل الأصغر، وتناولنا في الفصل الثاني الدراسات السابقة وقد قسمناه إلى مبحثين تم من خلالهما استعراض أهم الدراسات من أطروحات ومقالات لها صلة بموضوع الدراسة وقد حاولنا الاستفادة من منهجية ونتائج هذه الدراسات في توضيح واستخلاص الاختلافات بينها وبين دراستنا الحالية.

وفي الفصل الثالث تطرقنا إلى واقع التمويل الأصغر في بعض الدول العربية والمتمثلة في كل من: الجزائر، السودان، الأردن، مصر واليمن، حيث تم استعراض أهم المؤشرات الكمية لصناعة التمويل الأصغر في الدول العربية المشار إليها، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

أما الفصل الرابع والأخير فخصصناه لمقارنة الدور التنموي للتمويل الأصغر في الدول المدروسة مع الجزائر حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث تطرقنا فيه إلى الدور التنموي للتمويل الأصغر في الدول المشار إليها من خلال تأثير برامج التمويل الأصغر على جملة من مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تقييم الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر، كما قمنا بمقارنة الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر مع الدول المشار إليها، مع مدى إمكانية الاستفادة من تجارب هذه الدول،

وفي الأخير تطرقنا إلى الخاتمة التي تضمنت النتائج المتوصل إليها، ثم التوصيات المستمدة من هذه النتائج، وآفاق البحث.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول التنمية الاجتماعية
والاقتصادية والتمويل الأصغر.

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل أهم المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية من حيث المفهوم والأهداف والأهمية والعناصر، وكذا بعض المعوقات التي تواجه عملية التنمية، كما سنتطرق أيضا إلى الإطار النظري للتمويل الأصغر وأهم عناصرها وافترضاؤها النظرية، وكذا المؤسسات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر وانتشارها عبر العالم والفئة المستهدفة من هذه الخدمات، وفي الأخير نشير إلى الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية الفرد، الأسرة، المجتمع والاقتصاد ككل، بالإضافة إلى دور التمويل الأصغر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصا تلك الأهداف التي لها علاقة مباشرة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية وبعدها الاجتماعي والاقتصادي؛

المبحث الثاني: الإطار النظري للتمويل الأصغر وأهم عناصره؛

المبحث الثالث: الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية وبعدها الاجتماعي والاقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة التنمية ببعدها الاجتماعي والاقتصادي من خلال استعراض مفهوميها وأهدافها وأهميتها وكذا العناصر المرتبطة بها، بالإضافة إلى أهم المعوقات التي تواجه عملية التنمية خصوصا في الدول النامية، كما سنتناول أهم مصادر تمويل التنمية، فالتنمية الاجتماعية تعتبر عملية مرتبطة بالتنمية الاقتصادية وتصب كلها في إطار التنمية الشاملة والمتكاملة، إذ من غير الممكن أن تحقق التنمية الاجتماعية دون تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: التنمية الشاملة وبعدها الاجتماعي

الفرع الأول: مفهوم التنمية الشاملة وهدفها.

ظهر مفهوم التنمية في كتابات العديد من المفكرين ولعل من أقدمها ما قدمه "آدم سميث" في كتابه ثروة الأمم عام (1776م) حينما تحدث عن أهمية رأس المال البشري ودوره في عملية التنمية لأي أمة، ولكن الفترة الحقيقية التي ولد فيها هذا المصطلح ولاقى رواجاً كبيراً كان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبالضبط حقبة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، فقد ورد مفهوم التنمية في هيئة الأمم المتحدة عام (1956م)، وفيما يلي سنورد تعريفها¹.

1- تعريف التنمية الشاملة:

تعرف على أنها توجيه الجهود للأهالي والحكومات لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأبناء المجتمع المحلي ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمم للإسهام في تقدمها، فالتنمية كهدف عام دائماً ما تبدأ من الجهود المبذولة من المجتمع نفسه بكل مؤسساته بشكل مخطط له وتهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في المجتمع ومؤسساته، وقد شهدت فترة السبعينات تغيير جذري في مفهوم التنمية والتي كانت من أهم مؤشرات الزيادة في الدخل والناتج القومي، فلذلك لم تكن هذه التنمية قادرة على حل المشاكل التي تواجهها الدول المتخلفة مثل مشاكل الفقر، البطالة، الأمية والمرض، فتم التوجه إلى استراتيجية التنمية الشاملة لمواجهة هذه الإشكاليات في الدول النامية، وللتنمية الشاملة عدة أبعاد منها ما هو بشري، اجتماعي، ثقافي واقتصادي، وبذلك فإن التنمية الشاملة تعني إعادة توجيه الموارد لخدمة المواطن ليتحقق الرخاء الاجتماعي، ويتم ذلك عن طريق تدريب العاملين ورفع المستوى التعليمي، الصحي ومستوى الدخل لأفراد المجتمع.

1- حسن بن مرشد الذبياني، واقع التنمية الاجتماعية في مركز الجادرية بمحافظة ينبع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، 2018، ص 4-5، (بتصرف).

2- هدف التنمية الشاملة:

يتمثل الهدف الأساسي للتنمية الشاملة في التركيز على مواطن الضعف والقصور في المجتمعات، ومن ثم تحديد المساهمة الأمثل لسد أوجه النقص والضعف في تلك المواطن، سواء كان عن طريق الدعم الداخلي أو الدعم الخارجي، بهدف الارتقاء بأفراد المجتمع، تطوير قدراتهم ورفع مستوياتهم العلمية، الثقافية، الفنية والصحية ليتمكنوا من المساهمة في تحقيق التنمية وسد أوجه القصور في مجتمعاتهم من خلال الاستفادة من مقدراتهم المحلية بالشكل الأمثل

الفرع الثاني: التنمية الاجتماعية وعناصرها وأهدافها

يعد مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم القديمة، التي لقت اهتماما كبيرا من طرف المفكرين والنقاد، حيث خصص لها حيزا معتبرا من الدراسات، كما لقت اهتماما خاصا من قبل الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، وسنبين فيما يلي مفهومها وعناصرها.

فالتنمية الاجتماعية¹ تمثل البعد الاجتماعي للتنمية وأحد الركائز والدعائم الأساسية لعملية التنمية، فهي تمتاز بمؤشرات يصعب قياسها مثل: درجة المستوى التعليمي، ودرجة المستوى الصحي، تمكين المرأة في المجتمع، درجة التفاوت المجتمعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، درجة توفر الأمن، وهذا ما يؤدي إلى ضعف قدرة هذه المؤشرات على التعميم والمقارنة المكانية والزمانية.

1. تعريف التنمية الاجتماعية:

يمكن تعريف التنمية الاجتماعية بأنها تلك العمليات المتداخلة التي يتم عن طريقها توفير المناخ المناسب للفرد من حرية، عدالة، طمأنينة، تكامل، مشاركة، رعاية، رفاية واستقرار، لكي ينمو إلى أقصى ما تسمح به إمكانياته وقدراته ولكي يتأقلم ديناميكيا مع المجتمع الذي يعيش فيه، ويستطيع أن يغير فيه إلى الأحسن باستعمال الأساليب الديمقراطية في حدود ما يسمح به النظام القائم.

وتتضمن التنمية الاجتماعية مفهوما كفيما نظرا لأن التنمية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق رفاية السكان، ولكون الرفاهية في حد ذاتها مفهوم معقد يصعب قياسه كميًا لأنه يتضمن عوامل متعددة مثل مدى تحقيق احتياجات السكان من الغذاء والإسكان والتعليم والاحتياجات الروحية والأمن والترويح، لذلك يجب النظر في التنمية الاجتماعية كمجموعة من السياسات والبرامج بحيث تكون مصممة ومنسقة إلى الدرجة التي تؤدي إلى رفع مستوى معيشة السكان ككل، كما أن التنمية الاجتماعية تحدث تغييرات في الاتجاهات والميول الإنسانية تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وإلى استبدال روح الاعتماد على البيئة الطبيعية بالرغبة والقدرة على التأثير على مكونات تلك البيئة، كما أن التنمية الاجتماعية تسعى إلى تأسيس قاعدة اجتماعية وزيادة المعرفة التي ترفع من

1- حسن بن مرشد الذبياني المرجع السابق، ص 6 (يتصرف).

قدرة الإنسان على التعامل مع بيئته بطريقة رشيدة، كما أن التنمية الاجتماعية ترمي إلى ربط رفاهية المجتمع بتحقيق رفاهية الفرد وبالتالي لكي تحقق التنمية الاجتماعية يجب العمل على تحقيق مستوى من الرفاهية وتحسين نوعية الحياة لكافة أفراد المجتمع بجميع أطيافه ومكوناته وتحقيق نوع من العدالة في توزيع الثروة القومية¹. مما سبق يمكن تعريف التنمية الاجتماعية على أنها عملية قومية تهدف إلى تحقيق الرفاهية وتحسين الوضع المعيشي للإنسان عن طريق تحسين العناصر الضرورية المرتبطة بالحياة اليومية للفرد مثل الصحة والتعليم والغذاء.

2. عناصر التنمية الاجتماعية:

إن التنمية الاجتماعية هي عملية لإحداث تغييرات جذرية وشاملة في أبنية المجتمع، بهدف إقامة مجتمع حضاري قادرة على إشباع احتياجات أفراد وحل مشكلاتهم وتحقيق مستويات معيشية مرضية لهم. وتحقيق ذلك يتطلب ضرورة توافر ثلاث عناصر وأسس يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية والتي تتمثل في: التغيير البنائي، الدفعة القوية، الاستراتيجية الملائمة، وفيما يلي سنفصل فيها:

1.2 التغيير البنائي:

إن مفهوم البناء الاجتماعي² يعني تصور المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود، ولكنها تنقسم في الوقت ذاته من الداخل إلى عدد من الوحدات الصغيرة المكونة له، والتي تتفاعل معا بطريقة تكفل المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنائه، فالتنمية الاجتماعية لا يمكنها أن تحدث دون إحداث تغييرات جذرية في هذا البناء الاجتماعي، ولكن هذه التغييرات تطرأ بشكل جذري غير ملحوظ، حيث يتجلى هذا التغيير على المدى البعيد، ومن أبرز التغييرات في البناء الاجتماعي ما يلي:

■ التغيير في المراكز والأدوار الاجتماعية داخل الجماعة أو المجتمع:

من أهم التغييرات التي يمكن قياسها في مجال المراكز الاجتماعية، مكان الإقامة، والمركز العائلي، والمستوى التعليمي، والمستوى المهني، ومستوى الدخل، وكذلك قد تظهر أدوار جديدة لبعض قطاعات المجتمع كالمرأة نتيجة لتعليمها وخروجها للعمل.

■ التغيير في القيم الاجتماعية:

يعد التغيير في بناء المعايير والقيم من أهم التغييرات البنائية داخل المجتمع، والقيم المقصودة هنا ليست القيم المجردة، ولكن القيم التي تؤثر مباشرة على مضمون الأدوار والعلاقات الاجتماعية.

1- سرحان إبراهيم عبد المعتم، التربية والتنمية الاجتماعية الريفية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1983، ص 35 (بتصرف).

2- طلعت مصطفى السروجي، منى محمود عويس، أحمد محمد عليق، فؤاد حسين حسن، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، 2001، ص 65-69 (بتصرف).

■ التغيير في النظم الاجتماعية:

ويقصد بها التغيير في البناءات المحددة كالأدوار والتنظيمات ومضامين الأدوار، والتغيير في النظم الاجتماعية داخل المجتمع كالتحول من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، والتحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرسمالي.

■ التغيير في العلاقات الاجتماعية:

مثل تغيير علاقة الزوج بالزوجة أو علاقة العمل بصاحب العمل نتيجة استحداث تنظيمات عمالية ونقابية جديدة.

2.2 الدفعات القوية:

يرى بول روزنشتاين رودان في نظريته " الدفعات القوية" أن القضاء على التخلف في الدول النامية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية، وربما سلسلة من الدفعات القوية يمكن عن طريقها الخروج من إطار الركود، ويؤكد أن سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتالية من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة ذاتها، حيث يكون المسؤول عن إحداث هذه الدفعات هو الحكومات، فالقضاء على التخلف في الدول النامية يحتاج إلى دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات القوية، تتمثل بصفة أساسية في تخصيص قدر كبير من الاستثمارات لإقامة الهياكل الأساسية وإنشاء عدد كبير من المشروعات المتكاملة.

ويمكن أن تمثل الدفعات القوية ما يلي:¹

- الدفعات القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغييرات تقلل التفاوت في توزيع الثروات والدخول بين المواطنين؛
- الدفعات القوية في تنمية الموارد البشرية حيث أن خطط التنمية لا يمكن أن تتحقق من غير قوة العمل المدربة والماهرة التي تستطيع أن تغطي احتياجات التنمية في مجالات العمل المتشعبة؛
- الدفعات القوية في محاربة الأمية بين الكبار عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانات الموجودة بالمجتمع، والاستعانة بالشباب المتعلم وتجنيدهم في تولي المناصب القيادية في الدولة؛
- الدفعات القوية في القضاء على ظاهرة الثنائية الإقليمية، والتي تتمثل في وجود هوة كبيرة ومتزايدة بين المناطق الريفية والحضرية داخل المجتمع الواحد؛
- دفعة قوية في مواجهة الفقر وحماية الفئات الفقيرة من خلال توفير شبكات الأمان الاجتماعي والمشروعات المختلفة التي تدعم الفقراء وتساعدهم على توفير متطلبات الحياة الكريمة؛

1- طلعت مصطفى السروجي وآخرون، المرجع السابق، ص 69-71 (بتصرف).

- الدفعة القوية في مواجهة مشكلات التزايد السكاني الحاد من خلال الاستفادة بكافة وسائل الإعلام والأجهزة المجتمعية المختلفة التي تثير وعي المواطنين بالمشكلة السكنية وتأثيرها على المجتمع، وتدعوا لإعادة توزيع السكان على الحيز الجغرافي.

3.2 الاستراتيجية الملائمة:

الاستراتيجية هي الإطار العام التي ترسمها السياسات في الانتقال من حالة التخلف والركود إلى حالة النمو الذاتي واستراتيجية التنمية تعني تصور عام بعيد المدى للمسارات المثلي التي يمكن أن ينتهجها المجتمع لتحقيق التنمية واختيار الاستراتيجية الملائمة يتحدد وفقا للاعتبارات التالية¹:

- طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسة السائدة في المجتمع؛
- الأهداف المرجو تحقيقها والمنشودة من عملية التنمية الاجتماعية؛
- الأساليب والوسائل المتبعة في تحريك عجلة التنمية؛
- الفترات الزمنية اللازمة لإنجاز الأهداف؛
- القطاع أو القطاعات ذات الأولوية في عملية التنمية؛
- الأساليب التخطيطية المتبعة لتحقيق التنمية.

وتجدر الإشارة إلى أن المجتمعات العربية في الفترة الحالية أصبحت تبني توجهات الإصلاح الاقتصادي وسياسة الخصخصة، ويعني ذلك تحجيم دور الدولة لرفع بعض الأعباء والالتزامات عنها، لذلك فاستراتيجية التنمية لا بد أن تبني على أساس محدودية دور الدولة، مع تعظيم دور القطاع الخاص في إقامة بعض المشروعات وبذلك تصبح التنمية لا تعتمد على تدخل الدولة بقدر اعتمادها على المشاركة الشعبية لسكان المجتمع والمنظمات غير الحكومية، التي يمكن أن تسهم بدور فعال في تحقيق بعض أهداف التنمية الاجتماعية، مع مشاركة بعض النقابات المهنية والأحزاب السياسية في تحمل بعض أعباء تحقيق التنمية.

1- طلعت مصطفى السروجي مرجع سابق، ص 71-72 (بتصرف)

الفرع الثالث: أهمية وأهداف التنمية الاجتماعية

1. أهمية التنمية الاجتماعية:

تعتبر التنمية الاجتماعية ضرورة حيوية لكل من الأفراد والمجتمع للاعتبارات التالية¹:

- يشعر الأفراد في ظل التنمية الاجتماعية بوجود الدولة حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق معنى الدولة، وهي تؤكد في نفوس الأفراد الشعور بالوجدان الاجتماعي، لأن الدولة لا تكتسب كيانها الحقيقي إلا إذا ارتبط مواطنوها بوعي جمعي وحساسية جماعية؛
- تظهر أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق الأمان في المجتمع وضمان استقامته وعدم جنوحه إلى مبادئ هدامة تشيع الفرقة بين أفرادها؛
- تغرس التنمية الاجتماعية في أفراد المجتمع فضائل روحية من شأنها الرقي بوعي المجتمع.

2. أهداف التنمية الاجتماعية:

يتحدد الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية، من خلال إحداث التغييرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والجانب البشري بما يحقق المجتمع بقاءه ونموه، ويتحقق الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف الآتية للتنمية الاجتماعية²:

- إحداث تغييرات في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه، ويشتمل هذا التغيير على أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والمعايير والقيم التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.
- إشباع الاحتياجات الاجتماعية لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل: من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة (تعليم، صحة، إسكان - ثقافة - رعاية اجتماعية تنشئة اجتماعية ... الخ) والاحتياجات الاجتماعية تتحدد في:
 - الحاجة إلى العمل والكسب والاستهلاك؛
 - الحاجة إلى العيش في مناخ أسري مستقر يتوفر فيه الاطمئنان والحب والتفاهم؛
 - الحاجة إلى الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية؛
 - الحاجة إلى وجود قوة تتمثل في الضبط الاجتماعي الذي يحقق الطمأنينة والأمان؛
 - الحاجة إلى التعليم؛

1- فيصل محمود الغرايبه، أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 68.

2- طلعت مصطفى السروجي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 35-36.

- الحاجة إلى الاستمتاع بصحة جيدة؛
- الحاجة للامتثال للمعايير والقيم في إطار قيم المجتمع؛
- الحاجة للابتكار والإبداع والاختراع؛
- الحاجة إلى الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة.

- تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التي تساعدهم على تحسين مستويات المعيشة؛
- تقديم الخدمات لأفراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة، وتيسير الحصول عليها؛
- إتاحة الفرص لأفراد المجتمع للمشاركة الفعلية في توجيه التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها وتقييم نتائجها.

وعموماً فإن للتنمية الاجتماعية العديد من الأهداف منها: تحقيق الأفراد لطموحاتهم وتطلعاتهم، وتلبية احتياجاته الإنسانية، والاستثمار الأمثل للإمكانيات والموارد البشرية المتاحة، ودعم النظم الاقتصادية والسياسية القائمة، وتحديد ما هو مطلوب تجديده بهدف زيادة كفاءته، وزيادة روابط المحبة والتعاون بين أفراد المجتمع، ووضع خططاً خاصة بالرعاية الاجتماعية، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعية.

الفرع الرابع: معوقات التنمية الاجتماعية

تشكل معوقات التنمية الاجتماعية العقبة الأساسية التي تحول دون تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية، وتتباين هذه العقبات من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى، فغالبا نجد ارتباط هذه المعوقات بالدول النامية التي تسجل مستويات متدنية من التنمية، في حين نجد في الدول المتطورة هذه العقبات والمعوقات أقل تأثيراً، وفيما يلي نستعرض بعض المعوقات أمام تحقيق التنمية.

أولاً: ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي ونقص الموارد الإنتاجية

حيث تعاني معظم الدول النامية من ارتفاع في مستوى نموها السكاني يقابلها انكماشاً أو ركوداً في مستوى الإنتاجية وهو أمر تكون له آثاره السلبية على التنمية، ومن أهم المظاهر السلبية للنمو السكاني المرتفع ما يلي¹:

- أن الزيادة في نسبة النمو الديمغرافي يؤدي بالضرورة إلى التقلص في مستوى الدخل القومي؛
- أن الخدمات الاجتماعية مثلاً الخدمات الصحية والمواصلات والتعليم إلى غيرها، تتأثر تأثيراً مباشراً بالارتفاع في الحجم السكاني، ذلك أنه يفرض على الدولة استخدام موارد إنمائية جديدة، مما يكلفها أكثر ويضعف قدراتها الاقتصادية؛

¹ - السعيد فكرون، معوقات التنمية بالمجتمعات النامية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة 1، العدد 38، جوان 2012، ص 54-55 (بتصرف).

- أن أي ارتفاع في مستوى النمو الديمغرافي يفرض على الدولة في كل الحالات من إنفاق جزء معتبر من مواردها من أجل تغطية الاحتياجات المتعددة الناتجة عن هذا الارتفاع، مما يرهق عائدات الدولة ويقلل من حجم الاستثمار المنتج الذي هو الأساس في تحريك عجلة التنمية؛
 - سوء توزيع السكان بين المناطق بفعل النزوح من الأرياف نحو المدن، حيث أن المجتمعات النامية تعيش توزيعاً غير عادل للسكان وحتى في الخدمات بين المناطق، وخاصة بين الريف والمدينة.
- ولما كانت المدن في مركز التحضر والتقدم الاقتصادي والنمو الاجتماعي والتفوق الحضري، فإنه من الممكن القول بأنه كلما ارتفعت نسبة التحضر في مجتمع ما زادت درجة تقدمه ومعدلات نموه والعكس صحيح.

ثانياً: انتشار الأمية وتقلص في مستويات التعليم

- يقاس تقدم المجتمعات بمستويات التعليم فكلما كانت نسبة الأمية بالمجتمع ضعيفة كانت هناك إمكانية أكثر في تحقيق أهداف العملية التنموية، وذلك لما للتعليم من أهمية باعتبار أن العملية التعليمية في الأساس عملية اجتماعية، وبالتالي فإن ارتفاع نسبة التعليم لكل المستويات يسمح بالزيادة في مشاركة الأفراد في مشروعات التنمية بالمجتمع، وبالتالي ارتفاع في مستوى النمو، وهناك بعض الخصائص التي تتصف بها الدول النامية في مجال التعليم والتي تبرر تأخرها في مجال التنمية عن غيرها في الدول المتقدمة ومن أهم هذه الخصائص نذكر منها ما يلي:¹
- ارتفاع في معدلات الأمية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن المجتمعات العربية والإفريقية التي تعاني من مستويات متدنية من التنمية تعيش تحلفاً تعليمياً واضحاً وكبيراً، وأنه كلما كان معدل الأمية مرتفعاً كلما ضعف مستوى الإدماج في العملية التنموية؛
 - انخفاض في مستوى الإنفاق العام على التعليم والبحث العلمي في الدول النامية بحيث يبلغ 5% من الدخل القومي، بينما يكون مرتفعاً في الدول المتقدمة؛
 - التفاوت في التعليم بين الإناث والذكور في المجتمعات النامية، حيث نلاحظ حرمان الفتيات من حظهن في التعليم خصوصاً في المناطق الريفية للدول النامية، مما ينعكس على مستوى التعليمي للأسر ككل باعتبار المرأة نواة المجتمع؛
 - التفاوت في التعليم بين المناطق الريفية والحضرية، حيث نجد تركيز المؤسسات التعليمية في المناطق الحضرية دون الريفية؛
 - العجز الكبير في توفير الوسائل التعليمية وامكانيات التأطير والبرامج والهياكل التعليمية؛

1- السعيد فكرون، المرجع السابق، ص 55-56، (بتصرف).

- عدم الإقبال على التعليم الفني المتخصص الموجه لميادين الشغل.

ثالثاً: انخفاض مستوى الرعاية الصحية مع سوء التغذية بالمجتمع

أن الوضع الصحي في كثير من البلدان -التي تعاني من تخلف التنمية- ضعيف جداً، ذلك أن المنظومة الصحية بها إذا ما قورنت بالبلدان المتقدمة نجد أنها منخفضة سواء على مستوى الوسائل المادية المتوفرة، أو الإمكانيات البشرية الموجهة لهذا القطاع، ويتميز المستوى الصحي بالمجتمعات النامية بجملة من الخصائص نذكر منها¹:

- ارتفاع في معدلات الوفيات، وهذا نظراً لقلّة الأدوية وضعف العناية الصحية؛
- يقل متوسط طول العمر في الدول النامية عنها في الدول المتقدم؛
- تعاني المجتمعات النامية من عدم انتشار الوعي الصحي بين فئات المجتمع، مما ساعد في انتشار الأمراض وانتقالها بسهولة بين أفراد المجتمع الواحد؛
- الظروف الصحية للمساكن، ونوعية المياه الصالحة للشرب وأنظمة صرف المياه الموجهة للسكان غير، وفي وضع مأساوي مما زاد في انتشار الأمراض والأوبئة واتساعها.

رابعاً: انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال وعدم إدماج المرأة في نظام الشغل بشكل واسع

تنتشر بين الدول النامية ظاهرة عمالة الأطفال خاصة في المناطق الريفية ويعود هذا إلى عدة أسباب منها²:

- ضعف مستوى الدخل الأسري، ارتفاع في مستوى حاجيات الأسرة؛
- عدم التوزيع العادل للدخل القومي وضعف النظام التربوي؛
- إضافة إلى ذلك عدم توفر هذه المجتمعات على منظومة قانونية تمنع تشغيل الأطفال.

حيث ينجم عن تشغيل الأطفال أثراً سلبية مقيدة للتنمية نذكر منها:

حرمان هؤلاء الأطفال من الالتحاق بالمدارس ومعاهد التعليم والتكوين، وهو ما يؤثر سلباً على المستوى التعليمي لهذه الفئة، فضلاً عن تعرض الكثير من الأطفال لخطر حوادث المهينة، وهو ما يؤثر سلباً على عملية التنمية.

¹ - السعيد فكرون، المرجع السابق، ص: 56-57، (بتصرف).

² - المرجع السابق، ص: 57، (بتصرف).

خامسا: انتشار عادات وتقاليد سلبية مرتبطة خاصة بالنظام الاستهلاكي

تنتشر بين المجتمعات النامية عادات ومظاهر سلبية لا تساهم في دفع عملية التنمية نحو الأفضل، ومنها عادات الإنفاق البذخي وصور التبذير خاصة أثناء المناسبات الخاصة بالزواج والوفاة والمناسبات الدينية وكذا الإسراف في استهلاك بعض المواد الحيوية مثل المياه والطاقة وعدم استهلاكها بطريقة عقلانية وكذا الإفراط في الكماليات¹.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أحد أهم القضايا التي تهدف إلى تحقيقها مختلف الأنظمة السياسية المختلفة، والمتمثلة في التنمية الاقتصادية من التعريف بها وتبيان أهميتها وأهدافها وكذا التطرق إلى مختلف مصادر تمويلها.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية ثورة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وأصبح هناك اهتماماً متزايداً بهذه المسألة من قبل الباحثين والأكاديميين، فقد عرف مفهوم التنمية الاقتصادية تطورات عديدة أهمها²:

في منتصف القرن الماضي كان يُنظر إلى التنمية على أنها ارتفاع في مستوى دخل الأفراد، والتي كانت مرادفة لمفهوم النمو الاقتصادي، كما يرى بعض الاقتصاديين أن التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد فيها الدخل الوطني ومتوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في بعض القطاعات الاستراتيجية والحيوية كالقطاع الصناعي.

أما في الستينيات فأصبحت التنمية الاقتصادية تعني مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية من الإنتاج الوطني بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان.

وبعد أن صاحب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زيادة في عدد الفقراء وزيادة في معدلات البطالة، أعيد في منتصف السبعينيات النظر في مفهوم التنمية لتصبح عبارة عن عملية يتم بموجبها القضاء على الفقر وتخفيض البطالة وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

ومع حلول الثمانينيات شهدت الدول النامية تدهورا في مستويات الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية، نذكر منها ضعف الإيرادات خصوصا بالنسبة للدول النفطية نتيجة تراجع أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق

¹ - نفس الموضوع

² - أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، سلسلة كتب اقتصادية جامعية، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، مصر، 2014، ص: 14 (بتصرف).

العالمية، مما دفعها إلى اللجوء إلى الديون الخارجية، ثم استهلاك الكثير من الموارد الطبيعية من أجل الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وكنتيجة لذلك ازداد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية.

ويعرّف أحمد جابر بدران التنمية الاقتصادية على أنها " مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير المقصودة والموجهة من أجل تغيير هيكل الاقتصاد القومي، بهدف تحقيق زيادة سريعة ومستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تعود ثمار هذه التنمية على الغالبية العظمى من الأفراد"¹. وهذا من شأنه أن يساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة رفاهيتهم.

وما يمكن استخلاصه هي أن التنمية الاقتصادية هي عملية حضارية شاملة ومتكاملة مرتبطة بخلق سياسة اقتصادية من إنتاج واستثمار واستهلاك قائمة على استغلال الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استغلالاً عقلانياً دون استنزاف لها، مع مراعاة حق الأجيال القادمة فيها، حيث تعتمد إلى حد كبير على جدية صناع القرار الاقتصادي والسياسي في الدولة وإدراكهم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للالتزام بالتحول من الواقع المتخلف إلى الواقع المتقدم، وإدراكهم كذلك بأن التنمية الاقتصادية يقوم بها الإنسان وتعود مصالحها على الإنسان، أي أن الإنسان هو محور هذه التنمية.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تتمحور جميعها حول تحسين مستوى المعيشة ورفاهية المجتمع، فالتنمية الاقتصادية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، قد يكون من الصعب تحديد أهداف محددة في هذا المجال، في ضوء الظروف المختلفة لكل دولة سواءً الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويمكن تسليط الضوء على بعض الأهداف الأساسية التي من المفترض أن تكون مدرجة في أي خطة شاملة ومتكاملة للتنمية الاقتصادية، والمتمثلة فيما يلي:

أولاً: زيادة الدخل الوطني

تعد زيادة الدخل الوطني² أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، وهو أهم الأهداف على الإطلاق، ذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أفرادها وازدياد نمو سكانها بوتيرة أكبر من زيادة مستويات الإنتاج، إذ لا يوجد سبيل لمعالجة ذلك إلا بزيادة الدخل الوطني الحقيقي، الذي تحكمه مجموعة من العوامل كمعدل الزيادة في السكان، والإمكانيات المادية والفنية والتكنولوجية المناسبة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً كلما اضطرت الدولة إلى

¹ - المرجع السابق، ص 15.

² أحمد جابر بدران، مرجع سابق ص: 16-17 (بتصرف).

العمل على تحقيق نسبة زيادة أعلى في دخلها الوطني الحقيقي لتغطية الحاجيات الأساسية للسكان المتزايد، غير أن زيادة الدخل الوطني تبقى متوقفة على قدرات الدولة المالية والبشرية، فكلما توافرت رؤوس أموال كبيرة وكفاءات بشرية، كلما كانت الزيادة في الدخل الوطني أكبر والعكس صحيح، كما أن الزيادة السكانية قد تكون مصدر قوة للدولة في زيادة دخلها وإنتاجها شريطة توظيفها بشكل واع، مع توفير الإمكانيات اللازمة للعمل مع التدريب المستمر، لأن الرهان الحالي للزيادة في ثروة الشعوب هو الاستثمار في الإنسان، فنجد أن أغلب الدول المتطورة التي تحقق معدلات نمو كبيرة هي دولة مأهولة بالسكان وتستثمر في الإنسان مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

ثانياً: رفع مستوى المعيشة

قد يحدث أن تقف التنمية الاقتصادية عند حد زيادة الدخل الوطني، إلا أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة للسكان، ويحدث ذلك عندما يكون النمو السكاني أكبر بكثير من نمو الدخل الوطني، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل غير عادل¹. وبالتالي فإن تحقيق رفع مستوى المعيشة يتطلب تحقيق شرطين أساسيين وهما:

1- زيادة في الدخل الوطني بنسبة أعلى من الزيادة في السكان؛

2- تحقيق العدالة في توزيع المداخيل والثروة وتقليل التفاوت في توزيع المداخيل بين أفراد المجتمع بمختلف طبقاته.

ثالثاً: التوسع في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي وذلك بالتوسع² في بعض القطاعات الإنتاجية الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، لتحسين مشكل تخلف القاعدة الإنتاجية وكذا ضعف درجة التشابك بين القطاعات والتبعية للخارج الذي تعاني منه الدول النامية، لذلك كان لزاماً على الدولة وفي حدود إمكانياتها بناء بعض الصناعات الثقيلة لتمد هذه الصناعات الاقتصادية الوطني بالاحتياجات اللازمة، إذ لا يمكن أن نتحدث عن تنمية اقتصادية حقيقية في هذه الدول مادام هناك ضعف في هيكلها الإنتاجي ونسيجها الصناعي، وبالتالي إيجاد قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي الذي لا يأتي إلا ببناء قاعدة صناعية متينة وقادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يلي احتياجات الاقتصاد الوطني، وتكون هذه القاعدة موسّعة لتشمل أغلب الصناعات الثقيلة والخفيفة والمتوسطة للتقليل من تبعية الاقتصاد الوطني للخارج، الذي أضحت تعاني منه معظم الدول النامية.

1- أحمد جابر بدران، مرجع سابق ص: 18 (بتصرف).

2- عبد اللطيف مصيطفي، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص: 50-51 (بتصرف).

رابعاً: الأهداف الجديدة للتنمية

تُعرف الأهداف الجديدة للتنمية بالأهداف الإنمائية للألفية أو أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها مجموعة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة سنة 2015، وتتمثل في سبعة عشر هدفاً، تهدف إلى العمل على إنهاء الفقر وحماية كوكب الأرض وتحقيق المساواة بين مختلف أطياف المجتمع وتوفير الخدمات الأساسية والضرورية للجميع ومحاربة الأوبئة والأمراض الفتاكة وضمان تمتع شعوب العالم بالأمن والسلم بحلول سنة 2030، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي¹:

- 1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
- 2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- 3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛
- 4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
- 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛
- 6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛
- 7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛
- 8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- 9- إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار؛
- 10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
- 11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛
- 12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
- 13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره؛
- 14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛
- 15- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛

1- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، نيويورك، سنة 2015، ص 18-19.

16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهتمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛

17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الشؤون المالية.

الفرع الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يعتبر التمويل حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية¹ فلا يمكننا تحقيق تنمية دون تمويل، كما أن إشكالية تمويل التنمية من أهم الإشكالية التي باتت تؤرق متخذي القرار والحكومات خصوصا في الدول النامية التي تشهد مستويات متدنية من التنمية الاقتصادية، وانطلاقا من فرضية وجود ندرة نسبية في رأس المال أو قصور رأس المال وانخفاض معدل التكوين الرأسمالي² في هذه الدول التي عادة ما تعاني من انخفاض إيراداتها الضريبية، فإن هذه الندرة تستوجب على الحكومات التفكير بجدية في توفير مصادر تمويلية كافية، وتسييرها وتوزيعها بشكل عقلاي وعادل على مختلف القطاعات الإنتاجية داخل الاقتصاد بما يضمن تحقيق النجاح الكافية، وعادة ما يركز تمويل التنمية على مصدرين أساسيين هما: المصادر الداخلية والمصادر الخارجية.

1. المصادر المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية:

يقصد بها الموارد الطبيعية والبشرية والمالية العينية والنقدية التي يكون مصدرها من داخل الوطن سواء من الأفراد أو من الحكومات، وتنقسم هذه المصادر إلى قسمين رئيسيين هما: مصادر اختيارية ومصادر إجبارية.

1.1. المصادر الاختيارية:

تأتي هذه المصادر من الادخارات الاختيارية التي يدخرها أصحابها باختيار ورغبة منهم وتتمثل في مدخرات الأفراد والقطاع العائلي وقطاع الأعمال.

1.1.1. مدخرات الأفراد والقطاع العائلي:

تمثل الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، وتتميز هذه المدخرات بالانخفاض النسبي في الدول النامية إذا ما قورنت بنظيرتها في الدول المتقدمة، نتيجة لعوامل عدة منها: انخفاض الدخل في هذه الدول، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الناتج عن أثر المحاكاة، بالإضافة إلى سوء توزيع المداخيل في هذه الدول وعدم ثقة الأفراد في المنظومة المصرفية والأوعية التي تستوعب هذه المدخرات نتيجة تعاملها بالفائدة خصوصا في الدول الإسلامية التي تعتبرها

¹ - عبد اللطيف مصيطفى ، المرجع السابق، ص 79.

² - أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص 58 (بتصرف).

محرمة، كما أن عدم استقرار قيمة العملة يجعل الأفراد يميلون إلى استثمار فوائض أموالهم في شراء الذهب والمعادن النفيسة والعقارات بدلاً من ادخارها.

1-1-2 مدخرات قطاع الأعمال:

وهي عبارة عن الادخارات التي يكون مصدرها أرباح المشاريع الإنتاجية وتتوقف مدخرات قطاع الأعمال على أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، وتنقسم إلى نوعين¹:

أ- ادخارات قطاع الأعمال الخاص:

وتمثل الأرباح غير الموزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة دون غيرها من الشركات الأخرى وتعتبر ضئيلة نسبياً في البلدان النامية مقارنة بنظيرتها في البلدان المتقدمة.

ب- ادخارات قطاع الأعمال العام:

تمثل الادخارات المتأتية من أرباح المشروعات المملوكة للدولة.

2.1 . المصادر الإجبارية:

يقصد بالادخار الاجباري ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد، بطريقة إلزامية دون أن يقبل عليه الأفراد طواعية ويشمل هذا النوع: الادخار الحكومي، التمويل التضخمي، الادخار الجماعي.

1.2.1.1 الادخار الحكومي:

ويمثل² الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي، والناجم عن الفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية ونفقاتها الجارية، حيث تضم الإيرادات الحكومية الجارية كل من الضرائب والرسوم والقروض والإصدار النقدي الجديد والهبات والمساعدات، وتمثل حصيلة الضرائب أهم إيرادات الدولة الجارية كونها عبارة عن ادخار إجباري ويقتطع نهائياً من دخول الأفراد، أما النفقات الجارية في المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لتقديم الخدمات العامة. ومن هنا فإن الحكومات تسعى إلى زيادة مواردها دون أن يترتب على ذلك آثاراً سلبية على الإنتاج، ويتعين عليها استخدام تلك الموارد استخداماً عقلانياً حتى لا تضطر إلى التمويل بالعجز الذي يترتب عليه آثاراً تضخمية تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن قيام الدولة بالإنفاق على تمويل التنمية في حدود مقدرتها

1- مصيطفى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص: 80-82 (بتصرف).

2- المرجع السابق، ص: 83-84 (بتصرف).

على الحصول على الإيرادات، ومستوى النشاط الاقتصادي وضرورة المحافظة على قيمة النقود، وحتى تتمكن الدولة من زيادة مواردها وزيادة فاعلية الإنفاق الحكومي، لابد من تطوير نظامها الضريبي، واستحداث ضرائب ملائمة، مع منع التهرب الضريبي وترشيد الإنفاق العام والتخلص من العمالة الزائدة ورفع الإنتاجية والتخفيض التدريجي للدعم الحكومي الموجه للاستهلاك.

2.2.1. التمويل التضخمي:

يستخدم¹ هذا الأسلوب من قبل السلطات للحصول على تمويل إضافي، عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة، ويعتمد هذا الأسلوب على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية، كما يقصد كذلك بالتمويل التضخمي وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي عن طريق خلق نقود أو ائتمان لسد الفجوة التي تظهر في تمويل خطة التنمية الاقتصادية، ويترتب عن هذا الأسلوب زيادة في المستويات العامة للائتمان بمعدل أعلى من الدخول النقدية، وللإشارة يكون التمويل التضخمي عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي أكثر تلاؤماً من حيث التطبيق في الاقتصاديات المتقدمة منها في اقتصاديات الدول النامية لأنه مرتبط بكفاءة النظام المالي والمصرفي في البلد، حيث تتميز الأنظمة المالية والمصرفية في الدول النامية بعدم الكفاءة، وأجهزتها الإنتاجية بعدم المرونة أي عدم استجابة الأجهزة الإنتاجية للتغيرات التي تحدث في القطاع المالي، مما قد يؤدي إلى التوسع في الإصدار النقدي الذي يعتبر من صور التمويل السلبي للتنمية، حيث تزيد من معدلات التضخم في الاقتصاد، وقد يؤدي إلى خفض المدخرات الوطنية، وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن الاعتماد على هذه الوسيلة مرتبط بالطبيعة البنائية لاقتصاديات الدول النامية ومدى تلاؤمها مع عمليات حفز الاستثمار بالتضخم، وبشكل عام يتوقف استخدام هذا الأسلوب على ما يلي:

- نوع التضخم المستحدث؛
- المرحلة المفضلة للتضخم؛
- مرحلة النمو المراد تمويلها؛
- الحد الذي يستخدم فيه التمويل التضخمي والرقابة التي تفرض عليه.

¹ مصيطفى عبد اللطيف، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت-لبنان، 2014، ص-ص: 223-224؛ (بتصرف)

3.2.1. الادخارات الجماعية:

هي المدخرات التي يتم خصمها من دخول بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقاً لتشريعات معينة ملزمة بقانون، ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية على اختلاف أنواعها والتي تخص العاملين في الجهاز الإداري للدولة، والهيئات العامة وفي الوحدات الاقتصادية التابعة لها، حيث يتم تقديم هذه الأموال المجتمعة للجهات المختلفة التي تحتاج إليها في صورة استثمارات ممثلة أحياناً في أوراق مالية مختلفة. وما يميز هذا الادخار عن باقي الادخارات الإجبارية هو أن الأفراد المساهمين في تكوينها يتحصلون على مزايا مباشرة مثل الخدمات الصحية والتعويضات والمعاشات¹.

4.2.1. القروض العامة الداخلية:

تعرف على أنها المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاستدانة من قبل شخص معنوي آخر مقيم فيها سواء كان من الأفراد أو من البنوك أو الهيئات العامة والخاصة، مع التعهد بردها ودفع فائدة عنها وفقاً لشروط معينة، وتكمن أهمية تمويل التنمية الاقتصادية بأسلوب القروض العامة الداخلية فيما يلي²:

- هذا التمويل لا يزيد من الديون الإجمالية للاقتصاد الوطني، حيث يكون المجتمع دائماً لنفسه بصورة تؤدي إلى نقل الدخل من القطاع الخاص إلى القطاع العام ومن استخدام إلى استخدام آخر؛
- يهدف إلى توفير الأموال اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية؛
- تعمل القروض على امتصاص التضخم عن طريق تقليص القوة الشرائية؛
- قد يكون الهدف اقتصادياً أو اجتماعياً.

وحتى تكون للقروض العامة الداخلية فائدة اقتصادية واجتماعية، يجب استخدامه لتمويل المشروعات الإنتاجية الممولة ذاتياً، ومن ثم فإن حصول الحكومة على هذه الأموال واستثمارها وفقاً لمقررات خطة التنمية الاقتصادية يعتبر دعامة للتمويل وزيادة في معدل الاستثمار والتنمية.

3.1. التمويل عن طريق الأسواق المالية:

تلعب الأسواق المالية دوراً هاماً في عملية التمويل التنموي، بفضل الخدمات التمويلية التي تقدمها لأصحاب المشاريع التنموية وذلك من خلال قدرتها على تعبئة الادخارات وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية الأكثر إنتاجية

1 - مصيطفى عبد اللطيف، عبد الرحمان سانية، المرجع السابق، ص 226-227 (بتصرف).

2- المرجع السابق، ص: 227-229 (بتصرف).

التي تخدم أغراض النمو وحسن أداء الاقتصاد، وتنقسم الأسواق المالية إلى أسواق نقدية وأسواق رأس المال تفصل فيها كالاتي¹:

● **السوق النقدي:** ويعرف على أنه مجموعة من المؤسسات والوكالات والأفراد والهيئات الذين يتعاملون في النقد إقراضاً واقتراضاً لأغراض قصيرة الأجل، وللإشارة هذا السوق ليس له مكان محدد وإنما تتم التعاملات فيه بواسطة وسائل الاتصال غير المباشرة كالهاتف والتلكس وشبكات الإعلام الآلي، وتمكن أهمية هذا السوق في توفير بعض المتطلبات التمويلية لعملية التنمية الموجهة لبعض الوحدات الاقتصادية ذات العجز التمويلي المتأتية من أصحاب الفائض المالي، كما تؤمن السيولة وأدوات الدفع للوحدات الاقتصادية وتوفير احتياجات الأنشطة الاقتصادية الجارية من التمويل قصير الأجل.

● **سوق رأس المال:** هو السوق الذي يتلقى العروض والطلبات لرأس المال في الأجل الطويل، ويؤدي هذا السوق وظيفتين أساسيتين هما: نظام الوساطة الذي يسمح بجمع الموارد مقابل إصدار الأوراق المالية للاكتتاب فيها في الأجل الطويل بالإضافة إلى أنه يسمح كذلك بالتفاوض عن الأوراق المالية وسيولتها، وتنقسم أسواق رأس المال إلى سوقين:

- **السوق الأولي:** ويسمى أيضاً سوق الإصدار، وهو السوق الذي يتم فيه إصدار الأوراق المالية لأول مرة للاكتتاب فيها، ويكون مصدر هذه الأوراق المؤسسات أو بعض الجهات الحكومية.

- **السوق الثانوي:** وهو المعروف بالبورصة ويقصد به السوق الذي تتداول فيه الأوراق المالية التي تم إصدارها سابقاً ويعتبر من الأسواق المنظمة التي لها مكان محدد يلتقي فيه المتعاملون لبيع وشراء الأوراق المالية المسجلة في السوق، وللبورصة أهمية بالغة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية، وللإشارة يتم التمويل عن طريق البورصة عادة، إما عن طريق المشاركة في رأس المال الشركات أو عن طريق المديونية بالاكتتاب في السندات المصدرة من طرف الشركات.

2. المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية:

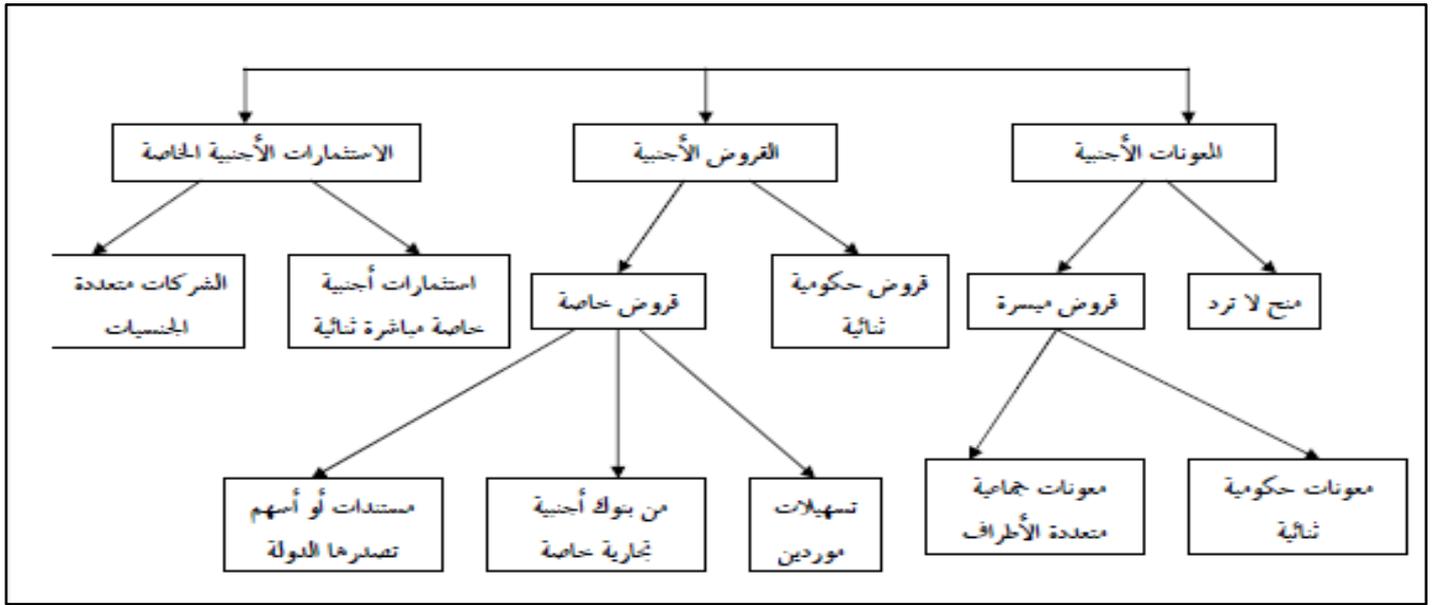
نظراً لعدم كفاية مصادر التمويل المحلية² عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية، ونظراً لوجود العديد من القيود المعيقة لزيادة الادخار المحلي والكافي للدفع الاستثمارية والانطلاق في المراحل الأولى للتنمية تضطر هذه الدول إلى الاستعانة برأس المال الأجنبي.

1- مصطفى عبد اللطيف، عبد الرحمان سانية، المرجع السابق، ص 231-235 (بتصرف).

2- مصطفى عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 91، (بتصرف).

ويقصد بالتمويل الدولي للتنمية¹، انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة، عبر وسائط مختلفة كالبنوك والمؤسسات المالية الدولية والبورصات، ورغم أهمية التمويل الدولي الموجهة للتنمية الاقتصادية، فإنه يترتب عنه بعض السلبيات التي تتعلق بعبء السداد في المستقبل نتيجة لمعدلات الفائدة المرتفعة وكذا عوامل سياسية أخرى بالإضافة لبعض الشروط التي تفرضها بعض الدول المقرضة على الدول المقترضة في حالة طلب إعادة جدولة الدين، ويأخذ التمويل الخارجي أشكالاً متعددة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): أشكال التمويل الدولي للتنمية



المصدر: مصيطفى عبد اللطيف، عبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص 239.

وفقاً للشكل رقم (1-1) ينقسم التمويل الدولي (الخارجي) إلى ثلاثة أقسام وتمثل في: المعونات الأجنبية والقروض الأجنبية والاستثمارات الأجنبية:

2.1. المعونات الأجنبية:

هي عبارة عن التحويلات المالية التي تتم بين الدول، وفقاً لشروط مسهلة، وتهدف إلى تحسين وتدعيم التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول التي تقدم لها المعونة، حيث تكون في شكل هبة لا ترد ولا تدخل في إطار المديونية الخارجية للدولة، وقد تكون عبارة عن قروض ميسرة واجبة السداد تدخل في نطاق المديونية الخارجية، وتتم هذه القروض وفقاً لشروط أيسر من مثيلاتها، من حيث أسعار الفائدة المنخفضة وطول فترة السماح فيها، وتمنح هذه المعونات عادة للدول الأقل نمواً بهدف تحقيق التنمية، وتعديل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

¹ - مصيطفى عبد اللطيف، عبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص 236-239، (بتصرف).

2.2. القروض الأجنبية:

تمثل المبالغ¹ المتحصل عليها من الخارج، سواء من طرف دولة أخرى أو هيئة دولية أو إقليمية أو مؤسسة مالية دولية أو بنك أجنبي، تلتزم الدولة بسداد قيمة القرض في آجاله المحددة، فضلا عن تعهدها بتسديد الفوائد المستحقة على هذه القروض، وتختلف أشكال هذه القروض فهناك قروض طويلة الأجل ومتوسطة أو قصيرة الأجل، ومنها ما يكون حسب طبيعتها واستخدامها إذ توجد قروض لأغراض اقتصادية و قروض لأغراض استهلاكية وأخرى لأغراض عسكرية وهناك أنواع للقروض حسب مصادرها، حيث تنقسم إلى قروض رسمية (تضم قروض ثنائية وقروض متعددة الأطراف) وقروض خاصة (تضم قروض المصدرين، قروض البنوك التجارية، أسهم وسندات تصدرها الدولة أو المشروعات التي تقام بها)

2.3. الاستثمارات الأجنبية:

يعرف الاستثمار الأجنبي² بأنه امتلاك أحد الأطراف سواء كانوا طبيعيين أو معنويين مقيمين في دولة ما لأصول تعمل في دولة أخرى، وتمتاز هذه الأصول بوجود جانبين:

- جانب مالي: ويتمثل في التدفقات المالية التي تنتقل من الدول ذات الفائض إلى الدول ذات العجز؛
- جانب تنموي: يتمثل في انتقال الموارد الانتاجية والمادية والتكنولوجية إلى أقطار نامية.

كما ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى استثمار أجنبي مباشر واستثمار أجنبي غير مباشر.

2.3.1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

هي المشروعات التي يمتلكها الأجانب ويديرونها سواء كانت الملكية كاملة أو جزئية، أي بالاشتراك بنصيب يضمن حق إدارة المشروع، وتعتبر من أهم الوسائل التي تسعى الدول النامية لاستقطابها، ويتجلى ذلك من خلال القوانين التي تستهها معظم الدول في مجال الاستثمار لتشجيعها وتوفير جميع التسهيلات اللازمة.

2.3.2. الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة:

هي عملية³ شراء أسهم المؤسسات والشركات القائمة في الدول النامية من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في دولة أجنبية، كما تقوم منظمات دولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل بالاكتتاب في أسهم هذه الشركات

¹ - موساوي محمد اليامين، دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية-دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2012-2013، ص 55(بتصرف).

² - مصيطفى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص: 98(بتصرف).

³ - موساوي محمد اليامين، مرجع سبق ذكره ص: 55-56 (بتصرف).

أو عن طريق إصدار سندات أسواق رأسمال الدول المتقدمة، حيث يتم طرحها بقيمة معينة وسعر فائدة معين، مع التزام الدول المصدرة للسند بسداده مع فوائده المستحقة عند حلول أجل استحقاقه.

كما أن للتمويل إيجابيات للتنمية داخل البلد متعلقة أساسا بتوفير رؤوس الأموال للتنمية، هناك أيضا بالمقابل بعض السلبيات تتعلق أساسا بأثر المديونية الخارجية التي يخلفها التمويل الأجنبي وما ينجر عليه من أثر سلبي على الدول الممولة، خصوصا في حالة عدم قدرة الدول على السداد، فتضطر إلى إعادة جدولة الديون وفقا لشروط تملئها الدولة المانحة.

الفرع الرابع: أثر السياسات الاقتصادية والمالية ودورها في توجيه التنمية الاقتصادية

أولا: تعريف السياسة الاقتصادية وأثرها على التنمية الاقتصادية

1. تعريف السياسة الاقتصادية:

تعرف السياسة الاقتصادية على أنها تصرف عام للسلطات العمومية، واع، منسجم، وهادف، يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات، تكوين رأس المال. كما تعرف كذلك على أنها مجموعة القرارات المتخذة من قبل السلطات العمومية في الدولة بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه. وتنقسم السياسات الاقتصادية إلى أربعة أنواع، وهي¹:

- سياسة الضبط وهي سياسة رقابية تسعى إلى الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد؛
- سياسة الإنعاش التي تهدف إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية؛
- سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي التي ترمي إلى تكثيف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي؛
- سياسة الانكماش التي تهدف إلى التقليل من ارتفاع مستوى الأسعار وتؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

2. أهداف السياسة الاقتصادية:

تعتبر السياسة الاقتصادية من الوسائل التي تسلكها الدولة بغية تحقيق الأهداف التنموية للاقتصاد، وفي سبيل ذلك فإنها تهدف إلى تحقيق إلى ثلاثة مستويات²:

- **المستوى الأول: أهداف اقتصادية؛** إذ تتعلق بتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وتمثل عادة في أربعة أهداف رئيسية، وتسمى "بالمربع السحري للسياسة الاقتصادية"، وهي:

1- أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص 52-53 (بتصرف).

2- أحمد جابر بدران، مرجع سابق ص 53 (بتصرف).

- نمو اقتصادي مستمر: ويقاس النمو انطلاقاً من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام، وهو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه أغلب الدول بمعدلات مرتفعة؛
- مستوى مرتفع للتشغيل: ويقصد بالتشغيل هنا عموماً التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج والتي أساسها عنصر العمالة، التي تعتبر عبئاً كبيراً في حالة البطالة؛
- استقرار في مستوى الأسعار: وذلك من خلال التحكم في التضخم الذي يعتبر معوقاً للسياسة الاقتصادية، خاصة ما يسمى بالتضخم الجامع؛
- توازن اقتصادي مع الخارج: وهو توازن ميزان المدفوعات الذي يعبر عن مركز الدولة عالمياً، ويبين مدفوعات الدولة للأجانب ومقبوضاتها منهم؛
- **المستوى الثاني:** أهداف لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وكيفية استغلال الموارد؛
- **المستوى الثالث:** شبه أهداف، وتعلق أساساً بنفقات تقوم بها الدولة بخصوص الدفاع الوطني، التعليم والصحة.

3. أثر السياسة الاقتصادية على التنمية الاقتصادية:

- من خلال ما سبق ذكره نلاحظ أن للسياسة الاقتصادية الرشيدة تأثير بالغ على عملية التنمية فهي الموجهة لها، كما أن أهداف التنمية الاقتصادية الأربعة تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتكاملة، ولكي تساهم السياسة الاقتصادية مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية لا بد من توفر بعض الشروط أهمها¹:
- استقلالية القرار الاقتصادي عن القرار السياسية، وبالخصوص قرارات البنك المركزي والسلطة النقدية؛
 - اعتماد استراتيجيات قائمة على تطوير القطاعات خصوصاً القطاعات المنتجة مثل القطاع الزراعي والصناعي، واعتماد استراتيجية إحلال الواردات، أي التقليل من عمليات الاستيراد؛
 - تسهيل دخول رؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب وتوفير البيئة الملائمة لنشاطهم؛
 - انتهاج سياسة تعمل على تشجيع روح الابتكار والمبادرة خصوصاً في الأوساط الشبابية؛
 - تشجيع الاستثمار المنتج للثروة وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية كأساس لإيرادات الدولة.
- ثانياً: السياسة المالية وأثرها على التنمية الاقتصادية**

1- جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017 ص: 75 (بتصرف).

1. تعريف السياسة المالية:

تعرف على أنها "استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة للدولة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي أن السياسة المالية تتمثل في الإجراءات المالية للدولة الهادفة إلى تحقيق التوازن في الموازنة العامة وزيادة الإنتاج مع منع حدوث التضخم والكساد وذلك بغية تحقيق التنمية الاقتصادية"¹.
ومما سبق يمكن استخلاص أن السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تستخدمها الدولة ممثلة في وزارة المالية، تخص الضرائب والإنفاق بغية التأثير على النشاط الاقتصادي وتخفيفه وتوجيهه نحو الإنعاش والخروج به من الركود، مع الحفاظ على معدلات متدنية من التضخم.

2. أثر السياسة المالية على التنمية الاقتصادية:

للسياسة المالية أثر كبير على التنمية الاقتصادية فمن خلال الإجراءات المتخذة من قبل السلطات المالية في مجال الضرائب والنفقات والموازنة العامة يمكن التأثير على حجم الاستثمار الوطني وبالتالي زيادة الدخل، ويتجلى هذا الأثر فيما يلي²:

2.1. الأثر الإنفاق العام:

هناك نوعين من الإنفاق: إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري، فيما يخص الإنفاق الاستهلاكي الذي يمثل الدعم الذي تقدمه الدولة للأفراد، ويؤدي هذا الدعم إلى تحفيز الأفراد على الاستهلاك وبالتالي زيادة الحافز لدى المنتجين على زيادة الإنتاج (العرض) لمقابلة الزيادة في الطلب الفعال نتيجة الدعم.
كما أنه عند زيادة الإنفاق الاستثماري تزيد الحكومة من عدد مشروعاتها، مما يعني زيادة فرص العمل والتشغيل وتقليل البطالة وزيادة الإنتاج والدخل وهي أمور تحسن في مؤشرات التنمية الاقتصادية وتساهم في تحقيقها.

2.2. أثر السياسة الضريبية:

تستطيع الحكومة أن تؤثر على التنمية الاقتصادية من خلال السياسة الضريبية، فعندما تقوم بتخفيض الضرائب أو إلغائها أو تقديم الإعفاءات الضريبية لبعض الشركات، فإن ذلك يكون محفزاً لهم على زيادة الاستثمار وبالتالي الزيادة في حجم الناتج القومي، كما يؤدي أيضاً إلى زيادة الحصيلة من الضرائب وعليه فإن ارتفاع الإيرادات في الميزانية وزيادة الإنفاق من شأنه أن يعزز من مؤشرات التنمية الاقتصادية.

1- أحمد جابر بدران، مرجع سابق ص 54 (بتصرف).

2- أحمد جابر بدران، مرجع سابق ص 56؛ 73 (بتصرف).

المبحث الثاني: الإطار النظري للتمويل الأصغر وأهم عناصره

سنحاول في هذا المبحث استعراض الجانب النظري للتمويل الأصغر من خلال التعريف به وكذا التطرق إلى أهم الجوانب الفكرية والتطبيقية لصناعة التمويل الأصغر وأهم عناصره وأهدافه ومبادئه وكذا أهم الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر لعملائها، كما سنقوم باستعراض أهم التجارب الرائدة للتمويل الأصغر على المستويين الدولي والعربي.

المطلب الأول: ظهور التمويل الأصغر وأهم مراحل تطوره عبر التاريخ

يعتبر التمويل الأصغر من الأساليب التمويلية المتنامية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في الدول النامية، وبالتالي يمكن اعتباره أداة فعالة للتطور والنهوض الاقتصادي في هذه الدول، خاصة إذا علمنا أن فكرة التمويل الأصغر جاءت أساسا لمعالجة الفقر والبطالة والتهميش المالي الذي يعاني منه شريحة كبيرة من سكان العالم الذين ليس بمقدورهم الحصول على الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، وقد كسب التمويل الأصغر اهتماماً متزايداً من قبل الحكومات وصناع القرار في مختلف الدول كونه أثبت فعالية ونجاعة كبيرة في زيادة مستويات التنمية، وقد عرفت مؤخرا صناعة التمويل الأصغر نمواً كبيراً من حيث عدد المؤسسات التي تبنت هذا النهج التمويلي، ومن حيث حجم الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسات التي عرفت زيادة وتنوع لا بأس به مما جعلها تنافس المؤسسات التمويلية الأخرى، بالإضافة إلى تزايد كبير في عدد العملاء المستهدفين، كون هذا النوع من التمويل يراعي الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية للفقراء وذوي الدخل المحدود والنساء الذين يمثلون شريحة واسعة من المجتمع.

الفرع الأول: التطور التاريخي للتمويل الأصغر

1. بدايات ظهور التمويل الأصغر:

شهد التمويل الأصغر تطورات هامة عبر مختلف الأزمنة التاريخية¹، انطلاقاً من التجارب الأولى وصولاً إلى التجارب الحديثة التي ساهمت في التأسيس الحقيقي لصناعة التمويل الأصغر بنماذج مؤسساتية معترف بها عالمياً، فالتمويل الأصغر قديم قدم الإنسان، إذ هناك مثل هندي قديم يقول: "تأسس القرية الذي يوجد فيه ثلاث أشياء، النهر، رجل الدين، والمرابي" ومن هنا نجد أن التمويل الأصغر أو الإقراض المصغر أقدم بكثير من التمويل البنكي الرسمي، وتعتبر التجارب الإسلامية للتمويل الأصغر من أولى التجارب التطبيقية للتمويل الأصغر التي ساهمت بشكل فعال في وضع أسس التمويل الأصغر، فنجد من الآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة من السنة النبوية

1- عبده سعيد إسماعيل، أدبيات التمويل الصغير: عرض ونقد، حوار الأربعاء، يوم 2008/03/12، ص158 (متوفر على موقع مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز) (بتصرف) يضاف الرابط: <https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-85849>

الشريفة ما يدعو إلى الإقراض الميسر في الإسلام ويبين أحكامه فنجد في الآية الكريمة من سورة البقرة¹ " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ....." إلى آخر الآية، التي توضح أحكام القرض والدين، بالإضافة إلى الحديث الشريف فعن البراء بن عازب رضي الله عنهما، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " من منح منيحة لبن أو ورق أو أهدى زقاقاً كان له مثل عتق رقبة" رواه أحمد والترمذي. ومعنى هذا الحديث من منح منيحة لبن أي يعطيه ناقة أو شاة ينتفع بلبنها أو بوبرها ثم يردّها، ومعنى منيحة ورق أي منيحة مال على سبيل القرض الحسن، والدين الإسلامي الحنيف قد أعطى اهتماماً بالغاً لمحاربة الفقر والاهتمام بمسائل التنمية في شتى المجالات، فنجد أن الإسلام فضّل القرض على الصدقة، ففي الحديث الشريف عن رسول الله " رأيت ليلة أُسري بي على باب الجنة مكتوباً الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر، فقلت: يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال: لأن السائل يسأل وعنده، والمستقرض لا يستقرض إلاّ من حاجة» رواه ابن ماجة.

وأمر بتيسير أمور القرض وتسهيل شروطه فحرّم الربا وهي الفائدة، وأجاز إنذار المعسر في حال عدم تمكنه من السداد يقول سبحانه وتعالى " وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ۗ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ" (سورة البقرة الآية 280)، وفي عصرنا الحديث نجد أن كثيراً من المؤسسات الإسلامية الوقفية ودواوين وصناديق الزكاة اهتمت بمسألة الإقراض الحسن المصغّر للفقراء والمحتاجين وذوي الدخل المحدود واعتبرت تجارب ناجحة في مجال التمويل الأصغر.

أما في أوروبا فتشير بعض الدراسات التاريخية إلى أن ظهور التمويل الأصغر في أوروبا يعود إلى القرن السادس عشر حيث تعد تجربة كل من أيرلندا وألمانيا من أشهر التجارب في هذا الصدد، فقد شهد عام 1720 أول قرض موجه إلى الفقراء في أيرلندا، حيث حصلت 20% من الأسر الفقيرة على القروض المصغرة، أما في ألمانيا فيرجع إلى القرن التاسع عشر بالضبط سنة 1864 عندما تم تأسيس أول نظام تعاوني يمنح القروض الصغيرة للقرويين بأسعار فائدة مقبولة من طرف (Friedrich-Wilhelm Raiffeisen) وانتشرت أفكاره بعد ذلك في كل من أستراليا وبلجيكا وفرنسا وهولندا والنمسا، والجدير بالذكر أن النظام المصرفي الألماني المعروف بالبنوك الشاملة (Universal Banks) والذي يراه العديد من الاقتصاديين الإسلاميين بأنه من أفضل أنواع البنوك، يرجع في أصله إلى نظام التمويل الأصغر².

1- سورة البقرة، الآية (282)

2- عبده سعيد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 158-159 (بتصرف)

أما في أفريقيا فيعود ظهور التمويل الأصغر إلى نظام في غرب إفريقيا معروف بنظام (SUSU) كان سائدا لمئات السنين واستخدم في غانا لأكثر من 300 سنة وانتقل هذا النظام إلى بلدان الكاريبي عن طريق العبيد الذين تم استيرادهم من إفريقيا¹.

وفي آسيا فتشير بعض المصادر إلى أن أقدم مؤسسة تقدم خدمات التمويل الأصغر هي بنك: (Bank Kredit Desas) والذي أسس في أندونيسيا سنة 1896، وفي العصر الحديث تعتبر قارة آسيا أكثر المناطق انتشارا للتمويل الأصغر من حيث المؤسسات والعملاء.

2. التجارب المعاصرة الرائدة في مجال التمويل الأصغر:

تعتبر فترة السبعينيات² من القرن الماضي بدايات الظهور الفعلي للتمويل الأصغر في شكله التطبيقي والمؤسسي الحديث بفضل الدكتور محمد يونس، الذي يعتبر المؤسس الحقيقي لصناعة التمويل الأصغر، عندما أقدم سنة 1976 على مشروع لتأسيس بنك يسمى بنك غرامين أو بنك القرية باللغة البنغالية، كمشروع تجريبي على مستوى أحد البنوك التجارية إلى أن تحوّل إلى بنك مستقل سنة 1983، وأصبح يُعرف فيما بعد ببنك الفقراء الذي يعتبر أول مؤسسة قائمة على ضوابط تنظيمية مختصة في تقديم خدمات التمويل الأصغر وتستهدف فئات معينة، وبفضل هذا المشروع اتضحت أهم ملامح التمويل الأصغر ممثلة في أهدافه ومبادئه ومنتجاته وعمالته.

وبالإضافة إلى التجربة الرائدة لمحمد يونس في بنغلادش، هناك تجارب أخرى لمؤسسات وبنوك رائدة في مجال التمويل الأصغر أهمها: بنك راكيات بإندونيسيا الذي تولى تقديم الخدمات المالية للفقراء عبر فروعته المختلفة، وفي بوليفيا سنة 1992 تم تأسيس بنك سول SOL الذي يعتبر بدوره من التجارب المؤسسية الرائدة في مجال التمويل الأصغر، أما في الهند³ التي تعتبر من البلدان النموذجية التي عرف انتشار فيها نشاط التمويل الأصغر فمنذ تحرير القطاع المالي في أوائل التسعينيات، شهدت الهند تأسيس الآلاف من مؤسسات التمويل الأصغر أو شركات التمويل غير المصرفية التي تعمل كوسطاء بين المقترضين على المستوى الشعبي والبنوك التجارية، وارتفع عدد مؤسسات التمويل الأصغر إلى أكثر من 3000 مؤسسة في الهند، كان الهدف الأول والأهم هو اختراق المناطق

1- عمران عبد الحكيم، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ، التجارب الدولية والمحلية، منشورات ألفا للوثائق، عمان، الأردن، 2020 ص: 29.

2- عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2016/، ص: 65.

3 Wichterich, C. (2012). The other financial crisis: Growth and crash of the microfinance sector in India. Development, 55(3), p: 408.

التي لا توجد فيها إمكانية للوصول إلى البنوك ، أو كما وصفتها الحكومة الهندية ، باستراتيجية الشمول المالي، لأولئك الذين تم استبعادهم من المؤسسات والخدمات المالية الرسمية.

أما على الصعيد العربي، فتعتبر تجربة التمويل الأصغر التي بدأها الدكتور أحمد عبد العزيز النجار¹، أهم تجربة عملية وتطبيقية للتمويل الأصغر وكان ذلك في قرية ميت غمر بمصر مطلع الستينيات من خلال مشروع "البنك الإسلامي للتنمية المحلية"، أو كما سماه مؤسسه باسم "بنك الادخار المحلي" أو "بنك التنمية المحلية" أو "البنك الشعبي بلا فوائد"، وذلك بمقتضى المرسوم الجمهوري رقم: 1961/18 بالتعاون مع الاتحاد العام لبنوك الادخار في ألمانيا الاتحادية، الذي تحول فيما بعد إلى بنك ادخار محلي بتاريخ 25 جويلية 1963 في مدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية، ثم توسع البنك إلى عدة محافظات أخرى، ليصل عدد فروع مع نهاية سنة 1966 إلى تسعة فروع، وقد حققت هذه التجربة نتائج جد إيجابية، ولكنها سرعان ما توقفت في سنة 1967 بعد صدور قرار من الحكومة المصرية بدمج فروع البنك الإسلامي للتنمية المحلية ضمن أصول البنك الأهلي المصري.

وهناك تجارب أخرى رائدة في مجال التمويل الأصغر منها تجربة التمويل الريفي من أجل الفقراء بإشراف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالإضافة إلى تجارب أخرى سنأتي على ذكر بعضها في الجانب التطبيقي من البحث.

وعموما يمكن تقسيم مراحل تطور التمويل الأصغر في شكله المؤسساتي الحديث منذ سنة 1976 إلى يومنا هذا، إلى أربعة مراحل أساسية نستعرضها فيما يلي²:

أ- المرحلة الأولى: من سنة 1976 إلى سنة 1985 وتميزت هذه المرحلة بتأسيس بنوك الفقراء وفق نموذج غراميين في العديد من دول العالم.

ب- المرحلة الثانية: من سنة 1986 إلى سنة 1995، وأنشئت في هذه المرحلة كبريات مؤسسات وبنوك التمويل الأصغر عبر العالم ومن أهمها "بنك راكيات" باندونيسيا، و"بنك التضامن" في بوليفيا، ومنهجها قائم على توجيه جزء هام من محفظتها الإقراضية للفقراء والنساء.

ت- المرحلة الثالثة: في السنوات من 1996 إلى 2006، بإعلان الأمم المتحدة لسنة 2005، كسنة دولية للتمويل الأصغر كسبت صناعة التمويل الأصغر اعترافًا ومكانة دولية ورسمية نتيجة للدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه التمويل الأصغر تجاه الفقراء، ونجد أن أغلب الدول أدمجت التمويل الأصغر في

1- عمران عبد الحكيم المرجع السابق، ص: 08.

2- محنان صابرينة، تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية - دراسة مقارنة بين التجربة الإندونيسية والجزائرية - أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص: 31-32(بتصرف).

منظومتها المصرفية وأنشأت برامج تابعة للحكومات لدعم المشروعات الصغيرة، كما أطلقت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) مشروع بوابة التمويل الأصغر عام 2000، لتصبح مصدراً أساسياً للمعلومات الخاصة بالتمويل الأصغر ومؤسساته بالنسبة لجميع الدول بغية تسهيل إمكانية حصول الجميع على الخدمات المالية بطريقة سهلة وميسرة ودون قيد أو شرط وبناء أنظمة مالية متاحة للجميع.

ث- المرحلة الرابعة: من 2006 إلى يومنا هذا، وتميزت هذه المرحلة بالانتشار الواسع لمؤسسات التمويل الأصغر وتنوع الخدمات المقدمة من طرفها نتيجة الطلب المتزايد على خدمات التمويل الأصغر وظهور مصطلح الشمول المالي الذي أصبح يمثل هدفاً أساسياً للحكومات بحيث يضمن استفادة الجميع من الخدمات المالية وتعزيز فرص وصول كافة فئات المجتمع إلى هذه الخدمات بتكاليف معقولة. كما تميزت هذه المرحلة بظهور التمويل الإسلامي الأصغر وانتشاره في عدد من الدول الإسلامية والعربية، عبر مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر.

الفرع الثاني: تعريف التمويل الأصغر

ليس هناك تعريف جامع ومانع للتمويل الأصغر بل هناك تباين واختلاف بين الباحثين والأكاديميين من ذوي الاختصاص، وكذلك بين مختلف الهيئات والمنظمات والدول في تحديد مفهوم واضح ودقيق للتمويل الأصغر، وعموماً فإن مجمل التعاريف تصب في قالب واحد، وسنحاول استعراض مجموعة من التعاريف حسب بعض الباحثين والمنظمات والهيئات:

أ. عرف الدكتور محمد يونس التمويل الأصغر " بأنه تقديم القروض للنساء الفقيرات من غير ضمانات حتى يستطعن القيام بنشاط يدر عليهن دخلاً ويعينهن على انتشال أنفسهن من براثن الفقر، أما أولئك الذين يفرضون بفوائد ضخمة ويزعمون بأنهم يقدمون تمويلاً أصغر فإنه يقترح عليهم أن يبحثوا عن اسم آخر لهذا النشاط، مثل (تسليف من هم أسفل الهرم)، كون أساس هذه المؤسسات هو لمساعدة هذه الفئات من خلال منحهم القرض بفائدة معتدلة وميسرة"

ب. وهناك آخرون يعتبرون أن التمويل الأصغر عبارة عن¹ الخدمات المالية المقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة للحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية وتتركز هذه الخدمات المالية في خدمة الإقراض

1- عمران عبد الحكيم، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ، التجارب الدولية والمحلية، مرجع سبق ذكره، ص: 37 (بتصرف).

بالإضافة إلى خدمات أخرى كالادخار والتأمين والتحويلات المالية، شريطة أن تكون هذه الخدمات موجهة إلى الفقراء وذوي الدخل المحدود والنساء.

ت. في حين هناك من الباحثين يرون أن التمويل الأصغر عبارة عن¹ تقديم خدمات مالية للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول على هذه الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، وتقدم هذه الخدمات بهدف البدء في مشاريع صغيرة مدرة للدخل، ويمنح من قبل منظمات غير حكومية مختصة أو من خلال بعض البرامج الحكومية التي تهدف إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشرائح المهمشة في المجتمع. كما يعرف التمويل الأصغر من قبل المنظمات كما يلي:

ث. عرفت شبكة سنابل² التي تمثل (البوابة العربية للتمويل الأصغر) التمويل الأصغر، بأنه تقديم قروض صغيرة لأسر غاية في الفقر وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية وتنمية مشاريعهم الصغيرة. ولكن دائرة التمويل الأصغر اتسعت مع مرور الزمن لتشمل خدمات مالية أخرى مثل التأمين، الإيداع والحوالات، نظرا لحاجة العميل لهذه الخدمات المالية، ولصعوبة انتفاعه من المؤسسات المالية.

ج. عرفت لجنة بازل³ في إحدى وثائقها التمويل المتناهي الصغر كما يلي: "التمويل الأصغر يمكن اعتباره على أنه نشاط مالي يمكن أن تضطلع به طائفة واسعة من المؤسسات التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية من الإقراض وقبول الإيداعات، التأمين وسداد المدفوعات، وتحويل المبالغ المالية".

ح. يعرف برنامج الخليج العربي للتنمية⁴ التمويل المتناهي الصغر (اجفند) كما يلي: "التمويل الأصغر هو الآلية الفاعلة التي تستهدف شريحة أفقر الفقراء القادرين على العمل، لتخفيف من الصعوبات التي تواجهها هذه الشريحة، وتحسين ظروفهم، وتحويلهم إلى قوة منتجة تعتمد على ذاتها وتسهم في دعم مجتمعاتها"

من خلال التعاريف السابقة، يمكننا أن نعرف التمويل الأصغر على أنه تلك البرامج الحكومية أو الخاصة التي تهدف إلى سد الفجوة التمويلية للفقراء ومحدودي الدخل للبدء في مشاريعهم الإنتاجية والاستثمارية المدرة للدخل، عن طريق تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية مثل الائتمان والادخار والتأمين وتحويل الأموال، بالإضافة إلى خدمات غير مالية كالاستشارات والتدريب والمرافقة، وتتولى تقديم هذه الخدمات مؤسسات التمويل الأصغر التي

1- ناجية صالح، دور التمويل المتناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018/2019، ص: 49 (بتصرف).

2- تقرير شبكة سنابل (البوابة العربية للتمويل الأصغر)، 2008.

<https://www.findevgateway.org/ar/organization/sanabel-microfinance-network-arab-countries>

3- عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

4- نفس الموضوع.

تكون في الغالب إما بنوك أو مؤسسات مالية مصرفية أو غير مصرفية، وقد تكون عبارة عن جمعيات أو منظمات غير حكومية، ويهدف التمويل الأصغر إلى معالجة مشكلة الفقر والبطالة والتهميش المالي الذي يعانيه الكثير من الأفراد قليلي المردودية وكثيри المخاطرة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية، كما يهدف إلى إدماج جميع فئات المجتمع في حلقة النشاط الاقتصادي خصوصاً فئة النساء وذوي الاحتياجات الخاصة وبالتالي تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متكاملة.

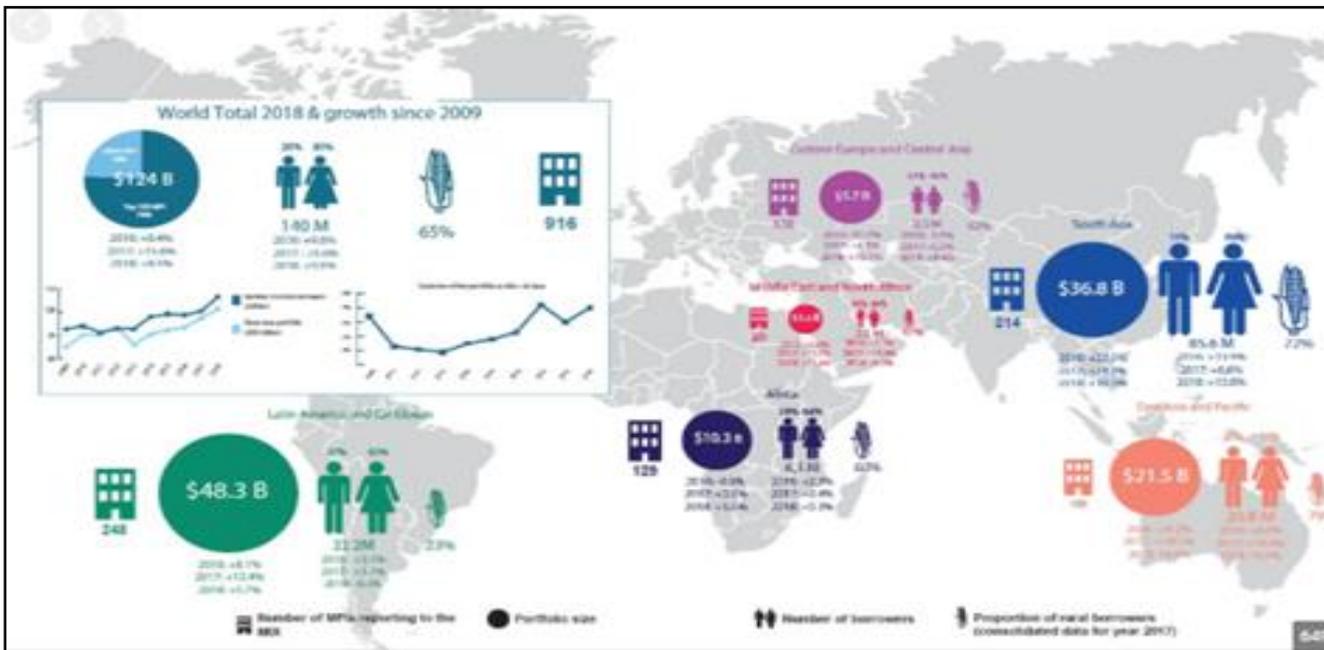
المطلب الثاني: انتشار التمويل الأصغر عبر العالم

يعتبر التمويل الأصغر من الأساليب التمويلية الحديثة والمتنامية، حيث أصبح يعوّل عليه بشكل كبير لتمويل التنمية في شتى بقاع العالم، وهذا ما سنبينه في هذا المطلب.

الفرع الأول: التوسع العالمي لنمو سوق التمويل الأصغر منذ عام 2009

عرف التمويل الأصغر¹ انتشاراً واسعاً في مختلف دول العالم، خصوصاً في الدول النامية، التي يزداد فيها حجم التمويل غير الرسمي والشكل أدناه يوضح لنا خريطة التمويل الأصغر منذ سنة 2009 إلى غاية سنة 2018.

الشكل رقم (1-2) : خريطة انتشار التمويل الأصغر إلى غاية سنة 2018



المصدر: موقع [Arabic FinDev Gateway](https://www.findevgateway.org/ar/) منشور بتاريخ 2019/09/25. <https://www.findevgateway.org/ar/>

تشير بيانات سوق ميكس المقدمة من 916 مؤسسة وعلى مدار السنوات العشر الماضية ابتداءً من سنة 2009 إلى غاية 2019، أن مؤسسات التمويل الأصغر أقرضت مئات المليارات من الدولارات، بمعدل نمو

1- سوق ميكس عبارة عن منصة تقدم بيانات مؤشرات الانتشار والأداء الرئيسية لآلاف من مؤسسات التمويل الأصغر حول العالم.

سنوي متوسط قدره 11,5% على مدى السنوات الخمس الأخيرة واستمر عدد المقترضين في الزيادة¹، وإن كان بوتيرة أبطأ من عام 2000-2010، حيث سجل معدل نمو سنوي متوسطه 7% منذ عام 2012. في عام 2018 استفاد حوالي 140 مليون مقترض حول العالم من خدمات مؤسسات التمويل الأصغر التي أرسلت بياناتها إلى سوق ميكس 80% منهم من النساء و65% من الريف أما بخصوص توسع نشاط التمويل الأصغر جغرافياً وحسب المناطق فقد كان كما يلي

أ- جنوب آسيا: هي أكثر المناطق ديناميكية في العالم من حيث نمو قطاع التمويل الأصغر، يوجد بها أكبر عدد من المقترضين (85.6 مليون) من إجمالي 214 مؤسسة قدمت بياناتها في عام 2018، أما الأسواق الثلاثة الأولى من حيث عدد المقترضين هم الهند وبنغلاديش وفيتنام، ومع ذلك تحتل جنوب آسيا المرتبة الثانية من حيث حجم محفظة الائتمان؛

ب- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تمثل 44% من الإجمالي العالمي لمحفظة قطاع التمويل الأصغر وتعتبر الثانية من حيث عدد المقترضين (22.2 مليون) من إجمالي 248 مؤسسة قدمت بياناتها في عام 2018، وعلى الرغم من هذه النتائج المشجعة إلا أن معدل الانتشار في المناطق الريفية يعتبر منخفضاً مقارنة بالأقاليم الأخرى (23% فقط من عملاء مؤسسات التمويل الأصغر هم من الريف).

ت- بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تمثل أسواقاً أصغر، ومع ذلك، فقد زاد عدد المقترضين بأكثر من 30% منذ عام 2012 في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ليلعب 2.5 مليون من إجمالي 136 مؤسسة قدمت بياناتها في عام 2018، وتمثل نسبة النساء أقل نسبة في هذه المنطقة حيث تبلغ 49% من المقترضين، في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد زاد العدد الإجمالي للمقترضين بنسبة 9.5% ليلعب 2.5 مليون عميل من إجمالي 29 مؤسسة تمويل أصغر قدمت بياناتها في عام 2018 منهم 60% من النساء و47% من المناطق الريفية؛

ث- إفريقيا جنوب الصحراء: زاد عدد المقترضين بنسبة 46% منذ عام 2012 ليصل إلى 6.3 مليون عميل من إجمالي 129 مؤسسة قدمت بياناتها في عام 2018، وتمتاز المحفظة التمويلية بجودة منخفضة وتكلفة عالية للاقتراض، مما يحد من انتشار وتوسع سوق التمويل الأصغر في هذه المنطقة؛

ج- منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ: بلغ بها عدد المقترضين 20.8 مليون عميل من إجمالي 160 مؤسسة قدمت بياناتها في عام 2018؛ تمثل النساء 73% والمقترضين في المناطق الريفية 79%

1- ميراندا بشارة، عشر سنوات من التمويل الأصغر والشمول المالي، مقياس التمويل الأصغر لعام 2019 وأبرز تطورات القطاع على مدار العقد الماضي، موقع Arabic FinDev Gateway منشور بتاريخ 2019/09/25. متوفر على الرابط التالي:

<https://www.findevgateway.org/ar/blog/2019/09/10-snwat-mn-altmwyl-alasghr-walshmw-almaly>

الفرع الثاني: مؤشرات تطور صناعة التمويل الأصغر على المستوى العالمي

بعد نجاح تجربة بنك غرامين للبروفسور محمد يونس، شهدت صناعة التمويل الأصغر نمو وتوسعا عالمياً كبيراً، حيث تم إنشاء أكثر من 10000 مؤسسة مختصة لتقديم خدمات التمويل الأصغر، وبلغ عدد المستفيدين أكثر من 200 مليون شخص بمعدل نمو يفوق 40% سنوياً، وسنحاول فيما يلي استعراض أهم مؤشرات تطور صناعة التمويل الأصغر على المستوى العالمي:

1. تطور عدد المقرضين النشطين:

وفقاً للمعطيات¹ المقدمة من طرف مركز خدمة تبادل المعلومات لمؤسسات التمويل الأصغر حول العالم، فقد انتقل عدد المقرضين النشطين من 103 مليون مقترض سنة 2010 إلى 139 مليون مقترض مع نهاية 2017، وفق ما يوضحه الجدول أدناه

الجدول رقم (1-1): تطور عدد المقرضين على المستوى العالمي خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2017.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المقرضين (بالمليون مقترض)	103	94	95	106	112	116	132	139

المصدر: عمران عبد الحكيم، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ، التجارب الدولية والمحلية، ص: 81

2. تطور حجم المحفظة الإقراضية لمؤسسات التمويل الأصغر:

عرفت محفظة القروض زيادة هامة في حجم القروض الممنوحة، ففي نهاية سنة 2017 بلغت 114 مليار دولار، والجدول التالي يوضح لنا تطور حجم محفظة القروض لمؤسسات التمويل الأصغر على المستوى العالمي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2017.

الجدول رقم (2-1): تطور حجم محفظة قروض التمويل الأصغر على المستوى العالمي للفترة من 2010 إلى غاية 2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم محفظة القروض مليار دولار	54	/	81,5	95,1	87,3	92,4	102	114

المصدر: عمران عبد الحكيم، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ، التجارب الدولية والمحلية، ص: 82

1- عمران عبد الحكيم، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ، التجارب الدولية والمحلية، مرجع سابق ص: 80.

3. التوزيع الجغرافي لعدد المقرضين النشطين:

الجدول التالي يوضح لنا التوزيع الجغرافي لعدد المقرضين النشطين حسب المناطق والأقاليم الجغرافية إلى غاية سنة 2017.

الجدول رقم (1-3) توزيع المقرضين حسب المجموعات الإقليمية من 2010 إلى 2017

توزيع المقرضين حسب المناطق الجغرافية (%)						عدد المقرضين (مليون مقترض)	السنوات
شرق آسيا والباسيفيك	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	دول المينا	إفريقيا	أمريكا اللاتينية والكاربي	جنوب آسيا		
16,3	2,7	2,2	5,6	16,5	59	103	2010
13,4	2,6	2,3	6,3	18,3	51,2	94	2011
12,9	2,6	1,9	7,5	19,2	50,4	95	2012
12,7	2,7	1,6	4,6	20,5	52,8	95	2013
15,1	3,5	2,1	5,3	21,6	64,1	112	2014
13,9	2,6	1,8	4,9	19,2	57,3	116	2015
17,8	3,1	2,4	7,2	23,2	78,3	132	2016
19,2	2,8	2,6	6,8	23,4	83,8	139	2017

المصدر: عمران عبد الحكيم اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ، التجارب الدولية والمحلية مرجع سابق، ص: 83

وفقا للمعطيات السابقة، فإنه حوالي 139 مقترض تقوم بخدمتهم 981 مؤسسة تمويل أصغر تتركز غالبيتها في منطقة آسيا، ثم تليها منطقة أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وإفريقيا، وفي الأخير نجد دول المينا وهي دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط التي تمثل الدول العربية بعدد يقدر بـ 2,6 مليون مقترض.

4. الشكل القانوني لمؤسسات التمويل الأصغر على المستوى الدولي:

تتعدد الأشكال القانونية لمؤسسات التمويل الأصغر¹، فقد تكون في شكل بنوك تجارية أو بنوك متخصصة أو بنوك إسلامية أو منظمات غير حكومية أو تعاونيات أو مؤسسات مالية غير مصرفية، وقد تتخذ أشكالا أخرى، وتشكل المنظمات غير الحكومية غالبية مؤسسات التمويل الأصغر على المستوى الدولي، ففي نهاية 2010 نجد أنه من بين أكثر من 1416 مؤسسة أو برنامج للتمويل الأصغر يوجد حوالي 500 برنامجاً تابعاً لمنظمات غير حكومية بنسبة تقدر بـ 36%، كما شكلت المؤسسات المالية غير المصرفية 32% من إجمالي مؤسسات التمويل

1- عمران عبد الحكيم، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ، التجارب الدولية والمحلية، مرجع سابق ص: 83

الأصغر. ومع نهاية سنة 2014 ارتفع عدد المؤسسات المالية غير المصرفية الناشطة في مجال التمويل الأصغر لتشكّل ما نسبته 38%، أما بالنسبة للحصة السوقية فالبنوك التجارية تستحوذ على نسبة 50.9% من إجمالي محفظة القروض الموجهة لعملاء التمويل الأصغر، في حين أن المنظمات الحكومية لا تملك سوى نسبة 10,02% من إجمالي المحفظة، ويمكن توضيح كل ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4): الطبيعة القانونية للمؤسسات والبرامج العاملة في مجال التمويل الأصغر على المستوى العالمي للفترة من 2010-2016.

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	طبيعة المؤسسة
109	114	113	84	97	142	165	بنوك
91	144	192	110	176	232	226	تعاونيات واتحادات
333	421	394	330	428	462	458	مؤسسات مالية غير مصرفية
205	304	325	244	353	476	498	منظمات غير حكومية
18	21	15	8	14	36	48	بنوك ريفية
/	/	/	19	25	35	21	أخرى
756	1004	1039	795	1093	1383	1416	المجموع

المصدر: عمران عبد الحكيم اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ، التجارب الدولية والمحلية، ص: 87

المطلب الثالث: مبادئ، أهمية وأهداف التمويل الأصغر

يعتبر التمويل الأصغر أسلوباً تموالياً متميزاً عن بقية الصيغ التمويلية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المصرفية، فالتمويل الأصغر موجه لفئات معينة من المجتمع دون غيرها له أهداف ومبادئ خاصة سنتطرق لها في هذا المطلب.

الفرع الأول: مبادئ التمويل الأصغر

أصدرت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر والتي اعتمدت من الدول الأعضاء في مجموعة الثمانية (G8) سنة 2004 كجزء من التزامهم بتوسيع نطاق الشمول المالي وبناء أنظمة مالية متاحة للجميع، وتهدف هذه المبادئ إلى تأكيد مفهوم أن التمويل متناهي الصغر المستدام يساهم في الحد من العجز المالي والفقير، وتركز هذه المبادئ على النقاط التالية¹:

1- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) متوفر على الرابط التالي:

<https://www.findevgateway.org/ar/organization/cgap>

- الفئات ذات الدخل المحدود والمنخفض لا تحتاج إلى القروض فقط، بل إلى حزمة متنوعة من الخدمات المالية؛
- أن تحقيق النجاح في صناعة التمويل الأصغر يتطلب التركيز على بناء المؤسسات القوية وبناء المهارات، والأنظمة على كل المستويات، وهذا ما يجب أن تأخذه الجهات المانحة بعين الاعتبار عند تقديم الدعم؛
- التمويل متناهي الصغر يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفئات ذات الدخل المحدود والمنخفض؛
- الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر ضرورية للوصول إلى عدد كبير من محدودي ومنخفضي الدخل، حيث أن الاستدامة المالية تؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات وتقديم منتجات أفضل؛
- التمويل متناهي الصغر معني بإنشاء مؤسسات مالية محلية دائمة قادرة على تقديم حزمة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية للملاءمة لمحدودي ومنخفضي الدخل؛
- التمويل متناهي الصغر لا يناسب كل شخص أو كل حالة حيث أن من ليس له دخل مالي يحتاج إلى أشكال أخرى من المساعدة قبل الاستفادة من القروض؛
- تحديد سقف أعلى لأسعار الفائدة يمكن أن يحد من قدرة مؤسسات التمويل متناهي الصغر على تحقيق الاستدامة المالية وبالتالي يضر قدرة محدودي ومنخفضي الدخل في الحصول على الخدمات المالية على المدى الطويل؛
- من المفترض أن تقوم الحكومات بتسهيل عملية تقديم خدمات التمويل الأصغر، وبمكثها التركيز على مهام تتعلق بالتنظيم والإشراف وإيجاد البيئة المناسبة لتطوير صناعة التمويل الأصغر؛
- يجب أن يستخدم الدعم من الجهات المانحة لبناء القدرات المؤسسية وتطوير البنية الأساسية الداعمة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر وإدماج الخدمات المالية لمحدودي ومنخفضي الدخل في الأسواق المالية المحلية؛
- نقص القدرات المؤسسية والبشرية يعد من أهم المعوقات مما يتطلب وضع برامج لبناء قدرات كافة الأطراف المعنية بالصناعة (المؤسسات وجهات الإشراف والرقابة والهيئات المانحة)؛
- أهمية الشفافية المالية والإفصاح عن الأداء المالي والاجتماعي لمؤسسات التمويل متناهي الصغر.

الفرع الثاني: أهداف التمويل الأصغر

يمثل التمويل الأصغر أسلوباً فعالاً في توفير التمويل¹ اللازم للمشاريع صغيرة الحجم، كما يعتبر وسيلة لتوليد الدخل وتوفير فرص العمل الذاتي لأفراد الأسر الفقيرة، ومساعدتها على الخروج من حلقة الفقر إلى مرحلة الإنتاج

1 Bouakary Sidiki Diakite : Les fondements théoriques de l'économie de la Microfinance, Tome III, éditions MENAIBUC , France, 2008.P :67.

والاعتماد على الذات، وهنالك حاجة ماسة إلى خلق المزيد من فرص العمل، سواءً من خلال الاستخدام الذاتي أو الاستخدام من قبل الآخرين، وهذه العملية ضرورية لمواجهة معدلات النمو السكاني المتزايد خصوصاً في الدول النامية، في هذا الشأن يمكن تحديد أهم أهداف التمويل الأصغر والتي تتمثل في الآتي:

1. يهدف التمويل الأصغر¹ إلى تقوية الفئات الفقيرة وتمكينها اقتصادياً، وبالتالي فإن محاربة الفقر تعتبر من أولى الأولويات وأحد أهم الأهداف التي تتطلع إليها مؤسسات التمويل الأصغر، ومنه فإن خدمات التمويل الأصغر الموجهة للفقراء مبنية على أسس وشروط ميسرة مثل تخفيض معدلات الفائدة واستخدام الضمانات البديلة كل هذا بغية تأهيل فئة الفقراء وتمكينهم اقتصادياً والخروج بهم من دائرة العوز، هذا وقد أثبتت بعض التجارب الدولية أهمية تقديم الخدمات المالية للفقراء وتحقيق نتائج هامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، تعود بالفائدة عليهم أولاً وعلى الاقتصاد ككل مثل تجربة بنك غراممين بينغلادش؛
2. يهدف التمويل الأصغر إلى توفير فرص عمل من خلال تمويل المشروعات ومتابعتها، وبالتالي التقليل من حجم البطالة المنتشرة في المجتمعات النامية التي تتسع فيها الفجوة بين النمو السكاني ونمو الناتج المحلي؛
3. التمويل الأصغر يهدف أيضاً إلى تحقيق نمو الأعمال الصغيرة وتنوع أنشطتها كما يهدف إلى توفر الأموال من أجل الاستثمار في الأعمال الصغيرة، وبالتالي تعزيز ورفع وتيرة النمو الاقتصادي؛

يهدف التمويل الأصغر إلى إدماج فئة النساء في دائرة الإنتاج، فالإحصائيات تشير إلى أن أغلب القروض الصغيرة موجهة لفئة النساء، كما أن تعامل مؤسسات التمويل الأصغر مع هذه الفئة أثبتت فعاليتها ونجاعته، إذ أن أغلب القروض المقدمة للنساء استُخدمت في الإطار المسطر لها، كما أن النساء أكثر اهتماماً بالأعمال الصغيرة والمشاريع الفردية والعائلية، كما أن معدل استرداد القروض لدى فئة النساء أعلى منه بالمقارنة مع الرجال.

وعلى العموم يمكن إيجاز أهم ثلاثة أهداف للتمويل الأصغر في النقاط التالية:

- الوصول إلى أفقر الفقراء واستهداف أكبر عدد منهم؛
- توفير التمويل اللازم للنساء لإنجاز مشاريعهن وتمكينهن اقتصادياً؛
- تحقيق الكفاءة المالية الضرورية لاستدامة واستمرار مؤسسات التمويل الأصغر.

الفرع الثالث: أهمية التمويل الأصغر

تكمن أهمية التمويل الأصغر في التأثير الذي ينتج عن نشاط مؤسسات التمويل الأصغر في مجالات عديدة، وستنطرق إلى الأهمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في النقاط الآتية:

¹ - سلومة موسى يحي بشارة، التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان، دراسة تطبيقية على مصرفي الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مارس 2014 ص: 66-67 (بتصرف).

1. الأهمية السياسية للتمويل الأصغر:

يلعب التمويل الأصغر دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار السياسي لأنه يساهم في تحقيق تنمية الأقاليم والمناطق النائية، فمن ميزاته أنه ينتشر في كامل الأقاليم الجغرافية للدولة، وخاصة في المناطق الريفية والجبلية حيث يرتفع معدلات الفقر مما يسهل الوصول للفئات الفقيرة والمستبعدة من النظام المالي التقليدي ومنحهم تمويلات لإنشاء مشاريعهم التنموية ومتابعتها، وهذا مما يساهم في محاربة الفقر والجهل والامية، نشر الوعي الديمقراطي وتحقيق الاستقرار الأمني داخل هذه المناطق.

2. الأهمية الاقتصادية:

تعاين الكثير من الدول النامية¹ التي تتميز بالنمو الديمغرافي السريع من مشكلة البطالة، وعادة ما تكون القطاعات الاقتصادية لهذه الدول عاجزة على توفير مناصب شغل كافية، مما يؤدي إلى زيادة حدة الفقر داخل هذه المجتمعات، ولتوفير مناصب شغل حقيقية تؤدي لزيادة دخل الفرد، وتنمية المشروعات الإنتاجية التي تعتمد على الطرق التقليدية للإنتاج والمهارات الحرفية، لابد من توفير خدمات التمويل الأصغر من قروض مصغرة وادخار وتأمين مصغر لهذه الفئات خصوصاً الشباب والنساء الماكثات بالبيت. ومن هنا نستخلص أن مؤسسات التمويل الأصغر من خلال خدماتها التي تتميز باستهداف العديد من الأنشطة الاقتصادية ومختلف الفئات قادرة على المساهمة في التقليل من حدة البطالة ومحاربة الفقر وزيادة دخل الفرد وتنمية الاقتصاد، بالإضافة لمحاربة الفقر والبطالة، فإن تنمية المشاريع الفردية التي تموّل بواسطة التمويل الأصغر تساهم في تغذية الصناعات الكبرى لاقتصاد الدولة، لأن المؤسسات الكبيرة تحتاج للمؤسسات الصغيرة التي توكل لها القيام بمهام مكملة لنشاطها، فضلاً عن مساهمة المشاريع الممولة عن طريق التمويل الأصغر مساهمة فعالة في الناتج القومي وخلق القيمة المضافة، إذ أن أغلب المؤسسات التي تنشط داخل الاقتصاد هي عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة، والتي قد تصل نسبتها إلى 90% في أغلب الدول.

ويمكن تلخيص أهمية التمويل الأصغر من الناحية الاقتصادية في النقاط التالية²:

- التمويل الأصغر يؤدي إلى زيادة المشاريع الصغيرة وبالتالي يساهم في تقليص حجم البطالة وزيادة في القيمة المضافة؛

¹ محنان صابرينة، مرجع سابق، ص 48 (بتصرف).

² - عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- قيام مؤسسات التمويل الأصغر ببعض الأعمال المصرفية وتقديم بعض الخدمات البنكية من شأنه تخفيف العبء على البنوك وخلق نوع من المنافسة على تقديم أفضل الخدمات، مما ينعكس على تنشيط وزيادة القروض والخدمات المالية الموجهة لتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التمويل الأصغر يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد المتاحة، حيث أكدت الباحثة كاثرين شو على هذه الأهمية بقولها "أن تركيز التمويل على فئة بعينها من المجتمع يؤدي إلى عدم استخدام الطاقات والموارد المتاحة للمجتمع، وأن الوسيلة الوحيدة لاستخدام هذه الطاقات والموارد هو تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والتي تؤدي إلى زيادة في الإنتاج والعمالة وعدالة في توزيع الدخل".

3. الأهمية الاجتماعية:

تتجسد الأهمية الاجتماعية¹ للتمويل الأصغر في محاربة الفقر، فالفقر هو سبب الآفات الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى أنه يمنح قروض للفقراء ويحارب ظاهرة استغلال الفقراء المنتجين من طرف المرابين، ويدخل الفقراء ضمن منظومة تساعدهم في تحسين أوضاعهم المعيشية ورفع مستوى معيشة أفراد أسرهم، وإخراج المرأة من دائرة العنف والاستغلال بمساعدتها ودعمها على توفير دخل مستمر ومستقر، كما يستهدف التمويل الأصغر تمويل بعض البرامج التي تهدف إلى تحسين بعض المؤشرات التنموية الاجتماعية، كتمويل برامج محو الأمية وتعليم الأطفال وكذا تمويل برامج الرعاية الصحية، كما يقدم التمويل الأصغر مجموعة من الخدمات والامتيازات للمجتمع على كل المستويات، فهو يساهم في تطوير القطاع الإنتاجي، ومحاربة الفقر والبطالة عن طريق توفير فرص شغل للفقراء، ويساهم في توزيع عادل للدخل والثروة بين أفراد المجتمع، كما يعطي للمرأة الماكثة في البيت فرصة لإنشاء مشروعها الخاص.

ويمكن تلخيص أهمية التمويل الأصغر من الناحية الاجتماعية في النقاط التالية:

- يساهم التمويل الأصغر في تحقيق اندماج المرأة في الحلقة الإنتاجية وبالتالي العمل على ترقيتها وتعزيز مكانتها في المجتمع والقضاء على كل أشكال التهميش والعنف الممارس ضدها خصوصا في البلدان النامية؛
- يستهدف مؤسسات التمويل الأصغر بعض الفئات المحرومة والمهمشة كذوي الاحتياجات الخاصة والمساجين المفرج عنهم من خلال تقديم قروض مصغرة لمساعدتهم على تحقيق مشاريعهم؛
- تعمل مؤسسات التمويل الأصغر على تمويل المشاريع المصغرة التي تهدف إلى رعاية الطفولة والاهتمام بتعليمهم؛

¹ - مخران صابرينة، مرجع سبق ذكره، ص 48. 49. (بتصرف).

- الاهتمام بالرعاية الصحية للأطفال والنساء من خلال تقديم القروض الصغيرة لبعض الأسر في حالة مرض أحد أفرادها؛
- يساهم التمويل الأصغر كذلك في تحسين مستوى معيشة الأفراد والأسر وزيادة دخولهم.

المطلب الرابع: مؤسسات وخدمات وعملاء التمويل الأصغر

مؤسسات التمويل الأصغر¹ هي مؤسسات منتشرة عبر العالم، تركز على تقديم خدمات التمويل الأصغر وقد تكون مؤسسات مالية ربحية أو غير ربحية، كما قد تكون في شكل بنوك أو منظمات غير حكومية التي تشكل حوالي 70% من مؤسسات التمويل الأصغر القائمة، وتقدم هذه المؤسسات خدمات مالية متناهية الصغر لعملائها وأصحاب المشاريع من ذوي الدخل المنخفض والفقراء وتستهدف أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على الخدمات المالية من النظام المالي الرسمي.

الفرع الأول: مؤسسات التمويل الأصغر

تضم مجموعات مختلفة من المؤسسات تختلف حسب طبيعتها وشكلها القانوني وأهمها:

1. مؤسسات غير رسمية: وتتمثل في²:

- الأفراد والأصدقاء والوسطاء الماليين والتجار ومقرضي الأموال بالرهن من أصحاب الفوائض المالية؛
- الجمعيات والتعاونيات والمنظمات غير الحكومية وتعد هذه الفئة الأكثر انتشاراً في العالم بحكم هيكلتها وتنظيمها وقدرتها على الاستمرار نتيجة للدعم الذي تتلقاه من مختلف الجهات المانحة.

2. المؤسسات الرسمية: وتتمثل في:

- البنوك التي تقدم خدمات التمويل الأصغر بشكل رسمي مثل بنوك التمويل الأصغر المتخصصة مثل بنك غرامين ببنغلادش وبنك راكيات بإندونيسيا، بالإضافة إلى البنوك التجارية المتخصصة في تمويل المشاريع المصغرة؛
- المؤسسات المالية غير المصرفية المتخصصة في تقديم خدمات التمويل الأصغر مثل صناديق الإقراض وشركات التأمين وصناديق الادخار والتوفير؛
- بنوك التمويل الأصغر الإسلامي: هي البنوك التي تقدم خدمات التمويل الأصغر وفق صيغة إسلامية مثل التمويل بالمشاركة أو المرابحة والمضاربة والسلم وغيرها من أدوات التمويل الإسلامي، وتعتبر بنوك التمويل الأصغر الإسلامي الأكثر انتشاراً خصوصاً في الدول الإسلامية والعربية، نظراً لكثرة الإقبال

1 - صندوق النقد العربي، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، الفصل العاشر، سنة 2012، ص: 224.

2- عمران عبد الحكيم، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ، التجارب الدولية والمحلية، مرجع سابق ص: 63.

على خدماتها من طرف العملاء خصوصا في الدول الإسلامية لثقتهم في التعامل مع هذه الأنظمة التي تقدم خدماتها وفقا للشريعة الإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى نظرا للانسجام الحاصل بين خدمات التمويل الأصغر وصيغ التمويل الإسلامي المعروفة.

■ ميزات مؤسسات التمويل الأصغر الناجحة:

- هناك عدة صفات تتصف بها المؤسسات التمويل الأصغر الناجحة هي:
- الاحتفاظ بالعملاء أي زيادة العملاء النشطين الذين يتعاملون باستمرار مع المؤسسة عن عدد العملاء المنسحبين منها؛
 - توسيع نطاق السوق واستهداف شرائح جديدة وتنويع الخدمات المقدمة؛
 - الموازنة بين الأداء الاجتماعي وتحقيق الربحية؛
 - قلة المخاطر التي تتمثل في الالتزام بمواعيد السداد من قبل العملاء؛
 - زيادة حجم المحفظة وتنوعها أي الزيادة في حجم القروض؛
 - الانتشار الجغرافي الواسع المدى والوصول إلى الفقراء والعاطلين عن العمل أو ما يسمى باتساع النطاق؛
 - تنوع خدمات التمويل الأصغر باستمرار مع تطور المجتمع وزيادة احتياجات الفرد فيه؛
 - التركيز على الاستثمار الحقيقي بدرجة أساسية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع؛
 - مدى قدرة المؤسسات على استيعاب أطراف غير قادرة على النفاذ إلى الخدمات المالية للمؤسسات البنكية الرسمية والوصول لهم ومن بين هذه الفئات، ذوي الاحتياجات الخاصة، النساء خصوصا الماكثات بالبيوت، البطالين، المساجين المفرج عنهم.

ويمكن اختصار هذه العناصر في الأهداف الأربعة التي تسعى أي مؤسسة للتمويل الأصغر الوصول إليها وهي¹:

- 1- اتساع نطاق الانتشار: أي إمكانية الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفقراء وتغطية أكبر نطاق جغرافي للسوق؛
- 2- عمق الانتشار الوصول إلى أقل مستوى من الدخل (الفقراء المعدومين والمهمشين)؛
- 3- جودة الخدمة: تقديم الخدمة بصورة سريعة وسهلة مع تطوير المنتجات والخدمات المالية باستمرار كي تلائم الاحتياجات الفعلية للعملاء المستفيدين؛
- 4- الاستدامة المالية: أي استمرار تقديم المنتجات والخدمات المالية بصورة منتظمة دون توقف، ويتم تحقيق هذا عن طريق تسعير الخدمات، بحيث تغطي تكاليفها مما يدفع مؤسسة التمويل الأصغر للاستمرار في

1- شادي محمد عبد الباقي إبراهيم صلي، دراسة تحليلية لأثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية الفرد والمجتمع، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، مصر، 2017 ص 191 (يتصرف).

عملها والقيام بدورها التنموي دون انتظارها لدعم مالي حتى لا تتعرض المؤسسة للخسارة والخروج من السوق.

الفرع الثاني: خدمات التمويل الأصغر

1. خدمة تقديم الائتمان:

تعتبر الخدمة الأساسية لمؤسسات التمويل الأصغر وتأتي لسد الحاجات التمويلية لعملاء وزبائن التمويل الأصغر ولمشاريعهم، تكون هذه الخدمة مقابل ضمانات مادية أو بضمان المجموعة، كما يمكن أن تقدّم خدمات الإقراض الأصغر بفوائد أو تكون عبارة عن قروض خالية من الفوائد، وكي تكون خدمات الإقراض في مؤسسات التمويل الأصغر ذات فعالية لا بد من توفر بعض الشروط أهمها¹:

• الولوج السريع:

وذلك عن طريق تسريع إجراءات الموافقة على القرض والصرف الفوري لقيمة القرض، وكذا سهولة ومرونة شروط منح القروض أي تقديم الخدمة بشروط ملائمة وواضحة بحيث لا يجب تقييد تقديم القروض بشروط معينة.

• الخدمات الدائمة:

لا يجب أن ترتبط خدمات الإقراض بوقت معين، بل يجب أن تكون بشكل مستمر ودائم مع إمكانية معاودة منح القرض مرة أخرى في حالة التزام العميل بالسداد، بالإضافة إلى مرافقة المؤسسة للعميل.

• الضمانات البديلة:

غالبا ما يفتقر الفقراء إلى الضمانات النقدية، لذا كان لزاماً على مؤسسات التمويل الأصغر طلب ضمانات بديلة عينية متمثلة في بعض الممتلكات الشخصية مثل الآلات أو المجوهرات، أو تقديم القروض بضمان المجموعة وهي أسلوب منتهج من قبل العديد من مؤسسات التمويل الأصغر.

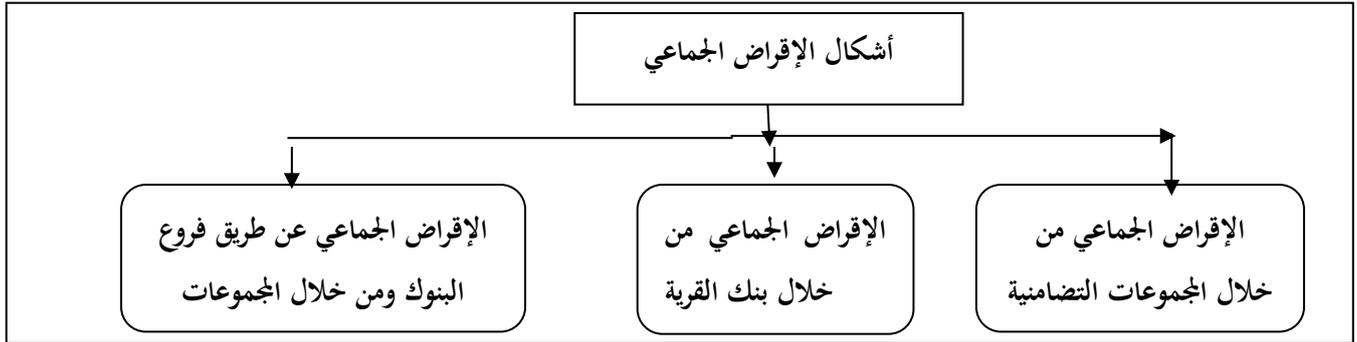
ويمكن تقسيم خدمات الإقراض إلى نوعين خدمات الإقراض الجماعي وخدمات الإقراض الفردي:

1.1. الإقراض الجماعي:

يمثل نموذج متعارف عليه، تقدم من خلاله بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر قروض لعملائها، بحيث يكونون في شكل مجموعات متضامنة مع بعضها البعض تربط بينهما علاقة قرابة أو علاقة عمل، غالبا ما يكون الإقراض بضمان المجموعة أي أن المجموعة ضامنة لأي فرد غير قادر على السداد، يعد بنك غرامين ببنغلادش نموذجا ناجحا لتطبيق الإقراض الجماعي في مجال التمويل الأصغر ويتفرع الإقراض الجماعي إلى ثلاث أشكال رئيسية متمثلة في الشكل التالي:

1- ماركو إلبا، التمويل المتناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، تورينو إيطاليا، 2006، ص: 34.

الشكل رقم (1-3): يوضح أشكال الإقراض الجماعي في مجال التمويل المتناهي الصغر



المصدر: عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 21

1. 2. الإقراض الفردي:

يمثل الأسلوب الإقراضي الثاني المتعارف عليه لدى مؤسسات التمويل الأصغر، ويقدم للفقراء وأصحاب الدخل المتدنية قصد مساعدتهم على إنشاء مشاريع مصغرة مقابل ضمانات غير نقدية، يطلق عليها الضمانات البديلة متمثلة في بعض الأثاث أو السلع أو أي شيء آخر عيني يستطيع أن يقدمه المستفيد للمؤسسة المقرضة، يكون تقديم هذه القروض مقابل أسعار فائدة مخفضة، يعتبر بنك راكيات بإندونيسيا نموذجاً ناجحاً لتطبيق الإقراض الفردي في مجال التمويل الأصغر.

2. خدمات الادخار المصغر:

إن الائتمان والمدخرات هي عناصر مكتملة يمكن أن تحدث أثراً كبيراً في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، و توفير تسهيلات الادخار التي يمكن استخدامها لتحقيق الدخل والاستثمار مع مرور الوقت يجب على الأسر ذات الدخل المنخفض أن تدخر ليس فقط لسداد الديون ولكن أيضاً لتغطية نفقاتها الاحترازية المستقبلية، علاوة على ذلك ، يمكن أن تعمل المدخرات كعامل استقرار لتيسير الاستهلاك والإنفاق أثناء الاضطرابات المالية،¹ لذلك تعتبر المدخرات من اهم المنتجات المالية للتمويل الأصغر، إذ تعرض مؤسسات التمويل الأصغر صنفين من حسابات الادخار: الطوعي والإلزامي، أما المدخرات الطوعية فهي تشبه خدمات التوفير المقدمة من البنوك التجارية التقليدية، بينما المدخرات الإلزامية فهي تعمل كضمانات للقروض، وليس بالضرورة أن تقدم هذه الحسابات أية عوائد على الودائع بل يتم الاحتفاظ بها في المؤسسة حتى يتم الوفاء بالقرض، كما تعتبر الحسابات الجارية خدمات توفير مرنة بدون حد أدنى للرصيد (أو بحد أدنى منخفض) ، إلا أنها لا تدفع

1 Nasrin, S., Baskaran, A., & Rasiah, R. (2017). Microfinance and savings among the poor: evidence from Bangladesh microfinance sector. Quality & Quantity, 51(4), p: 1438.

الفوائد أو تدفع مبالغ ضئيلة جداً، أما حسابات الودائع فعادة ما تقدم نسبة فائدة أعلى، غير أنه على العملاء إبقاء أموالهم مربوطة في الحساب لفترة زمنية محددة.

الجدول رقم (1-5) يبين الأشكال الرئيسة للمدخرات وما يقابلها من الأدوات المالية

أسباب التوفير	شكل التوفير غير الرسمي	الأدوات المالية
الطوارئ	النقود، المجوهرات (غالباً الذهب)	حسابات جارية
الاستثمار طويل الأجل	النقود، المجوهرات (غالباً الذهب)، الحيوانات، أصول منقولة، جمعيات الإقراض	حسابات الودائع لأجل (أجل أطول وفوائد أعلى) وحسابات جارية
المصاريف الاجتماعية والدينية	النقود، المجوهرات (غالباً الذهب)، الحيوانات أصول منقولة،	حسابات الودائع لأجل (أجل أطول وفوائد أعلى) وحسابات جارية
التقاعد	الارض، المجوهرات (غالباً الذهب)، الحيوانات	حسابات الودائع لأجل (أجل أطول وفوائد أعلى)

المصدر: ماركو إليا، مرجع سابق ص: 35.

وعموماً¹ فإن المدخرات وحسابات الودائع والتوفير تشكل مصدراً مهماً للأموال لدى مؤسسات التمويل الأصغر، حيث أنها أقل تكلفة من القروض التجارية التقليدية، فهي لا تشكل عبء على مؤسسة التمويل الأصغر ولذلك لتوفر البنية التحتية اللازمة لجمع المدخرات (مثل الفروع والموظفون المدربون وكذا العلاقات مع العملاء).

2. 1. التأمين المصغر:

يعتبر التأمين² من الخدمات المالية التي بدأت بعض مؤسسات التمويل الأصغر بإضافتها إلى محافظتها للاستجابة لحاجة العملاء لحماية أموالهم، تحتاج مؤسسات التمويل الأصغر من أجل تقديم خدمات التأمين إلى ترخيص خاص من قبل السلطات، كما أن متطلبات الحصول على مثل هذا الترخيص تكون في العادة صعبة، فالحكومات تسيطر على شركات التأمين للأسباب ذاتها سالفة الذكر، وبما أن أغلبية مؤسسات التمويل الأصغر لا تلي هذه الشروط، فإنها تلجأ إلى بديل عن تقديم الخدمة مباشرة إلى العملاء، والطريقة الأكثر شيوعاً هي الشراكة مع شركة تأمين قائمة، فشركات التأمين قد لا تقدم خدماتها مباشرة إلى الفقراء لافتقارها للخبرة في هذا القطاع، وهنا تتدخل مؤسسات التمويل الأصغر لتعمل دور الوسيط بين شركة التأمين والعملاء.

إن خدمات التأمين المقدمة إلى الفئة التي تستهدفها مؤسسات التمويل الأصغر يجب أن تكون مصممة لتلاءم احتياجاتهم الخاصة ولحمايتهم من المخاطر الخاصة بهم وقد تشمل التأمين الصحي، تأمين المواشي والمحاصيل، كما

1- ماركو إليا مرجع سابق ص. 34.

2 ماركو إليا، مرجع سابق، ص: 38.

أن هناك القليل من مؤسسات التمويل الأصغر تقدم خدمات التأمين في الوقت الحاضر، ولكن مع نمو هذا القطاع بدأت هذه المؤسسات بإضافة التأمين كإحدى الخدمات الأساسية التي تقدمها.

2.2. تحويل الأموال:

يمكن تقديم هذه الخدمة¹ بطريقة مباشرة أو عن طريق الشراكة مع شركات تحويل الأموال، وذلك يعتمد على التشريعات المحلية والكلفة، تتمتع مؤسسات التمويل الأصغر بميزة تنافسية بسبب علاقتها مع عملائها إضافة إلى إمكانية ربط هذه الخدمة بالخدمات الأخرى المقدمة، ويمكن أخذ هذه التحويلات بعين الاعتبار عند احتساب مقدرة العميل على تسديد المبالغ المقترضة كما أن هناك إمكانية ربط هذه الدفعات مع القروض عندما لا تستخدم تلك التحويلات في الاستهلاك، بل تستخدم لأغراض الإنتاج عن طريق دمج مصادر الأموال المختلفة.

2.3. الخدمات غير المالية:

وتتعلق بخدمات المرافقة والاستشارة والتدريب والدعم والمساعدة على تسويق بعض منتجات العملاء، عن طريق إقامة المعارض.

الفرع الثالث: عملاء التمويل الأصغر

هناك فئة محددة ومعينة من العملاء² تتوجه إلى هذه المؤسسات للاستفادة من الخدمات المالية المقدمة من طرفها، فعميل التمويل الأصغر هو الشخص الذي تكون لديه فرصة اقتصادية وينقصه مبلغ من المال للقيام بها، على أن يكون لديه القدرة الواضحة على تنفيذ أفكاره بجدية، ويمكن تقسيم عملاء مؤسسات التمويل الأصغر إلى:

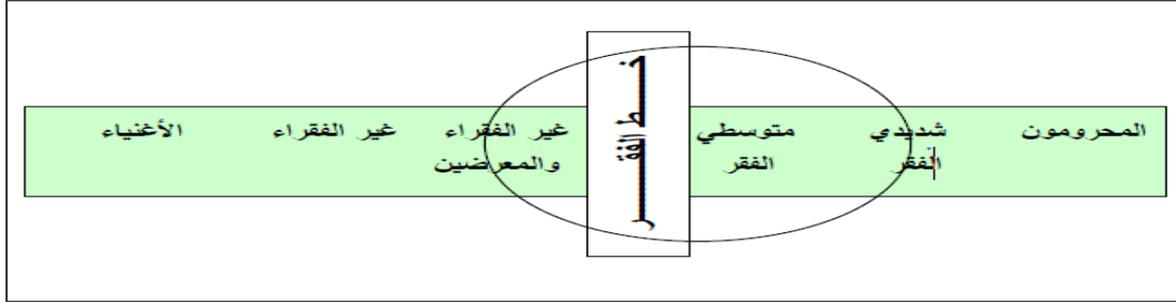
- عملاء المشاريع الصغيرة وذوي الدخل المحدود؛
- المزارعون الصغار؛
- النساء العاملات لحسابهن؛
- العملاء الفقراء والمعرضين للفقير وغير القادرين على النفاذ إلى المؤسسات المالية الرسمية التقليدية والبنوك التجارية؛
- البطالين الذين فقدوا وظائفهم نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد.

والشكل التالي يوضح فئات العملاء المستهدفون.

¹ - ماركو إلبا، مرجع سابق، ص: 38.

² - منى محمد حبش، تقييم الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر وأثره على الاستمرارية والأداء الاجتماعي، أطروحة دكتوراه الفلسفة في التمويل جامعة عمان الأردن، 2013، ص: 17.

الشكل رقم (1-4): يوضح أهم العملاء المستهدفون من طرف مؤسسات التمويل الأصغر



المصدر: ماركو إلدا، مرجع سابق، ص:10

وبصفة عامة يبين الشكل أعلاه الأشخاص الذين تقوم المؤسسات التمويل الأصغر بتقديم الخدمات لهم، وهم متوسطو الحال المعرضون إلى الفقر والأشخاص الفقراء، أما الأشخاص الفقراء للغاية والمحرومون فلا تصلهم الخدمات المالية من قبل مؤسسات التمويل الأصغر، كون برامج الحماية الاجتماعية هي المسؤولة عن منحهم الحاجات الأساسية من طعام ومأوى، ويعتبرون خارج حدود عملاء مؤسسات التمويل الأصغر. فعملاء التمويل الأصغر هم الفقراء، النشطون اقتصادية، أو الأفراد ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى مؤسسات التمويل الرسمية، ويجب أن تكون هؤلاء العملاء مهارات فنية وقدرة على القيام بمشروع معين، وأن الهدف من القرض عدم استخدامه لأغراض استهلاكية، بل لا بد أن يكون لأغراض إنتاجية، وعليه يعتبر شديدي الفقر خارج الفئة المستهدفة لمؤسسات التمويل الأصغر، كما يمكن تصنيف عميل التمويل الأصغر حسب الموقع الجغرافي من حيث المشاريع، فعميل المناطق الريفية يكون من صغار المزارعين، كذلك الأعمال التجارية البسيطة مثل بيع المأكولات المنزلية أو أصحاب الأعمال الصغيرة غير المرخصة التي يديرونها من منازلهم، أما عميل المناطق الحضرية، فإنه يمتاز بممارسة الأنشطة المتنوعة مثل الخدمات، الصناعة، الأعمال الحرفية والباعة المتجولين، وفي الحالتين على العميل أن يتصف بأنه نشط اقتصادياً، وقادر على خلق مشروع إنتاجي.

المبحث الثالث: الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي

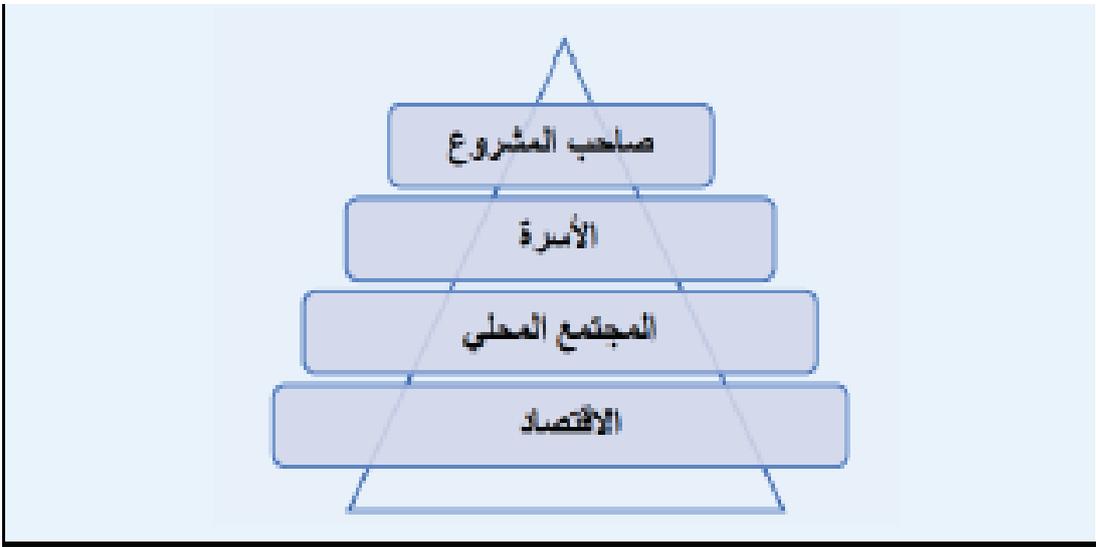
سنحاول في هذا المبحث إبراز دور برامج التمويل الأصغر في تحقيق بعض الأهداف التنموية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال استعراض نتائج بعض التجارب التي أجريت في هذا الصدد، حيث تبرز الأهمية الاستراتيجية للتمويل الأصغر على مستوى العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية لاسيما الجوانب ذات

الصلة بقضايا¹ الفقر وزيادة مستويات التشغيل وتطوير ودعم المشروعات الصغيرة بالإضافة توفير التعليم للأطفال وتحسين ظروف الرعاية الصحية.

المطلب الأول: مستويات تقييم الأثر التنموي على المستوى الاقتصادي للتمويل الأصغر

يلعب التمويل الأصغر دوراً تنموياً متعدد الأبعاد ينعكس على مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في مختلف المستويات، انطلاقاً من المستفيد صاحب المشروع وأسرته، والمجتمع المحلي والاقتصاد ككل، وقد يحدث هذا الأثر إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والشكل الموالي يوضح مستويات تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمشاريع التمويل الأصغر.

الشكل رقم (1-5): مستويات قياس الآثار والاقتصادية للتمويل الأصغر



المصدر: إيهاب مقابلة، الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة، ص:9

انطلاقاً من الشكل أعلاه نجد أن الأثر التنموي لمشاريع التمويل الأصغر يكون على أربع مستويات سنحاول شرحها فيما يلي:

الفرع الأول: الأثر الاقتصادي لمشاريع التمويل الأصغر على مستوى المستفيد أو صاحب المشروع

تتجلى الآثار التنموية للتمويل الأصغر على مستوى المستفيدين من هذا التمويل² من خلال التحسين في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بأصحاب المشاريع الصغيرة ومن بين هذه المؤشرات: الدخل

1- اليزابيت ليتفيلد، جوناثان موردخ، سيد هاشمي، هل التمويل الأصغر استراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الانتمائية للألفية الثالثة، مذكرة مناقشة مركزة، العدد 24 سنة 2003 ص: 2

2- إيهاب مقابلة، محمد عواودة، أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر، المركز العربي للتخطيط، الكويت، 2020 ص: 10.

والإنفاق الاستهلاكي وكذا الادخار ومستوى المعيشة والابتعاد عن دائرة الفقر وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وظروف السكن، بالإضافة إلى تنمية وتعزيز الروح الريادية والتوجه نحو العمل الحر، وخلق مناصب عمل، وتمكين المرأة والشباب وإدماج بعض الفئات الخاص مثل المسجونين وذوي الإعاقات في حلقة الإنتاج ومساعدتهم على خلق مشاريع خاص بهم تمكنهم من الحصول على الدخل، والشكل الموالي يلخص أبرز مؤشرات وأبعاد الأثر التنموي لمشاريع التمويل الأصغر على مستوى صاحب المشروع

الشكل رقم (1-6): أبرز أبعاد الأثر التنموي الاقتصادي على صاحب المشروع



المصدر: إيهاب مقابلة، مرجع سابق، ص:9

الفرع الثاني: الأثر الاقتصادي لمشاريع التمويل الأصغر على مستوى الأسرة

يتعدى الأثر التنموي¹ للتمويل الأصغر المستفيدين منه ليصل إلى أسرهم وعائلاتهم بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تساهم مشاريع التمويل الأصغر في خلق ما يسمى بالمشاريع العائلية التي يعد تمويلها من أهم أهداف مؤسسات التمويل الأصغر، حيث تساهم المشاريع العائلية في تشغيل أفراد الأسرة وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، كما أنه قد يساهم بعض أفراد الأسرة في إدارة هذه المشاريع وملكيته وبالتالي الحصول على حصة من أرباح المشروع خصوصا إذا كان لهم مساهمة في رأسماله، ويمكن إيجاز بعض مؤشرات الدور الاقتصادي لمشاريع التمويل الأصغر على مستوى أسر المستفيدين من مشاريع التمويل الأصغر في النقاط التالية:

1. زيادة معدل الدخل الأسري ورفع مستوى معيشتها؛
2. تنمية المهارات الفنية للعاملين في المشاريع العائلية من أفراد الأسرة؛
3. زيادة مستوى رفاهية الأسرة وزيادة حجم استهلاكها؛
4. بناء الأسرة لعلاقات تجارية مع أطراف متعددة، وتعزيز الروح الريادية لدى أفرادها؛

1- إيهاب مقابلة، الأثر التنموي للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2017 ص: 12. -

5. إيجاد فرص عمل جديدة لأفراد الأسرة؛
6. الزيادة في حجم الأصول لدى الأسرة، وتوفير احتياطي للاحتياجات المفاجئة للأسرة؛
7. تحسين ظروف السكن وتحسين مستوى الأجهزة المستخدمة التي تتوفر فيها معايير الجودة والأمان؛
8. تحسين الظروف الاجتماعية للأسرة من خلال تحسين المستوى التعليمي للأطفال وتوفير الرعاية الصحية اللازمة لأفرادها خصوصا النساء والأطفال؛
9. تعزيز دور المرأة داخل الأسرة باعتبارها جزء لا يتجزأ من منظومة المشاريع الأسرية.

الفرع الثالث: الأثر الاقتصادي لمشاريع التمويل الأصغر على مستوى المجتمع والاقتصاد ككل

يعتبر التمويل الأصغر¹ سبيل لتحقيق التنمية المحلية عن طريق انتشار المشاريع الصغيرة وتمويلها ومرافقتها، مما يساهم في تحقيق آثارا إيجابية على مستوى مختلف المناطق الجغرافيا للبلد، إذ يزيد من فرص التشغيل المتاحة ويحقق التوازن التنموي بين مختلف الجهات الجغرافية، كما يساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع المداخيل ويساعد في توفير السلع والخدمات وبأسعار معقولة مما يقلل من الاستيراد، وعموما تتجلى أبعاد الأثر التنموي لمشاريع التمويل الأصغر في النقاط التالية:

- 1- المساهمة في زيادة المشاريع الصغيرة داخل الاقتصاد وتوفير التمويل اللازم والمرافقة الدائمة لهم؛
- 2- زيادة القيمة المضافة ورفع الناتج المحلي الإجمالي؛
- 3- خلق فرص عمل جديدة وبالتالي المساهمة في زيادة التشغيل وخفض نسب البطالة؛
- 4- تقليل اللجوء إلى الاستيراد عن طريق توفير منتجات و سلع محلية وبأسعار معقولة مع إمكانية التصدير للخارج مما يدر مداخيل إضافية لميزانية الدولة؛
- 5- خلق ضرائب ورسوم جديدة ناتجة عن النشاط الاقتصادي للمشاريع الصغيرة من شأنها دعم الموازنة العامة للدولة؛
- 6- تعزيز التنوع الاقتصادي وزيادة خيارات المستهلك؛
- 7- المساهمة في تنمية المناطق المعزولة وبعث النشاط الاقتصادي فيها؛
- 8- تخفيف منابع الفقر والحرمان وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتحقيق العدالة في توزيع المداخيل والثروة؛
- 9- تعزيز جودة الإنتاج المحلي بدعم أصحاب الأفكار الإبداعية بتمويلها قصد تجسيدها في مشاريع إنتاجية.

¹ إيهاب مقابله، مرجع سابق، ص: 15

الشكل رقم (7-1): يلخص أهم وأبرز مؤشرات الأثر الاقتصادي لمشاريع التمويل الأصغر على المستوى الكلي

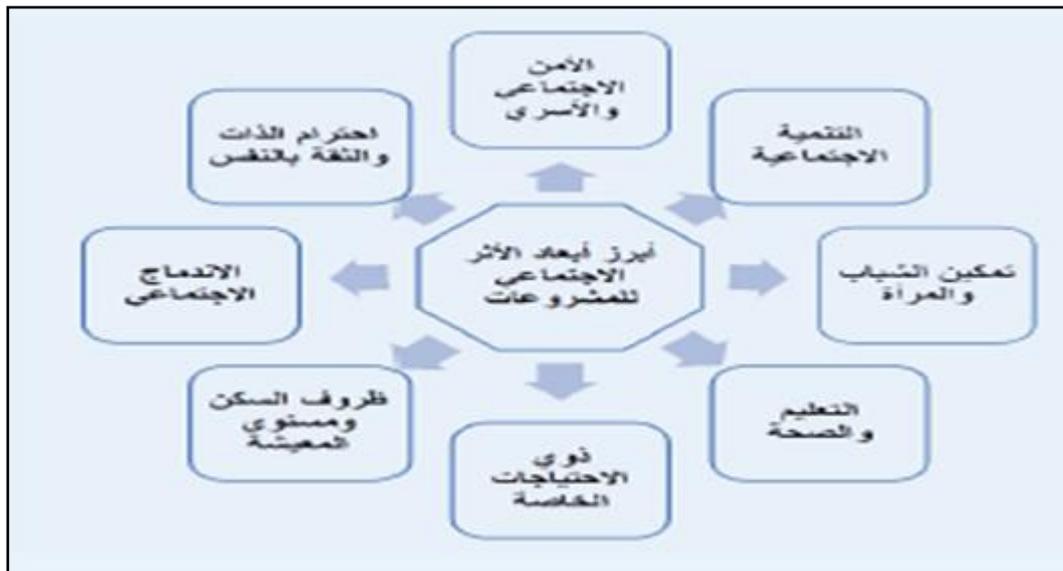


المصدر: إيهاب مقابله، مرجع سابق، ص: 15.

الفرع الرابع: الآثار التنموية للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي

تشير العديد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بتقييم أثر التمويل الأصغر إلى أهمية الدور الاجتماعي الذي تلعبه المشاريع المصغرة بما لا يقل أهمية عن دورها الاقتصادي، مما يجعل من التمويل الأصغر من أهم مرتكزات التنمية الاجتماعية، ويلاحظ أن الآثار الاجتماعية للمشاريع المصغرة متعلقة بمجموعة من المؤشرات أهمها: الأمن الاجتماعي والغذائي، زيادة فرص التعليم، انتشار الوعي الصحي وتقليل انتشار الأمراض والأوبئة، بالإضافة إلى آثار متعلقة باحترام الذات وتعزيز الثقة بالنفس، والشكل الموالي يبرز أهم أبعاد الآثار الاجتماعية لمشروعات التمويل الأصغر:

الشكل رقم (8-1): أهم وأبرز أبعاد ومؤشرات الآثار الاجتماعية لمشروعات التمويل الأصغر



المصدر: إيهاب مقابله، الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، المركز العربي للتخطيط، ص: 17.

إن ظهور نشاط التمويل الأصغر¹ مرتبط بالفقر والحرمان الذي يعاني منه العديد من المجتمعات خصوصا في الدول النامية، فمؤسسات التمويل الأصغر تقدم بعض القروض التمويلية لعمالها لأغراض اجتماعية أو إنسانية، أي غير منتجة ولا تستخدم لإقامة مشاريع وإنما تستخدم لأغراض استهلاكية أو لتحسين نوعية الحياة وغالبا ما تكون هذه المؤسسات التمويلية مؤسسات غير ربحية أو جمعيات تطوعية وخيرية وتتلقى الدعم من جمعيات دولية أو إقليمية معينة، ومن أبرز القروض غير الإنتاجية التي تقدمها هذه المؤسسات التمويلية، قروض مرتبطة بتحسين نوعية الحياة وجودتها مثل: قروض التعليم وقروض السكن وكذا القروض المرتبطة بتحسين الوضع الصحي للأفراد والأسر، بالإضافة إلى بعض القروض الاستهلاكية للفقراء وأصحاب المداخيل المتدنية، والشكل التالي يلخص أبرز أنواع القروض غير الإنتاجية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر.

الشكل رقم (1-9): أمثلة عن القروض غير الإنتاجية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر

قروض موسمي الشتاء والصيف	قروض تعليمي	قروض الزواج	قروض العلاج	صيانة المركبات وترخيصها
احتياجات اجتماعية أخرى	قروض استهلاكي	تطوير المنزل والأثاث	الطاقة البديلة	رفع مستوى المعيشة

المصدر: إيهاب مقابلة ومحمد عواودة، أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر، المركز العربي للتخطيط، ص: 11.

من خلال الشكل أعلاه يمكننا الإشارة إلى أن هذه القروض في مجملها قروض غير إنتاجية، تهدف إلى تحسين ظروف العيش للمستفيدين منها، وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية المنشودة، كما يمكن أن تتفرع أي نوع من أنواع القروض الواردة في الشكل لتمويل أنشطة فرعية مشتقة عن الأصل الذي قدم من أجله القرض، فمثلا²: القروض التعليمية يمكن أن تتفرع إلى قروض موجهة لتعليم الأطفال أو قروض موجهة لمحو الأمية وتعليم الكبار أو قروض موجهة لطلبة التعليم العالي وقروض موجهة لدعم التعليم المهني، بالإضافة إلى قروض موجهة لتقليص فجوة التعليم داخل الأسرة أو المجتمع، أما قروض العلاج يمكنها أن تتفرع إلى قروض موجهة لتمويل كلفة العلاج أو قروض موجهة لاقتناء اللقاحات أو قروض موجهة لزيادة الاستقرار النفسي وتقليل معاناة المرضى أو قروض موجهة لاقتناء الأدوية والمستلزمات الطبية، أما القروض الاستهلاكية بدورها تتفرع إلى قروض موجهة لاقتناء الأجهزة المنزلية أو قروض موجهة لمساعدة في تسديد بعض الفواتير أو قروض موجهة لمواجهة طارئ معين مثل: الوفاة أو الزواج أو غير ذلك من المناسبات الاجتماعية.

¹ إيهاب مقابلة، مرجع سابق ص: 17.

² - إيهاب مقابلة ومحمد عواودة، مرجع سابق (بتصرف) ص: 10.

المطلب الثاني: دور التمويل الأصغر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تعرف أهداف¹ التنمية المستدامة، بالأهداف الانتمائية للألفية الثالثة، هي عبارة مجموعة من الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة وكانت بداية العمل الرسمي بها في: الأول يناير 2016 تتكون من 17 هدفاً، و169 غاية، تغطي مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الفقر - الجوع - الصحة - التعليم - تغير المناخ - المساواة بين الجنسين - المياه - الصرف الصحي - الطاقة - البيئة - العدالة الاجتماعية)، وكان الهدف الأساسي من وضع هذه الأهداف، تحقيق تطلعات وطموح البشر لتحقيق حياة أفضل في المستقبل وقد تبنت الدول الأعضاء رؤية مشتركة من شأنها تحقيق هذه الأهداف والغايات ضمن إطار زمني محدد وذلك في آفاق سنة 2030، وفيما يلي سنبين تأثير التمويل الأصغر على بعض أهداف التنمية المستدامة خصوصاً التي لها علاقة بجانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الأول: دور التمويل الأصغر في القضاء على الفقر

يعتبر القضاء على الفقر ومحاربه² بجميع أشكاله وفي كل مكان أول أهداف التنمية المستدامة، كما ارتبط ظهور التمويل الأصغر وانتشاره ارتباطاً وثيقاً بالفقر، إذ هو المبرر الأول لانتشاره وتوسع، كما أن أول بنك للتمويل الأصغر يعمل بضوابط مؤسسية عرفه بنك الفقراء لمؤسسه محمد يونس، حيث كان الهدف الرئيسي من تأسيسه هذا البنك هو محاربة الفقر، فالفقراء يعتبرون من أهم العملاء المستهدفون من طرف مؤسسات التمويل الأصغر التي تعمل برامجها على تقديم خدمات مالية تجعل من الفقراء وذوي الدخل الضعيف، قادرين على بدء أنشطة إنتاجية خاصة بهم أو بعائلاتهم تدر عليهم مداخيل من شأنها أن تنتشلهم من دائرة الفقر والعوز وهذه بعض الدراسات التي تؤكد على أهمية التمويل الأصغر في القضاء على الفقر.

1. نتائج دراسات (Christopher, Dunford) et (Barbara McNelly):

أقيمت هذه الدراسة على مؤسسة CRECER في بوليفيا، وأظهرت أن مداخيل ثلثي العملاء المستهدفين من طرف برنامج مؤسسة CRECER في بوليفيا قد ارتفعت بعد انضمامهم إلى هذا البرنامج، ضف إلى ذلك فإن العملاء المستفيدين تنوعت مصادر الدخل لديهم، مما مكّنهم من شراء الطعام بكميات كبيرة مكنتهم من زيادة الاستهلاك، وتحسين ظروف معيشتهم، كما أشارت الدراسة إلى أن 86% من العملاء زادت مدخراتهم، مع أن 78% من العملاء لم يمتلكوا أية مدخرات قبل مشاركتهم في هذا البرنامج، كما أظهرت دراسة أخرى لنفس الباحثين، أجريت على عملاء برنامج "التحرر من الجوع" في غانا أن العملاء تمكنوا زيادة دخولهم الفردية بمقدار 36 دولار، في حين أن غيرهم لم يتمكنوا من زيادة دخولهم سوى بمقدار 16 دولار، كما استطاع العملاء أيضاً

1- موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة متوفر على الرابط التالي: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

2- اليزابيث ليتفيلد، جونانان مورديخ، سيد هاشمي، هل التمويل الأصغر إستراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الانتمائية للألفية الثالثة، مذكرة مناقشة مركزة، العدد 24 سنة 2003 ص: 4

تنوع مصادر دخولهم، فهناك 80% من العملاء المشاركين لديهم مصادر دخل ثانوية مقابل 50% من غيرهم، أي الذين لم يشاركوا في البرنامج.

وفي دراسة أخرى في إندونيسيا أجريت على المقترضين من بنك راكيات إندونيسيا المقيمين في جزيرة لومبوك بإندونيسيا أظهرت أن متوسط دخول العملاء قد ازداد بنسبة 112 %، وأن 90% من الأسر المستفيدة قد خرجت من دائرة الفقر.

2. دراسة برنامج (SHARE) بالهند:

تم إجراء الدراسة على عملاء برنامج SHARE بالهند¹ وبين أن ثلاثة أرباع العملاء الذين شاركوا في هذا البرنامج، تحسنت أوضاعهم الاقتصادية، وزاد مستوى رفاهيتهم حيث تحقق لهم زيادة في مصادر الدخل لهم، وامتلاكهم للأصول المنتجة وتحسنت ظروف الإقامة لديهم، كما سجلت الدراسة أيضا أن نصف العملاء خرجوا من دائرة الفقر، كما سجلت زيادة محسوسة في مستويات التوظيف لدى العملاء وأسرههم، كما أشارت الدراسة أن ما يزيد على نصف العملاء المشاركين في البرنامج استخدموا الأرباح من مشروعاتهم الصغيرة لتلبية الاحتياجات المادية للمناسبات الاجتماعية الكبرى بدلا من اللجوء إلى الاستدانة لتغطية تكاليف هذه المناسبات.

3. نتائج الدراسات المسحية لأثر التمويل الأصغر في مصر والمغرب:

بينت نتائج هذه الدراسة² بالنسبة لمصر أن الائتمان المصغر له أثر كبير على نمو الأرباح الشهرية لأصحاب المشاريع الصغيرة الرسمية بالمقارنة بالأثر الملحوظ على أولئك الذين يديرونها بشكل غير رسمي، أما في المغرب فقد أظهرت نتائج الدراسة تأثير سمح للمستفيدين من خدمات التمويل الأصغر بتطوير مجالات أنشطتهم خاصة في مجال الفلاحة وتربية الحيوانات، مما انعكس على تحسين في مستوى حياة سكان الأرياف باعتبار أن أغلبهم يعانون من الفقر وهذا ما ساهم أيضا في الزيادة والتنوع في الإنتاج الفلاحي والحيواني مما أدى إلى الزيادة في إنتاج الأغذية التي تساهم مساهمة فعالة في القضاء على الفقر والجوع.

4. دراسة البنك الدولي:

هي دراسة شاملة³ خاصة بقطاع التمويل الأصغر أجراها البنك الدولي في أوائل تسعينيات القرن الماضي على ثلاثة من أكبر البرامج في بنغلاديش، هم: بنك جرامين، واللجنة البنغلادشية لتحقيق ارتقاء الناطق الريفية، وبرنامج أطلق عليه (RD - 12) وجد أن العملاء من النساء قد استطعن زيادة الاستهلاك المنزلي بمقدار 18 تاكا من كل 100 تاكا قمن باقتراضها، وأن 5% من العملاء يخرجون من الفقر كل عام بفضل قيامهم

1- اليزابيث ليتفيلد وآخرون، مرجع سابق، (بتصرف)، ص: 04

2- عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص: 45

3- اليزابيث ليتفيلد، وآخرون، مرجع سابق ص: 04

بالاقتراض ومشاركتهم في برامج التمويل الأصغر والأهم من ذلك هو أن الأسر استطاعت الحفاظ على هذه المكاسب مع مرور الوقت، فقد ازداد متوسط دخول الأسر الريفية في القرى المشاركة في هذا البرامج. هناك أيضا العديد من الدراسات التي أجريت من طرف منظمات وهيئات إقليمية أو دولية في مناطق مختلفة من دول العالم تؤكد على أهمية التمويل الأصغر في محاربة الفقر والحرمان، وهذا ما يفسر توسع صناعة التمويل الأصغر في البلدان النامية والمجتمعات الفقيرة، وبالمقابل نجد هذا النوع من التمويل أقل انتشارا في الدول الغنية المتقدمة التي تقل فيها معدلات الفقر، وهو ما يفسر ارتباط التمويل الأصغر بمظاهر الفقر والحرمان التي غالبا ما تظهر في المجتمعات النامية والريفية.

الفرع الثاني: دور التمويل الأصغر في النهوض بتعليم الأطفال

يعد تعليم الأطفال بين اهتمامات الفقراء حول العالم عند حصولهم على دخل جديد من المشروعات الصغرى، وتبين الدراسات أن أبناء عملاء مؤسسات التمويل الأصغر يزيد احتمال ذهابهم إلى المدرسة والبقاء فيها لمدة أطول، كما ينخفض عندهم معدل التسرب المدرسي، ولمعرفة مدى مساهمة برامج التمويل الأصغر في تعليم الأطفال سنستعرض بعض نتائج الدراسات التي تمت في هذا الصدد:

1. دراسة ميدانية لبنك غرامين بنغلادش:

أشارت هذه الدراسة¹ التي أجرتها Hilin Toud في عام 1996 على قرية يعمل بها بنك غرامين إلى الارتفاع الكبير في نسب التعليم بين أبناء الأسر الأعضاء في البنك مقارنة بأبناء الأسر غير الأعضاء في البنك، وقد تحصلت أغلب الفتيات في الأسر الأعضاء في بنك غرامين على مستوى من التعليم أعلى نسبياً مقارنة بما نسبته 60% من الفتيات بالنسبة للأسر غير الأعضاء، كما ذهب 81% من أبناء الأسر الأعضاء إلى المدرسة مقارنة بما نسبته 54% من أبناء الأسر غير الأعضاء، وقد أثبت ذلك أيضا من خلال دراسة للبنك الدولي في عام 1998، حيث وجد أن نسب التعليم بين أبناء جميع المشاركين في البرامج الائتمانية أعلى بالمقارنة مع غير المشاركين وأن معدلات تعليم الفتيات في الأسر الأعضاء في بنك غرامين أعلى كثيرا بالمقارنة مع فتيات الأسر غير الأعضاء في البنك.

كما أن هذه النتائج الإيجابية² المحققة على مستوى بنك غرامين يرجع الفضل فيها إلى تلك المبادرة التي أطلقها البنك لتوفير التعليم للجميع بتأسيس "مؤسسة غرامين للتعليم" بالتعاون مع منظمة اليونسكو، والتي تهدف إلى توفير المزيد من التعليم المستمر للنساء الفتيات الأميات من أعضاء البنك عبر برامج محو الأمية وتعليم القراءة

1- اليزابيث ليتفيلد، وآخرون، مرجع سابق ص: 04

2- عمران عبد الحكيم، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ، التجارب الدولية والمحلية، مرجع سابق ص: 107.

والكتابة والحساب، وما يدل على اهتمام بنك غرامين بالتعليم هو أن رؤية البنك تنص صراحة على أن البنك يسعى ضمن أهدافه إلى نشر التعليم من أجل تحقيق التنمية في المجتمع باعتبار التعليم أساس أي عملية تنمية.

2. دراسة منظمة إنقاذ الطفل بالهندوراس:

هي دراسة¹ أعدتها "منظمة إنقاذ الأطفال" عن برامج التمويل الأصغر المختلفة، وبينت أن عملاء مؤسسات التمويل الأصغر في هندوراس قد أشاروا إلى أن مشاركتهم في برنامج الادخار والائتمان قد أدت إلى ازدياد أرباحهم وتوفير المزيد من الموارد المالية التي سمحت لهم بإرسال العديد من أبنائهم إلى المدارس، وتخفيض معدلات التسرب المدرسي.

3. دراسة تقييم أثر خدمات المشروعات الصغرى" التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

أجريت هذه الدراسة² على أحد برامج التمويل الأصغر في أوغندا وبينت أن أسر عملاء التمويل الأصغر يزيد استثمارها في التعليم على غيرها من أسر غير العملاء، وبالنسبة لأكثر من نصف أسر العملاء، فقد كان للعائد من مشروعاتهم الصغرى أهمية كبرى في الإنفاق على تعليم أبنائهم، كما أن العملاء كانت لديهم قدرة أكثر من غيرهم من غير الأعضاء على دفع المصاريف الدراسية، كل هذا كان له أثر على إبقاء الأيتام وأطفال الأسر المصابة بفيروس ومرض الإيدز في الدراسة.

4. دراسة أجريت على قرية يعمل بها بنك جرامين:

تشير هذه الدراسة³ إلى الارتفاع الكبير في نسب التعليم بين أبناء الأسر الأعضاء مقارنة بأبناء الأسر غير الأعضاء، حيث قام البنك بتأسيس برنامج المنح الدراسية، كما ركز على تشجيع تعليم الإناث، ولقد قام البنك بتقديم حوالي 165264 منحة دراسية، حيث قدرت قيمة هذه المنح الممنوحة للفترة من 1999 إلى غاية 2011 بـ 3.33 مليون دولار أمريكي لكلاً من الجنسين.

كما قام بنك غرامين بمنح قروض موجهة للتعليم العالي ابتداء من سنة 1997 ليبلغ إجمالي القروض 43،12 مليون دولار منحت لـ 51959 من أبناء الأعضاء في البنك إلى غاية 2013.

بالإضافة إلى ذلك هناك دراسات عديدة تؤكد على أهمية التمويل الأصغر في النهوض بالتعليم بجميع مستوياته، انطلاقاً من التعليم الابتدائي وصولاً إلى التعليم العالي، كما أن محور الأمية وتعليم الكبار وتعليم النساء والفتيات كان من بين الأهداف الهامة للتمويل الأصغر.

1- اليزابيث ليتفيلد، وآخرون، مرجع سابق ص: 05

2- اليزابيث ليتفيلد، وآخرون، مرجع سابق ص: 05

3- بن عزة هشام، التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مؤسسات الرّكاة والاقواف أنموذجاً- دراسة حالة التجربة الجزائرية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بوبكر بالقائد تلمسان، الجزائر، 2017، ص: 36

الفرع الثالث: دور التمويل الأصغر في تحسين الرعاية الصحية

تشير نتائج العديد من الأبحاث والدراسات إلى أهمية دور التمويل الأصغر في تحسين ظروف الرعاية الصحية خصوصاً للأطفال والنساء باعتبارهم الأكثر عرضة للأمراض، إذ تشكل الأمراض من أهم الأزمات التي تصيب الأسر الفقيرة، وهذا ما جعل مؤسسات التمويل الأصغر تلعب دوراً هاماً في دعم ومساندة هذه الأسر في هذه الأزمات من خلال تقديم القروض وتفعيل خدمات التأمين المصغر الصحي، وفيما يلي بعض نتائج الدراسات التي تبرز أهمية التمويل الأصغر في تحسين مستوى الرعاية الصحية.

1. دراسة برنامج "التحرر من الجوع" في غانا: Barbara McNelly Christopher Dunford

حيث أظهرت نتائج الدراسة¹ أن العملاء المشاركين في البرنامج، قاموا بممارسات صحية أفضل فيما يتعلق بالرضاعة الطبيعية، وأن أبناءهم من ذوي العام الواحد في حالة صحية أفضل من أبناء غير المشاركين، وذلك من حيث الوزن والطول بالنسبة لنفس الفئة العمرية، كما أظهر العملاء المشاركين في البرنامج تغيراً إيجابياً ملحوظاً من حيث الممارسات الصحية بالنسبة للمواليد الجدد، حيث يتم وضع برنامج صحي خاص لهم يتمثل في توفير الرضاعة الطبيعية، وكذا توفير اللقاحات ضد مختلف الأمراض، بالإضافة إلى توفير الأغذية والأطعمة الأولية لحديثي الولادة وإعطاء الرعاية والعناية اللازمة للأطفال الخدج، بالإضافة إلى الاهتمام بصحة الأمهات ومساعدتهم على الولادة في أحسن الأحوال والظروف الصحية.

2. دراسة مشروع "تقييم أثر خدمات المشروعات الصغرى" (FOCCAS) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أوغندا:

أظهرت نتائج الدراسة أن الذين تلقوا تعليمات حول الرعاية الصحية فيما يتعلق بمساعدة الأمهات على القيام بالرضاعة الطبيعية، والصحة الوقائية وتنظيم الأسرة، قاموا بممارسات أفضل كثيرة فيما يتعلق بالرعاية الصحية مقارنة بغير العملاء، ويقوم 95% من العملاء كذلك بممارسات صحية وغذائية جيدة فيما يتعلق بأبنائهم مقارنة بما نسبته 72% من غير العملاء، كما قام 32% من العملاء بتجربة ممارسة واحدة على الأقل من ممارسات الوقاية من الإيدز مقارنة بما نسبته 18% من غير العملاء المستهدفين.

3. نتائج تقييم للبرامج النموذجية للتجريب من الفقر:

أظهرت نتائج هذه الأبحاث² في هايتي، أن هناك ارتفاعاً كبير في معدل استخدام الأفراد المشاركين في البرنامج للمستشفيات والعيادات الصحية من معدل 14% إلى معدل 46%، كما بينت الدراسة أن هناك انخفاضاً في

1- اليزابيث ليتفيلد، وآخرون، مرجع سابق ص: 06

2- عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غراممين وأساليب تطويعاً وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص: 47

نسبة الأشخاص الذين يتأخرون في الحصول على الرعاية ضد الأمراض أو يهملونها من نسبة 24% عند بداية البرامج إلى نسبة 6% بعد سنتين من انطلاق البرنامج.

ومما يؤكد على دور وأهمية التمويل الأصغر ومؤسساته في دعم الرعاية الصحية هو الدور البارز لهذه المؤسسات خلال فترة جائحة كورونا (كوفيد-19) حيث كان لمؤسسات التمويل الأصغر من خلال خدماتها المقدمة دوراً فعالاً في التصدي لتداعيات وآثار الوباء، وكذا دعم الأفراد الذين كانوا ينشطون في مجال مكافحة الوباء، بالإضافة إلى المسؤولية الاجتماعية البارزة للمؤسسات التمويل الأصغر في ظل انتشار الجائحة.

الفرع الرابع: دور التمويل الأصغر في تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين

تعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة خامس أهداف التنمية المستدامة، ولقد أولت مؤسسات التمويل الأصغر الأهمية البالغة واللازمة لتحقيق هذا الهدف وتدارك هذه الغاية وتقليل الهوة بين الجنسين، خصوصاً في المجتمعات النامية أين يعاني معظم النساء من الإقصاء الاجتماعي وذلك من خلال توجيه جل خدماتها إلى فئة النساء باعتبارهن الأكثر تعرضاً للفقير، فأغلب الدراسات تشير إلى أن أكثر من ثلثي عملاء التمويل الأصغر عبر العالم هم من فئة النساء، هذا وقد أثبتت التجارب الميدانية لمؤسسات التمويل الأصغر أن التعامل مع النساء أكثر كفاءة منه مع الرجال في مجال التمويل الأصغر، من حيث الالتزام بسداد القروض وصرف القروض في الوجهة المخصصة لها، كما أن الالتزام بسداد القروض من طرف النساء دليل على أنهن يستخدمن القروض لأغراض إنتاجية المخصصة لها، وهناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تبين دور التمويل الأصغر في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للنساء، مع منحهن المزيد من الثقة وتقدير الذات، ومن أهم هذه الدراسات ما سنأتي على ذكره:

1. دراسة برنامج "التحرر من الجوع" في بوليفيا وغانا:

أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن المشاركة في البرنامج أدت إلى زيادة ثقة السيدات بأنفسهن وتحسين وضعهن في المجتمع المحلي، أما في غانا فقد اضطلعت المشاركات بدور أنشط في الحياة والمناسبات المجتمعية، بينما عملت المشاركات في بوليفيا بصورة مكثفة في أجهزة الإدارة الحكومية المحلية.

2. دراسة لبرامج التمويل الأصغر في بنغلادش:

وهي عبارة¹ عن استقصاء أجري على 1300 من العملاء وغير العملاء، حيث أن المشاركات في البرامج التمويلية كن يتفوقن بشكل ملحوظ على غير العملاء من حيث امتلاك أصول منتجة والتحكم فيها، بما في ذلك العقارات والمنازل، والانخراط في عملية اتخاذ القرار، وانتشار الوعي السياسي والقانوني لديهن، ويزداد هذا التمكين بازدياد مدة العضوية في البرامج، مما يشير إلى مدى تأثير البرنامج، ولكن الدراسة وجدت أيضاً أنه في بعض

1- اليزابيث ليتفيلد، وآخرون، ، مرجع سابق ص: 07

الحالات تؤدي المشاركة في البرنامج إلى ازدياد العنف المنزلي، ومع مرور الوقت أصبح الرجال والعائلات أكثر تقبلاً لمشاركة المرأة مما أدى إلى انخفاض حالات العنف المنزلي.

3. بعض الانتقادات الموجهة لدور التمويل الأصغر فيما يخص تمكين المرأة:

شككت عدد من الدراسات في الدور الإيجابي للتمويل الأصغر على تعزيز مكانة المرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً، وحاولوا إثبات ذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- من الذي يتخذ قرار استخدام القرض؟

- من الذي يدير المشاريع الصغيرة الممولة من القروض الصغرى؟

- من الذي يتصرف في الدخل الناتج من عملية الاستثمار في المشاريع الصغيرة؟

وبصفة عامة، فهناك فرق بين الحصول على القرض والتحكم في القرض. وفي هذا الصدد يشير عدد من الباحثين أنه في كثير من الحالات تجبر المرأة على أن تسلم المبلغ المقترض للرجال سواء الزوج، الأبناء، أو الآباء الذين يحتمل أن يستخدموه لأغراضهم الخاصة، لذا فالنساء يقترضون والرجال يتصرفون في القرض، مما يزيد من مديونية المرأة وخاصة إذا كانت مسؤولة عن السداد لوحدها، لذا يعتبر بعض الباحثين أنه من السذاجة الاعتقاد بأن كل قرض يوجه المرأة سيساهم في تعزيز مكانتها الاجتماعية والاقتصادية.

ومن جهة أخرى، فهناك اعتقاد سائد في أوساط المهتمين في حقل التمويل الأصغر مفاده أن التمويل الأصغر يساعد على تخفيض العنف الذي يمارس ضد المرأة، ولكن الدراسات المتاحة حول هذا الموضوع تعطي صورة معاكسة، فبعض الدراسات تذهب إلى أن التمويل الأصغر يساعد على تخفيض العنف، بينما تذهب دراسات أخرى إلى أن التمويل يزيد من العنف، فعلى سبيل المثال فقد أظهرت نتائج إحدى الدراسات أن قروض بنك غرامين تؤدي إلى تقليل العنف الذي يمارس ضد النساء العميلات، ولكن هناك دراسة أخرى تذهب إلى أن قروض بنك براك (BRAC)¹ تزيد من العنف ضد النساء المقترضات، والسبب كما تقول الدراسة في أن بعض الرجال لا يقبلون بتغيير علاقات القوى، وفرض سلطة المرأة على الرجل والأسرة.

وكخلاصة فإن هناك تأثير إيجابيا للتمويل الأصغر على الأهداف التنموية المستدامة، خصوصا الأهداف المتعلقة بالشق الاجتماعي والاقتصادي، ولكن بالمقابل لا يعتبر حلالاً مطلقاً لجميع المشاكل التنموية، إذ لا يمكن للتمويل الأصغر² القضاء التام على الفقر، فالفقراء في حاجة ماسة إلى فرص العمل والتعليم، والرعاية الصحية، وبعض الفقراء في حاجة قوية إلى تحويلات نقدية أو معونات إغاثية تمكنهم من العيش الكريم، كما أن الحصول على الخدمات المالية يشكل قاعدة رئيسية تعتمد عليها العديد من الإجراءات الضرورية الأخرى، فضلا عن ذلك فإن استدامة التحسينات في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم هي أمر مرهون بازدياد أرباح الأسر وازدياد قدرتها على

1- عبده سعيد إسماعيل، مرجع سابق، ص: 168.

2- إليزابيت ليتفيلد، وآخرون، مرجع سابق ص: 09

التحكم في مواردها المالية، وفائدة التمويل الأصغر هنا تكمن في أن البرامج تستطيع كلما اقتربت من الاستدامة المالية أن تصل إلى أبعد من الحدود، ويكون لها تأثير تنموي أكبر.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تقدم يتضح أن ثمة ارتباط وثيق بين برامج التمويل الأصغر الموجهة لتمويل المشاريع الصغيرة وبين تحقيق الأهداف التنموية ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، ويكون تأثيرها على الدخل والاستهلاك وتحسين مستوى الخدمات التعليمية والصحية، وهذا الأثر يتعدى أصحاب المشاريع الصغيرة المستفيدين من التمويل ليصل إلى أسرهم وإلى أبناء المجتمع المحلي الأمر الذي ينعكس حتماً بالإيجاب على الاقتصاد ككل.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة.

تمهيد:

تعددت الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع التمويل الأصغر وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من طرف العديد من الباحثين سواء كان ذلك في الجزائر أو في غيرها من الدول، وقد أوردنا مجموعة من الدراسات ذات الصلة ببحثنا هذا، حرصا منا إلى الإشارة إلى جهود من سبقونا في هذا المجال والإشادة بها، واعترافاً بما قدموه من جهود وما توصلوا إليه من نتائج يمكننا الاستفادة منها في بحثنا هذا أو تقديم إضافة لها، وقمنا بإدراج الدراسات السابقة كفصل مستقلا نظرا لأهميته في إطار الجانب التطبيقي للبحث، مركزين في سرد هذه الدراسات وفقا لتسلسلها الزمني من الحديث إلى القديم، وقسمنا هذا إلى الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول: الدراسات السابقة الوطنية أي تلك التي نشرت داخل الوطن سواء كانت عبارة عن أطروحات أو مقالات أو تقارير، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى الدراسات الأجنبية التي تم خارج الحدود الوطنية خصوصا تلك التي تم في الدول الأربعة التي كانت محل المقارنة في بحثنا هذا والمتمثلة في كل من السودان، مصر، الأردن، اليمن بالإضافة طبعها إلى الجزائر، أما المبحث الأخير فكان عبارة عن نقد وتقييم الدراسات المشار إليها مع توضيح أهم ما يميز الدراسة الحالية عن بقية الدراسات المشار إليها وهو ما يعبر عنه بأصالة هذه الدراسة.

المبحث الأول: الدراسات السابقة الوطنية التي أجريت على المستوى المحلي

نقصد بالدراسات الوطنية تلك الدراسات التي تمت على المستوى المحلي داخل الجزائر سواء كانت باللغة الوطنية أو باللغة الأجنبية، ومع بداية منح القروض المصغر سنة 2005 من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث كانت البداية الفعلية لانطلاق عملية التمويل الأصغر، شهدت الساحة العلمية في الجزائر العديد من الدراسات تناولت موضوع التمويل الأصغر وأثره على التنمية في شكل أطروحات أو مقالات أو تقارير ساهمت في إثراء الجانب النظري لهذه الصناعة، وسنحاول فيما يلي استعراض بعض منها في هذا المبحث.

المطلب الأول: الأطروحات التي تناولت موضوع التمويل الأصغر على المستوى الوطني

• الدراسة الأولى:

دراسة سماحي أحمد¹، سنة 2009-2010، بعنوان:

Microfinance et pauvreté : Quantification de la relation sur la population de Tlemcen.

وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه، جاءت الدراسة لتبرز آثار التمويل الأصغر على الفقر حيث انطلقت الدراسة من إشكالية تمحورت حول ما مدى مساهمة التمويل المصغر في الحد من الفقر وما مدى استفادة فئة أفقر الفقراء من هذه القروض المصغرة، وما هي المعوقات التي تحد من استفادة هذه الفئة من خدمات التمويل المصغر بالجزائر؟، ومن أجل معالجة هذه الإشكالية قام الباحث بطرح فرضيتان هما:

1- القروض المصغرة تسمح بتحسين مداخل العائلات المستفيدة منها، وبالتالي السماح لها بالخروج من دائرة الفقر.

2- اغلب المستفيدين لا ينتمون إلى فئة الفقراء.

ولتأكيد صحة الفرضيتان قام الباحث بدراسة تطبيقية محاولا إظهار العلاقة كميًا بين القرض والقصر والقرض المصغر من خلال دراسة عينة مكونة من 429 مستفيدا من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى ولاية تلمسان وخلص الباحث إلى تبيان أثر سياسة الدولة من خلال القرض المصغر وتقييم أثرها على مستوى الفقر وتحسين ظروف المعيشية للفقراء المستهدفين وأسرهم، كما توصل إلى نفي الفرضية الأولى إذ أن هناك عوامل أخرى تسمح بتحسين مداخل الأسر الفقيرة.

• الدراسة الثانية:

دراسة موساوي محمد اليامين² سنة 2012/2013 بعنوان: دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلادش، الدراسة في الأصل عبارة مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، هدفت في جانبها النظري إلى الوقوف على الجوانب النظرية لظاهرة الفقر وأهم محدداته وأهميته مكافحته في تحقيق التنمية المستدامة ثم التطرق إلى مختلف ادبيات التمويل المتناهي الصغر باعتباره أداة هامة في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال إجراء مقارنة بين التجربة الجزائرية الحديثة العهد مع التجربة

¹-SMAHI Ahmed, Microfinance et Pauvreté : Quantification de la Relation sur la population de Tlemcen, Thèse de Doctorat en science économiques, Université Abou Bekr Belkaid de Tlemcen, Année : 2009/2010.

² موساوي محمد اليامين، دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلادش، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1 - الجزائر، 2013.

الرائدة في بنغلاديش من خلال بنك الفقراء للوقوف على مدى إمكانية استفادة الجزائر من هذه التجربة، وقد حاول الباحث الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في كل من الجزائر وبنغلاديش؟.

وللإجابة على هذه الأسئلة قام الباحث بطرح الفرضيات التالية:

يعد التمويل المتناهي الصغر أداة فاعلة لمكافحة الفقر في البلدان النامية لتمكين الفئات الفقيرة من المهمة من تحسين أوضاعها المعيشية من خلال مشاريع مدرة للدخل.

وقد خلصت الباحثة الى نتائج أهمها:

تمكن التمويل المتناهي الصغر من مساعدة الفقراء على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم، وبالتالي يمكن اعتباره وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء وتحسين مستوى معيشتهم؛

محدودية مساهمة خدمات التمويل الأصغر المقدمة من طرف صندوق الزكاة مرده الى طريقة تسيير الصندوق؛ ارتكزت خدمات التمويل المتناهي الصغر المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بصفة أساسية على خدمات الإقراض دون غيرها من خدمات التأمين والادخار مثل التي يقدمها بنك الفقراء ببنغلاديش مما أدى الى عزوف الفقراء، وهذا حال دون المساهمة الفعالة في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر عكس بنغلاديش؛ يعتبر بنك الفقراء نموذجاً يحتذى به في مكافحة الفقراء وخدمة الفقراء نتيجة الاستراتيجية المتبعة من قبله في خدمة الفقراء؛

تعد منتجات التمويل الأصغر الإسلامي من أهم منتجات التمويل الأصغر كما تعتبر أهم الصناعات الناشئة التي لا زالت تتطلب المزيد من الجهود في سبيل تنميتها لاسيما عندما يتعلق الامر بتوجيه أموال الزكاة؛ يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي ان توفر للفقراء الناشطين اقتصاديا التمويل البديل لمشاريعهم مما يجنبهم الوقوع في التمويل الربوي كما يساعدهم على كسب مداخيل تؤمن لهم الخروج من دائرة الفقر والحرمان.

● الدراسة الثالثة:

دراسة ياسين حريزي¹ سنة 2013/2014 بعنوان: دور التمويل الأصغر الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة: الدراسة في الأصل عبارة مذكرة ماجستير، هدفت إلى تحديد مساهمة التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير صيغ وأساليب تساعد على إدراج الفئات المحرومة من التمويل في النشاط الاقتصادي، كما هدفت إلى أهمية الزكاة وصيغ التمويل الإسلامية كنوع من التمويل الأصغر ودورها في

1- ياسين حريزي، دور التمويل الأصغر الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1 - الجزائر، 2014.

مكافحة البطالة ومساعدة الفئات الهشة في تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي، كما ألقت الضوء على واقع التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

وركزت على الإجابة على الإشكالية الآتية: ما هو دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة؟ وقد عالج الباحث هذا الموضوع باستخدام منهج متعددة منها: المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، ومنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن في الجانب التطبيقي من الدراسة، وقد تم اعتماد دراسة مقارنة بين السودان والجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2012، وتمت المقارنة حول دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة بكامل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في كل من الجزائر والسودان من خلال دراسة آثار ونتائج القروض الحسنة المصغرة لصندوق الزكاة وقروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع المقارنة بالتجربة السودانية باعتبارها رائدة في تقديم خدمات التمويل الأصغر كما بين التحديات والمعوقات التي تواجه قطاع التمويل الإسلامي الأصغر في كل من الجزائر والسودان وكذا أهم أوجه التشابه والاختلاف بين التجريبتين السودانية والجزائرية، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- أن التمويل الأصغر يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات الصغيرة والمصغرة التي يستحدثها وهذه الأخيرة تساهم في رفع معدلات النمو كما يساهم أيضا في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال إشراك الفقراء في دائرة الإنتاج؛
- تعد النساء من أهم عملاء التمويل الأصغر وتمويل هذه الفئة له الأثر لبالغ سواء من الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى البيئي مما يدل على أهمية تمويل المرأة في تحقيق التنمية المستدامة؛
- تلعب الزكاة دورا مهما في توفير التمويلات اللازمة لقطاع التمويل الأصغر في كل من الجزائر والسودان وتساهم بفعالية في مكافحة الفقر والبطالة معا ففي السودان وصل مجموع المستفيدين من التمويل الأصغر من موارد الزكاة حتى بداية 2012 ما مجموعه 2306338 أسرة بالإضافة لـ 283566 أسرة من أجل إنشاء مشاريع مصغرة خاصة بها، مست القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية؛
- أما في الجزائر فعدد المشاريع الممولة من صندوق الزكاة فهو 4047 مشروعا منذ بداية نشاط الصندوق بالإضافة لتوزيع 695579 إعانة لسد احتياجات الفقراء أو لتمويل مشاريعهم، ورغم التباين الواضح في الجهاز الزكوي في كل من البلدين، إلا أن دوره بات واضحا في مكافحة الفقر والبطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

● الدراسة الرابعة:

دراسة عمران عبد الحكيم¹ سنة 2016/2015، بعنوان: تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري هي في الأصل عبارة عن أطروحة دكتوراه، هدفت إلى إيجاد استراتيجية تتضمن تطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين في بنغلاديش في إطار تطوير التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، مع الأخذ بعين الاعتبار طبعاً الاختلافات بين اقتصاد الدولتين، وركز الباحث على الإجابة على الإشكالية المتمثلة في: كيف يمكن تقييم تجربة بنك غرامين ببنغلاديش، وما هي أسباب تطبيقها لتطوير التمويل المتناهي الصغر في الاقتصاد الجزائري؟ وقد اعتمد الباحث في معالجة الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم استخدامه لإطراء الجانب النظري، ومنهج دراسة الحالة من أجل ربط الجوانب النظرية للبحث بالواقع العملي، وتمحورت الدراسة: حول تجربة بنك غرامين ببنغلاديش ودراسة التجربة من عدة نواحي انطلاقاً من تأسيس البنك وتحديد الجوانب الإدارية والهيكلية للبنك وكيفية تسييره وتحديد مصادره التمويلية وأهم الخدمات التي يقدمها والعملاء الذين يستهدفهم ومنهجية الإقراض داخله وتقييم الخدمات المقدمة من طرفه وتحليل الهيكل المالي له كما عمل الباحث على تقييم مؤشرات الأداء الأساسية للبنك خلال الفترة 2002 إلى 2013 وبعد هذا التحليل قام الباحث بمحاولة إيجاد المتطلبات الأساسية لتطويع وتطبيق تجربة بنك غرامين في الاقتصاد الجزائري انطلاقاً من محاولة إيجاد تصور يبنى على أنشاء بنك جزائري متخصص في التمويل الأصغر يعمل بمنهجية بنك غرامين وذلك بتوفير المتطلبات الأساسية وهيئة الظروف القانونية لذلك، وخلص الباحث إلى بعض النتائج أهمها: تجربة بنك غرامين تجربة رائدة وجديرة بالتطبيق على مستوى الاقتصاد الجزائري، ولحاكاة التجربة بنجاح يتطلب تطويعها بما يتوافق مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع الجزائري، وذلك من خلال الاستفادة من نتائج تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر، وكذا تجربة بتألق غرامين ببنغلاديش في حد ذاتها وضمن هذا قدم الباحث، مقترح باستراتيجية متكاملة لتطويع تجربة بنك غرامين لتطوير التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، وقد تمثل هذا المقترح في تأسيس بنك متخصص في مجالات التمويل المتناهي الصغر لتمويل وتنمية الفقراء الناشطين اقتصادياً في الجزائر، وذلك بالاستفادة من أهم الأشياء الإيجابية من تقييم تجربة بنك غرامين ببنغلاديش، بصفتها من أهم التجارب الرائدة في مجالات التمويل المتناهي الصغر على المستوى الدولي.

1- عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غرامين و أساليب تطويعها و تطبيقها في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، سنة 2016

● الدراسة الخامسة:

دراسة وهيبة عبيد¹، سنة 2018، بعنوان: دور القروض المصغرة في تمويل المشاريع البيئية لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين الجزائر وإمارة دبي.

هي في الأصل عبارة عن أطروحة دكتوراه، هدفت إلى تسليط الضوء على واقع الاستثمار في المشاريع البيئية ومدى مساهمة جهاز القرض المصغر في تمويلها، من خلال دراسة إشكالية تتمحور حول دور القروض المصغرة في تمويل المشاريع البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مقارنة بإمارة دبي وإبراز علاقة التمويل البيئي عن طريق القروض المصغرة بالتنمية المستدامة، إذ بات من الواضح أنه من الواجب جعل البيئة هدفاً وقضية وطنية بعدما بلغت الأوضاع البيئية حدوداً حرجية أوشكت على الاختلال، لذلك أصبحت أبعاد التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من انشغالات السياسة البيئية للدولة والعالم، إضافة إلى استعراض وتقييم التجربة الجزائرية الحالية ومقارنتها بأحد التجارب العربية وهي إمارة دبي في إطار استراتيجيتها البيئية التي انطلقت سنة 2012 لتنمية المبادرات الصديقة للبيئة، وللإجابة على الإشكالية تم طرحت الباحثة فرضية مفادها أن القروض المصغرة تؤدي بالضرورة دوراً إيجابياً في دعم وتمويل المشاريع البيئية سواء في الجزائر أو إمارة دبي بغية الإجابة على الإشكالية والتحقق من الفرضيات وتماشياً مع طبيعة الموضوع، تم الاعتماد على ثلاث مناهج علمية: أولاً المنهج الوصفي التحليلي الذي استخدم في عرض للجانب النظري وثانياً المنهج التاريخي لإبراز مدى تطور الاهتمام بالتمويل البيئي ثالثاً المنهج المقارن عند تشخيص وتحليل التجريبتين الجزائرية وإمارة دبي في تبيان دور القروض المصغرة كنوع من أنواع التمويل في الاستثمار في المشاريع البيئية وذلك لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية منها، وذلك بالوقوف على نقاط القوة والضعف لاستخلاص جوانب الاستفادة من التجربة الأنجح في ذلك، وقد خصلت الدراسة الى بعض النتائج أهمها:

- تمثل المشاريع البيئية استثمارات تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، وتهدف إلى توفير منتجات وخدمات صديقة للبيئة، وتجنب التلوث البيئي ومعالجة مشاكل نضوب الموارد البيئية؛
- مما لا شك فيه أن موضوع التمويل البيئي يمثل أحد أهم القضايا التي تشغل اهتمام الحكومات والهيئات المعنية بحماية البيئة لاسيما بعدما أضفت المؤسسات المالية الدولية شرطا جديدا للمشاريع من أجل تمويلها والمتمثل في مدى اهتمامها بالبيئة وعملها بالتكنولوجيات النظيفة ونتاجها لمنتجات صديقة للبيئة؛

1 - عبيد وهيبة، دور القروض المصغرة في تمويل المشاريع البيئية لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين الجزائر وإمارة دبي -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، سنة 2018

- يعد مشروع "الجزائر البيضاء" أحد المشاريع البيئية الممولة عن طريق القروض المصغرة في الجزائر والذي يكتسي أهمية بالغة على الصعيدين البيئي والاقتصادي، وذلك من خلال الأهداف المسطرة؛ لكن من الناحية التطبيقية وعند تنفيذ هذا المشروع في ولايات الوطن اتضح أنه لا يحقق الفعالية المطلوبة منه خاصة في حماية البيئة وتطهير المحيط من القمامات المنزلية، ولم يساهم في تحقيق التنمية المستدامة كما كان مبرمجا له؛
- اقتصر تمويل المشاريع البيئية في الجزائر على ما تقدمه الدولة في إطار ميزانية القطاع أو بعض وكالات القرض المصغر، مما يعني فقدان حلقة هامة في تمويل هذه المشاريع وهي غياب دور المنظومة المصرفية؛
- تعتبر إمارة دبي رائدة في الاستدامة من خلال مشروعها "مدينتي بيئي" الذي لاقى نجاحا كبيرا في مرحلته الأولى ليتوسع بعد ذلك إلى مناطق أخرى من الإمارة، بسبب الوعي البيئي وسيادة الثقافة البيئية لدى مختلف فئات المجتمع، الذي ساهم بشكل كبير في نجاح المشروع وتحقيق الاستدامة البيئية على عكس الجزائر؛
- للقروض المصغرة دور هام لمساهمتها في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا لوجود مشاريع مولت عن طريق وكالات القرض المصغر على غرار مشروع "الجزائر البيضاء"، إلا أن فعاليتها تبقى محدودة، أما فيما يخص إمارة دبي فهي الأخرى ساهمت بشكل كبير في تمويل المشاريع المستدامة بيئيا من طرف الجهات الحكومية، وتسعى لتطوير منتجات تمويلها الأخضر باستحداث مصادر جديدة أبرزها التمويل عن طريق القروض المصغر.

● الدراسة السادسة:

دراسة محنان صابرينة¹، سنة 2018، بعنوان: تطور دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية، دراسة مقارنة بين التجربة الإندونيسية والجزائرية، هي في الأصل عبارة عن أطروحة دكتوراه، هدفت إلى إبراز دور مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية وكذا أهمية المشاريع الفردية والعائلية الممولة عن طريق مؤسسات التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة التجربة الإندونيسية في مجال التمويل المصغر ومحاوله الاستفادة منها في الجزائر خصوصا فيما يتعلق بجانب تمويل المشاريع الفردية و العائلية من خلال دراسة حالة بنك راكيات بإندونيسيا وبين صناعة التمويل الأصغر في الجزائر من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر، وقد حاولت الباحثة معالجة الإشكالية التالية: كيف يمكن تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية بالاقتصاد الجزائري؟ عن طريق

1- محنان صابرينة، تطور دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية، دراسة مقارنة بين التجربة الإندونيسية والجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، سنة 2018

استخدام المنهج المقارن الذي تهدف من خلاله الباحثة إلى الاستفادة من التجربة الإندونيسية التي تعتبر من التجارب الرائدة والناجحة في مجال التمويل الأصغر حيث تنشط مؤسسات عديدة وبأشكال مختلفة وعموماً خلصت الدراسة إلى أن المشاريع الفردية والعائلية يمكن أن تلعب دوراً مهماً وأساسياً في محاربة الفقر ويمكن اعتبار مؤسسات التمويل المصغر داعماً أساسياً لتطويرها كما أنه بات من الضروري تطوير سوق التمويل الأصغر بالجزائر وذلك بتطبيق استراتيجية تهدف إلى فتح السوق أمام البنوك والمؤسسات المالية للاستثمار في مؤسسات التمويل الأصغر، كما أوصت بضرورة تحفيز نشاط التمويل الإسلامي الذي يتلاءم والتمويل الأصغر بالإضافة إلى تطوير نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بحيث يصبح جهاز له سلطة الإشراف على صناعة التمويل الأصغر في الجزائر.

● الدراسة السابعة:

دراسة صالحى ناجية¹، سنة 2018-2019، بعنوان: دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - عبارة عن أطروحة دكتوراه، هدفت إلى معرفة دور التمويل الأصغر في تمويل المؤسسات المصغرة وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث كانت دراسة الحالة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM كأحد آليات دعم وتحفيز الاستثمار في المؤسسات المصغرة، وانطلقت الدراسة من معالجة الإشكالية التالية: ما مدى أهمية التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؟ واعتمدت الدراسة في معالجة هذه الإشكالية على الاستبيان كأداة لدراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، واستخدام برنامج الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية spss النسخة 22 في تحليل البيانات الكمية للإجابة على الفرضيات.

حيث توصلت الدراسة إلى عديد النتائج أهمها:

- غياب مؤسسات خاصة بالتمويل متناهي الصغر الذي تندرج ضمنها القروض المصغرة، وتخوف البنوك من تمويل المؤسسات المصغرة النقص الضمانات المقدمة؛
- يعتبر التمويل متناهي الصغر الإسلامي مهم في الدول الإسلامية وذلك لاعتبارات دينية والعزوف على التعامل الربوي؛

¹ - صالحى ناجية، دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2018-2019.

- رغم الآليات المعتمدة في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أنها مازالت تعاني من عدة مشاكل وصعوبات خاصة من الجوانب التمويلية؛
- تعتمد الجزائر عدة آليات الدعم وتحفيز الاستثمار في المؤسسات المصغرة من بينها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التي تمثل أعلى نسبة في تقديم القروض المصغرة مقارنة بالوكالات الأخرى. لكن نجد دور هذه الوكالة غير فعال في تمويل المؤسسات المصغرة ومتابعتها ومرافقتها، مما ينجم عنه فشل المؤسسات المصغرة والحيلولة دون الوصول للهدف المنشود، وخاصة القضاء على البطالة ومحاربة الفقر.

المطلب الثاني: المقالات التي تناولت موضوع التمويل الأصغر على المستوى الوطني

في هذا المطلب سنتناول الدراسات التي كانت في شكل مقالات وطنية منشورة في مجلات وطنية او دولية التي تناولت موضوع التمويل الأصغر وأثره على التنمية سواء كانت ذلك في الجزائر او دول أخرى.

• الدراسة الاولى:

دراسة عمران عبد الحكيم¹، سنة 2013، بعنوان: تقييم تجربة البنوك التجارية في مجال التمويل البالغ الصغر بالتركيز على تجربة البنك الوطني للتنمية بمصر وتجارب بعض البنوك التجارية الجزائرية، الدراسة في الأصل عبارة عن مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، بجامعة المسيلة، حيث هدفت إلى إبراز أهمية التمويل الأصغر كأداة لتمويل الفقراء القادرين على بدء مشروعات مصغرة مدرة للدخل، وتوضيح أنه باستطاعة البنوك التجارية تقديم خدمات مالية للفقراء على أساس مريح وقابل للاستمرار، ومن ثم توجيه صانعي القرار على مستوى البنوك التجارية الجزائرية إلى تطبيق المفاهيم المتعلقة بالتمويل الأصغر على غرار التجربة التي قام بها البنك الوطني للتنمية المصري في هذا المجال. وقد عالجت الدراسة الإشكالية التالية: هل يمكن للبنوك التجارية الجزائرية أن تحقق نجاحا (الربحية) إذا قامت بتقديم خدمات مالية للفقراء القادرين على تنظيم وإنشاء مشاريع مصغرة؟ وبغيت الإجابة على الإشكالية استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مستعرضا جوانب التمويل الأصغر في سياقه الدولي والمحلي كما قام الباحث أيضا باستعراض التجربة الرائدة للبنك الوطني للتنمية المصري في مجال التمويل البالغ الصغر، معتمدا في ذلك على دراسة متخصصة لحساب المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول نشاط البنوك التجارية والتمويل البالغ الصغر في مصر على التقارير السنوية للبنك الوطني للتنمية لسنتي 2010 و2011.

وقد سعى الباحث إلى توضيح أهم مرتكزات برنامج التمويل البالغ الصغر بالبنك والمتمثلة في:

1- عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة البنوك التجارية في مجال التمويل البالغ الصغر بالتركيز على تجربة البنك الوطني للتنمية بمصر وتجارب بعض البنوك التجارية الجزائرية، مقالة منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، جامعة المسيلة، سنة 2013.

- أهداف برنامج التمويل البالغ الصغر للبنك والمتمثلة أساسا في إمكانية الحصول على القروض لأصحاب المشاريع الصغيرة والبالغة في الصغر؛
- الفئات المستهدفة من البنك أي عملاء البنك؛
- الخدمات المالية المقدمة في إطار برنامج التمويل البالغ الصغر من قبل البنك الوطني للتنمية؛
- معايير منح القروض والضمانات المطلوبة لمنح القروض؛
- منهجية الإقراض بالبنك أي إجراءات منح القروض من دراسة الطلبات حتى الموافقة على تقديم القرض.

كما قام الباحث بتقييم أداء البنك باعتماد مجموعة من المؤشرات وهي: مؤشر عمق الانتشار: ويعني مدى قدرة البنك على الوصول إلى عملائه المستهدفين؛ مؤشر الاستمرارية المالية: أي إمكانية تحقيق البنك لأرباح تمكنه من الاستمرارية في العمل مستقبلا؛ مؤشر تأثير البرنامج على الفقراء: ويعني قياس تأثير التمويل البالغ الصغر المقدم من قبل البنك على المستوى المعيشي للعملاء.

وبناء على هذه المؤشرات تبين أن البنك حقق نتائج جد إيجابية. أما بالنسبة لتجربة البنوك الجزائرية في التمويل الأصغر استعرض الباحث تجربتين وهما تجربة بنك البركة الجزائري وتجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، ولكن هاتين التجربتين لم تحققا النجاح المطلوب مقارنة بتجربة البنك الوطني للتنمية بمصر.

- وكنتييجة يرى الباحث لنجاح التمويل الأصغر في البنوك الجزائرية من الضروري توفر بعض الشروط والمتمثلة في:
- الالتزام الاستراتيجي للإدارة العليا للبنك بأهمية قطاع التمويل البالغ الصغر، مع اعتبار هذا القطاع بمثابة قطاع استراتيجي ضمن الاهتمامات الرئيسية للبنك؛
 - محاكاة أفضل الممارسات المكتسبة والمعمول بها في برامج التمويل البالغ الصغر الرائدة عالميا وإقليميا، مع ضرورة اختيار أنسبها للواقع المحلي وبما يتماشى مع خصوصيات الفئات المستهدفة؛
 - وضع أدوات ومنتجات مالية مهيأة خصيصا لكي تتلاءم مع احتياجات وخصوصيات العملاء المستهدفين ضمن برامج التمويل البالغ الصغر؛

وقد قدم الباحث اقتراحات للنهوض بقطاع التمويل الأصغر داخل البنوك التجارية تتمثل فيما يلي:

- على إدارة البنوك التجارية الجزائرية إقامة شراكة بينها وبين هيئة البريد الجزائرية، وذلك حتى لا يقوم البنك بفتح فروع جديدة في المناطق المستهدفة الفقيرة، وبذلك يتجنب الكثير من التكاليف التشغيلية والاستثمارية المعتبرة في المرحلة الأولى، بحيث يمكن أن تسمح هذه الشراكة للبنك بتفويض صلاحياته

لإدارة هيئة البريد الجزائرية للقيام بتقديم الخدمات المالية من فروعها المحلية بدلا عن فروع البنك، لا سيما ما يتعلق بعمليات الدفع والسحب وغيرها من المعاملات المالية؛

- إقامة فروع مستقلة ومتخصصة في مجال التمويل البالغ الصغر على مستوى البنوك التجارية الجزائرية مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط الضرورية للنجاح التي ذكرها الباحث سابقا، بحيث يجب ضمن هذه الاستراتيجية البدء بعدد محدود جدا من الفروع، بحيث يكون التوسع مرحلياً في إطار ما يستفاد من خبرات في مجال التمويل البالغ الصغر من خلال العمل على مستوى الفروع الأولى.

• الدراسة الثانية:

دراسة بوعراب رابح¹، بعنوان: التمويل الأصغر ودوره في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2005-2015، عن مقال منشور في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، العدد 01/سنة 2017، جامعة الجزائر3. هدفت الدراسة إلى إبراز دور مختلف برامج القرض المصغر في استحداث مناصب الشغل للشباب العاطلين وبالتالي مساهمتها في امتصاص البطالة والفقر في الفترة من 2005 إلى 2015. وانطلقت من إشكالية مفادها: ما مدى مساهمة التمويل الأصغر في التشغيل في الجزائر و بغرض الإجابة على هذه الإشكالية حاول الباحث استعراض تطور القروض المصغرة من خلال مختلف البرامج المقدمة لها وإبراز مساهمتها في التشغيل من خلال استعراض أهم البرامج المقدمة لخدمات التمويل الأصغر في الجزائر والمتمثلة في: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكذا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومن خلال التحليل توصل الباحث إلى نتائج أهمها: أن الدولة من خلال البرامج الموجهة لتقديم خدمات التمويل المصغر، قامت بإنفاق مبالغ معتبرة ساهمت بخلق عدد معتبر من مناصب الشغل فاق 2 مليون منصب خلال الفترة من 2005 إلى 2015، لكن ما يميز هذه المشاريع أن معظم هذه المشاريع ذات طابع خدماتي بحيث يتنافى ذلك و متطلبات الاقتصاد الوطني الذي يستوجب مشاريع ذات طابع صناعي و فلاحي كونها تستوعب عمالة أكبر، ومن هنا وجب إعادة النظر في سياسة التمويل الأصغر الموجهة إلى محاربة البطالة بحيث توجه إلى القطاعات الحساسة التي تضمن عمالة أكثر.

¹ - بوعراب رابح، التمويل الأصغر ودوره في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2005-2015، مقالة منشورة في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، العدد 01/سنة 2017، جامعة الجزائر3، ص.ص 155-174.

● الدراسة الثالثة:

دراسة بعزيز سعيد ومخلوفي طارق¹، بعنوان: دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المشاريع المصغرة- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة الجزائري- عبارة عن مقالة منشورة في مجلة الاقتصاد والقانون العدد 01/جوان 2018، جامعة الجزائر.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور برامج التمويل الأصغر في تمويل المشاريع المصغرة للأفراد والأسر، من خلال البرامج المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة الجزائري بما يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإبراز أهم التحديات والصعوبات التي تواجه تطور ونمو المشاريع المصغرة خاصة فيما يتعلق بالشق التمويلي، وقد حاولت الدراسة معالجة الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت برامج التمويل المتناهي الصغر في توفير الاحتياجات التمويلية للمشاريع المصغرة في ظل أهمية هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ وما هي التحديات والمعوقات التي تعترض هذا النوع من التمويل في الجزائر؟ وقد حاول الباحثان الإجابة عن الإشكالية من خلال طرح فرضية مفادها أن برامج التمويل الأصغر في الجزائر لها دور فاعل في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع المصغرة بما يدعم نمو هذه المشاريع، مستخدمين المنهج التحليلي الوصفي، وقد توصل الباحثان إلى جملة من النتائج أهمها:

- تعد المشاريع المصغرة أفضل وسيلة للالتعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتوفير مناصب الشغل وخلق الثروة؛
- تعتبر برامج التمويل متناهي الصغر آلية مثلى لتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة مثل النساء الماكثات في البيوت والتجار الصغر وخريجي الجامعات بما يدعم ترسيخ ثقافة المقاولة بالمجتمع الجزائري؛
- تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها على التكفل بهذا النوع من المشاريع من خلال توفيرها لعدة أنماط للتمويل سواء من خلال تكفلها بالتمويل بشكل أحادي للمشروع أو من خلال التمويل الثلاثي بينها وبين البنك والمقاول؛
- أثبتت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نجاحها في تخفيض نسب البطالة ورفع معدلات التشغيل في الجزائر، وهو ما تدل عليه الإحصائيات الخاصة بمناصب الشغل المستحدثة من قبلها؛
- أن كانت تجربة بنك البركة الجزائري غير كافية في هذا المجال لضآلة مساهمتها في تمويل هذه المشاريع إلا أنها تبقى متميزة من حيث انفرادها في مجال التمويل الإسلامي المصغر، وكذا لتقدمها صيغ مختلفة على غرار

¹ بعزيز سعيد ومخلوفي طارق، دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المشاريع المصغرة- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة الجزائري-، مقال منشور في مجلة الاقتصاد والقانون العدد 01/جوان 2018، جامعة الجزائر، ص: 233-263.

القروض الحسنة بدون فوائد وكذا التمويل بصيغ المشاركة والمراحة وأخيراً الإجارة المصغرة المنتهية بالتمليك بما يخدم مختلف شرائح المجتمع المحتاجة للتمويل متناهي الصغر؛

- تواجه برامج التمويل متناهي الصغر للمشاريع المصغرة عدة عقبات سواء ما تعلق بالحيط التنظيمي وبالجهات الممولة، أو ما تعلق بفئة المستفيدين من التمويل متناهي الصغر.

• الدراسة الرابعة:

دراسة مساح وفاء وشبوطي عبد الحكيم¹، سنة 2018، دراسة بعنوان: التمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة دراسة تجريبية الجزائر والسودان، عبارة عن مقال منشور في مجلة الإدارة للبحوث والدراسات، جامعة المدينة، هدفت الدراسة إلى: إبراز أهمية التمويل الأصغر كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى عرض التجربة السودانية باعتبارها تجربة رائدة وكما تعتبر مركزاً لصناعة التمويل الإسلامي المصغر مع اخذ مصر الادخار والتنمية الاجتماعية كان نموذجاً، كما تم عرض تجربة بنك البركة، وتشخيص البرنامج النموذجي للتمويل المصغر ومحاولة الاستفادة من تجربة السودان في تقديم خدمات التمويل المصغر.

وركزت الدراسة على الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى مساعدة السياسات المتبعة في السودان في أنجاح برامج التمويل الإسلامي المصغر؟ وهل تصلح للمحاكاة في الجزائر؟

حيث سلطت الضوء على نوع جديد من التمويل الأصغر وهو التمويل الأصغر الإسلامي وتقييم أداء خدمات التمويل الأصغر على مستوى البنوك الإسلامية، حيث أن منتج التمويل الأصغر على مستوى البنوك الإسلامية أثبت نجاعته وفعاليته مقارنة بالبنوك التقليدية.

وخلص الباحثان إلى جملة من النتائج أهمها:

1. هناك توافق في الرؤى والأهداف بين مبادئ التمويل الإسلامي ومتطلبات التمويل الأصغر، مما خلق إطاراً لانصهارهما ضمن قطاع متخصص يُعرف بالتمويل الإسلامي المصغر؛
2. تحقق البنوك الإسلامية جملة من المزايا نتيجة اقتحامها لسوق التمويل الأصغر، مما جعلها تصبح النموذج المؤسساتي الأفضل لتحقيق أهداف التمويل الأصغر المتمثلة أساساً في خدمة الفقراء ومحدودي الدخل؛
1. تعد تجربة السودان أول تجربة إسلامية متكاملة يديرها البنك المركزي وتحظى باهتمامه وتوضع ضمن أولوياته من خلال إنشاء دائرة مختصة بالتمويل الأصغر على مستوى البنك المركزي؛

1- مساح وفاء وشبوطي عبد الحكيم، لتمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة دراسة تجريبية الجزائر والسودان، مقالة منشورة في مجلة الإدارة للبحوث والدراسات، العدد 13، جوان 2018، جامعة المدينة، 2018.

2. يعد بنك الادخار والتنمية الاجتماعية نموذجا ناجحا لتطبيق أفضل الممارسات في صناعة التمويل الأصغر، حيث تجاوزت معدلات التمويل المصغر به السقف المحدد بـ 12 %، مما يؤكد تخصيص نشاط البنك في خدمة الفقراء ومحدودي الدخل؛
3. في حين لا يزال قطاع التمويل المصغر ناشئا في الجزائر وتعد تجربة بنك البركة تجربة نموذجية سعت إلى محاكاة أفضل الممارسات العالمية في مجال صناعة التمويل الأصغر؛
4. سعى بنك البركة إلى توسيع نطاق تطبيق البرامج عبر امضاء اتفاقيات شراكة جديدة لكن تبقى المحاولة حسب الباحثين فتيية لم تحدث أثرا كبيرة وهذا ما يثبتته التذبذب في منح التمويل الأصغر؛
5. عدم قدرة بنك البركة على الاستمرار واستدامة تقديم خدمات التمويل الأصغر حيث سجلت تجربة التمويل الأصغر بالبنك نموا في بدايتها لكن سرعان ضعفت وانخفضت وتيرة النمو وهذا ما يعكس توقف التجربة لاحقا.

● الدراسة الخامسة:

دراسة فتيحة بوهرين¹، سنة 2018 بعنوان: دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر (دراسة تجارب رائدة)، الدراسة في الأصل عبارة عن مقال منشور في مجلة اقتصاد المال والأعمال جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، هدفت إلى إبراز عوامل ومقومات نجاح التمويل الأصغر من خلال دراسة بعض التجارب العربية الرائدة في مجال التمويل الأصغر، وقد عالجت الدراسة الإشكالية التالية: ما هي مقومات نجاح التمويل الأصغر؟ وفي سبيل الإجابة على الإشكالية استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال إجراء دراسة وصفية للتمويل الأصغر وتحليل أسباب نجاح بعض التجارب، والوقوف على أسباب تعثر البعض الآخر منها وقد اعتبرت الباحثة إلى أن تجربة السودان تمثل احد التجارب الناجحة والرائدة التي ساهمت بشكل كبير في القضاء على الفقر والبطالة، في حين أن التجربة المصرية لم تحقق النجاح المرجو منها، مما جعل الحكومة تعيد النظر فيها بوضع مقومات أخرى، وخلصت الدراسة إلى نجاح التمويل الأصغر يتطلب توفر مقومات قانونية تتمثل في وضع تشريعات تنظم هذا النوع من التمويل ومقومات مالية عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة من خلال دراسة جدوى المشاريع ومقومات اقتصادية عن طريق توجيه التمويل الأصغر نحو تحسين التنمية الاقتصادية ومقومات رقابية تتعلق بمؤسسات التمويل الأصغر والحاصلين على التمويل مع مقارنة الأهداف بالنتائج وتحليل مكان الخلل كما أن عدم نجاح التمويل الأصغر يعود إلى غياب معايير الحوكمة الرشيدة بمؤسسات التمويل الأصغر.

● الدراسة السادسة:

1- فتيحة بوهرين، دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر (دراسة تجارب رائدة)، مقالة منشور في مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 3، العدد 2، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2018.

دراسة طويطي مصطفى وأولاد حيمودة عبد اللطيف¹، بعنوان: آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " قراءة لتجربة مصر في صناعة التمويل الأصغر"، الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 01 (2019)، جامعة غرداية، ص، ص: 07-28.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية أحد أساليب التمويل الحديثة التي تستهدف الفقراء وأصحاب المداخل المتدنية ألا وهي: أسلوب التمويل الأصغر من خلال التركيز على التجربة المصرية، التي تعتبر تجربة رائدة في مجال صناعة التمويل الأصغر في الوطن العربي، حيث وصل فيها عدد مؤسسات التمويل الأصغر إلى 14 مؤسسة كما تجاوز عدد العملاء المليون عميل ناشط بمحفظة إقراضية قدرت ب 218 مليون دولار، حسب ما أوردت الدراسة.

وقد ركز الباحثان في معالجتهم لهذه الموضوع على بعض التقارير التي توفر إحصائيات حول التمويل الأصغر ومؤسساته أهمها: تقرير شبكة سنابل للدول العربية، وتقرير سوق ميكس لتحليل و مقارنة الأداء للتمويل الأصغر في العالم العربي الذي يوفر الإحصائيات إلى غاية سنة 2009، مركزين في الجزء الثاني من الدراسة على الإحصائيات المتعلقة بالتجربة المصرية، وقد حاولا الباحثان الإمام بجميع حيثيات صناعة التمويل الأصغر في مصر من حيث: سوق التمويل الأصغر في مصر وحجم الطلب عليه وكذا عدد العملاء وحجم المحفظة الإقراضية وكذا أهم المؤسسات والجهات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر واتجاهات الانتشار ونسبة النساء المقترضات بالإضافة إلى مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر، وقد خلصت هذه الدراسة إلى بعض النتائج أهمها:

- مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر في مصر في إخراج العديد من العملاء من شبح الفقر وأزمة البطالة؛
- مساهمة صناعة التمويل الأصغر في تطوير نسيج المشاريع المصغرة وبالتالي مساهمته في التنمية وزيادة الإنتاجية؛

أما عن الصعوبات التي واجهت الصناعة في مصر فتتمثل في: تكلفة التمويل الباهظة نتيجة للضرائب العالية والرسوم المتنوعة المفروضة من طرف النظام المصرفي التي أثقلت كاهل مؤسسات التمويل الأصغر وحد من قدرتها على التوسع والانتشار وبالتالي الحد من فعاليتها.

1- طويطي مصطفى وأولاد حيمودة عبد اللطيف، مقال بعنوان آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " قراءة لتجربة مصر في صناعة التمويل الأصغر " منشور في مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 01، العدد 01 (2019)، جامعة غرداية، ص، ص: 07-28، سنة 2019.

● الدراسة السابعة:

دراسة ريمة برامة وسلمى مهادي¹، سنة 2020، بعنوان: التمويل الأصغر كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية - تجربة السودان، المغرب، بنغلادش، الجزائر، الدراسة في الأصل عبارة عن مقال في مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر. هدفت الدراسة إلى معرفة مساهمة التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية من خلال دراسة كل من تجربة السودان في صناعة التمويل الأصغر، والتجربة المغربية وتجربة بنك غرامين ببنغلادش كما قمنا بدراسة واقع التمويل الأصغر في الجزائر وأهم العوائق التي تواجهه. وعليه فقد توصلت الدراسة إلى نجاح هذه التجربة في كل من السودان والمغرب وبنغلادش، إلا أنها لم يكتب لها نفس النجاح في الجزائر وركزت الدراسة على الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وللإجابة على الإشكالية استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال إجراء دراسة وصفية للتمويل الأصغر وتحليل أسباب نجاح التجارب على المستوى العالمي. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- تمتاز صناعة التمويل الأصغر بالنمو الهائل في السنوات الأخيرة وذلك لاهتمام مختلف الدول بهذه الصناعة نظرا لما حققته في مجال مكافحة الفقر والبطالة في السنوات الماضية؛
- لا توجد في الجزائر مؤسسات خاصة بالتمويل الأصغر، لذا تبقى خدماته مصورة عموما في منح القروض الائتمانية فقط، على الرغم من أن مهام كل من الوكالة الوطنية التسيير القرض المصغر وباقي الجهات المانحة لا تقتصر على ذلك فقط، بل تدعوا إلى المساعدة الفنية لأصحاب العمل قبل البدء في المشروع، وكذا المتابعة في التنفيذ؛
- لا يوجد إطار قانوني وتشريعي ورقابي واضح ومحدد خاص بمؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر على غرار الدول محل الدراسة مما يعيق تقدم برامج التمويل الأصغر في الجزائر وعدم تقديمها للنتائج المرجوة منها؛

من خلال هذه النتائج المتوصل إليها قدمت الدراسة بعض التوصيات أهمها:

- الاطلاع على تجارب التمويل الأصغر في البلدان الأخرى خاصة: المغرب، الهند، السودان... الخ، وهذا من أجل الملاحظة والفهم والتحليل وتحديد المعلومات المتعلقة بتنمية مؤسسات التمويل الأصغر؛
- تحليل الخبرة المكتسبة من المعلومات المتاحة ومعرفة احتياجات وصعوبات المواطنين المستفيدين، والمشاكل التي تواجههم؛

1- ريمة برامة وسلمى مهادي، التمويل الأصغر كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية - تجربة السودان، المغرب، بنغلادش، الجزائر، مقالة منشورة في مجلة الاقتصاد الدولي و العملة جامعة سطيف 1، المجلد (03) العدد (02)، سطيف، 2020

- ينبغي تحسين التدابير التي تتخذها الحكومة لمساندة مؤسسات الأعمال الجديدة (الهيئة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق التأمين على البطالة).

• الدراسة الثامنة:

دراسة فريدة موهوب¹، سنة 2020، بعنوان: واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية، هدفت الدراسة الى ابراز واقع التمويل الأصغر في اقتصاديات الدول العربية، كونه هامة لمكافحة الفقر والحرمان ودعم التوظيف الذاتي وتمويل المشروعات المصغرة، انطلاقاً من معالجة الإشكالية التالية: فيما يتمثل واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية وماهي مساهمتها في تنمية هذه الاقتصاديات؟ من خلال الإجابة على الإشكالية قامت الباحثة بتوضيح الإطار العام للتمويل الأصغر وماهي اهم أهدافه ومبادئه وعرض واقع مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية واهم العقبات التي تواجهها، وتقييم جهود هذه المؤسسات من خلال نتائج أنشطتها وكذا حصر الفرص والتحديات التي تواجه عمل مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية للوصول الى تحقيق اهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على التقارير والاحصائيات الصادرة عن مختلف المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية مثل صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة للبنك الدولي وقد خرجت الباحثة بنتائج أهمها:

- إن التمويل الأصغر نوعاً متخصصاً من أنواع التمويل، يشمل بمفهومه الواسع مجموع الخدمات المالية بما فيها القروض والتحويلات المالية والادخار وخدمات التأمين، كلها توجه لخدمة الفئات الفقيرة من أجل تمويل مشاريعها المصغرة المنتجة بحكم عدم تمكنها من ذلك في حالة لجوئها للمؤسسات المالية التقليدية. أما عن المفهوم الضيق للتمويل الأصغر فيشمل القرض المصغر، والذي يقتصر فقط على ضمان الإقراض المصغر بمبالغ صغيرة للفئات الفقيرة والمحتاجة حتى تتخطى عتبة الفقر.

- ستمر عدد المقترضين والمستفيدين من التمويل الأصغر عبر العالم في الزيادة، معدل نمو سنوي متوسط قدره 11.5% خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد المستفيدين في سنة 2018 حوالي 140 مليون مقترض، 80% منهم نساء و65% من الريف، بينما قارب حجم موجودات التمويل الأصغر في الدول العربية 2 مليار دولار، كما سجل العدد الإجمالي للمقترضين في سنة 2018، نسبة زيادة ب 5%.

- يعتبر كل من تدني مستويات الشمول المالي العربية وانخفاض أعداد المتعاملين مع البنوك، من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى تضيق سبل حصول الكثير من ذوي الدخل الضعيف على أي نوع من

¹ فريدة موهوب، واقع التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية، مقال منشور في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة المجلد 34 العدد: 03 السنة 2020 ص،ص: 1516-1549.

الخدمات المالية. فعلى الرغم من تحسن بعض مؤشرات الشمول المالي ما بين 2011 و2017 غير أن المنطقة العربية لا تزال من أقل المجموعات الإقليمية من حيث مستويات الشمول المالي رفع التفاوت من دولة لأخرى.

- هناك فجوة متسعة ما بين كل من طلب المحتاجين للتمويل وعرض مؤسسات التمويل الأصغر العربية، نظرا لحدائثة تجربة التمويل الأصغر بالبلدان العربية، فلا يزال قطاع التمويل الأصغر فيها صغير الحجم، مما يجعل من مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر محدودة في تنمية الاقتصاديات العربية.
- تتاح لمؤسسات التمويل الأصغر العربية العديد من الفرص، سواء من خلال الاستفادة من تجارب دول المنطقة أو غيرها والتي تعتبر رائدة في هذا المجال، أو من خلال مساهمات دولية أو عربية لدعم التمويل الأصغر، والمتمثلة في مساهمة القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية بالإضافة إلى مساهمة صندوق النقد العربي في تعزيز الشمول المالي ودعم التمويل الأصغر.

● الدراسة التاسعة:

دراسة زواق الحواس¹ سنة 2021، بعنوان: مساهمة التمويل المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر، (تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2005 - 2019)، هدفت الدراسة تسليط الضوء على دور التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر، بالنظر إلى أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال محاولة إبراز الدور التي قد تكون قامت به الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في هذا مجال تنمية هذه المؤسسات في الجزائر، انطلاقاً من معالجة الإشكالية التالية: "ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر" و تبنت الدراسة فرضية أن الوكالة قد ساهمت بكفاءة في تنمية المؤسسات المصغرة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأعتمد على المعطيات المتوفرة لدي الوكالة ومن مصادر مختلفة وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يساهم التمويل المصغر بشكل كبير في إحداث وتنمية المؤسسات المصغرة؛
- التمويل المصغر وسيلة لتقليص هدر الطاقات العاطلة في المجتمع وتخفيض نسبة البطالة والفقير؛
- لا يزال التمويل المصغر في الجزائر ضيق النطاق، فهو يقتصر على تقديم خدمات الائتمان دون الخدمات الأخرى؛

وقدم الباحث جملة من المقترحات منها:

- تشجيع إقامة منظومة متكاملة للتمويل الأصغر (الإقراض، الادخار والتأمين والخدمات غير المالية)؛

¹ زواق الحواس، مساهمة التمويل المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر (تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2005 - 2019)، مقالة منشورة في مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد: 06/ العدد 01 (2021)، ص: 01-20.

- إدخال صيغ التمويل الإسلامي ضمن تركيبة التمويل المقدم من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- العمل على خلق البيئة القانونية الملائمة لأنشطة التمويل المصغر؛
- العمل على تغيير نظرة البنوك ومتخذي القرار إلى التمويل المصغر، على كونه عمل اجتماعي فقط، إلى أداة مالية مستدامة يمكن أيضا أن يكون نشاطا مربحا؛
- وضع وتطبيق مؤشرات رئيسية لأداء مؤسسات التمويل الأصغر من واقع المعايير المعتمدة دوليا في هذا المجال.

● الدراسة العاشرة:

دراسة صيفاوي حكيمه وعولمي بسمه¹ بعنوان: التمويل الأصغر ودوره في دعم التشغيل في الجزائر في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) وآفاق تطويره-دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر، الدراسة في الأصل عبارة مقال منشور في المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، هدفت إلى إبراز دور التمويل الأصغر كآلية حديثة لدعم التشغيل في الجزائر، من خلال دراسة و تقييم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر، وتحديد دورها في توفير مناصب الشغل، مع الإشارة إلى جهود الوكالة في مكافحة جائحة كورونا، من خلال دعمها للمشاريع الخاصة بذلك، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي، حيث استطاع القرض المصغر أن يرفع في معدل الشغل، وقد حاولت الباحثتان طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التمويل الأصغر في دعم التشغيل في الجزائر في ظل جائحة كورونا من خلال تجربة ال وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؟ وفي سبيل الإجابة على هذه الإشكالية تم وضع فرضية وهي أن التمويل الأصغر في الجزائر ساهم بشكل كبير في دعم التشغيل وخاصة في ظل جائحة كورونا، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي من خلال الاستعانة بمختلف الإحصائيات للفترة منذ إنشاء وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية 19 ديسمبر 2020، وتوصلت الباحثتين الى النتائج التالية:

- يمكن لصناعة التمويل الأصغر أن تتطور أكثر، فبالرغم من حدوثها في الجزائر إلا أنها حققت بعض النجاح في توفير مناصب الشغل لفئة الشباب وخاصة النساء منهم؛
- النساء هن الفئة الأكثر استفادة من التمويل الأصغر، لملائمة القروض الممنوحة من طرف الوكالة للنشاطات الممارسة من طرفهن؛

¹ صيفاوي حكيمه، وعولمي بسمه: التمويل الأصغر ودوره في دعم التشغيل في الجزائر في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) وآفاق تطويره-دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر، مقال منشور في المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 4 عدد 2، ص.ص: 186 - 201، سنة 2021. الجزائر.

- استطاعت الوكالة الوطنية للقرض المصغر أن تمنح القروض لبعض الفئات النشطة في ظل جائحة كورونا من خلال فتحها لمواقع الكترونية تسمح بالتسجيل الكترونيا وتقديم طلب الحصول على القرض دون التقرب من الوكالة؛

● الدراسة الحادي عشر:

دراسة عدة بركاهم، بوسماحة محمد لخضر¹، سنة 2021، بعنوان: التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر -الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الدراسة في الأصل عبارة مقالة منشورة في مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، هدفت إلى إبراز أهمية التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر، إذ تعتبر مشكلة التمويل إحدى أكبر العقبات التي تواجه أصحاب المؤسسات المصغرة، وقد قام الباحثان بطرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في تمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر؟ معتمدين في إجابتهم على الإشكالية على المنهج الوصفي التحليلي وتم الاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الى غاية سنة 2020، وقد توصلا من خلال دراستهما الى النتائج التالية:

- يشير التمويل الأصغر الإسلامي إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية مختلفة؛
- توجد العديد من النماذج للمؤسسات والبرامج العاملة في مجال التمويل الأصغر أهمها: تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج بنك غرامين، تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج بنك القرية، تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج الاتحاد الائتماني، تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج جماعات العون الذاتي؛
- تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر تحديات ومعوقات عديدة منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر ومنها ما يتعلق بالجهاز المشرف على القرض المصغر ومنها ما يتعلق بالفئة المستهدفة؛
- تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة الجزائرية فيما يخص إنشاء المؤسسات في مختلف القطاعات، من خلال حصول الشباب البطال على القروض بنسب جد عالية من تكلفة المشروع وكذا دعم القروض الموجهة لها.

1 عدة بركاهم، بوسماحة محمد لخضر: التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر -الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مقال منشور في مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08 العدد 02 (2021) ص.ص: 93-111، جامعة بشار، الجزائر.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية التي تناولت موضوع أثر التمويل الأصغر على التنمية

نقصد بها الدراسات التي تمت خارج الوطن التي تناولت موضوع التمويل الأصغر وأثره على التنمية وتم نشرها على شكل أطروحات أو مقالات وقد ركزنا على الدراسات التي تمت في البلدان الأربعة التالية: السودان، مصر، الأردن، اليمن وهي الدول التي كانت محل المقارنة لتساهم بذلك في إثراء الجانب التطبيقي من البحث.

المطلب الأول: الأطروحات والرسائل التي تناولت موضوع التمويل الأصغر على المستوى الأجنبي

• الدراسة الأولى:

دراسة محاسن عثمان محمد حاج نور¹، سنة 2009، بعنوان: وسائط التمويل الأصغر في السودان للفترة (1996 - 2008)، الدراسة في الأصل عبارة عن أطروحة دكتوراه، هدفت لبيان أهمية التمويل الأصغر للأسر الفقيرة ومقارنة حجمه بتمويل القطاعات الأخرى، وتكتسب الدراسة أهميتها من الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل في خدمة أهداف سياسات التنمية، أثر التمويل الأصغر على حياة الفقراء، هل هناك وسائط تمويلية كافية لقيام المشروعات الصغيرة؟ إن كان كذلك فما هو دورها وأثرها الذي يمكن أن تحققه؟ وكيف يتم تحديد المستفيدين من مشاريع التمويل الأصغر؟

وبغية الإجابة على التساؤل تم طرح الفروض الآتية:

- وجود وسائط مالية متخصصة للتمويل الأصغر تؤدي لتوفير التمويل الأصغر؛
- ضمان منظمات المجتمع المدني يساعد في تحفيز مؤسسات التمويل لتقديم التمويل الأصغر.
- وقد استخدمت الباحثة المنهج التاريخي والتحليلي الإحصائي، أما من حيث المصادر فركزت على، التقارير والمراجع والكتب من حيث الاطار الزمني والمكاني للبحث فقد تمت التمويل ضمن الاطار الزمني من 1996 الى 2006م بالتركيز على حالة السودان، وقد توصلت الباحثة من خلال دراستها الى جملة من النتائج يمكن عرضها على النحو التالي:
- صاحب تجربة المؤسسات التمويلية فشلا بسبب قلة خبرتها في مجال التمويل الأصغر مما أدى إلى خلل في وصول خدمات التمويل الأصغر للفئات المستهدفة؛
- ارتفاع التكلفة الإدارية لعمليات التمويل الأصغر مما تسبب في إحجام مؤسسات التمويل المصرفية عن الاستثمار في مجال التمويل الأصغر؛
- عدم ملائمة الضمانات المطلوبة وطول الإجراءات المصرفية للحصول على قرض مما أدى إلى إحجام المستهدفين عن تقديم طلبات للتمويل والتعامل مع البنوك؛

¹ محاسن عثمان محمد حاج نور، وسائط التمويل الأصغر في السودان للفترة (1996 - 2008م)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة أمدرمان الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان سنة 2009.

- ضعف السداد وعدم توفر الضمانات أثر سلباً على قيام مؤسسات التمويل بتقديم خدمات التمويل الأصغر؛
- إن غياب التعريف المحدد للفقر وطرق تحديد عملاء التمويل الأصغر، أثر سلباً على انسياب القروض للفئات الفقيرة؛
- بسبب ضعف الخبرة الفنية والإدارية للفئات المستهدفة لم يتحقق النجاح المطلوب للمشروعات الصغيرة؛
- عدم وجود مؤسسات ضمان مالي للمستفيدين من التمويل الأصغر وغياب التأمين المصرفي أثر سلباً على إجمالي التمويل الأصغر من جملة التمويل المصرفي المتاح؛
- هناك فهم خاطئ من جهة العملاء أثر في استرداد الأموال، ممثل في اعتقادهم أن المال الممنوح هو على وجه الصدقة.

● الدراسة الثانية:

دراسة منى محمد حبش¹، سنة 2013، بعنوان: تقييم الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر وأثره على الاستمرارية والأداء الاجتماعي، الدراسة في الأصل عبارة عن رسالة دكتوراه في التمويل، هدفت إلى معالجة الإشكالية التالية:

- هل يوجد أثر للأداء المالي على الاستمرارية والأداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر؟
- بهدف الإجابة على الإشكالية استهدفت الدراسة البحث في ظاهرة تقييم الأداء المالي، واكتشاف مدى أثره على الاستمرارية والأداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر في الأردن خلال الفترة الممتدة من عام 2006 - 2010، سعياً للمساهمة في توعية مدراء المؤسسات في كيفية إدارة هذه المؤسسات غير الربحية والربحية منها، وذلك عن طريق الموازنة ما بين البقاء والاستمرارية من جهة، والقدرة على تحقيق نسب عالية من الأداء الاجتماعي من جهة أخرى، عن طريق جعل نسب الفائدة الممنوحة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر مقبولة للعملاء والمؤسسة، ولتمكين العملاء المستهدفين من التعرف على نوعية الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات لهم، فكان لا بد من تقييم الأداء المالي لهذه المؤسسات من خلال الاعتماد على مؤشرات مالية عالمية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة الأسلوب الإحصائي الذي يتلاءم مع طبيعة البيانات المعتمدة بحيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من ستة مؤسسات للفترة الزمنية (2006-2010) باستخدام برنامج EViews، وللتعرف على مدى قدرة المؤسسات على تقييم الأداء المالي، ومن ثم اختيار أثره على الاستمرارية والأداء الاجتماعي، كما بينت الدراسة إن مؤسسات التمويل الأصغر لديها القدرة على تقييم الأداء المالي، حيث وصلت

¹ منى محمد حبش: تقييم الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر وأثره على الاستمرارية والأداء الاجتماعي، رسالة دكتوراه في التمويل، جامعة عمان، الأردن سنة 2013

نسبة العائد على المحفظة خلال سنوات الدراسة (23.6%)، ونسبة السيولة (1.9%) أما كلفة التمويل فقد بلغت (6.8%) والعائد على الموجودات والأصول (6%) ROA، أما العائد على حقوق الملكية ROE فكان (10.4%)، أما بالنسبة لنسب المخاطر فقد بلغت نسبة القروض المعدومة (1%)، ونسبة تحصيل العروض (99%)، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً للأداء المالي على الاستمرارية بنسبة (78%)، كما أن هناك أثراً للأداء المالي على الأداء الاجتماعي بنسبة (98%).

وبناء على هذه النتائج خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها محاولة إخضاع هذه المؤسسات تحت مظلة مؤسسة مالية حكومية، بحيث يكون لها دور فعال في الرقابة الصارمة على أسعار الفوائد والعمولات العروض الممنوحة للعملاء، وإجبار هذه المؤسسات بالالتزام بتحقيق تسجي معينة من الأداء المالي والاجتماعي، إضافة إلى تشجيع المؤسسات على تقديم خدمات مالية جديدة أو كما هو الحل في المؤسسات المالية الرسمية من الادخار والتأمين والتحويلات المالية، وعلى المؤسسات أيضاً محاولة تطبيق نظام المكاتب الائتمانية Credit Bureau، بحيث تلزم المؤسسات برفع التقارير الائتمانية بشكل دوري، كما يجب على هذه المؤسسات عدم التساهل في عملية منح القروض بأنواعها، وأن يتم تقديم القروض بشكل منظم ومدروس، ومتابعة القروض الممنوحة من خلال الزيارات الميدانية التأكد من عدم استخدام القروض الأغراض شخصية، وهذا يتطلب من مؤسسات هذا القطاع الاستفادة من تجارب وخبرات مؤسسات التمويل الأصغر في مختلف دول العالم.

• الدراسة الثالثة :

دراسة سلومة موسى يحيى بشارة¹، سنة 2014، بعنوان التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان (دراسة تطبيقية على مصرفي الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني) في الأصل عبارة عن أطروحة دكتوراه، هدفت إلى إبراز دور التمويل الأصغر في تخفيف حدة الفقر في السودان بالتطبيق على مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني في الفترة ما بين 2000-2011، من السياسات التمويلية المنتهجة من قبل المصرفين بشأن التمويل الأصغر والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على هذه السياسات وقد انطلقت الباحثة من طرح جملة من التساؤلات أهمها:

- هل أن سياسة التمويل الأصغر قد أحدثت الأثر الاقتصادي والاجتماعي لعملاء التمويل الأصغر وفقاً لتمويلهم حسب المناطق الجغرافية.
- ما هو الدور أو الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل الأصغر وفقاً لتمويل القطاعات الاقتصادية والأنشطة الأخرى.

¹ سلومة موسى يحيى بشارة، التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان (دراسة تطبيقية على مصرفي الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني) أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان سنة 2014.

- هل أن سياسات التمويل الأصغر لها دور وأثر اقتصادي واجتماعي للعملاء وفقاً لصيغ التمويل الممنوح؛
 - ما هو الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل الأصغر وفقاً لمبلغ التمويل الممنوح؛
 - هل أن دراسة الجدوى لها أثر اقتصادي واجتماعي للتمويل الأصغر؛
 - هل أن تكلفة تمويل المشروع لها أثر اقتصادي واجتماعي على عملاء التمويل الأصغر؛
 - ما هو الأثر الاقتصادي والاجتماعي لعمليات القيام بتسييل المشروع على عملاء التمويل الأصغر.
- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغرض تشخيص مشكلة البحث إضافة الى المنهج التحليلي المتمثل في برنامج التحليل الإحصائي (Spss) والذي من خلاله يتم اختبار فرضيات البحث والتأكد من صحتها، اما عن حدود البحث الزمانية فقد شملت الفترة من 2000 الى 2011م والزمانية فهي جمهورية السودان حالة مصرفي الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني كمصارف متخصصة في التمويل الأصغر في السودان أما نتائج الدراسة فقد توصلت الباحثة الى نتائج أهمها ما يلي:
- 1- أكدت الدراسة عدم وجود علاقة طردية وذات أثر معنوي بين الاثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل الأصغر والمنطقة الجغرافية للنشاط، وهذا يعني ان منح التمويل لا يتأثر بالمنطقة الجغرافية للنشاط لإحداث أثر اقتصادي واجتماعي؛
 - 2- بينت الدراسة وجود علاقة طردية وذات أثر معنوي بين الاثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل الأصغر والقطاعات الممولة وهذا يعني ان سياسات التمويل المعدة لها أثر اقتصادي واجتماعي ملموس على القطاعات المستهدفة في هذه الدراسة وذلك لان التمويل الأصغر يؤثر ايجاباً على القطاعات الممولة؛
 - 3- أوضحت الدراسة عدم وجود علاقة طردية وذات أثر معنوي بين الاثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل الأصغر وصيغة التمويل الممنوح، وهذا يعني أن صيغ التمويل ليس له أثر فعلى اقتصادي واجتماعي في سياسات منح التمويل الاصغر في السودان؛
 - 4- أكدت الدراسة وجود علاقة طردية وذات أثر معنوي بين الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل الأصغر والمبلغ المخصص للتمويل وهذا يعني وجود أثر اقتصادي واجتماعي معنوي للتمويل الاصغر والمبلغ المخصص للتمويل وان المبالغ الممنوحة تؤثر فعلياً اقتصادياً واجتماعياً بمعنى ان زيادة المبالغ المعدة للتمويل تؤدي الى التحسن الاقتصادي والاجتماعي في احداث الاثر المرغوب بالنسبة للمشروعات الممولة والعكس صحيح؛
 - 5- توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة طردية وذات أثر معنوي بين الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل الأصغر والقيام بإعداد دراسة الجدوى للمشروع الممول، بمعنى لا يوجد تأثير اقتصادي واجتماعي فعلياً للتمويل الأصغر والقيام بدراسة الجدوى للمشروع الممول مما يشير الى أن دراسة

الجدوى لا تؤثر فعلياً على منح التمويل لأفراد عينة البحث، ويتبين من نتائج التحليل الإحصائي ان التمويل الأصغر لا تتأثر بدراسة الجدوى في إحداث الأثر الاقتصادي والاجتماعي المرغوب فيه؛

6- أكدت الدراسة عدم وجود علاقة طردية وذات أثر معنوي بين الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل الأصغر وتكلفة تمويل المشروع على العملاء بمعنى لا يوجد أثر اقتصادي للتمويل الأصغر وتكلفة المشروع على العملاء كما أنه يوجد أثر اجتماعيا للتمويل على تكلفة المشروع الممول ويتبين من نتائج التحليل الإحصائي تكلفة تمويل المشروع لا تؤثر اقتصاديا واجتماعياً في إحداث الاثر المرغوب على سياسات التمويل الأصغر في السودان؛

• الدراسة الرابعة:

دراسة أسامة إسماعيل يوسف عبد الرحمن البشير¹، سنة 2014، بعنوان: سياسات التمويل الأصغر ودورها في الحد من نسبة الفقر دراسة حالة مصرف السلام في السودان 2013 - 2014، الدراسة في الأصل عبارة عن مذكرة ماجستير، هدفت إلى التعريف بدور تطبيق سياسات التمويل الأصغر في الحد من نسبة الفقر، وتمثلت مشكلة البحث في فحص مدى فعالية تطبيق سياسات التمويل الأصغر في المصارف السودانية ومدى تأثيرها في تخفيض نسبة الفقر في البلاد، إضافة لفحص العلاقة بين تطبيق سياسات التمويل الأصغر ومدى مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة وتخفيف حدة الفقر، فحص العلاقة بين تطبيق سياسات التمويل الأصغر ومدى مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة وتخفيف حدة الفقر، وأخيراً قياس تطبيق سياسات التمويل الأصغر ومدى نجاحها في زيادة حجم الفئات المستهدفة وتخفيف حدة الفقر.

وافترض الباحث أن هنالك علاقة بين تطبيق سياسات التمويل الأصغر فيما يتعلق بحجم وكفاية التمويل وتخفيف حدة الفقر، وعلاقة بين تطبيق سياسات التمويل الأصغر والمساهمة في خلق فرص عمل جديدة وتخفيف حدة الفقر، وعلاقة بين تطبيق سياسات التمويل الأصغر من خلال زيادة حجم الفئات المستهدفة وتخفيف حدة الفقر.

واتبع الباحث المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة، والمنهج الاستنباطي في تحديد فرضيات الدراسة والتعرف على المشكلة، إضافة للمنهج الوصفي التحليلي بأسلوب دراسة الحالة.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن سياسات التمويل الأصغر أتاحت فرص عمل جديد مما أدى لتحسين أوضاع الأسر التي استفادت من خدمة التمويل الأصغر كما أنها ساعدت على تمليك المشاريع وتقديم

1- أسامة إسماعيل يوسف عبد الرحمن البشير، سياسات التمويل الأصغر ودورها في الحد من نسبة الفقر دراسة حالة مصرف السلام في السودان 2013 - 2014م، مذكرة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014.

الدعم اللازم لانتشارها ونماؤها. غير أن الضمانات المطلوبة لمنح التمويل الأصغر لا يمكن جمعها بسهولة وتشكل عائقاً في سبيل الحصول على التمويل في الوقت المناسب والمستهدف. من أهم التوصيات التي خرج بها الباحث، دراسة الأسواق ومتابعة أسعار المواد الأولية ومدخلات الإنتاج حيث أن سقف التمويل الأصغر المحدد من قبل سياسات البنك المركزي غير كافي لتغطية احتياجات المشاريع الصغيرة ويحتاج إلى زيادة علي ألا تكون زيادة مبلغ التمويل دون دراسة مسيئه للأسواق. على وحدة التمويل الأصغر حث المصارف على استخدام الضمانات غير التقليدية خصوصاً أن الفئات المستهدفة في الغالب عمال وحرفيين بسيطين لا تتوفر لديهم الضمانات التي تطالب بها المصارف، كما أن الإجراءات المتبعة، والخاصة بعملية التمويل الأصغر تحتاج إلى دراسة حيث أنها لا تتناسب وكافة فئات المجتمع النشطة اقتصادياً خصوصاً الفئات الهشة في ولايات السودان.

● الدراسة الخامسة:

دراسة شادي محمد عبد الباقي إبراهيم صلي¹، سنة 2017، بعنوان: دراسة تحليلية لأثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية الفرد والمجتمع، الدراسة في الأصل عبارة عن مذكرة ماجستير هدفت إلى إجراء تحليل وصفي للتمويل الأصغر بأبعاده المختلفة ومشكلاته وكيفية مواجهتها، وأيضاً التعرف على أثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية الفرد والمجتمع وتحديد العوامل المؤثرة على ذلك، وانطلقت الدراسة من معالجة الإشكاليات التالية:

- ما هو دور مؤسسات التمويل الأصغر للمنشآت والمشروعات الصغيرة والحرفية في المجتمع
- ما هو أثر سياسة واستراتيجية الدولة في برامج التنمية الشاملة المتكاملة بالنسبة للفرد والمجتمع ككل وخاصة في المناطق الريفية والعشوائية من خلال برامج التمويل الأصغر.
- ما هو أثر التمويل الأصغر المقدمة للمشروعات الصغيرة على مستوى حياة الفرد والمجتمع في المناطق المحرومة في محافظات مصر بالتركيز على محافظة الدقهلية.

وفي سبيل الإجابة على إشكاليات الدراسة واختبار فرضياتها استهدفت الدراسة تحليل مشكلة الفقر في المجتمعات المحلية المختلفة وسبل الحد منها وأساليب تنمية هذه المجتمعات ومواجهة أهم المشكلات المعاصرة بها وذلك من خلال المشاركة الشعبية في التنمية عن طريق تبني سياسات صناعة التمويل الأصغر وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة لما لها من أثر إيجابي كبير في تنمية الفرد والمجتمع، وقد تضمنت إجراءات هذه الدراسة الميدانية اختيار محافظة الدقهلية كمجال جغرافي وقد اختيرت عينة البحث بطريقة عشوائية من أصحاب المشروعات الصغيرة

¹ شادي محمد عبد الباقي إبراهيم صلي، دراسة تحليلية لأثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية الفرد والمجتمع، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، كلية الزراعة جامعة المنصورة، مصر، سنة 2017.

الحاصلين على قروض من مؤسسة التمويل الأصغر (جمعية رجال الأعمال والمستثمرين بالدقهلية) بعدد 130 مبحوث، وقد جمعت البيانات بأسلوب الاستبيان مع الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية في الفترة الزمنية ما بين نهاية عام 2014 وبداية عام 2015.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين قيمة قروض المشروعات الصغيرة وأثر التمويل الأصغر على مستوى تنمية الفرد من جوانب متعددة:

1. الجوانب الاجتماعية: المتمثلة في العدالة الاجتماعية، والسلامة والصحة المهنية، وانخفاض التوتر والعنف في المجتمع وانخفاض السرقات في المجتمع؛
2. الجوانب الاقتصادية: المتمثلة في التمكين الاقتصادي في المجتمع والاستثمار؛
3. الجوانب السياسية: المتمثلة في حقوق الدولة؛
4. الجوانب البيئية: المتمثلة في محاربة التلوث البيئي، وتطوير البنية الأساسية في المجتمع.

● الدراسة السادسة:

دراسة عبد الله احمد عبد الله¹، سنة 2019، بعنوان: دور مشروعات التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية في السودان (دراسة تطبيقية على شمال ولاية كرفان - محليتي ام روابه والرهد، أبو دكنة) الدراسة في الأصل عبارة عن أطروحة دكتوراه، هدفت إلى: التعرف على دور مشروعات التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية في السودان وذلك عن طريق قيام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية بولاية شمال كرفان محليتي ام روابه والرهد، أبو دكنة، وعالج الباحث الدراسة من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو دور مشروعات التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية بولاية شمال كرفان، حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي باستخدام منهج دراسة الحالة، ويمثل مجتمع الدراسة المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر في المحليتين المذكورتين في البنك الزراعي السوداني وبنك الإبداع للتمويل الأصغر وعددهم (19586) مستفيد وقد تم اختيار عينة عشوائية عددها (370) مستفيد وتمت الدراسة في الفترة من مارس حتى ماي 2018م وقام الباحث بتصميم استبانة كأداة لجمع البيانات وتحليلها ومعالجتها بواسطة برنامج spss، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- أوضح البحث أن أغلب المستفيدين من مشروعات التمويل الأصغر هم من النساء؛
- أغلب المستفيدين من الممولين في مشروعات التمويل الأصغر تم منحهم تمويلًا فرديًا؛
- النساء لا يأخذن مبلغ التمويل إلا بعد موافقة الرجال أو أزواجهن؛
- المستفيدين لهم رضاه تام تجاه مؤسسات التمويل الأصغر؛

1- عبد الله احمد عبد الله، دور مشروعات التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية في السودان (دراسة تطبيقية على شمال ولاية كرفان - محليتي ام روابه و الرهد، أبو دكنة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2019، السودان.

- معظم المستفيدين لجئوا لتمويل الأصغر لتحسين أوضاعهم الاقتصادية؛
 - المستفيدين من التمويل الأصغر أغلبهم لهم مدخرات من التمويل وأدت إلى تحسين ظروفهم الاقتصادية؛
 - أن مشروعات التمويل الأصغر تواجه عدة مشاكل منها مشاكل التمويل والعمالة، عدم التأمين وقلة مبلغ التمويل وقصر فترة السداد؛
 - مشروعات التمويل الأصغر أدت إلى تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والسكن والمعيشة وساهمت في رفع الوعي الاجتماعي والثقافي.
- وخرج الباحث بجملة من التوصيات أهمها:
- العمل على تنوع وتوسيع دائرة مشاريع التمويل الأصغر في المجتمعات الريفية والحضرية؛
 - ضرورة الاهتمام بالدور الاستثماري الذي تلعبه المرأة في المجتمع وتأمين فاعليته خصوصا في مجال التمويل والإقراض المصغر؛
 - العمل على زيادة مبلغ التمويل وزيادة فترة السداد وتقليص نسب الفائدة؛
 - ضرورة الاهتمام بالمشاريع الإنتاجية لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة؛
 - العمل على تفعيل دور شركات التأمين المختلفة لتأمين مشروعات التمويل الأصغر؛
 - ضرورة سن وتفعيل السياسات التي تخدم التمويل الأصغر؛
 - إيجاد حلول للمشاكل والمعوقات التي تواجه التمويل الأصغر خاصة تلك المتعلقة بالعمالة وحجم القروض ونسب الفائدة؛
 - ضرورة تقييم مشاريع التمويل الأصغر للاستفادة من المشروعات الناجحة.

المطلب الثاني: المقالات التي تناولت موضوع التمويل الأصغر على المستوى الأجنبي

تعددت المقالات التي تناولت دراسة تأثير التمويل الأصغر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد وردت في شكل مقالات وتقارير وأوراق علمية مقدمة لمؤتمرات وندوات مختلفة، وقد انتقينا بعض من هذه المقالات التي شملت متغيرات الدراسة في بعض الدول العربية، وقد أوردناها حسب تسلسلها الزمني مركزين على الدراسات الحديثة منها.

● الدراسة الأولى:

دراسة إبراهيم عبد الرسول محمد بلال وحواء عبد الله بلال سعد الله وآمنة عبد القادر السليكي¹، سنة 2017، بعنوان: التمويل الأصغر وأثره على المستوى المعيشي -دراسة حالة- (بعض مدن ولاية غرب كرفان

1- إبراهيم عبد الرسول محمد بلال وحواء عبد الله بلال سعد الله وآمنة عبد القادر السليكي، لتمويل الأصغر وأثره على المستوى المعيشي -دراسة حالة- (بعض مدن ولاية غرب كرفان السودان خلال الفترة 2009م - 2017م)، مقالة في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد السابع المجلد الأول سنة 2017

السودان خلال الفترة 2009 – 2017)، عبارة عن مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الدخل المكتسب من المشاريع الممولة عن طريق مؤسسات التمويل الأصغر بالولاية بالاعتماد على المؤشرات الاجتماعية المختلفة، بالإضافة إلى دراسة المعوقات والمشاكل واقترح الحلول الممكنة لإنجاح التمويل الأصغر بالولاية، انطلاقاً من معالجة الإشكالية التالية: ما هو أثر التمويل الأصغر على المستوى المعيشي لعملاء التمويل الأصغر بالولاية؟ وهل ساهم التمويل الأصغر في زيادة الدخل الفردي بالولاية؟ وقد اعتمد الباحثون في معالجتهم لهذه الإشكالية على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة الحالة التي أجريت على بعض مدن ولاية كرفان بالسودان خلال الفترة من (2009-2017)، وتوصل البحث على عدة نتائج أهمها: أن التمويل الأصغر ساهم مساهمة فعالة في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال قيام العديد من الأنشطة التنموية ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي، كما كان لها دور كبير في رفع مستوى دخل الأفراد، كما ساهم في توفير العديد من فرص العمل للشباب والنساء بصفة خاصة، وبالتالي تمكينهن وتحسين وضعهن الاجتماعي، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير خدمات التمويل الأصغر من خلال تفعيل جهود الدولة على مستوى الصناديق والمؤسسات الاجتماعية، وتعديل عوائد التمويل الأصغر ونشر الثقافة وزيادة الوعي لدى العملاء وإنشاء دورات تدريبية لربط العملاء مع البنوك والمؤسسات التمويلية الصغرى.

● الدراسة الثانية:

للباحثين لبنى سمير خلف ونهيل إسماعيل سقف الحيط¹، سنة 2019، بعنوان:

THE EFFECT OF MICROFINANCE INSTITUTIONS ACTIVITIES ON ECONOMIC GROWTH IN ARAB COUNTRIES

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير مؤسسات التمويل الأصغر على النمو الاقتصادي في الدول العربية، ولاختبار تأثير مؤسسات التمويل الأصغر على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، تستخدم الورقة بيانات لست دول عربية خلال الفترة 1999-2016، ويعتمد اختيار العينة على توافر البيانات، وانطلقت الدراسة من معالجة الإشكالية الآتية: ما هو تأثير مؤسسات التمويل الأصغر على النمو الاقتصادي في الدول العربية؟ حاولت الباحثة الإجابة على إشكالية هذه الدراسة من خلال فهم تأثير مؤسسات التمويل الأصغر على النمو الاقتصادي في الدول العربية وكذا دراسة دور مؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي، ودراسة تأثيرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن أجل ذلك طرحت الباحثتان الفرضية التالية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأنشطة مؤسسات التمويل الأصغر على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة ما بين سنة 1999 – 2016، وبغية اختبار هذه

¹-Khalaf, L. S., & Saqfalhait, N. I. **The effect of Microfinance Institutions activities on economic growth in Arab countries.** Academy of Accounting and Financial Studies Journal, vol 23, n1, (2019).

الفرضية والتأكد من صحتها قامت الباحثتان ببناء نموذج تجريبي يدرس العلاقة بين نشاط مؤسسة التمويل الأصغر والنمو الاقتصادي، يتم إجراء تحليل بيانات بتكرار سنوي لست دول عربية، تغطي السنوات 1999 إلى 2016، وقد تم الحصول على البيانات من سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر (MIX) يتكون مجتمع الدراسة من جميع مؤسسات التمويل الأصغر في ستة الدول العربية، وهي: الأردن وفلسطين ولبنان والمغرب ومصر وتونس وتمثل البلدان النشطة في صناعة التمويل الأصغر ولديها مجموعة واسعة من الخدمات، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم وجود تأثير كبير لنشاط مؤسسات التمويل الأصغر على النمو الاقتصادي في الدول العربية لذلك، قد تكون هذه النتائج ناتجة عن العديد من العوامل منها الظروف السياسية والمحددات القطاعية وحجم القرض وأسعار الفائدة المرتفعة والمخاطر المرتبطة بالقرض وبالتالي، لتحقيق أداء اقتصادي متميز لمؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية، توصي هذه الدراسة بأن يكون هناك نمو مستدام وخاضع للرقابة لحفظه القروض، انتهاز سياسات إقراض غير متساهلة، والاعتماد على أدوات فعالة لمواجهة المخاطر، بما في ذلك الاستراتيجيات القوية لإدارة المخاطر تخفيض الفوائد المكتسبة من القروض التي تعتبرها مؤسسات التمويل الأصغر أهم مصدر للدخل، والتي تعتبر مرتفعة نوعاً ما في الدول العربية، كما تقترح الباحثتان بذل المزيد من الجهود، في صياغة التشريعات وتطوير الأطر التنظيمية المتعلقة باستخدام أدوات التمويل الإسلامي في قطاع التمويل الأصغر.

● الدراسة الثالثة :

للباحثين إيناس بن عبد القادر وفيصل منصور¹، سنة 2018، بعنوان:

Performance of microfinance institutions in the MENA region: a comparative analysis

وهي عبارة عن مقال منشور في المجلة الدولية للاقتصاد الاجتماعي، هدفت الدراسة إلى تقييم كفاءة التمويل الأصغر في الوطن العربي خلال الفترة 2002 – 2012، وعالج الباحثان الموضوع من خلال تقديم السمات الرئيسية للتمويل الأصغر في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد تم اعتماد عينة مكونة من 72 مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر في عشر دول وقد تم معالجة المعطيات باستخدام منهج تحليل مغلف البيانات (bootstrap-DEA) لقياس كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر العربية، كما قام الباحثان بتحليل كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية في ضوء الأزمات المالية والربيع العربي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجات الكفاءة النسبية بالنسبة للمؤسسات التمويل الأصغر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متباينة بشكل كبير عبر الزمن والبلدان، ويعود سبب التباين إلى عمر المؤسسة أو تنظيم المؤسسة، كما بينت الدراسة مدى قدرة

¹-Abd Elkader, I. B., & Mansouri, F Performance of microfinance institutions in the MENA region: a comparative analysis. International Journal of Social Economics,(2019).

مؤسسات التمويل الأصغر العربية على الجمع بين الأداء المالي و الاجتماعي، وكذا صلابة هذه المؤسسات في أوقات الأزمات وعدم تأثرها الكبير بهذه الأزمات.

● الدراسة الرابعة:

دراسة عفت الزعي¹، سنة 2020، بعنوان دور وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية في دعم المشروعات متناهية الصغر: دراسة الفترة 2012-2018، وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

هدفت إلى إبراز دور أنشطة وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية في دعم المشروعات متناهية الصغر كوسيلة للحد من الفقر، وذلك بالتركيز على الفترة من 2012-2018، وانطلقت من إشكالية مفادها أن هناك قصور في الاهتمام البحثي بدور أجهزة الإدارة العامة في دعم المشروعات متناهية الصغر والتي من الممكن أن تساهم إلى حد كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، الأمر الذي يتطلب إلقاء الضوء على هذا الدور من خلال التعرض لدور وزارة التضامن الاجتماعي كإحدى أهم تلك الأجهزة، وأعمد الدراسة على إجراء عدد من المقابلات مع مسؤولي الإدارات ذات الصلة بدعم المشروعات متناهية الصغر بوزارة التضامن الاجتماعي والجهات التابعة لها، وذلك كمصدر للبيانات والمعلومات الأولية كما اعتمدت الدراسة أيضا على الوثائق الحكومية والدراسات المكتبية الأخرى كمصدر للبيانات الثانوية، وخلصت الدراسة إلى أن الفترة من 2012-2018 قد شهدت استمراراً للجهود السابقة مع ازدياد تنوع المنتجات المقدمة من قبل الوزارة والاستفادة من التوجهات الحديثة في حقل الإدارة العامة في مجالات دعم المشروعات المتناهية الصغر، البحث عن مصادر جديدة للتمويل والدخول في العديد من أشكال الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى الجهات الدولية المعنية بدعم المشروعات متناهية الصغر كآلية للحد من الفقر لدى الفئات الأكثر احتياجا.

● الدراسة الخامسة:

دراسة صلاح عمر بلخير وسامي صالح النهدي²، سنة 2019، بعنوان: المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضر موت دراسة ميدانية، الجمهورية اليمنية.

الدراسة في الأصل عبارة عن ورقة علمية للمشاركة في المؤتمر العلمي الرابع بجامعة حضر موت، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاريع الصغيرة وأهميتها ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة

¹ عفت الزعي، دور وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية في دعم المشروعات متناهية الصغر: دراسة الفترة 2012-2018. عبارة عن مقالة في مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21 العدد 4، جامعة القاهرة، مصر 2020 ص ص 217-246.

² صلاح عمر بلخير وسامي صالح النهدي: المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضر موت دراسة ميدانية، ورقة للمؤتمر العلمي الرابع 24-25 يوليو 2019، جامعة حضر موت الجمهورية اليمنية 2019، ص ص: 617-635.

حضر موت، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم إدخال البيانات ومعالجتها، واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS)، وكانت المشاريع الصغيرة تمثل المتغير المستقل في الدراسة أما التنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل المتغير التابع.

واعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات الأولية على الاستبيان، بينما البيانات الثانوية على معلومات من المراجع والكتب العلمية والمقالات والتقارير والأبحاث المنشورة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وللإجابة على تساؤلات الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من خمس فقرات وفق مقياس ليكارت الحماسي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان أبرزها:

وجود دور ذا دلالة إحصائية للمشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت، كما بينت نتائج الدراسة أن دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في محافظة حضرموت كان مرتفعاً كما أوضحت نتائج الدراسة أن دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاجتماعية في محافظة حضرموت جاء مرتفعاً جداً. انتهت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها:

تقديم الدعم المالي والمعنوي اللا محدود للمشاريع الصغيرة، وإزالة كل المعوقات من أمامها.

● الدراسة السادسة:

ل¹ Asma Boussetta، سنة 2021، بعنوان:

"Microfinance, Poverty and Education." Comparative Economic Studies.

هدفت الباحثة إلى دراسة العلاقة بين التمويل الأصغر والتعليم والفقير على المستوى الكلي باستخدام مجموعة بيانات عبر الدول من 116 دولة خلال الفترة 1999-2018. وبتفصيل الآثار حسب مستويات الدخل ومراعاة مشكلة التجانس المحتملة المتعلقة بقروض مؤسسات التمويل الأصغر، يكشف هذا التحليل أن أي زيادة في حجم محفظة القروض الإجمالية لمؤسسات التمويل الأصغر تؤدي إلى الحد من الفقر في المناطق المرتفعة والمتوسطة الدخل مع ذلك أظهر أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر والفقر في البلدان ذات المستويات المنخفضة من الدخل كما يعتبر التعليم من أبرز القنوات التي من خلالها يؤثر التمويل الأصغر على الفقر حيث أن أي زيادة في حجم قطاع التمويل الأصغر تعزز التعليم الذي بدوره يقلل الفقر إذ لا تزال مكافحة الفقر واحدة من أخطر القضايا الاقتصادية في العالم لذلك حدد البنك الدولي هدفاً يتمثل في خفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى أقل من 3٪ من سكان العالم بحلول عام 2030، وقد حاولت الباحثة الإجابة على الإشكالية التالية: هل للتمويل الأصغر دور في تقليل الفقر من خلال الاهتمام بالتعليم؟ ولتقدير العلاقة بين التمويل الأصغر والفقير، استخدمت الباحثة هذه الدراسة مجموعة واسعة غير متوازنة من

¹ Boussetta, Asma. "Microfinance, Poverty and Education." Comparative Economic Studies (2021): 1-23.

- الاقتصادات النامية والمتقدمة العينة النهائية تحتوي على 116 دولة في الفترة من 1999 إلى 2018. البيانات سنوية يعتمد اختيار البلدان على توافر البيانات، وقد خرجت الدراسة بنتائج أهمها:
- هناك تأثير إيجابي للتمويل الأصغر على الحد من الفقر في الاقتصادات ذات الدخل المتوسط والمرتفع ، ولكن لا توجد علاقة مهمة بين التمويل الأصغر والفقر في البلدان منخفضة الدخل والسبب الذي يُعطى عادة لذلك هو مشكلة الاستهداف ، والتي تمثل تحديًا كبيرًا في التمويل الأصغر فمن الشائع أن التمويل الأصغر لا يصل إلى أفقر الأسر، لذلك يظهر ما يسمى بانحراف الرسالة في التمويل الأصغر الذي يعني استفادة الأثرياء من برامج التمويل الأصغر خلافًا لما مخطط له.
 - يعد القضاء على الفقر وتوفير التعليم العادل للجميع هدفين وثيقين من بين أهداف التنمية المستدامة وفقًا لليونسكو (2013) ، (يمكن انتشار 171 مليون شخص من براثن الفقر المدقع إذا تم إتاحة التعليم لجميع الأطفال، مما يمثل انخفاضًا بنسبة 12٪ في الفقر العالمي. علاوة على ذلك ، يمكن أن تؤدي التحسينات في التعليم إلى تقليل الفقر المدقع بنسبة 30٪).
- الدراسة السابعة:

دراسة بعنوان: **Abrar, Afsheen, Iftekhar Hasan, and Rezaul Kabir¹**

Finance-growth nexus and banking efficiency: The impact of microfinance institutions." Journal of economics and business.

2021

هدفت هذه الورقة إلى تبيان الأهمية النسبية لمؤسسات التمويل الأصغر على المستوى الكلي (التنمية المالية، والنمو الاقتصادي، وعدم المساواة في الدخل، والفقر) والمستوى الجزئي، حيث تبرز الدور المساعد الذي يمكن ان تلعبه مؤسسات التمويل الأصغر في تحقيق التنمية والنمو حيث أن مشاركتها في تقديم الخدمات المالية الى جانب البنوك التجارية من شأنه أن يعزز من الرفاهية الاقتصادية عن طريق الحد من عدم المساواة في الدخل والفقر، بالإضافة إلى ذلك، فإن وجودها النشط يساعد في ضبط البنوك التجارية التقليدية من خلال إخضاعها لمزيد من المنافسة مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وقد حاول الباحثين الإجابة عن بعض التساؤلات أهمها:

ما هو دور التمويل الأصغر في التأثير على التنمية المالية والنمو الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل ومحاربة الفقر؟ ما هو دور التمويل الأصغر في التأثير على تنافسية البنوك التجارية التقليدية؟

¹ Abrar, Afsheen, Iftekhar Hasan, and Rezaul Kabir. "Finance-growth nexus and banking efficiency: The impact of microfinance institutions." Journal of economics and business 114 (2021): 105975.

وقد إتمدت الدراسة على عينة تتكون من 35 دولة لديها نظام مالي مزدوج خلال الفترة 2001 – 2014. حيث بلغ عدد البنوك التجارية لمجموع هذه الدول: 1032 في بلغت مؤسسات التمويل الأصغر التي اعتمدت في الدراسة 770 مؤسسة

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أصبح التمويل الأصغر شائعاً في العديد من البلدان، خصوصا في البلدان النامية، وقد ظهر الآن النظام المالي المزدوج، الذي تشترك فيه مؤسسات التمويل الأصغر والبنوك التقليدية في نفس السوق، تعمل مؤسسات التمويل الأصغر بشكل مختلف عن البنوك التجارية في نواح كثيرة، على وجه التحديد، لا يشاركون في أنشطة المضاربة، وعادة ما يميلون إلى تجنب المخاطر، والاستثمار في الاقتصاد الحقيقي من خلال التركيز في الغالب على السكان الأقل دخل والنساء.

بإمكان مؤسسات التمويل الأصغر تسريع التنمية المالية والنمو الاقتصادي والحد من عدم المساواة في الدخل والفقير على المستوى القطري.

مؤسسات التمويل الأصغر لها دور مهم في تعزيز التنمية المالية والرفاهية الاقتصادية، والحد من عدم المساواة في الدخل، ومحاربة والفقير، وتعويض عدم كفاءة البنوك التجارية.

خلاصة الفصل الثاني

كما أشرنا سابقاً فإن هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التمويل الأصغر، وتناولت أثره التنموي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وقد تنوعت بين المحلية والأجنبية.

وتمثلت أهم معايير الاختلاف بين هذه الدراسات المنهج، فقد أخذت هذه الدراسات مناهج متعددة من بينها الوصفي والتحليلي والإحصائي، العينة: اختلفت من حيث الحجم ونوع العينة، الإشكالية المعالجة في الدراسة اختلفت من دراسة لأخرى، الأدوات المستعملة في الدراسة، وأخيراً النتائج المتواصل إليها.

ومما لا شك فيه فإن دراستنا الحالية استفادت من الدراسات والأبحاث السابقة حيث حاولنا توظيفها للوصول إلى توصيف دقيق للمشكلة البحث، كما استفدنا منها إثراء الجانب التطبيقي.

وأهم ما يميز الدراسة الحالية عن سابقتها، هو القيام بقياس الأداء التنموي للتمويل الأصغر عبر دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول عبر قياس أداء مؤسسات التمويل الأصغر وأثره على مجموعة من مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أربع دول عربية بالإضافة للجزائر، وما يميز أيضا هذه الدراسة عن سابقتها هو إبراز أهمية ودور التمويل الأصغر في التنمية في ظروف جائحة كورونا (كوفيد-19)، وتأثير هذه الجائحة على سوق التمويل الأصغر.

الفصل الثالث

واقع صناعة التمويل الأصغر في بعض
الدول العربية (الجزائر، السودان،
الأردن، مصر واليمن).

تمهيد:

شهدت صناعة التمويل الأصغر نمو متصاعدا في الدول العربية منذ بدايات تسعينيات القرن الماضي، نظرا للدور الذي باتت تلعبه هذه الصناعة، وتأثيرها البالغ والإيجابي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي لهاته الدول من جهة، ومن جهة أخرى نظرا للاهتمام الدولي بهذه الصناعة، إذ يعتبر إعلان الأمم المتحدة لعام 2005، واعتبارها سنة دولية للتمويل الأصغر بمثابة الاعتراف الدولي بمكانة وأهمية التمويل الأصغر ودوره في نمو وترقية المجتمعات خصوصا الفقيرة منها، ويوفر التمويل الأصغر في البلدان العربية خدمات مالية وغير مالية متنوعة عبر العديد من المؤسسات المالية وبنوك التمويل الأصغر وبعض المنظمات غير الحكومية التي تستهدف شرائح واسعة من المجتمع، خصوصا فئة الفقراء والبطالين والنساء وذوي الدخل المحدود لمساعدتهم على إنشاء مشاريع مصغرة خاصة بهم، وقد ساهمت مؤسسات التمويل الأصغر في البلدان العربية في تحسين العديد المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، حيث انعكس ذلك على تحسين مستوى المعيشة لشرائح واسعة من المجتمع وتمكين المرأة وتعزيز دورها في النشاط الاقتصادي.

سنحاول في هذا الفصل استعراض واقع صناعة التمويل الأصغر من خلال استعراض بعض المؤشرات الكمية لهذه الصناعة في عدد من الدول العربية كعينة عن المنطقة العربية، تتمثل في كل من: دولة السودان، الأردن، مصر واليمن بالإضافة للجزائر. وعليه سنعالج هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع التمويل الأصغر في المنطقة العربية؛

المبحث الثاني: عرض تجارب التمويل الأصغر في الدول العربية المدروسة؛

المبحث الثالث: عرض تجربة التمويل الأصغر في الجزائر.

المبحث الأول: واقع التمويل الأصغر في المنطقة العربية

شهد قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية نمواً ملحوظاً خلال العشرية الأخيرة، حيث تشهد المنطقة ارتفاعاً متزايداً في عدد السكان، يصاحبه كذلك ارتفاع في معدلات البطالة والفقر، مما يستوجب التوسع في تقديم خدمات التمويل الأصغر - باعتبار أن غالبية السكان في المنطقة ليست لهم القدرة للولوج إلى الخدمات المصرفية الرسمية والاستفادة منها وذلك لتوفير خدمات التمويل للأشخاص ذوي الدخل المتدني والأشخاص الذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية لتمويل مشاريعهم، حيث يعتبر قطاع التمويل الأصغر البديل لتقديم هذه الخدمات عن طريق مؤسساته، وبالتالي يلعب دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي¹ الذي يساهم بشكل فعال لنفاذ هذه الشريحة من السكان للخدمات المالية، مما يساهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن تقديم التمويل لهذه الفئات يساعد في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال تحويلها من فئات متلقية للمساعدات إلى فئات منتجة ومدرة للدخل، ولقد عاشت المنطقة العربية في العشرية الأخيرة وضعاً استثنائياً بداية بثورات الربيع العربي في 2011 وصولاً إلى جائحة كورونا التي ضربت العالم نهاية 2019، كل هذا كان له تأثيراً على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وأمام هذا الوضع فقد لعبت مؤسسات التمويل الأصغر دوراً هاماً في مجال المسؤولية الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وسنستعرض فيما يلي نظرة على هذا القطاع الواعد والهام في الدول العربية والذي قارب حجم أصول مؤسساته حوالي 2 مليار دولار في المنطقة/

المطلب الأول: نظرة حول التمويل الأصغر في المنطقة العربية

سنحاول في هذا المطلب عرض الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم لنشاط التمويل الأصغر في المنطقة العربية، بالإضافة إلى عدد المقترضين النشطين فيها وكذا تطور المحفظة الاقراضية لدى مؤسسات التمويل الأصغر في هذه المنطقة.

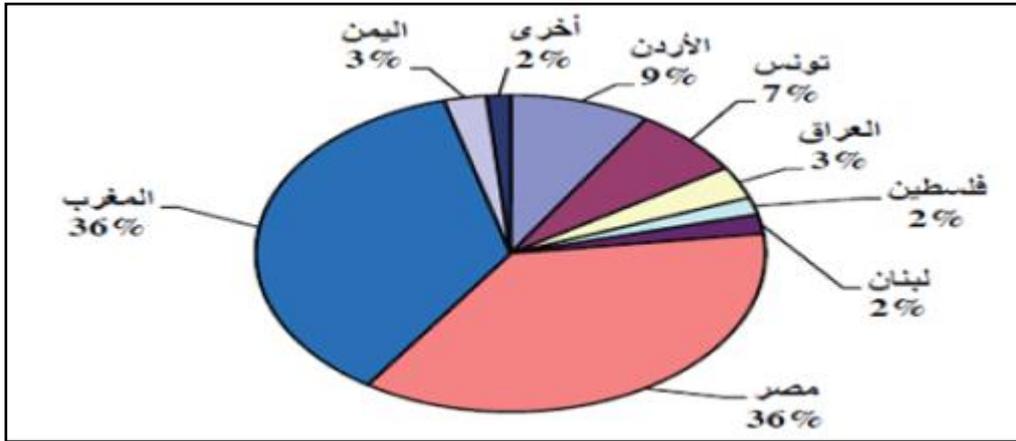
الفرع الأول: انتشار التمويل الأصغر في المنطقة العربية

تمتاز المنطقة العربية بمستويات متدنية من النفاذ إلى خدمات التمويل الأصغر بالمقارنة مع بعض المجموعات الإقليمية الأخرى، ووفقاً لتقرير صندوق النقد العربي لسنة 2009، يتضح أن الوطن العربي يعد من أقل الأقاليم اعتماداً على القروض المصغرة وقصيرة الأجل كآلية لمكافحة الفقر، مع عدم الشمولية لخدمات التمويل الأصغر الأخرى كالتأمين والادخار، إذ بلغت نسبة القروض المصغر في المنطقة العربية نسبة 0,5%، من إجمالي القروض الممنوحة سنة 2010، فحسب التقرير الإقليمي العربي لنفس السنة، فقد وصل الانتشار الإجمالي للمؤسسات

¹ - صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، ص: 75

التمويل الأصغر 502 مؤسسة، وقدر عدد المستفيدين من خدمات القروض المصغرة في حدود 3 مليون مستفيد، بمحفظة تمويلية قدرت بـ 1,59 مليار دولار¹، ويتركز جل المقترضين في المغرب ومصر باعتبارهما دولتان فيهما عدد كبير من السكان وترتفع فيهما مستويات الفقر والبطالة بالمقارنة مع الدول الأخرى، بالإضافة إلى مصر والمغرب هناك دول أخرى تشهد انتشاراً واسعاً لخدمات التمويل الأصغر بدرجات متفاوتة² مثل الأردن، العراق، تونس، اليمن، السودان وفلسطين، وبحسب التقرير الاقتصادي العربي الصادر عن صندوق النقد العربي لسنة 2012، فقد تجاوز عدد المقترضين في المغرب ومصر 800 ألف عام 2010، وبلغ حوالي 200 ألف في الأردن وتونس، في حين بلغ 100 في بقية الدول العربية الأخرى والشكل يوضح توزيع عدد المستفيدين من القروض المصغرة في المنطقة العربية.

الشكل رقم (3-1): الأهمية النسبية لعدد المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر في الدول العربية



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الصادر عن صندوق النقد العربي لسنة 2012، ص: 223

ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل أن مستويات تقديم خدمات التمويل الأصغر تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً للخصائص الاقتصادية لكل بلد، فنجد أن التمويل الأصغر أكثر انتشاراً في الدول الكبيرة من حيث عدد السكان (مصر، المغرب) بنسبة 72% مناصفة بينهما، ويقل حجمه في الدول الصغيرة من حيث عدد السكان والدول النفطية نظراً لوجود نسب متدنية من الفقر في هذه الدول، وسنحاول فيما يلي استعراض المميزات والخصائص المؤسساتية للتمويل الأصغر في المنطقة العربية.

¹ - موهوب فريدة، واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية، مقالة في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة 2 العدد 3 المجلد 34، سنة 2020، ص: 1529.

² - صندوق النقد العربي، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، الفصل العاشر، سنة 2012، ص: 222.

الفرع الثاني: الإطار التشريعي والقانوني المنظم لنشاط التمويل الأصغر في المنطقة العربية

من بين أهم العوائق التي لا تزال تواجه مؤسسات التمويل الأصغر العربية هي عدم توفر بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية لها ومساعدة على تطويرها واستدامتها، وبالتالي فإن الحاجة إلى استحداث قوانين وأطر تنظيمية خاصة بالتمويل الأصغر أصبح أكثر من ضرورة، فضلا عن الحاجة إلى توضيح عملية التحول لمؤسسات التمويل الأصغر التي أنشئت في البداية كمنظمات غير حكومية وغير هادفة للربح، وترغب في التحول إلى كيانات ربحية لضمان استمراريته واستدامتها، والجدول أدناه يوضح بعض القوانين والنظم التشريعية التي تنظم نشاط التمويل الأصغر في بعض الدول العربية، وكذا العمليات والخدمات التي يسمح لمؤسسات التمويل الأصغر بتقديمها.

الجدول رقم (3-1): القوانين المنظمة للتمويل الأصغر وسنة صدورها والجهات المشرفة عليه في بعض الدول العربية

الدولة	اللوائح الرقابية والمنظمة لقطاع التمويل الأصغر	الهيئة المشرفة
المغرب	القانون رقم 18/97 المحدث في 2004 و 2007 و 2013.	وزارة المالية (الترخيص والتنظيم) وبنك المغرب (الرقابة)
سوريا	المرسوم رقم 15 المنظم للتمويل الأصغر في 2007	البنك المركزي (مجلس النقد والائتمان)
اليمن	قانون التمويل الأصغر في 2009	البنك المركزي اليمني
السودان	قانون مؤسسات التمويل الأصغر في 2011 محدث في 2017	البنك المركزي السوداني (وحدة التمويل الأصغر)
تونس	قانون التمويل الأصغر 2011 ومحدث في 2012	سلطة رقابة التمويل الأصغر (مستقلة)
فلسطين	المرسوم رقم 132 المنظم لمؤسسات الائتمان الأصغر في 2011	البنك المركزي (سلطة النقد الفلسطيني)
مصر	قانون التمويل الأصغر رقم 141 في 2014 محدث في 2020	هيئة الرقابة المالية (سلطة مستقلة)
الأردن	المرسوم رقم 5 المنظم لمؤسسات الائتمان الأصغر في 2015	البنك المركزي الأردني
لبنان	قانون التمويل الأصغر في 2004 ومحدث في 2018	مصرف لبنان المركزي
البحرين	قانون التمويل الأصغر في 2014	بنك البحرين المركزي (هيئة تنظيم الإقراض الأصغر)

المصدر: بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، واقع التمويل الأصغر في العالم العربي وتأثير تداعيات أزمة كوفيد-19 ص: 53.

أما في الجزائر فيتم تنظيم التمويل الأصغر من خلال بعض القوانين التي أشارت في بعض موادها إلى السماح لبعض المؤسسات المالية بممارسة بعض الأنشطة التي لها علاقة بالتمويل الأصغر كمنح القروض ومن أهم هذه القوانين:

• قانون النقد والقرض رقم: 90-10 الصادر بتاريخ 14/04/1990¹ والتعديلات التي تمت عليه من خلال الأمر رقم: 03-11 الصادر بتاريخ، 26/07/2003، الذي يحدد الإطار التنظيمي العام للعمل المصرفي في الجزائر، بحيث تسمح هذه القوانين بتأسيس شركات للوساطة المالية لممارسة الأعمال المصرفية من خلال مجموعة المواد القانونية التالية:

- أ- البنوك تمارس الأعمال المصرفية وفقا لما تشير إليه المواد من 110 إلى 114 من قانون النقد والقرض؛
 ب- المؤسسات المالية تمارس الأعمال المصرفية وفقا لما تشير إليه المواد 110، 112، و115، 113 من قانون النقد والقرض؛
 ت- المؤسسات غير الهادفة للربح يمكنها منح القروض لبعض المنتمين إليها من ضمن مواردها الخاصة بشروط مفضلة ضمن مهامها لاعتبارات اجتماعية، وذلك وفقا لما تنص عليه المادة 122 من قانون النقد والقرض.

الفرع الثالث: عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية²

بلغ عدد العملاء النشطين لدى مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية عام 2018 حوالي 4 441 مليون عميل مقابل 2 737 مليون عميل سنة 2017، وقد احتلت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية الصدارة من حيث عدد العملاء سنة 2018 بعدد بلغ 2 781 مليون عميل تليها مؤسسات التمويل الأصغر المغربية بعدد نشط من العملاء بلغ 890 ألف عميل، وبين الجدول التالي تطور عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية خلال الفترة 2010 – 2017.

الجدول رقم (3-2): عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية خلال الفترة 2010 – 2017.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المقترضين النشطين بالمليون	2,2	2,3	1,9	1,6	2,1	2,3	2,4	2,6

المصدر: عبد الحكيم عمران، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ التجارب الدولية والمحلية مرجع سابق ص: 92.

من معطيات الجدول نلاحظ تراجع واضح لعدد العملاء النشطين في المنطقة ابتداء من سنة 2011، ويرجع ذلك إلى الركود الاقتصادي الذي شهدته المنطقة، والأحداث التي عاشتها معظم البلدان العربية بعد ما يسمى بالربيع العربي والثروات ضد أنظمة الحكم والاضطرابات السياسية والأمنية التي مست أغلب دول المنطقة، مما أثر

¹ - عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة الجزائر في مجال التمويل المتناهي الصغر، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 06-2016 جامعة سطيف 1 الجزائر، ص: 361.

² - صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، مرجع سابق، ص: 76

الفصل الثالث: واقع صناعة التمويل الأصغر في بعض الدول العربية (الجزائر، السودان، الأردن، مصر واليمن)

سالباً على أداء مؤسسات التمويل الأصغر الأمر الذي أدى ببعضها إلى التوقف تماماً عن النشاط، خصوصاً في بعض البلدان التي شهدت صراعات داخلية مثل اليمن وسوريا والعراق. أما فيما يخص توزيع عدد المقترضين حسب الدول فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): توزيع عدد المقترضين حسب الدول في المنطقة العربية خلال الفترة 2010-2016

الوحدة: ألف مقترض

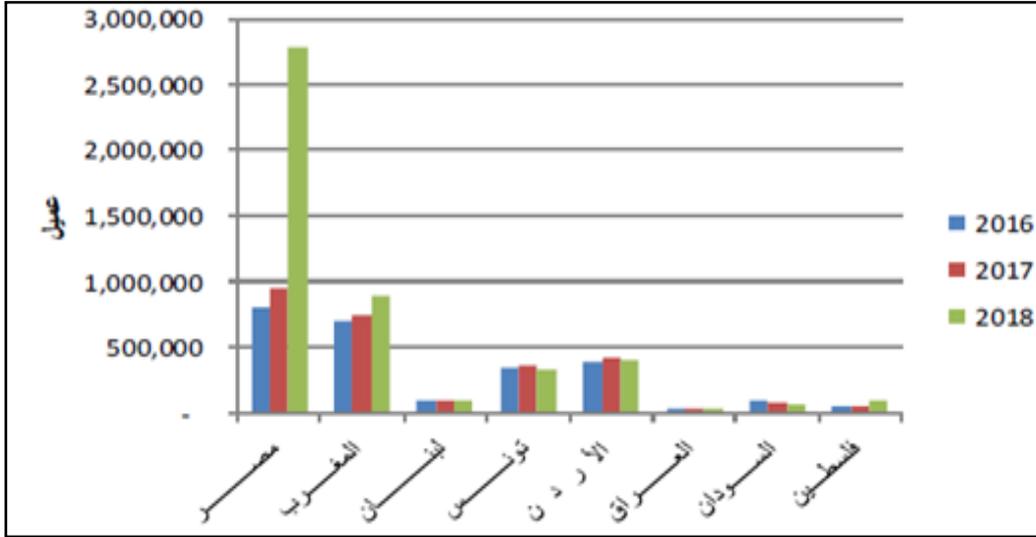
الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مصر	1493	1389	560	350	640	709	639
المغرب	815	789	808	819	740	766	629
الأردن	188	227	244	283	223	319	237
تونس	239	277	210	232	247	271	298
السودان	99	465	494	706	/	/	/
المجموع	2834	3147	2316	2390	1850	2065	1803

المصدر: عبد الحكيم عمران، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ التجارب الدولية والمحلية، ص: 93.

من خلال الجدول رقم (3-3)، نلاحظ تطور مطرد في عدد المقترضين في الدول العربية الخمس وبلغ أوجه سنة 2011 بحوالي 3147 مقترض ليتراجع بعد ذلك بفعل عوامل سياسية واضطرابات أمنية، حيث تحتل كل من مصر المغرب الصدارة من حيث عدد المقترضين في حين تعتبر الأردن الأولى من حيث نسبة المقترضين الى عدد السكان.

وفيما يخص توزيع العملاء النشطين حسب الدول العربية لسنوات، 2016-2017-2018، لثمانية بلدان عربية فقد وصل عدد المقترضين النشطين إلى ما يزيد عن 2,9 مليون عميل نشط بمحفظة إقراضية تزيد عن 2مليار دولار وتعتبر كل من مصر والمغرب والأردن أكبر ثلاث بلدان من حيث عدد العملاء وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): عدد عملاء التمويل الأصغر في بعض الدول العربية للفترة من 2016 – 2018



المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019 الصادر عن صندوق النقد العربي ص: 77

وفيما يخص توزيع العملاء فحسب تقرير سوق ميكس لتبادل المعلومات الصادر سنة 2017، الخاص بخدمات التمويل الأصغر لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن 53% من العملاء يتمركزون في المناطق الحضرية، في حين 47% يتواجدون في المناطق الريفية.

وبالنسبة¹ للاستفادة من القروض حسب الجنس فتمثل الإناث حوالي 60% من العدد الإجمالي للمقترضين في الدول العربية، وهي نسبة أقل من النسب في المجموعات الإقليمية الأخرى، وتتباين هذه النسبة من دولة لأخرى، فنجدها مرتفعة في دول مثل الأردن بـ 88% ومتوسطة في دول أخرى مثل مصر وتونس ولبنان والمغرب بـ 67%، 61%، 57%، 46% على التوالي وتنخفض في بعض الدول الأخرى اليمن بـ 35% والعراق بـ 27%، وتعكس هذه النسب درجة الانفتاح الاقتصادي وتمكين المرأة اقتصادياً لكل دولة من هذه الدول.

الفرع الرابع: تطور المحفظة الاقراضية لدى مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية

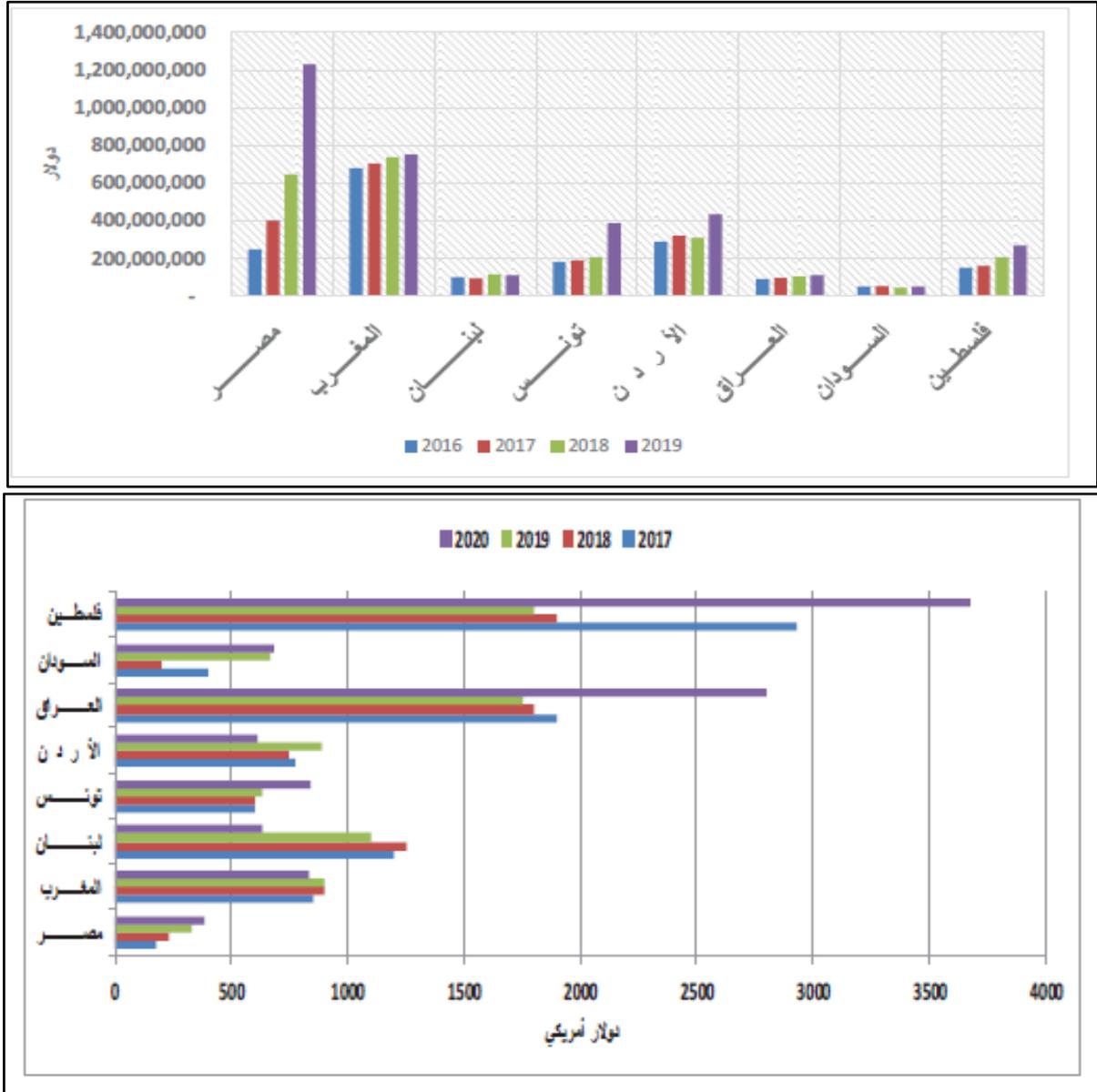
بلغ حجم محفظة القروض المقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية عند نهاية عام 2020 حوالي 3.4 مليار دولار، مقابل 3.1 مليار دولار في نهاية عام 2019، أي بمعدل نمو بلغ 6.3% وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على النمو الكبير الذي يشهده هذا القطاع في المنطقة، وقد احتلت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى بمحفظة قروض بلغ حجمها حوالي 1.231 مليار دولار، تليها مؤسسات التمويل الأصغر المغربية بمحفظة قروض بلغ حجمها 760 مليون دولار، وقد بلغ متوسط حجم القرض في الدول العربية حوالي 1.308 دولار/عميل في عام 2018.²

¹-Rapport du mix market, **cross market analysis middle east and north Africa 2017, 2018**

²- صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021، سنة 2021، مرجع سابق، ص: 82.

الفصل الثالث: واقع صناعة التمويل الأصغر في بعض الدول العربية (الجزائر، السودان، الأردن، مصر واليمن)

الشكل رقم (3-3): يوضح تطور محفظة التمويل الأصغر في الدول العربية، وكذا متوسط حجم القرض لكل عميل خلال (2016 - 2020).

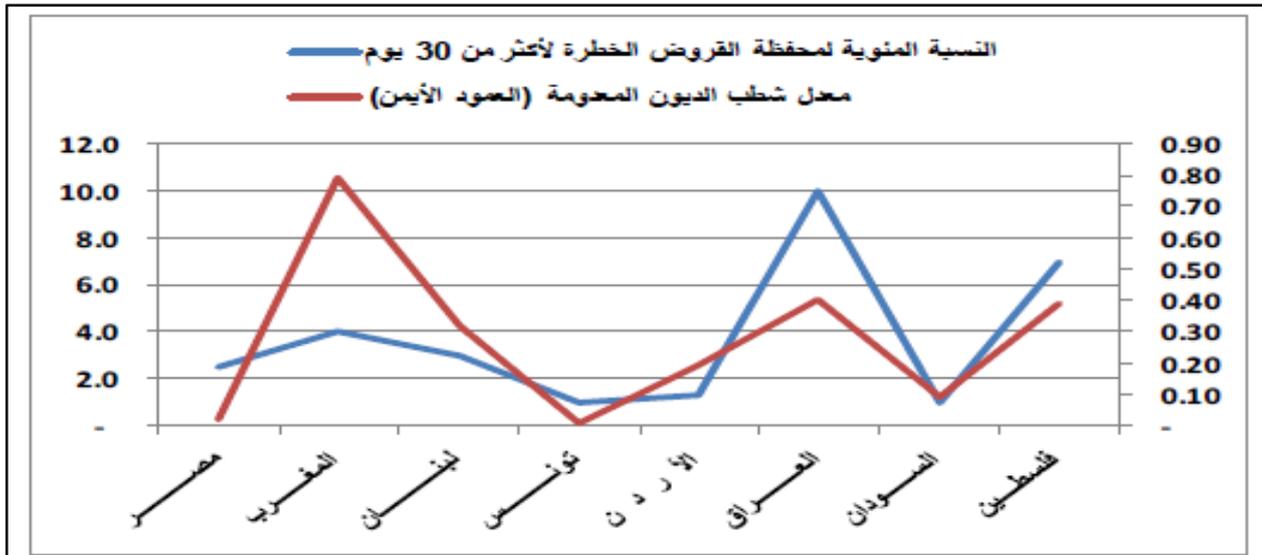


المصدر: صندوق النقد العربي تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية مرجع سابق، ص: 82.

أما فيما يخص العملاء النشطين لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية، فقد بلغ خلال سنة 2020 ما مقداره 5,548 ألف عميل، وقد احتلت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى بعدد العملاء النشطين الذين بلغ عددهم حوالي 3.200 عميل سنة 2020، تليها مؤسسات التمويل الأصغر المغربية بعدد العملاء بلغ عددهم حوالي 910 عميل لنفس السنة، كما هو موضح في الشكل أعلاه.

بالنسبة لجودة محفظة القروض¹ لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية، فتشير البيانات إلى أن المحفظة ذات جودة عالية، إذ قدرت النسبة المئوية لمحفظة القروض الخطرة لأكثر من 30 يوم بـ 4.3%، عند نهاية عام 2019، علماً أن مؤسسات التمويل الأصغر العراقية كانت لديها النسبة الأعلى، حيث بلغت النسبة لديها حوالي 10%، في حين كانت النسبة الأقل لمؤسسات التمويل الأصغر التونسية والسودانية، حيث كانت في حدود 1%، أما معدل شطب الديون المعلومة فقد كان متدنياً، حيث بلغ هذا المعدل حوالي 0.32%، علماً أن جميع مؤسسات التمويل الأصغر العربية كان لها معدل أقل من واحد في المائة، الأمر الذي قد يشير إلى كفاءة هذه المؤسسات في تقييم العملاء قبل منحهم القروض، كذلك يمكن الاستنتاج بأنه وفي ضوء بيانات هذا القطاع، فإن المخاطر الناجمة عن هذا القطاع على الاستقرار المالي منخفضة وغير مُقلقة، خصوصاً وأن هذا القطاع لا زال صغير الحجم نسبياً، والشكل المولي يوضح النسب المئوية لمحفظة القروض في خطر وكذا معدل شطب الديون المدومة في المنطقة العربية:

الشكل رقم (3-4): النسب المئوية لمحفظة القروض في خطر وكذا معدل شطب الديون المدومة في المنطقة العربية في 2018



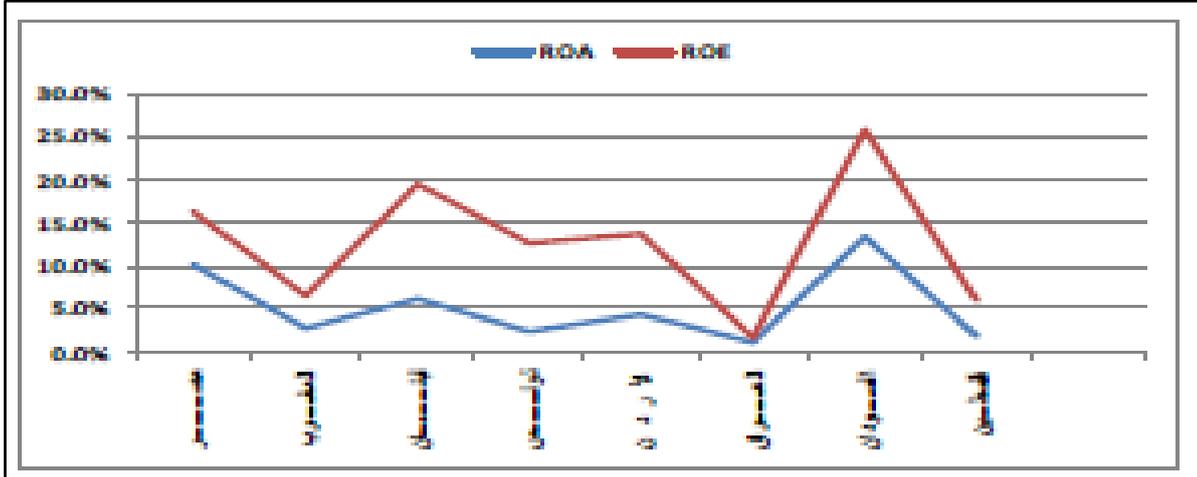
المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019 الصادر عن ص 77

وفيما يخص العوائد المحققة من طرف مؤسسات التمويل الأصغر العربية، فقد تمكنت هذه الأخيرة من تحقيق عوائد جيدة، إذ بلغ كل من متوسط العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في حدود 5,9% و 13% على التوالي، مما يدل على كفاءة العملية الإقراضية لمؤسسات التمويل الأصغر العربية، وقدرتها على المحافظة على الأصول وتنميتها من خلال تحقيقها لعوائد مرضية، وكانت لمؤسسات التمويل

¹ - صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021، سنة 2021، مرجع سابق، ص: 83

الأصغر السودانية¹ الريادة في تحقيق معدلات أعلى من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بنسب بلغت 13,3% و25,9% على التوالي والشكل المولي يوضح معدلات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لمؤسسات التمويل الأصغر العربية.

الشكل رقم (3-5): يوضح معدلات العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية لمؤسسات التمويل الأصغر العربية



المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سابق ص78.

المطلب الثاني: الأشكال القانونية لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية وطبيعة الخدمات المقدمة من طرفها

سنستعرض في هذا المطلب أبرز الخصائص التي تتصف بها مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية وأشكالها القانونية، وكذا طبيعة الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسات التي تختلف من دولة لأخرى، كما نشير أيضا إلى منهجية الإقراض المتبعة من قبلها.

الفرع الأول: الأشكال القانونية لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية

تشكل المنظمات غير الحكومية غالبية المؤسسات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر بالمنطقة العربية، إذ تشكل ما نسبته 70% من إجمالي المؤسسات الناشطة في المجال، ثم تليها المؤسسات المالية غير المصرفية، ثم تأتي البنوك في المرتبة الثالثة، وتنوع طبيعة البنوك المقدمة لخدمات التمويل الأصغر: منها البنوك الإسلامية مثل بنك البركة الجزائري و بنك أبو ظبي الإسلامي، وهناك بعض البنوك المتخصصة في التمويل الأصغر مثل بنوك التمويل الأصغر لبرنامج الخليج العربي للتنمية المعروفة اختصاراً ببنوك (AGFUND)، كما يوجد أيضا البنوك التجارية التي تنشط في مجال التمويل الأصغر إما بطريقة مباشرة، أي تقديم خدمات الإقراض للعملاء بطريقة مباشرة أو تقديم

¹ - صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، سنة 2019، مرجع سابق، ص: 78

الخدمات الإقراض بطريقة غير مباشرة، عن طريق بعض البرامج الحكومية التي وضعت لتسيير التمويل الأصغر، والجدول التالي يوضح الشكل القانوني لمؤسسات التمويل الأصغر الناشطة في المنطقة العربية من حيث العدد إلى غاية سنة 2016.

الجدول رقم (3-4): الشكل القانوني لمؤسسات التمويل الأصغر الناشطة في المنطقة العربية

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	طبيعة المؤسسات
1	1	1	1	1	4	4	بنوك
6	7	9	4	5	9	9	مؤسسات مالية غير مصرفية
15	17	17	22	24	40	50	منظمات غير حكومية
/	/	/	3	4	4	4	أخرى
22	25	27	30	34	57	67	المجموع

المصدر: عبد الحكيم عمران، مرجع سابق ص: 89.

الفرع الثاني: منتجات التمويل الأصغر في المنطقة العربية¹

تتميز صناعة التمويل الأصغر في الدول العربية بالمحدودية، ومن أهم هذه المنتجات المقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر، خدمات الإقراض المصغر بنسبة 90% من إجمالي الخدمات المقدم، بينما يلاحظ ضعف الوصول إلى الخدمات الأخرى مثل المدخرات والتأمين الأصغر والتحويلات المالية، ويعزى ذلك إلى البيئة التنظيمية والقانونية التي تقيد أنواع الأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها المنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات التمويل الأصغر. وهناك اختلاف وتباين بين الدول العربية فيما يخص نوعية الخدمات المقدمة من قبل بعض مؤسسات التمويل الأصغر، فهناك بعض الدول التي يعرف نشاط التمويل الأصغر بها نوع من التنظيم المحكم مع إشراف ورقابة من قبل البنك المركزي، نجد فيها بعض التنوع في الخدمات خصوصا خدمات الادخار والتأمين والتحويلات المالية، بالإضافة إلى تقديم خدمات تمويلية مصغرة أخرى بالصيغ الإسلامية مثل المضاربة المصغرة والمراجعة والقرض الحسن، كما عرفت بعض الدول تنوعا في خدمات الإقراض مثل قروض السكن والقروض الاستهلاكية. و الملاحظ أن الدول التي عرفت تنوعا في تقديم الخدمات تتميز بتنوع مؤسسات التمويل الأصغر من بنوك ومنظمات غير حكومية ومؤسسات مالية غير مصرفية، كما تتميز هذه المؤسسات بالتنظيم والاستدامة المالية.

¹ - بوسدرا فوزي، عبد الرحمان عبد القادر، دور التمويل الأصغر في الحد من البطالة - دراسة حالة دول المنيا، موفر على الرابط

<https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05/B1.doc>

الجدول رقم (3-5): الخدمات المسموح للمؤسسات التمويل الأصغر بتقديمها في بعض الدول العربية

الدولة	خدمات الادخار	خدمات الإقراض	خدمات التأمين
المغرب	لا	نعم	نعم
اليمن	نعم	نعم	نعم
السودان	نعم	نعم	نعم
تونس	لا	نعم	نعم
مصر	لا	نعم	نعم
الأردن	لا	نعم	نعم

المصدر: صندوق النقد العربي، قياس الشمول المالي في العالم العربي، ص: 14.

الفرع الثالث: أشكال القروض المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية

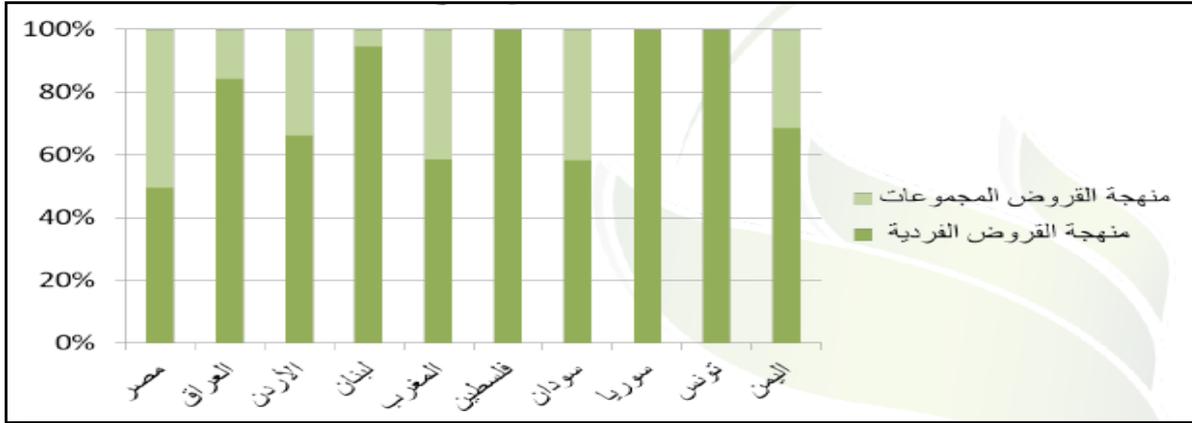
أن القروض الموجهة لتمويل المشاريع والمؤسسات المصغرة تشكل غالبية محافظ المؤسسات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر، إلا أنه مؤخراً بدأت بعض مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية بتقديم منتجات تمويلية متنوعة كالقروض الاستهلاكية وقروض السكن وقروض التعليم والقروض الموسمية بالإضافة إلى خدمات مالية أخرى، كتوفير حسابات ادخارية لفائدة العملاء وكذا توفير التأمين المصغر¹ والتحويلات المالية، كما بدأت مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة بتقديم خدمات غير مالية من قبيل الاستشارات المختلفة و التدريب والمرافقة لأصحاب المشاريع الصغيرة، كما لعبت مؤسسات التمويل الأصغر العربية دوراً مهماً في مجال المسؤولية المجتمعية تجاه أفراد المجتمع في فترة انتشار وباء كورونا (كوفيد-19).

أما من حيث منهجية الإقراض التي تقوم بها مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية² فهي تتنوع بين الإقراض الفردي والإقراض الجماعي، إلا أن الملاحظ هناك ميل كبير نحو الإقراض الفردي، بالاستناد إلى إحصائيات شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية- سنابل- خلال الربع الأول من سنة 2018، نجد أن نسبة الإقراض الفردي في الدول العربية بلغ 73%، في حين بلغت نسبة الإقراض الجماعي نسبة 28%، و هناك دول عديدة فضلت مؤسساتها التمويلية منهج الإقراض الفردي على الجماعي مثل العراق ولبنان وسوريا وتونس، ويعزى ذلك إلى وجود طلب مرتفع على القروض الفردية وتوافقها مع احتياجات العملاء، من حيث حجم القرض وفترة السداد ومعدل الفائدة، كما يوجد ترابط بين منهج منح القرض وحجم القرض، لذلك فإن متوسط حجم القرض في العالم العربي يتزايد مع زيادة التوجه نحو استخدام منهج الإقراض الفردي.

¹عبد الحكيم عمران، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ التجارب الدولية والمحلية، مرجع سابق ص: 96.

²تقرير شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية سنابل، إنجازات الأعضاء للربع الأول من 2018 ص: 4.

الشكل رقم (3-6): يوضح منهجية الإفراض لبعض الدول العربية خلال الربع الأول من سنة 2018



المصدر: تقرير شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية سنابل، إنجازات الأعضاء للربع الأول من 2018 ص:4

من خلال الشكل رقم (3-6) نلاحظ أغلب الدول العربية تتبنى الإفراض الفردي على الإفراض الجماعي، وهو توجه معظم مؤسسات التمويل الأصغر العالمية، خصوصا بعد تطور مؤسسات التمويل الأصغر وتعدد أشكال الضمانات، حيث لم تعد الضمانات تقتصر على ضمان المجموعة. كما نلاحظ أن هناك بعض الدول العربية التي تبنت الإفراض الفردي كليا أي 100%، مثل تونس وسوريا وفلسطين، في حين نجد بعض الدول لا تزال تعتمد مؤسساتها على منهجية الإفراض الجماعي مثل مصر والمغرب بنسب تتراوح من 50 إلى 60%، والدافع وراء تبني منهجية الإفراض الجماعي هو توفر ضمان المجموعة الذي يعد عاملاً مهماً لمؤسسة التمويل الأصغر.

المبحث الثاني: عرض تجارب التمويل الأصغر في الدول العربية

لقد عرفت صناعة التمويل الأصغر انتشاراً واسعاً في الدول العربية خلال العشرية الأخيرة نتيجة للطلب المتزايد على خدماته، فالمنطقة العربية تضم حوالي 20 دولة بها ما يزيد عن 370 مليون نسمة منهم ما يقارب 95 مليوناً يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، أي تحت خط الفقر، كما أن معدلات الشمول المالي لا تزال متدنية في المنطقة العربية مقارنة بغيرها من المجموعة الإقليمية، مما يعني أن الخدمات المالية والمصرفية ليست في متناول غالبية السكان، واستناداً إلى بيانات الشبكة العربية للتمويل الأصغر سنابل توجد فجوة في التغطية بمقدار 19 مليون مقترض، مما يستلزم ضخ مبلغ 17 مليار دولار أمريكي في المحفظة الاقراضية للمنطقة، كما تحتاج المنطقة العربية إلى 213 بنك جديد للتمويل الأصغر، لإشباع الطلب المحتمل لسوق التمويل الأصغر في المنطقة، وسنحاول من خلال في هذا المبحث الوقوف على أهم التجارب الرائدة في التمويل الأصغر لأربع دول عربية وهي السودان، مصر، الأردن واليمن من خلال عرض تجاربها.

المطلب الأول: تجربة دولة السودان في التمويل الأصغر

تعتبر السودان¹ من بين الدول العربية الرائدة في صناعة التمويل الأصغر، وذلك بفضل النهج التنظيمي المحكم الذي عرفته هذه الصناعة، و كذلك بتولي البنك المركزي مسؤولية التسيير والإشراف على قطاع التمويل الأصغر وتوجيهه وفق متطلبات تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأشاد البنك الدولي في تقريره حول التمويل الأصغر الإسلامي بالتجربة السودانية ووصفها بالفريدة في التمويل الأصغر، كما أشاد صندوق النقد الدولي بالنمو الكبير في القطاع وأوضح أن السودان مرشح لتولي مركز القيادة في التمويل الأصغر للعالم العربي.

الفرع الأول: نظرة على الشمول المالي بالسودان

قام بنك السودان المركزي بتبني استراتيجية قومية لتعزيز الشمول المالي في البلاد وذلك بحكم مسؤوليته في إدارة القطاع المالي، حيث تم تشكيل لجنة تسيير عليا لوضع هذه الاستراتيجية، وقد ضمت اللجنة في عضويتها مختلف أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية الشمول المالي، وتكونت اللجنة من: بنك السودان المركزي، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، الهيئة القومية للاتصالات، الجهاز المركزي للإحصاء، هيئة الرقابة على التأمين، الجهاز المركزي القومي للمعلومات، اتحاد المصارف السوداني، جمعية مؤسسات وبنوك التمويل الأصغر السودانية، حيث وقع الاختيار على الجهاز المركزي للإحصاء للقيام بعمليات المسح الميداني لجانب الطلب، لتحديد الفجوة الموجودة بين العرض والطلب على الخدمات المالية.

كما أن قياس الشمول المالي يعتمد بصورة كبيرة على نسبة من يتمتعون بالنفوذ إلى الخدمات المالية وسط السكان نسبياً للعدد الكلي للسكان ممن هم دون الخامسة عشرة عاماً، بحيث تكون هذه الخدمات سهلة الوصول وذات تكلفة منخفضة وفي متناول مختلف شرائح المجتمع.

وأهم مؤشرات الشمول المالي في السودان² حتى ديسمبر 2018 وفقاً لإحصائيات البنك الدولي، حيث أن نسبة الشمول المالي في السودان تم قياسها بعدد الحسابات للفئة العمرية الأكثر من 15 عام وجاءت مساوية لـ 15% وفق بيانات سنة 2014، ويمكن تلخيص التطورات التي شهدتها بيانات ومؤشرات الشمول المالي في السودان للفترة من العام 2014 حتى ديسمبر 2018 في الجدول التالي:

¹ - دفع الله عبد الكريم دفع الله كافي، السياسات ودورها في تكوين الرؤية الشاملة للتمويل الأصغر، مجلة التمويل الأصغر، العدد الرابع، ص: 04.

² عبد الله علي محمد بابكر، آفاق الشمول المالي في السودان 2020، مجلة التمويل الأصغر - العدد الثالث - سبتمبر 2019، ص: 11

الجدول رقم (3-6): بيانات ومؤشرات الشمول المالي في السودان للفترة من العام 2014 حتى ديسمبر 2018

المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المصارف	37	37	37	37	37
عدد فروع المصارف	674	720	732	674	758
عدد الحسابات	7.3 مليون	4.2 مليون	4.8 مليون	5.3 مليون	6.3 مليون
عدد الصرافات الآلية	970	1074	1190	1300	1448
عدد نقاط البيع	708	2885	3447	3780	16162
عدد البطاقات المصرفية	2.3 مليون	2.6 مليون	2.9 مليون	3.4 مليون	4.2 مليون
عدد بطاقات المحفظة الالكترونية	N/A	722 ألف	778 ألف	793 ألف	885 ألف
عدد مؤسسات التمويل الأصغر	31	32	34	38	44
عدد فروع مؤسسات التمويل الأصغر	N/A	119	169	239	261
عدد عملاء مؤسسات التمويل الأصغر	400 ألف	509 ألف	641 ألف	799 ألف	1022 ألف

المصدر: مجلة التمويل الأصغر - العدد الثالث - سبتمبر 2019، ص: 11.

من خلال الجدول نلاحظ مدى مساهمة مؤشرات الشمول المالي في نفاذ شريحة واسعة من المجتمع السوداني إلى خدمات التمويل الأصغر، ويتجسد ذلك من خلال التطور الحاصل في أعداد مؤسسات التمويل الأصغر ومدى انتشارها ووصول خدماتها المالية إلى العملاء، خصوصا في الأرياف والمناطق البعيدة التي تضم الفئات المهمشة مالياً التي لا تستطيع الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وهذا من شأنه أن يقود إلى تنمية اقتصادية واجتماعية في هذه المجتمعات، ومن خلال المؤشرات الثلاثة الأخيرة نلمس تطور ملحوظ في عدد مؤسسات وفروع وعملاء التمويل الأصغر، وبالتالي تطور في حجم هذه الصناعة على المستوى الكلي، ومما لاشك فيه أن لهذا التطور انعكاساته الإيجابية على مستوى مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمكين فئات المجتمع من النفاذ إلى الخدمات المالية، والاستفادة منها.

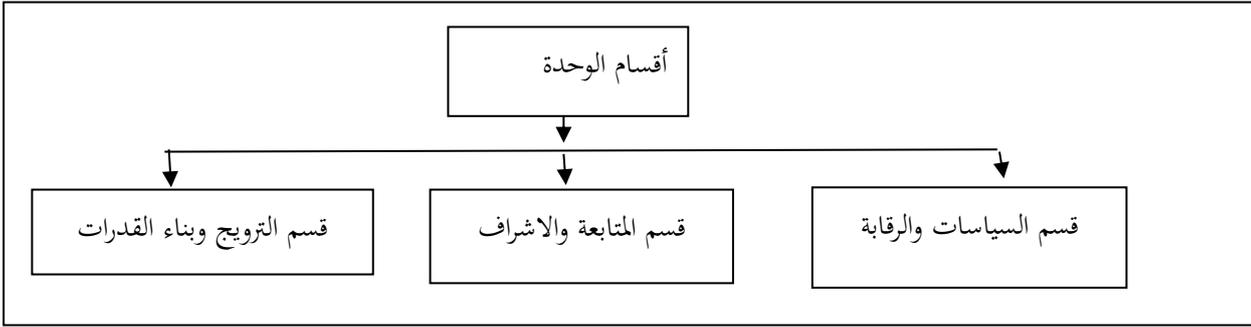
الفرع الثاني: استراتيجية البنك المركزي السوداني في دعم التمويل الأصغر

بغية تطوير التمويل الأصغر أنشئ البنك المركزي السوداني وحدة التمويل الأصغر¹، وهي وحدة متخصصة تم تأسيسها في مارس 2007، كجهة تنسيق مركزية، وهي شبه مستقلة إداريا ومالياً، تتولى المهام التنظيمية والرقابية

¹ - بوهرين فتيحة، دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر (دراسة تجارب رائدة)، مقالة منشورة في مجلة الاقتصاد والمال، المجلد 3، العدد 2 جامعة الوادي، الجزائر ص: 151.

لمؤسسات التمويل الأصغر وتنفيذها بإجازة طلبات المؤسسات الجديدة واعتمادها ومراقبة الأنشطة القديمة منها للتأكد من التزامهم بالضوابط والإجراءات التي تعمل على تطوير الصناعة في البلد، وتتكون الوحدة من ثلاث أقسام رئيسية موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): أقسام وحدة التمويل الأصغر



المصدر: بوهرين فتيحة، دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر (دراسة تجارب رائدة)، مجلة الاقتصاد والمال، ص:151
بالإضافة إلى إنشاء وحدة التمويل الأصغر قام البنك المركزي باتخاذ مجموعة من التدابير والسياسات الرامية إلى تشجيع التمويل الأصغر في المصارف، منها فرض تخصيص نسبة لا تقل عن 15% من المحفظة التمويلية المنفذة خلال العام لكل مصرف للتمويل الأصغر والمتوسط، بالإضافة إلى ذلك أصدر بنك السودان المركزي توجيهات تشجع على تنوع الخدمات المعروضة، كما اهتم بنك السودان المركزي اهتماماً بالغاً بالتمويل الأصغر، حيث قام في الفترة من 2006 وحتى 2010 بتخصيص مبلغ 350 مليون جنيه سوداني، أي ما يعادل 168 مليون دولار تقريباً لتنفيذ البرنامج التجريبي النموذجي للتمويل الأصغر.

على مستوى الهيكل التنظيمي¹ تم تكوين المجلس الأعلى للتمويل الأصغر الاتحادي والمجالس الولائية و وحدات التمويل الأصغر بفروع بنك السودان المركزي ووحدات التمويل الأصغر في المصارف الرئيسية، ووحدات تخطيط المشروعات بوزارات القطاعات ذات الصلة بالتمويل الأصغر، وضع المجلس الأعلى للتمويل الأصغر استراتيجية قومية لتنمية القطاع تمتد من 2013 إلى 2017 تهدف لزيادة نسبة إسهام القطاع في الناتج الإجمالي من 1% إلى 3% وزيادة نسبة استفادة المرأة من 30% إلى 50% وزيادة المستفيدين من نصف مليون سنة 2014 إلى 1.5 مليون عام 2017، ويمكن تلخيص أهم ملامح هذه الاستراتيجية وفقاً للجدول التالي:

¹ - دفع الله عبد الكريم دفع الله كافي، مرجع سابق، ص:04

الجدول رقم (3-7): ملامح استراتيجية صناع التمويل الأصغر المستهدفة في افاق 2017 في السودان.

المؤشرات	2012	المستهدف في 2017
نسبة إسهام قطاع التمويل الأصغر في الناتج القومي الإجمالي	1 %	3 %
عدد المستفيدين (الزبائن) بالألف	494	1500
نسبة الممولين من الفقراء (18 سنة فأكثر)	8,2 %	24,6 %
نسبة تمويل العنصر النسائي	30 %	50 %
عدد المؤسسات المصرفية المتخصصة في التمويل الأصغر	3	4
المحافظ المتخصصة في التمويل الأصغر	3	6
نسبة زيادة أصول الفقراء	-	15 %
نسبة زيادة موارد مؤسسات التمويل الأصغر	-	100 %
نسبة زيادة عدد مؤسسات التمويل الأصغر (على أقل تقدير)	-	20 %
نسبة تخفيض القطاع غير المنظم	-	5 %

المصدر: موقع البنك المركزي السوداني، وحدة التمويل الأصغر، متوفر على الرابط التالي: <http://www.mfu.gov.sd>

الفرع الثالث: المؤشرات الكمية لقطاع التمويل الأصغر حتى ديسمبر 2019

استمر قطاع التمويل الأصغر في تحقيق معدلات نمو متسارعة ومعقولة خلال العشر سنوات الأخيرة على الرغم من تذبذب مؤشرات الاقتصاد الكلي السوداني¹، حيث بلغ عدد مؤسسات التمويل الأصغر 44 مؤسسة في نهاية 2018، وقد بلغ حجم التمويل الأصغر بالمصارف 8,8 مليار جنيه، كما بلغ حجم التمويل الأصغر بمؤسسات التمويل الأصغر 2,5 مليار جنيه، موجهة لـ 2,07 مليون مستفيد ارتفع هذا العدد إلى 46 مؤسسة تمويل أصغر منتشرة بجميع ربوع السودان حتى ديسمبر 2019، هذا بالإضافة إلى عدد المصارف العاملة و التي يبلغ عددها 37 بنك، كما ارتفع حجم التعثر من مبلغ 96 مليون جنيه إلى مبلغ 169 مليون جنيه بنسبة زيادة بلغت² 75% لكن على الرغم من ذلك لا تزال نسبة التعثر في حدود معقولة بحوالي 4.8% في العام 2019 مقارنة بنسبة 3.9 % في 2018، والجدول الموالي يوضح أهم المؤشرات الكمية للتمويل الأصغر في السودان من سنة 2015 إلى 2019.

¹ موقع البنك المركزي السوداني، وحدة التمويل الأصغر، متوفر على الرابط التالي: <http://www.mfu.gov.sd>

² عبد الله علي محمد بابكر، المؤشرات الكمية لقطاع التمويل الأصغر بالسودان، مجلة التمويل الأصغر، العدد الرابع، ص: 14

الفصل الثالث: واقع صناعة التمويل الأصغر في بعض الدول العربية (الجزائر، السودان، الأردن، مصر واليمن)

الجدول رقم (3-8): المؤشرات الكمية لقطاع التمويل الأصغر السوداني للفترة من 2015 - 2019 (و. ملايين الجنيهات)

السنة	عدد المؤسسات	التمويل الممنوح تراكميا	التمويل الكلي	حجم التعثر	نسبة التعثر	عدد العملاء	متوسط حجم التمويل (ألف جنيه)
2015	32	2,98	509,234	25,64	4 %	624,31	1,488,39
2016	34	4,32	641,190	67,59	5 %	1,252,85	2,811,72
2017	38	4,5	748,584	104	7,7 %	1,343,26	3,545
2018	44	5,61	1,021,567	96,64	3,9 %	2,472,02	5,733,74
2019	46	6,63	1,153,966	169,21	4,85 %	3,490,64	7,647,55

المصدر: مجلة التمويل الأصغر، العدد الرابع، الصادرة عن البنك المركزي السوداني ص:15.

ومن حيث حجم الأموال المخصصة للتمويل الأصغر في السودان فقد ارتفعت من 8.8 مليار جنيه عام 2018 إلى 8.92 مليار جنيه عام 2019 بزيادة طفيفة قدرها 1.1٪، كما وجدنا أن نسبة التمويل الأصغر قد انخفضت من 5٪ في 2018 إلى 4٪ في 2019، وعلى الرغم من زيادة حجم التمويل الأصغر بشكل طفيف، إلا أن هذا يرجع إلى الزيادة الكبيرة في حجم محفظة التمويل الإجمالية للبنوك، و الجدول التالي يوضح الحجم المخصص للتمويل الأصغر ونسبته من التمويل الكلي:

الجدول رقم (3-9): حجم التمويل المخصص من طرف المصارف السودانية للتمويل الأصغر

الوحدة: ملايين الجنيهات

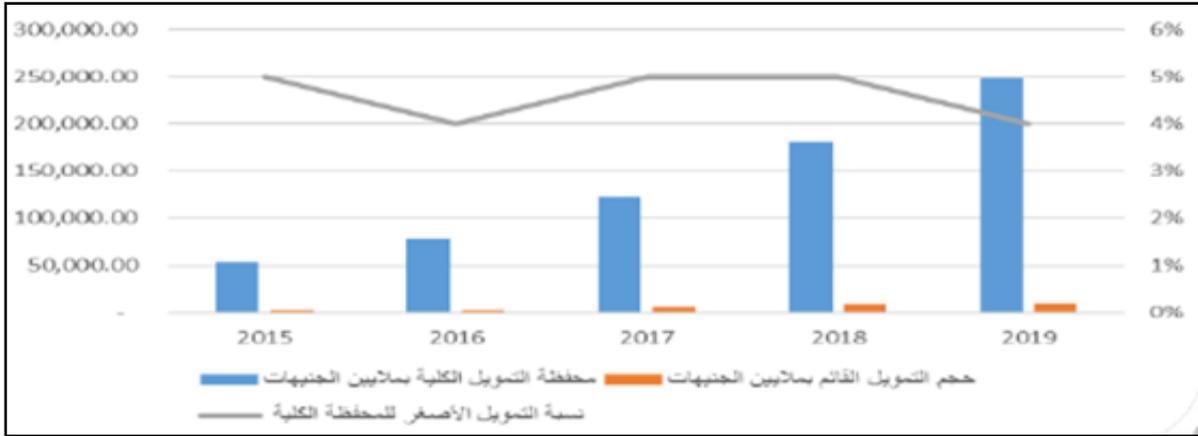
السنة	محفظة التمويل الكلية	التمويل الموجه للتمويل الأصغر	نسبة التمويل الأصغر للتمويل الكلي
2015	53,456,00	2,692,00	5 %
2016	78,975,00	2,914,00	4 %
2017	122,111,50	6,197,00	5 %
2018	181,080,27	8,797,54	5 %
2019	247,945,58	8,916,46	4 %

المصدر: مجلة التمويل الأصغر، العدد الرابع، الصادرة عن البنك المركزي السوداني ص:16.

من خلال الجدول رقم (3-9) عرفت نسبة التمويل الأصغر للتمويل الكلي تغيرًا طفيفًا من سنة لأخرى وهذا يرجع لزيادة المحفظة التمويلية للمصارف، وما يمكن أيضا ملاحظته أن البنوك السودانية لم تلتزم بتعليمات البنك المركزي السوداني الذي فرض نسبة 15% من المحفظة التمويلية للبنوك توجه للتمويل الأصغر، في حين أننا نجد في

الواقع أن النسبة لم تتجاوز 5% في أحسن الأحوال، ويعود ذلك لضعف الضمانات المقدمة وقلة الأرباح بالإضافة إلى المخاطر التي تواجه قطاع التمويل الأصغر، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-8): حجم التمويل المخصص من طرف المصارف السودانية للتمويل الأصغر



المصدر: مجلة التمويل الأصغر، العدد الرابع، الصادرة عن البنك المركزي السوداني ص:16.

الفرع الرابع: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على التمويل الأصغر في السودان

أثرت جائحة كورونا كوفيد-19 على كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن أكثر الشرائح تأثراً بها هم الفقراء¹، لاسيما أولئك الذين لديهم التزامات مالية على القطاع المصرفي والمالي، لذلك فإن تأثير كورونا في السودان أطبق على قطاع التمويل الأصغر يشقيه؛ العرض والطلب، وجانب العرض يبرز من خلال الأثر على موفري خدمات التمويل الأصغر من مؤسسات وبنوك وجمعيات، أما جانب الطلب، فيتجسد في الأثر على عملاء ومشروعات التمويل الأصغر.

ويمكن استعراض أهم آثار وانعكاسات الجائحة على قطاع التمويل الأصغر في السودان:

1. الآثار على مستوى عملاء ومشروعات التمويل الأصغر:

- ارتفاع مديونيات عملاء التمويل الأصغر بسبب تراكم الأقساط المستحقة السداد، مما يقود العميل إلى ثقل المديونية وتآكل أصول المشروع؛
- ازدياد الاستهلاك بالمقارنة مع الإنتاج لدى عملاء التمويل الأصغر بسبب التدابير الاحترازية الصحية من عمليات حجر وغيرها مما يؤدي إلى تقليص لساعات العمل والتأثير على استمرارية وربحية المشاريع؛
- تدني إنتاجية ضباط التمويل بالمؤسسات بسبب تقليص ساعات العمل، حيث أن إنتاجية ضباط الائتمان من المؤشرات الرئيسية لجودة محفظة التمويل؛

¹-<https://www.findevgateway.org/ar/blog/2020/04/qta-altmwyl-alasghr-balswdan-ma-byn-alathar-almtwqt-mn-fyrws-kwrwna-wadart-aljhat>

- توقف بعض المشاريع الصغيرة عن العمل نتيجة لظروف الجائحة.

2. الآثار على مستوى مؤسسات التمويل الأصغر:

- تأخر سداد أقساط التمويل المستحقة للمؤسسات طرف عملاء التمويل الأصغر¹ بسبب الإغلاق شبه

الكامل للأسواق وتباطؤ النشاط الاقتصادي، مما يؤثر مستقبلاً على حجم الإيرادات بالمؤسسات وبالتالي حجم الأرباح ومن ثم تحقيق الاستدامة المالية لهذه المؤسسات؛

- تآكل محافظ التمويل بالمؤسسات والتي هي من الأصول الرئيسية بالمؤسسات.

كما أظهرت دراسة للجمعية السودانية لمؤسسات وبنوك التمويل الأصغر سنة 2020، تأثر كل من بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر بالسودان بالإجراءات الاحترازية التي فرضتها الجائحة ما أدى إلى إغلاق بعضها، وتخفيض لساعات العمل وتقليل للعمالة في البعض الآخر وفي هذا السياق تأثر الطلب على التمويل لدى هذه المؤسسات، حيث تم نتيجة لذلك إغلاق 16 مؤسسة من أصل 32 بنسبة 50%، بينما توقف جزئياً 11 مؤسسة بنسبة 37%، بينما تبقى 5 مؤسسات بنسبة 16% في النشاط، بينما لم يتأثر طلب التمويل من طرف عملائها

المطلب الثاني: التجربة الأردنية للتمويل الأصغر

تعود بدايات التمويل الأصغر في الأردن² إلى منتصف القرن العشرين وبالضبط في عام 1959 عندما تم تأسيس مؤسسة الإقراض الزراعي، من أجل منح القروض الصغيرة للقطاع الزراعي، أما التأسيس الحقيقي لقطاع التمويل الأصغر في الأردن كان سنة 1994 بإطلاق خطة الإقراض الرائد في عمان، وفي سنة 2007، تأسست تنمية شبكة مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن لتصبح الممثل الرسمي والمشرف على مؤسسات التمويل الأصغر، وتوالى بعد ذلك إنشاء وتأسيس العديد من المؤسسات والجمعيات الناشطة في مجال الإقراض المصغر لفائدة شريحة واسعة من المجتمع الأردني من النساء و الفقراء من خلال العديد من البرامج الحكومية التي عرفت انتشاراً واسعاً في مختلف المحافظات الأردنية، حيث أخذت الحكومة العديد من التدابير في محاولة لتطوير وتنمية هذا القطاع ليصبح أكثر قدرة على استيعاب الطبقة الفقيرة وذوي الدخل المحدود والذين يعتبرون مهمشين ومحرومين من الحصول على الخدمات المالية من الجهات المالية الرسمية³، ويُعدّ الأردن ثالث دولة عربية من حيث حجم محفظة التمويل الأصغر (بعد المغرب ومصر)، والأول عربياً بمقارنة حجم المحفظة نسبة إلى عدد السكان.

¹ عادل محمد علي بله، تحديات التمويل الأصغر بالسودان، واقع التمويل الأصغر في العالم العربي وأثر تداعيات كوفيد-19، الندوة العلمية الافتراضية لمنصة الاقتصاد الإسلامي، نوفمبر 2020، ص: 247.

² البنك المركزي الأردن، التقرير السنوي لقطاع التمويل الأصغر لعام 2018، ص: 32

³ قحطان عبد سعيد السامرائي، منى محمد حبش، التمويل الأصغر تجارب وقصص نجاحات عربية وعالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع لكلية الأعمال جامعة الغربية، 2019، ص: 15

الفرع الأول: الشمول المالي كمدخل لتوسيع نطاق انتشار التمويل الأصغر بالأردن

تبنى البنك المركزي الأردني¹ استراتيجية لتعزيز الشمول المالي في البلد، حيث اتخذ عدة إجراءات تهدف إلى تحسين وتفعيل بيئة ملائمة للشمول المالي، فقد جاء إصدار نظام شركات التمويل الأصغر ليشكل مرجعية قانونية للإطار التنظيمي والرقابي للبنك المركزي على هذا القطاع، مما سيعزز من فرص الشركات متناهية الصغر والصغيرة بالحصول على التمويل، كما وسع البنك المركزي رقابته لتشمل المؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى، هذا بالإضافة إلى تعزيز حماية المستهلك المالي ونشر الثقافة المالية والمصرفية في المجتمع، كما لعب البنك المركزي دوراً مهماً ومفصلياً يتمثل بتطوير نظام المدفوعات الوطني عبر استحداث أنظمة دفع كنظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً ونظام الدفع بالهاتف النقال، لما له من دور كبير في الوصول إلى السكان في المناطق النائية وتوفير الخدمات المالية الرئيسية دون تكبد عناء وتكلفة الوصول واستخدام الوسائل المالية التقليدية، مما يسهم بشكل فعال في رفع الكفاءة المالية وتخفيض الكلفة وخدمة العملاء غير البنكيين، هذا وتهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي تبنتها الحكومة الأردنية إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما²:

1- رفع مستوى الشمول المالي من 24% إلى 36,6%، مقاساً بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في

مؤسسات مالية (وفقاً لمؤشر Findex العالمي 2014)، بحلول 2020؛

2- تقليص الهوة بين الجنسين من 53 إلى 35%، فيما يخص النفاذ إلى الخدمات التمويلية؛

وتعمل هذه الاستراتيجية على تعزيز ثلاث محاور رئيسية وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): محاور الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر بالأردن

محور التمويل الأصغر
توفير البيئة الملائمة والمواتية لنمو قطاع التمويل الأصغر وتعزيز دوره التنموي
بناء القدرات المالية والموارد البشرية في قطاع التمويل الأصغر، لتحسين تطوير المنتجات المالية المقدمة من القطاع وتوسيع انتشاره
رفع الوعي العام والقدرات المالية لعملاء قطاع التمويل الأصغر
محور الخدمات المالية الرقمية
زيادة انتشار الخدمات المالية الرقمية
تقديم خدمات مالية شاملة
تعزيز الامن والنزاهة لأنظمة الدفع الإلكترونية
محور الشركات الصغيرة والمتوسطة
زيادة نسبة التمويل المقدمة من طرف البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر للشركات المتناهية الصغر والصغيرة من 8,5% إلى 15% في نهاية 2020.

المصدر: يسر برنيه وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، ص: 45.

¹ - <https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=28>

² - يسر برنيه وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، منشورات صندوق النقد العربي، 2019، ص: 45.

الفرع الثاني: الطلب على التمويل الأصغر بالأردن

أولاً: تقدير حجم الطلب على التمويل الأصغر في الأردن

يقدر الجدول أدناه الطلب المحتمل على التمويل الأصغر في الأردن¹، ويحدد الفجوة بين العرض والطلب، بحيث يبدأ الجدول بحساب عدد السكان في سن العمل، يضرب إجمالي السكان في نسبة السكان بين 15 إلى 64 سنة (نسبة السكان في سن العمل)، وبلغت نسبة الفقراء 14% أي ما يعادل قرابة 1,260,000 فقير في سن العمل، ونحصل على هذا الرقم بضرب إجمالي عدد السكان في سن العمل في نسبة السكان تحت خط الفقر، ثم إضافة 20% من السكان في سن العمل لتعكس نسبة السكان الذين يعيشون فوق خط الفقر مباشرة، والذين يعانون من صعوبة الوصول للخدمات المالية؛ يهدف الجدول إلى تقدير عدد الفقراء المستحقين لخدمات التمويل الأصغر، نفترض وجود 40% من الفقراء في سن العمل يسعون للحصول على قروض التمويل الأصغر، لحساب الطلب على قروض التمويل الأصغر، نفترض أن نسبة 75% فقط من الذين يسعون للحصول على قروض التمويل الأصغر هم بالفعل مؤهلين للحصول عليها، وبناء على هذا التقدير، يتوقع وجود 378 ألف في سن العمل مؤهلين للحصول على قروض التمويل الأصغر، وطبقاً لتقدير تغلغل التمويل الأصغر في الأردن بنسبة 46%، فإن حوالي 205,444 مليون من السكان في سن العمل يستطيعون الحصول على خدمات التمويل الأصغر، ومن ثم يحتاج قطاع التمويل الأصغر إلى ضخ مبالغ إضافية تصل إلى 167 مليون دولار، أو بعبارة أخرى هناك فجوة بين العرض و الطلب تقدر بـ 167 مليون دولار.

¹ - شبكة سنابل للتمويل الأصغر، التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر الخاص بالأردن، ص: 40

الجدول رقم (3-11): يوضح تحليل الطلب على التمويل الأصغر في الأردن

5,951,000	إجمالي السكان
62%	نسبة السكان في الفئة العمرية 15 إلى 64 عاما (النسبة المئوية من إجمالي عدد السكان)
3,682,818	عدد السكان في الفئة العمرية 15 إلى 64 عاما
14%	نسبة السكان تحت خط الفقر
1,259,524	عدد السكان الفقراء في الفئة العمرية 15 إلى 64 عاما % 20+
503,809	عدد السكان في الفئة العمرية 15 إلى 64 عاما الذين يسعون للحصول على التمويل الأصغر
377,857	في الفئة العمرية 15 إلى 64 عاما المؤهلين للحصول على التمويل الأصغر
814	متوسط حجم القرض بالدولار
308,572,161	الطلب المحتمل بالدولار (إجمالي محفظة القروض)
172,413	الانتشار في عام 2009
140,342,559	إجمالي محفظة القروض القائمة في 2009 بالدولار
46%	معدل التغلغل
205,444	عدد المقترضين الذين يمثلون فجوة الانتشار
167,229,562	إجمالي محفظة القروض بالدولار اللازمة لتغطية الفجوة في الانتشار

المصدر: شبكة سنايل للتمويل الأصغر، التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر الخاص بالأردن سنة 2010، ص: 24
كما أنه خلال عام 2010 فقد استطاعت مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن أن تحقق قفزة مهمة في نشاطاتها يمكن أن نشير إليها من خلال الإنجازات الآتية¹:

- بلغ متوسط معدل النمو السنوي لعملاء مؤسسات التمويل الأصغر 28% من عام (2006-2010)؛

- تم التركيز على النساء، فقد شكلت نسبة النساء من عدد المقترضين 71%؛

- بلغت إجمالي محفظة القروض (11,600,000 دينار أردني) وعدد المقترضين (203 ألف) مقترض.

أما خلال الفترة 2010-2013 فقد حققت صناعة التمويل الأصغر في المتوسط نسب نمو واعدة بحدود 24%، حيث ارتفعت محفظة القروض الإجمالية من 64.2 مليون دينار أردني لتبلغ حوالي 123 مليون دينار أردني. كما استطاعت مؤسسات التمويل الأصغر استهداف عدد أكبر من العملاء ليصل إلى ما يقارب 283 ألف عميل في كافة أنحاء المملكة 84% منهم من الإناث تقل أعمار 80% منهم عن 45 سنة، كما ازداد العدد الكلي لفروع مؤسسات التمويل الأصغر ليصل إلى 133 فرعاً تغطي جميع محافظات المملكة، علماً بأن 83 فرعاً تقع خارج العاصمة عمان، أي حوالي 62% من عدد الفروع، وتعد هذه النسب دليلاً واضحاً على حجم الطلب الكبير على خدمات صناعة التمويل الأصغر

¹ - قحطان عبد سعيد السامرائي، منى محمد حبش، مرجع سابق ص: 16

ثانياً: مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن

إلى غاية السداسي الأول من سنة 2020 بلغ¹ عدد مؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها بالنشاط في المملكة 10 مؤسسات وهي مؤسسات تختلف من الحجم والغاية من إنشائها وكيفية عملها وانتشارها وكفاءتها وشكلها القانوني، فيما القاسم المشترك فيما بينها أنها تقوم بعمليات الإقراض الصغير، بالإضافة إلى خدمات التمويل الأصغر الأخرى، ويمكن توضيح هذه المؤسسات في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12): مؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها بالعمل في الأردن

الرقم	اسم المؤسسة
01	الأهلية للتمويل الأصغر
02	الشركاء للتمويل الأصغر
03	الأردنية للتمويل الأصغر
04	البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة
05	الأمين للتمويل الأصغر
06	صندوق المرأة للتمويل الأصغر
07	دائرة التمويل الأصغر (الأونروا)
08	فينكا للتمويل الأصغر
09	إثمار للتمويل الأصغر الإسلامي
10	النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني

الفرع الثالث: التحليل الكمي لقطاع التمويل الأصغر الأردني

أولاً: أداء وإنجازات قطاع التمويل الأصغر الأردني من الفترة 2012 إلى غاية 2020

تشير التقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني إلى أن قطاع التمويل الأصغر حقق نمو متسارع من سنة 2012 إلى غاية سنة 2020، وفيما يلي سنحاول استعراض أهم مؤشرات الأداء الكمية للقطاع ونسبة نموها خلال الفترة المذكورة من خلال الجداول التالية:

¹ عيسى علي الزعبي، واقع التمويل الأصغر في الأردن (دراسة تحليلية)، الندوة العلمية الافتراضية لمنصة الاقتصاد الإسلامي، نوفمبر 2020، ص:

1. نمو المحفظة الاقراضية للتمويل الأصغر:

الجدول رقم (3-13): نمو المحفظة الاقراضية

العام	حجم المحفظة الاقراضية	نسبة النمو
2012	85,842,671	/
2013	111,000,898	29%
2014	138,362,348	25%
2015	159,081,234	15%
2016	193,417,123	22%
2017	229,714,117	19%
2018	238,365,815	4%
2019	263,971,596	11%
2020	264,855,725	0,3%

المصدر: شبكة تنمية - تقرير الربع الأول 2020 متاح على الموقع: www.tanmeyahjo.com

نلاحظ من الجدول رقم (3-13) تحقيق نمو مستمر في المحفظة الاقراضية¹ على مدار السنوات الثمانية بمتوسط بلغ 14%، وهذا ما يؤشر على التوسع في الانتشار الذي عرفته صناعة التمويل الأصغر في المملكة، كما نلاحظ أن صناعة التمويل الأصغر حققت معدلات نمو وانتشار جيدة منذ انطلاقتها وحققت نمو متسارع في محافظتها بلغ مداه في سنة 2013 ووصل إلى 29%، نتججه للاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتحسن مناخ الأعمال داخل المملكة، لكن سرعان ما عاد إلى التراجع التدريجي في نسب النمو حتى وصل إلى 4% سنة 2018، حيث عرفت هذه السنة دخول مؤسسات التمويل الأصغر تحت المظلة الرقابية للبنك المركزي، إذ تم تحديد نسبة التمويل الاستهلاكي بما لا يزيد عن 25% من إجمالي التمويل، بالإضافة إلى شروط وضوابط أخرى فرضها البنك المركزي على مؤسسات التمويل الأصغر تتعلق بحماية المستهلك المالي وتحديد سقف التمويل، كما عرف مؤشر المحفظة المالية انخفاضاً حاداً في نسبة النمو ابتداءً من سنة 2019 إلى 2020 بلغ 0,3%، وهو ما يعزى إلى الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على الاقتصاد الأردني بشكل عام وعلى قطاع التمويل الأصغر بشكل خاص، نتيجة الإغلاق والحظر المطبق في جميع أنحاء المملكة.

¹ - عيسى علي الزعبي، مرجع سابق، ص: 230.

2. نمو العملاء النشطين والقروض النشطة:

الجدول رقم (3-14): نمو العملاء النشطين والقروض النشطة إلى غاية 2020

الأعوام	عدد العملاء النشطين	نسبة النمو	عدد القروض النشطة	نسبة النمو
2012	217,335	/	234,490	/
2013	266,673	23%	282,174	20%
2014	314,435	18%	318,907	13%
2015	346,580	10%	344,036	8%
2016	377,693	9%	375,775	9%
2017	417,138	10%	412,557	10%
2018	440,857	5,7%	431,139	4,5%
2019	468,415	6,3%	454,293	5,4%
2020	467,805	-0,1%	450,179	-1%
	متوسط نسبة النمو	10%	متوسط نسبة النمو	9%

المصدر: شبكة تنمية - تقرير الربع الأول 2020 متاح على الموقع: www.tanmeyahjo.com

نلاحظ من الجدول أعلاه عدد العملاء النشطين حقق زيادة في النمو ولو بنسب متناقصة بلغت في المتوسط 10%، فيما بلغ متوسط عدد القروض 9% على مدار السنوات الثمانية المشار إليها في الجدول، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسب إجمالية، وتختلف من مؤسسة إلى أخرى وتتفاوت بين مختلف المحافظات الأردنية المقدره باثني عشر محافظة، وقد تم تسجيل أعلى نسبة نمو في عدد العملاء النشطين وحجم القروض من سنة 2012 إلى 2013، بنسبة قدرت بـ 20%، في حين سجلت أدنى نسبة نمو من سنة 2019 إلى سنة 2020، بنسبة قدرت بـ 1% ويرجع ذلك لظروف الجائحة التي أثرت سلبا على قطاع التمويل الأصغر.

3. عدد فروع مؤسسات التمويل الأصغر المنتشرة:

الجدول رقم (3-15): عدد فروع مؤسسات التمويل الأصغر المنتشرة

نسبة النمو	عدد الافرع	العام
/	117	2012
4%	122	2013
16%	141	2014
14%	161	2015
9%	176	2016
3%	182	2017
7%	195	2018
11%	217	2019
-3 %	211	2020

المصدر: شبكة تنمية - تقرير الربع الأول 2020 متاح على الموقع: www.tanmeyahjo.com

نلاحظ من الجدول أن مؤشرات الانتشار والوصول للعملاء بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر الأردنية حققت نمو في معدل متوسط بلغ 8%، خلال السنوات المذكورة ويؤكد أن الأردن من الدول التي حققت انتشاراً جيداً للتمويل الأصغر عبر مختلف المحافظات بالمقارنة بغيرها من الدول العربية.

الفرع الرابع: تأثير جائحة كورونا كوفيد-19 على قطاع التمويل الأصغر الأردني

التزم قطاع التمويل الأصغر الرسمي والمرخص من قبل البنك المركزي الأردني¹ والذي يضم عشر مؤسسات تمويل أصغر، بأداء رسالة اجتماعية وتنموية، والتي يحرص من خلالها على المساهمة في تحسين الظروف الاقتصادية لأفراد المجتمع المستهدفين من قبل هذا القطاع، تحقيقاً لمبدأ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الاقتصادية تجاه المجتمع في الظروف الصعبة، وعليه فقد تم إطلاق مجموعة من الحملات التطوعية بهدف خدمة المجتمعات المحلية ضمن الظروف الراهنة من خلال التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بتوزيع الأدوية والسلع والمواد الأساسية للمواطنين خصوصاً المتضررين بفعل الجائحة، بالإضافة إلى مبادرة موظفي القطاع بالتبرع بأجر يوم عمل، وفيما يخص نشاط مؤسسات التمويل الأصغر واستجابة لمتطلبات المرحلة فقد أطلقت مؤسسات التمويل الأصغر بالتعاون مع البنك المركزي الأردني وبإشراف من وكالة تنمية (شبكة مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن)، أطلقت مجموعة من الحملات التوعوية المتعلقة بإنشاء المحافظ الإلكترونية للاستفادة من خدمات الدفع الإلكتروني بواسطة الهاتف النقال، بالإضافة إلى تعزيز استخدامات النقود الإلكترونية بشكل مناسب لاحتياجات

¹ - سليم النمري، تقرير قطاع التمويل الأصغر في الأردن في مواجهة فيروس كورونا المستجد، متوفر على الرابط:

<https://www.findevgateway.org/ar/blog/2020/05/qta-altmwy-l-alasghr-fy-alardn-fy-mwajht-fyrws-kwrwna-almstjd>

العملاء مما يقلل من الحاجة إلى استخدام النقود الورقية خلال هذه الفترة تحديداً وبالتالي ضمان حماية الفئات الأكثر تعرضاً لتداعيات الجائحة في الأردن، أما فيما يخص تأثير مختلف الفاعلين في قطاع التمويل الأصغر الأردني من عملاء ومؤسسات تمويل أصغر بالإضافة إلى مشاريع التمويل الأصغر، فقد تأثرت سلباً كباقي القطاعات بفعل الركود الاقتصادي الناجم عن إجراءات الغلق الاحترازية التي فرضتها الجائحة، ويظهر الجدول أدناه مقارنة مؤشرات الأداء بين الربع الرابع من 2019 مع بداية الجائحة مقارنة بالربع الثاني من سنة 2020، يبين من خلال ذلك انخفاض و تراجع في أغلب المؤشرات.

الجدول رقم (3-16): أثر جائحة كورونا على أداء قطاع التمويل الأصغر الأردني

نسبة النمو	عدد الافرع	العام
/	117	2012
4%	122	2013
16%	141	2014
14%	161	2015
9%	176	2016
3%	182	2017
7%	195	2018
11%	217	2019
-3 %	211	2020

المصدر: عيسى علي الزعي، واقع التمويل الأصغر في الأردن (دراسة تحليلية)، الندوة العلمية الافتراضية لمنصة الاقتصاد الإسلامي، نوفمبر 2020، ص: 231.

المطلب الثالث: التجربة المصرية للتمويل الأصغر

تعتبر مصر الأولى عربياً من حيث انتشار خدمات التمويل الأصغر والثانية بعد المغرب من حيث محفظة القروض، عند نهاية العام 2019، وصل عدد مقدمي خدمات التمويل متناهي الصغر في مصر لـ 964 هيئة مقدمة للخدمة منها 11 شركة و 17 منظمة غير هادفة للربح من الفئة أ، و 16 منظمة غير هادفة للربح من الفئة ب، و 920 منظمة غير هادفة للربح من الفئة ج، بالإضافة إلى البنوك، يخدمون أكثر من 3.1 ملايين عميلاً نشطاً بمحفظة قروض تتجاوز 16.5 مليار جنيه مصري (حوالي مليار وأربعون مليون دولار)، وينظم القانون رقم 141 الصادر عام 2014 عمل قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر، ويمنح القانون الهيئة العامة للرقابة المالية سلطة الترخيص والتنظيم والإشراف على القطاع.

الفرع الأول: دور الشمول المالي في انتشار التمويل الأصغر في مصر

تتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، بحيث تعمل على تدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي للمواطنين، باعتباره أحد ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي، ويعمل الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية، كما يساعد في تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه لشرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء، ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

على الرغم من ضعف التشريعات فيما يتعلق بتشجيع نظام اقتصادي غير نقدي¹ إلا أن هناك سعي حكومي واضح في هذا المجال لا يمكن إغفاله، يتجسد في استراتيجية التنمية المستدامة المتمثلة في رؤية مصر 2030 التي تبنتها وزارة التخطيط، وقد تم العمل بهذه الاستراتيجية بدءاً من يناير 2016، أن استراتيجية الدولة المصرية لتعزيز الشمول المالي تحت إشراف البنك المركزي والتي تم اعتمادها في يناير 2016، تضمنت من بين بنودها تدابير ترمي إلى دعم الشركات المتناهي الصغر والصغيرة وتهدف كذلك إلى إيصال الخدمات التمويلية إلى شرائح واسعة من المجتمع المصري خصوصاً النساء، كما قام البنك المركزي المصري بإصدار العديد من المبادرات التي استهدفت فئة من الشركات المتناهية الصغر، ومن بين أهم ما تضمنته أيضاً²:

- تشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، عن طريق إلزام البنوك بزيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة لتلك الشركات لتصل إلى نسبة لا تقل عن 20% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك وذلك خلال أربع سنوات من تاريخ إصدار هذه التعليمات التي تنتهي في يناير 2020؛

- السماح للبنوك بخصم كامل قيمة الفوائد على القروض وتقديم التسهيلات الائتمانية المباشرة للشركات والمنشآت الصغيرة مع إيلاء العناية للقطاعات الاقتصادية الهامة وبالأخص الشركات والمنشآت الصناعية الصغيرة وتلك المنتجة للمكونات الوسيطة للصناعة أو لإحلال الواردات، بالإضافة إلى الأنشطة ذات الكثافة العمالية، مع إعطاء العناية للمشروعات صاحبة الأفكار المبتكرة والمشروعات التي تستهدف التصدير.

كما عمل الاتحاد المصري³ لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الجمعيات ومؤسسات التمويل الأصغر لتذليل الصعوبات التي تواجهها تلك المؤسسات، منها صعوبة الحصول على التمويل الأمر الذي دفع الاتحاد لعقد

¹ - صورية شني والسعيد بن لخصر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مقال منشور في مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02 سنة 2018، جامعة المسيلة، ص: 121.

² - يسر برنيه وآخرون، مرجع سابق ص 153.

³ - موقع الاتحاد المصري لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة متوفر على الرابط: <http://www.emff-eg.com/about-us>

سلسلة من الاجتماعات المتتالية للتنسيق مع قادة البنك المركزي بإدراج تمويل مؤسسات التمويل متناهي الصغر من الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ضمن نسبة الـ 20% الإلزامية من محافظ البنوك التجارية والموجهة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمطلوب الوصول إليها في 2020، وبالفعل استجاب البنك المركزي في إطار سياساته لدعم الشمول المالي . وكانت من نتائج تلك الجهود التي قام بها الاتحاد، أن حققت محافظة التمويل متناهي الصغر في مصر قفزة كبيرة وفقاً لآخر بيانات معلنة بنهاية الربع الثالث من عام 2017 وذلك فيما يخص قيمتها الإجمالية وعدد العملاء المستفيدين، إذ زاد إجمالي المحفظة النشطة بمعدل 40% لتصل إلى 9.3 مليار جنيه مقارنة بـ 6.6 مليار جنيه في بداية عام 2017، كما زادت قاعدة العملاء النشطين بنحو 20% لتسجل 2.4 مليون عميل مقابل 2 مليون عميل في بداية عام 2017.

الفرع الثاني: الطلب المحتمل على التمويل الأصغر وتحليل الفجوة بين العرض والطلب

يقدر الجدول أدناه الطلب على التمويل الأصغر في مصر¹، ويحدد الفجوة بين العرض والطلب، بحيث يبدأ الجدول بحساب السكان في سن العمل، يضرب إجمالي السكان في نسبة السكان بين 15 إلى 64 سنة (السكان في سن العمل) ثم يحسب الجدول عدد الفقراء في سن العمل، يضرب إجمالي عدد السكان في سن العمل في نسبة السكان تحت خط الفقر، ثم إضافة 20% من السكان في سن العمل لتعكس نسبة السكان الذين يعيشون فوق خط الفقر مباشرة، والذين يعانون من صعوبة الوصول للخدمات المالية، يهدف الجدول إلى تقدير عدد الفقراء تقديراً واقعياً، نظراً لأن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر يقدر بأقل من الحقيقة. ونتيجة لنقص بيانات التوظيف سواء عن القطاع الرسمي أو غير الرسمي، نفترض وجود 40% من الفقراء في سن العمل يسعون للحصول على قروض التمويل الأصغر، لحساب الطلب على قروض التمويل الأصغر، نفترض أن نسبة 75% فقط من الذين يسعون للحصول على قروض التمويل الأصغر هم بالفعل مؤهلين للحصول عليها، وبناء على هذا التقدير، يتوقع وجود ستة ملايين في سن العمل مؤهلين للحصول على قروض التمويل الأصغر، وطبقاً لتقدير تغلغل التمويل الأصغر في مصر بنسبة 23%، فإن حوالي 4.9 مليون من السكان في سن العمل يستطيعون الحصول على خدمات التمويل الأصغر، ومن ثم يحتاج قطاع التمويل الأصغر إلى ضخ مبالغ إضافية تصل إلى 1,28 مليار دولار، أو بعبارة أخرى هناك فجوة بين العرض و الطلب تقدر بـ 1,28 مليار دولار، و يمكن توضيح ما تم ذكره في الجدول التالي:

¹ - طويطي مصطفى، وأولاد حيمودة عبد اللطيف، آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «قراءة لتجربة المصرية في صناعة التمويل الأصغر» مقالة في مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد الأول، 2019، جامعة غرداية، ص: 21- بتصرف-

الفصل الثالث: واقع صناعة التمويل الأصغر في بعض الدول العربية (الجزائر، السودان، الأردن، مصر واليمن)

الجدول رقم (3-17): تحليل الطلب على التمويل الأصغر والفجوة بين العرض والطلب على التمويل الأصغر في مصر

82,999,393	إجمالي السكان
63%	نسبة السكان في الفئة العمرية 15 إلى 64 عاما (النسبة المئوية من إجمالي عدد السكان)
52,399,599	عدد السكان في الفئة العمرية 15 إلى 64 عاما
20%	نسبة السكان تحت خط الفقر
20,959,839	عدد السكان الفقراء في الفئة العمرية 15 إلى 64 عاما % 20+
8,383,936	عدد السكان في الفئة العمرية 15 إلى 64 عاما الذين يسعون للحصول على التمويل الأصغر
6,287,952	في الفئة العمرية 15 إلى 64 عاما المؤهلين للحصول على التمويل الأصغر
263	متوسط حجم القرض بالدولار
1,655,145,490	الطلب المحتمل بالدولار (إجمالي محفظة القروض)
1,424,860	الانتشار في عام 2009
375,058,631	إجمالي محفظة القروض القائمة في 2009 بالدولار
23%	معدل التغلغل
4,863,092	عدد المقترضين الذين يمثلون فجوة الانتشار
1,280,086,859	إجمالي محفظة القروض بالدولار اللازمة لتغطية الفجوة في الانتشار

المصدر: شبكة سنابل للتمويل الأصغر، التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر بمصر سنة 2010، ص: 40

الفرع الثالث: مؤسسات التمويل الأصغر في مصر (جانب العرض)

أولاً: القنوات الرسمية المقدمة لخدمات التمويل المتناهي الصغر في مصر*

نقصد بقنوات التمويل الأصغر في مصر بالجهات المخولة والمرخص لها من قبل السلطات بمزاولة نشاط التمويل الأصغر وتقديم خدماته، لكن قبل أن نتطرق إليها يجب الإشارة إلى الإطار القانوني والتنظيمي للتمويل الأصغر في مصر، فما يميز التمويل المتناهي الصغر كما يصطلح عليه في أغلب الدراسات المصرية، وجود قانون مستقل ومنظم يتمثل في القانون رقم 141 لسنة 2014، ومن أهم بنود هذا القانون:¹

- تختص الهيئة العامة للرقابة المالية دون غيرها بمنح تراخيص مزاولة نشاط التمويل الأصغر للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية؛
- ينص القانون على ضوابط مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر بما يضمن مصالح الأطراف المعنية؛

* - يصطلح التمويل المتناهي الصغر في مصر على جميع أشكال التمويل المقدم للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

¹ - هشام حزة جاد وعاطف حسن عمرو، سلسلة بحوث مقدمة للمشاركة في المسابقة البحثية العاشرة للمعهد المصري المصري 2020، بعنوان عادة تعريف دور البنوك في تحقيق النمو المتوازن بالتركيز على الاستثمار في الصناعة أو التمويل العقاري أو ريادة الأعمال، ص: 14 متاح على الموقع

- ينشأ بالهيئة العامة للرقابة المالية وحدة مستقلة ذات طابع خاص للرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر من الجمعيات والمؤسسات الأهلية؛
- تضمنت بنود القانون إنشاء اتحاد يضم الجهات العاملة في نشاط التمويل الأصغر يسمى الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر.

هذا وتتخذ القنوات أو المؤسسات الرسمية المقدمة لخدمات التمويل الأصغر أشكالاً قانونية مختلفة ومن أهمها:

1. التمويل الأصغر من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية:

تعتبر الجمعيات¹ المقدمة لخدمات التمويل الأصغر شريكاً أساسياً وهاماً في سوق التمويل الأصغر المصري، إذ تستطيع هذه الجمعيات الوصول إلى العملاء والفئات المستهدفة في المناطق النائية والأكثر فقراً، والتي يصعب على القنوات الأخرى مثل البنوك الوصول إليها، وتصنف هذه الجمعيات والمؤسسات الأهلية حسب القانون المصري إلى ثلاث أصناف رئيسية²:

1.1. جمعيات ومؤسسات أهلية من الصنف (أ):

وهي الجمعيات التي تبلغ محفظة التمويل الأصغر لديها مبلغ 50 مليون جنيه أو تفوق وعددها 17 جمعية؛

2.1. جمعيات ومؤسسات أهلية من الصنف (ب):

وهي الجمعيات التي تتراوح قيمة محفظة التمويل الأصغر لديها ما بين 10 ملايين جنيه إلى أقل من 50 مليون جنيه وعددها 16 جمعية؛

3.1. جمعيات ومؤسسات أهلية من الصنف (ج):

وهي الجمعيات التي تقل محفظة التمويل الأصغر القائمة لديها مبلغ 10 مليون جنيه وعددها 920 جمعية.

2. التمويل الأصغر من خلال المؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التمويل متناهي الصغر):

تقدم خدمات التمويل إلى كافة الشركات والمؤسسات غير المصرفية المرخصة بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصور لكي تقوم بإعادة الإقراض للعملاء المستهدفين بالمناطق النائية بجميع المحافظات المصرية، ويمكن أن يحصل العميل من خلال تلك الشركات والمؤسسات على تمويل يصل إلى 30 ألف جنيه ويرتبط ذلك بالجدارة الائتمانية لهذه الشركات وقدرتها على استيفائها شروط التدرج في الفرض للعميل.

¹ - بوهرين فتيحة، مرجع سابق، ص: 154.

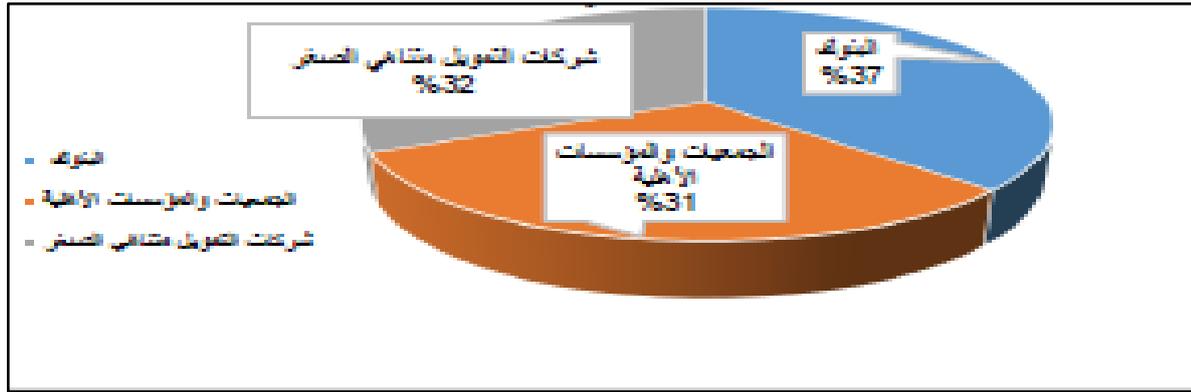
² - تقرير بعنوان: قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر ما بين التدابير الاحترازية والاستجابة الفعلية أمام تفشي فيروس كورونا المستجد، متوفر على

3. التمويل من خلال البنوك:

توفر خدمات التمويل الأصغر أيضا من خلال البنوك وتعمل السلطات على توسيع نطاق محفظة البنوك التي تتعامل في مجال التمويل الأصغر مستفيدا من قدرة البنوك على استهداف العملاء بالقرى والمدن عبر فروعها الكثيرة المنتشرة بجميع المحافظات، ويتم ذلك من خلال محورين:

- **المحور الأول:** تمويل العملاء مباشرة من خلال فروع البنوك بالقرى والمدن بقيمة يمكن أن تصل إلى 30 ألف جنيه للعميل؛
 - **المحور الثاني:** تمويل الجهات الوسيطة (بما في ذلك شركات التمويل متناهي الصغر والجمعيات والمؤسسات الأهلية لإعادة الإقراض للعملاء، بقيمة قد تصل إلى 25 ألف جنيه.
- والشكل الموالي يوضح نسبة مساهمة كل قناة في التمويل الأصغر في المحفظة التمويلية الكلية الموجهة للتمويل الأصغر

الشكل رقم (3-9): نسبة مساهمة مصادر التمويل الأصغر من إجمالي المحفظة الائتمانية للتمويل الأصغر في مصر



المصدر: منشورات المعهد المصرفي المصري متوفر على الرابط التالي:

<https://ebi.gov.eg/wp-content/uploads/2021/02/redefining.pdf>

ثانياً: بيانات الانتشار لأهم مقدمي خدمات التمويل الأصغر في مصر

على الرغم من أنه هناك إلى غاية سنة 2009 ما يزيد عن 200 جهة مقدمة للتمويل الأصغر في مصر¹، فأكبر خمس مؤسسات تمويل أصغر حسب إجمالي محفظة القروض تمثل حوالي 40% من إجمالي محفظة القروض في البلاد، وكانت مستويات النمو بين العديد من مؤسسات التمويل الأصغر المصرية متواضعة إلى حد ما على مدى السنوات القليلة الماضية، باستثناء برنامج التضامن للتمويل الأصغر والجمعية المصرية لتنمية وتطوير المشروعات (Lead)، من حيث النمو في الانتشار، ويعتبر النمو في المحفظة على الأغلب بأنه انعكاس للنمو في عدد المقترضين وأن متوسط رصيد القرض لكل مقترض في مصر لا يزال ضمن الأقل في المنطقة، ويقدم الجدول

¹ - شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية- سنابل-، تقرير عن صناعة التمويل الأصغر في مصر 2010 ص: 10.

الفصل الثالث: واقع صناعة التمويل الأصغر في بعض الدول العربية (الجزائر، السودان، الأردن، مصر واليمن)

التالي ملخص بيانات مقدمي خدمات التمويل الأصغر الأساسيين في مصر، ويقدر متوسط رصيد القرض لهذه المؤسسات بنحو 190 دولار بما يمثل 12% من الدخل الفردي في مصر الذي يقدر بنحو 1580 دولار، وبما أن متوسط رصيد القرض أقل من 20% من الدخل القومي الإجمالي للفرد، فإن جميع المؤسسات الأربعة الواردة في الجدول، تعتبر مؤسسات مركزة على الفقر وتستهدف الفقراء بالدرجة الأولى، والجدول أدناه يوضح بيانات الانتشار لأهم مقدمي التمويل الأصغر في مصر.

جدول رقم (3-18): بيانات الانتشار لأهم مقدمي التمويل الأصغر في مصر

الرقم	مؤسسات التمويل الأصغر	المقترضون النشطون	المقترضات %	إجمالي المحفظة	متوسط رصيد	متوسط رصيد القرض/ الدخل
1	جمعية رجال اعمال أسيوط	219.662	/	52.836.962	241	15.22%
2	الجمعية المصرية لتطوير المشروعات	156.833	87%	16.746.888	107	6,76%
3	جمعية رجال اعمال بالإسكندرية	100.807	58%	29.249.042	290	18.36%
4	الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع	98.035	71%	16.818.754	172	10,86%
5	جمعية رجال الاعمال بالدقهلية	93.533	60%	19.869823	212	13.45%
6	برنامج التضامن للتمويل الأصغر	67.845	100%	7.239.736	107	6.75%
7	الهيئة القبطية للخدمات الاجتماعية	33.400	69%	4.857.277	145	9.20%
8	جمعية رجال اعمال لتنمية المجتمع بالشرقية	29.196	67%	5.531.387	189	11.99%
9	وكالة آغا خان للتمويل الأصغر	17.818	40%	3.703.118	208	13.15%
10	الجمعية الإقليمية لتنمية المشروعات بسوهاج	14.822	85%	3.088.919	208	13.19%
11	جمعية سيدات اعمال أسيوط	16.200	100%	1.949.182	120	7.62%
12	جمعية تنمية الاعمال بشبرا الخيمة	13.161	100%	1.788.084	136	8.60%
13	جمعية رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بسوهاج	1.947	40%	672.169	345	21.85%
14	جمعية رجال اعمال بشمال سيناء	5.055	80%	667.285	132	8.35%
	الإجمالي	868.315		165.018.626		

المصدر: شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية سنابل، تقرير عن صناعة التمويل الأصغر مصر.

الفرع الرابع: تطور المحفظة الاقراضية للتمويل الأصغر من ديسمبر 2016 إلى غاية ديسمبر 2019

تطورت قيمه المحفظة الائتمانية للتمويل الأصغر نتيجة للمجهودات والسياسات المتبعة والمبادرات التي قدمتها الدولة المصرية¹ عن طريق البنك المركزي تطور النشاط، حيث شهدت نهاية عام 2019 نموا ملحوظا في قيمة أرصدة التمويل بنسبة 47 % وبقيمة 26,181 مليار جنيه مقارنة بعام 2018 والتي بلغ فيه إجمالي الرصيد 17,789 مليار جنيه، كما تزامن النمو في قيمة المحفظة مع زيادة أعداد المستفيدين ففي نهاية عام 2019 زادت قاعدة المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر من 2 مليون إلى 3,5 مليون مستفيد بنمو بلغ 170%، بزيادة قدرت بـ 1,5 مليون عميل جديد، وقد كان لتوفير التمويل من البنوك المصرية إلى الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات المرخص لها لإعادة ضخها للمستفيدين، نتيجة مبادرة البنك المركزي أكبر الأثر في تحقيق هذه المعدلات، هذا واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل البنوك المركز الأول بنسبة 37%، لتأتي بعدها شركات التمويل متناهي الصغر بـ 32%، فيما كانت حصة الجمعيات و المؤسسات الأهلية 31%، من المحفظة الكلية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-19): توزيع المحفظة الاجمالية الموجهة للتمويل الأصغر بمصر (المبالغ بملايين الجنيهات)

المؤسسات	السنوات	2016	2017	2018	2019
البنوك		1046	3800	6240	9666
الجمعيات والمؤسسات الاهلية		3441	4599	6296	8217
شركات التمويل متناهي الصغر		1045	2520	5253	8298
الإجمالي		6132	10919	17,789	26,181

المصدر: منشورات المعهد المصرفي المصري متوفر على الرابط التالي:

<https://ebi.gov.eg/wp-content/uploads/2021/02/redefining.pdf>

الفرع الخامس: تأثير جائحة كورونا كوفيد-19 على قطاع التمويل الأصغر المصري:

تم إصدار عدد من التعليمات من طرف الهيئة العامة للرقابة المالية، بشأن الإجراءات الاحترازية لمواجهة مخاطر فيروس كورونا على نشاط التمويل متناهي الصغر في مصر ونستعرض فيما يلي أبرزها:

1. الإجراءات الوقائية التي يجب إتباعها لضمان صحة العاملين والعملاء:

- على كل جهة اعتماد خطة لاستمرارية العمل وحالة الطوارئ لديها، مع مراجعة الخطة أسبوعياً؛
- العمل على تزويد الفروع بأجهزة الكشف المبكر عن الإصابة بالفيروس للعاملين والعملاء واتخاذ ما يلزم حال الاشتباه في أي حالة، مع استخدام قفازات الحماية للعاملين والعملاء خاصة عند تداول النقدية؛

¹ - هشام حمزة جاد وعاطف حسن عمرو، مرجع سابق، ص: 15.

- اعتماد آلية المتابعة عن بعد لأداء محفظة مسؤولي التمويل، واللجوء للمتابعة الميدانية في حال الضرورة؛
- إتاحة استخدام الوسائل الإلكترونية في العمليات اليومية وتداول المستندات.

2. تعزيز الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر:

- توعية العملاء بتسهيلات¹ إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على نقاط البيع الإلكتروني لمدة 6 أشهر لتشجيعهم على استخدامها؛
- العمل على تزويد العملاء بخدمات مالية وغير مالية تلائم الظروف الراهنة؛
- تتحمل المؤسسات/الشركات عبء مصروفات المعاملات المالية الإلكترونية المختلفة التي تتم مع جهات الدفع الإلكتروني الأخرى؛
- إعفاء العملاء من عمولة السداد المعجل للمديونيات في حال دفع العميل أكثر من قسط؛
- تساهم مؤسسات التمويل الأصغر في تحمل قيمة أقساط التأمين الإلزامي الأصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلي.

المطلب الرابع: التجربة اليمنية للتمويل الأصغر

تعود بدايات ظهور نشاط التمويل الأصغر في شكله المؤسساتي في اليمن² إلى تسعينيات القرن الماضي وبالضبط عام 1997 بفضل دعم الدول المانحة، حيث اعتبرته الحكومة أداة هامة لمواجهة الفقر وتقليص البطالة، عبر تقديم الخدمات التمويلية إلى الفقراء الناشطين اقتصادياً وإلى رواد الأعمال من أصحاب المشاريع الصغيرة، وقد شهد قطاع التمويل الأصغر اليمني اتساعاً ونمو كبيرين على مستوى الخدمات والفئة المستهدفة ففي نهاية مايو 2014، كانت اثني عشر مؤسسة تمويل أصغر تقدم خدماتها لأكثر من 112 ألف مقترض، وأكثر من 400 ألف مدخر ومحفظة قروض بلغت 12 مليار ريال، بينما كانت نسبة النمو مرتفعة نسبياً إلا أن الانتشار التمويل الأصغر في اليمن مقارنة ببقية الدول العربية لا يزال محدوداً، إذ يشكل نسبة المقترضين في قطاع التمويل الأصغر اليمني 2% من مجموع المقترضين النشطين في الوطن العربي، ونسبة محفظة التمويل 1% من مجموع محفظة القروض القائمة في العالم العربي، وكما هو الحال في معظم الدول العربية تشكل المنظمات غير الحكومية، النموذج المؤسساتي المهيمن على القطاع ولعب الصندوق الاجتماعي للتنمية دوراً بارزاً في صناعة التمويل الأصغر في اليمن، كما تم تأسيس شبكة اليمن للتمويل الأصغر التي تهدف إلى تقديم المساعدة الفنية وبناء قدرات الموظفين والعاملين في قطاع

¹ - تقرير بعنوان: قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر ما بين التدابير الاحترازية والاستجابة الفعلية امام تفشي فيروس كورونا المستجد، متوفر

على الرابط: <https://www.findevgateway.org/ar/blog/2020/04/qta-altmwyl-mtnahy-alsghr-fy-msr->

[ma-by-n-aldabyr-alahtrazyt-walastjabt-alflyt-amam](https://www.findevgateway.org/ar/blog/2020/04/qta-altmwyl-mtnahy-alsghr-fy-msr-ma-by-n-aldabyr-alahtrazyt-walastjabt-alflyt-amam)

2 - محمد صالح اللاعي، التمويل الأصغر في اليمن رؤية مستقبلية، منشورات بنك الامل، اليمن، ص: 21

التمويل الأصغر، كما شكلت الشبكة مركز لتبادل المعلومات والخبرات والتوجيه والعمل كبوابة معلوماتية تقدم كل التفاصيل حول صناعة التمويل الأصغر اليمنية.

الفرع الأول: الطلب المحتمل على التمويل الأصغر وتحليل الفجوة بين العرض والطلب

تشكل سوق التمويل الأصغر اليمنية واحدة من أهم الأسواق العربية وأوسعها حجماً، حيث بلغ تعداد سكان اليمن¹ 23 مليون نسمة بمتوسط نمو سكان² يبلغ 2,9%، غالبية السكان تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة ويعيش أكثر من 54% تحت خط الفقر الوطني يقدر الجدول رقم (3-20) أدناه الطلب المحتمل على التمويل الأصغر في اليمن، ويحدد الفجوة بين العرض والطلب، بحيث يبدأ الجدول بحساب عدد السكان في سن العمل، يضرب إجمالي السكان في نسبة السكان بين 15 إلى 64 سنة (نسبة السكان في سن العمل) ثم نقوم بحساب عدد الفقراء في سن العمل، يضرب إجمالي عدد السكان في سن العمل في نسبة السكان تحت خط الفقر، ثم إضافة 20% من السكان في سن العمل لتعكس نسبة السكان الذين يعيشون فوق خط الفقر مباشرة، والذين يعانون من صعوبة الوصول للخدمات المالية، ونتيجة لنقص بيانات التوظيف سواء عن القطاع الرسمي أو غير الرسمي، نفترض وجود 40% من الفقراء في سن العمل يسعون للحصول على قروض التمويل الأصغر، لحساب الطلب على قروض التمويل الأصغر، نفترض أن نسبة 75% فقط من الذين يسعون للحصول على قروض التمويل الأصغر هم بالفعل مؤهلين للحصول عليها، وبناء على هذا التقدير، يتوقع وجود 2,5 مليون شخص في سن العمل مؤهلين للحصول على قروض التمويل الأصغر، وطبقاً لتقدير تغلغل التمويل الأصغر في اليمن بنسبة 2%، فإن حوالي 2.4 مليون من السكان في سن العمل يستطيعون الحصول على خدمات التمويل الأصغر، ومن ثم يحتاج قطاع التمويل الأصغر إلى ضخ مبالغ إضافية تصل إلى 466 مليون دولار، أو بعبارة أخرى هناك فجوة بين العرض والطلب تقدر بـ 466 مليون دولار، ويمكن توضيح ما تم ذكره في الجدول التالي:

¹ - عدد السكان في الجدول أعلاه يمثل إحصائيات 2009 أما حالياً فإن مجموع سكان اليمن يقارب 30 مليون.

² - شبكة سنابل للتمويل الأصغر، التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر الخاص باليمن، ص: 56

الفصل الثالث: واقع صناعة التمويل الأصغر في بعض الدول العربية (الجزائر، السودان، الأردن، مصر واليمن)

الجدول رقم (3-20): تحليل الطلب على التمويل الأصغر والفجوة بين العرض والطلب في اليمن

23,580,220	إجمالي السكان
54%	نسبة السكان في الفئة العمرية 15 إلى 64 عاما (النسبة المئوية من إجمالي عدد السكان)
16,699,876	عدد السكان في الفئة العمرية 15 إلى 64 عاما
45%	نسبة السكان تحت خط الفقر
8,280,319	عدد السكان الفقراء في الفئة العمرية 15 إلى 64 عاما % 20+
3,312,128	عدد السكان في الفئة العمرية 15 إلى 64 عاما الذين يسعون للحصول على التمويل الأصغر
2,484,096	في الفئة العمرية 15 إلى 64 عاما المؤهلين للحصول على التمويل الأصغر
191	متوسط حجم القرض بالدولار
473,953,523	الطلب المحتمل بالدولار (إجمالي محفظة القروض)
41,268	الانتشار في عام 2009
7,873,736	إجمالي محفظة القروض القائمة في 2009 بالدولار
2%	معدل التغلغل
2,442,828	عدد المقترضين الذين يمثلون فجوة الانتشار
466,079,787	إجمالي محفظة القروض بالدولار اللازمة لتغطية الفجوة في الانتشار

المصدر: شبكة سنابل للتمويل الأصغر، التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر باليمن سنة 2010، ص: 56

الفرع الثاني: مقدمو خدمات التمويل الأصغر في اليمن (جانب العرض)

ينقسم الأطراف المقدمة لخدمات التمويل الأصغر إلى قطاعين رئيسيين: القطاع الرسمي (بنوك التمويل الأصغر) والقطاع غير الرسمي (مؤسسات التمويل الأصغر).

الفرق الرئيسي بينهما هو أن بنوك التمويل الأصغر تخضع للتنظيم من قبل البنك المركزي، بموجب القانون الذي اعتمد عام 2009 لتنظيم أنشطة التمويل الأصغر، بناء عليه¹ تستطيع هذه المصارف تمويل أنشطتها عن طريق تعبئة المدخرات والودائع العامة، ولها الحرية في تحديد الميزانية للأنشطة والاستثمارات وفقا لأهدافها واستراتيجياتها الداخلية، أما مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تخضع للسلطة البنك المركزي، فهي لا تستطيع فعل ذلك، وهذا يجعلها تتكفل بالكامل تقريبا على الأموال والبرامج الخارجية الموجهة إليها عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية، تخضع هذه المؤسسات للقانون رقم 01 لسنة 2001، والذي يتعلق بتنظيم عمل الجمعيات والمؤسسات مثل المنظمات غير الحكومية والجمعيات التطوعية.

وتتشكل كيانات التمويل الأصغر النشطة في اليمن من عشر مؤسسات ثلاثة منها بنكية وسبع مؤسسات تمويل أصغر غير بنكية، تنشط في المناطق الريفية والحضرية، و الجدول التالي يوضح هذه الكيانات و بعض الخصائص المميزة لها.

¹ - منيف الشيبان، التمويل الأصغر في اليمن نظرة عامة على التحديات والفرص، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، اليمن، 2020، ص: 10

الفصل الثالث: واقع صناعة التمويل الأصغر في بعض الدول العربية (الجزائر، السودان، الأردن، مصر واليمن)

الجدول رقم (3-21): الهيئات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر وبعض الخصائص المميزة لها

المحافظات (الانتشار)	عدد الفروع	الصنف	سنة التأسيس	الهيئة
09	16	بنك	2007	بنك الأمل للتمويل الأصغر
22	أكثر من 100	بنك	2007	بنك الكرمي
09	16	بنك	2006	التضامن للتمويل الأصغر
10	17	منظمة غير حكومية	2002	المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر
01	05	شركة	2000	شركة الأوائل للتمويل الأصغر
05	13	مؤسسة	2000	مؤسسة نماء للتمويل الأصغر
01	01	برنامج	2001	برنامج أزال للتمويل الأصغر الإسلامي
01	01	برنامج	2000	برنامج حضرموت للتمويل الأصغر
03	06	برنامج	2003	برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر-ابن
03	08	منظمة غير حكومية	2005	مؤسسة عدن للتمويل الأصغر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

الفرع الثالث: تحليل المؤشرات الكمية لقطاع التمويل الأصغر اليمني

معظم مؤسسات التمويل الأصغر اليمنية¹ تنشط في المناطق الحضرية من البلاد، وهناك فقط اثنتان منها تنشطان في المناطق الريفية، حيث يعيش أكثر من ثلثي سكان اليمن، بلغ عدد المقترضين النشطين اعتباراً من ديسمبر 2019 حوالي 88 ألفاً، وبلغت قيمة إجمالي المحفظة الاستثمارية 19,192,000,000 ريال يمني أي (حوالي 32 مليون دولار)، كما بلغ إجمالي القروض المصروفة منذ العام 1997، حين بدأ قطاع التمويل الأصغر في اليمن 832,176 قرض، وبلغت قيمة إجمالي المحفظة الاستثمارية أكثر من 120 مليار ريال يمني (أي حوالي 200 مليون دولار أمريكي)، أما فيما يخص المودعين أو المدخرين فإنه واعتباراً من ديسمبر 2015، بلغ عدد المدخرين النشطين في قطاع التمويل الأصغر اليمني بلغ 1,3 مليون مدخر، وبلغ متوسط حجم القرض لنفس السنة 89,072 ريال يمني أي ما يعادل (148 دولار أمريكي)، وبلغ متوسط سعر الفائدة 18% و يشكل النساء 35,4% من مجموع المقترضين.

وسنحاول فيما يلي استعراض المؤشرات الكمية لصناعة التمويل الأصغر اليمنية من 2009 إلى غاية 2019 وفقاً للجدول التالي:

¹ - منيف الشيبان، مرجع سابق، ص: 12

1. قيمة محفظة القروض المستحقة (بالمليون ريال يمني):

عرفت محفظة القروض اليمنية تطورا ملحوظا انطلاقا من سنة 2009 إلى غاية 2014 لتشهد تراجعا في بداية من 2014 إلى غاية 2017 بفعل الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة، لتعاود الارتفاع وتبلغ ذروتها سنة 2019، كما نلاحظ أن مساهمة القطاع البنكي في محفظة القروض فعال، إذ تجاوزت قيمته النصف ابتداء من سنة 2013، وهو ما يفسر الدعم الحكومي الكبير لنشاط التمويل الأصغر اليمني.

جدول رقم (3-22): قيمة محفظة التمويل الأصغر بالنسبة للبنوك والمؤسسات غير البنكية في اليمن

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	قيمة المحفظة
19,192	10,667	7,800	7,045	6,741	12,226	9,590	5,846	4,030	4,413	2,104	اجمالي قيمة المحفظة
7,838	5,511	3,489	3,664	3,117	6,142	4,399	3,599	2,673	3,170	2,005	حصة المؤسسات
11,354	6,156	4,311	3,381	3,624	6,084	5,191	2,247	1,357	1,243	99	حصة البنوك الثلاثة
59%	58%	55%	48%	54%	50%	54%	38%	34%	28%	5%	مساهمة البنوك %

المصدر: منيف الشيبان، التمويل الأصغر في اليمن نظرة عامة على التحديات والفرص، ص: 16.

2. عدد المقرضين النشطين:

هناك نمو وتزايد في عدد المقرضين بداية من سنة 2009 إلى غاية 2014 أين بلغ هذا النمو ذروته ليشهد بعد ذلك بعض التراجع، ويعود ذلك كما أشرنا سابقا للظروف السياسية والأمنية المضطربة في البلد، وشكل عدد عملاء القطاع المصرفي ما يقارب النصف ابتداء من سنة 2013، والجدول التالي يوضح هذه النتائج بالتفصيل

الجدول رقم (3-23): عدد المقرضين النشطين في اليمن من سنة 2009 إلى 2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المقرضين النشطين
87,791	83,490	85,259	91,017	93,118	120,839	99,726	82,206	63,618	66,419	40,630	عدد العملاء
42,616	42,615	45,087	50,579	47,888	64,384	50,718	48,786	43,968	46,645	37,332	عملاء المؤسسات
87,791	40,875	40,172	40,438	45,230	56,455	49,008	33,420	19,650	19,774	3,298	عملاء البنوك
51%	49%	47%	44%	49%	47%	49%	41%	31%	30%	8%	نسبة عملاء البنوك

المصدر: منيف الشيبان، مرجع سابق، ص: 17

3. عدد المدخرين النشطين:

من خلال الجدول أدناه نلاحظ ارتفاع عدد المودعين في مؤسسات وبنوك التمويل الأصغر اليمنية، فقد شهدت الفترة من سنة 2011 إلى 2014 ارتفاعا يفوق نسبته 600%، ولكن سرعان ما بدء العدد يتقلص بداية من 2015 ليعاود الارتفاع في السنة الموالية، ليلعب العدد أقصاه سنة 2019، أما فيما يخص حصة البنوك من المدخرين، قد استحوذت على غالبية المدخرين ففي سنة 2019 بلغت نسبة المودعين في البنوك 97%، نظرا

لثقة المودعين في النظام البنكي، وتوفير حسابات ادخارية منظمة وقلّة المخاطر في البنوك بخلاف مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى.

جدول رقم (3-24): عدد المدخرين النشطين في اليمن من سنة 2010 إلى 2019

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المدخرين	66,419	87,277	129,464	253,292	622,114	509,590	603,012	746,387	943,830	1,289,251
المودعين في المؤسسات	46,818	42,171	45,334	46,779	51,045	46,138	45,960	44,073	43,582	44,337
المودعين في البنوك	19,601	45,106	84,130	206,513	571,069	463,452	557,052	702,314	900,248	1,244,914
نسبة المودعين	30%	52%	65%	82%	92%	91%	92%	94%	95%	97%

المصدر: منيف الشيبان، مرجع سابق، ص: 17

الفرع الرابع: تأثير جائحة كورونا كوفيد-19 على قطاع التمويل الأصغر اليمني

تسببت جائحة كورونا في جملة من الآثار السلبية¹ على قطاع التمويل الأصغر كإغلاق الأسواق، وتوقف منشآت الأعمال عن مزاولة أنشطتها، بالإضافة إلى تأثر مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر، وذلك من خلال انخفاض كفاءتها التشغيلية ونقص السيولة وتآكل رؤوس أموالها وأصولها الإنتاجية، أضف إلى ذلك فقدان الكثير من العاملين في هذا القطاع لوظائفهم نتيجة الخسائر الكبيرة التي طالت هذه المؤسسات والبرامج، كما فقد الكثير من العاملين في هذا القطاع فرصة هامة للنمو والتطور واكتساب مهارات وخبرات جديدة في مجال الصناعة، وتوقفت زيارات المصادقة الميدانية للتحقق من سلامة الإجراءات التي تقوم بها مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر في منح التمويلات كونها تتطلب الاحتكاك بفرق العمل والنزول ميدانيا للأسواق، كما تم الإحجام عن منح التمويلات لقطاعات واسعة عدا بعض القطاعات الحيوية التي قل تأثرها بتفشي الوباء منها القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والقطاع الصحي وتكنولوجيا المعلومات، أضف إلى ذلك عدم وضوح الرؤية حول مدى انتشار الفيروس وآثاره وموعد انحساره أدى إلى عزوف بعض أصحاب المنشآت عن طلب التمويلات.

وللحد من تلك الآثار السلبية التي خلفتها الجائحة على قطاع التمويل الأصغر تم اتخاذ جملة من الإجراءات من أبرزها: القيام بصياغة خطط طوارئ في جميع مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر، وإعادة جدولة أقساط السداد للتمويلات الممنوحة للمؤسسات وبرامج التمويل الأصغر من خلال منحها فترات سماح تصل إلى 6 أشهر، وتشجيع المؤسسات والبرامج على تقديم خدماتها المالية لدعم الأنشطة الزراعية ومشاريع الأمن الغذائي.

¹ - الصندوق الاجتماعي للتنمية باليمن وشبكة اليمن للتمويل الأصغر، التمويل الأصغر في اليمن بين سعي الحرب وتفشي فيروس كورونا المستجد، بوابة FinDev، متوفر على الرابط: www.findevgateway.org/ar

وعلى الرغم من آثاره السلبية، إلا أن تفشي فيروس كورونا كانت له بعض الآثار الإيجابية على قطاع التمويل الأصغر ومن ذلك تزايد الإقبال على استخدام الخدمات المالية الإلكترونية، مما سيؤدي مستقبلاً إلى تعزيز عملية الشمول المالي بشكل أوسع، وتبني طريقة التدريب عن بعد عبر برامج التواصل والتطبيقات الإلكترونية، وإعادة تفعيل فريق طوارئ خاص بقطاع التمويل الأصغر لإدارة الأزمة الذي كان له دور فاعل في بداية الحرب ومن ثم خلال هذه الجائحة، أضف إلى ذلك تخلي بعض مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر عن الروتين والبحث عن الطرق والإجراءات السهلة والميسرة، والانتعاش الكبير في بعض القطاعات كقطاع المنظفات والمعقمات وقطاع تصنيع الأدوية والمستلزمات الطبية وقطاع تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر ستتمكن من التركيز بشكل أكبر على القطاعات الواعدة والأكثر استمرارية في الأزمات سواء كانت إنتاجية أو خدمية أو تجارية، والتوسع بشكل كبير في خدماتها المالية الإلكترونية والمساهمة بشكل أكبر في عملية الشمول المالي.

المبحث الثالث: عرض التجربة الجزائرية للتمويل الأصغر

عرفت الجزائر وضعاً اقتصادياً استثنائياً، مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، نتيجة تراجع أسعار النفط وارتفاع المديونية، مما أدى إلى عدم الاستقرار في الأداء التنموي، نتيجة تزايد معدلات البطالة وتراجع حجم الاستثمارات، وسعيها من الدولة لمواجهة حدة هذه التأثيرات السلبية، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، تبنت الجزائر في إطار التحول نحو اقتصاد السوق¹، إصلاحات شاملة في مختلف المجالات، من أجل إعادة بعث النشاط الاقتصادي والتخفيف من حدة البطالة، وخلق ديناميكية في سوق الشغل، وإعادة بناء الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، والعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها أكثر فاعلية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، خاصة بعدما آلت إليه المؤسسات العمومية من عجز وقع على عاتق الميزانية العمومية، وبعد النجاح الذي عرفته صناعة التمويل الأصغر في تحسين الأداء التنموي في معظم دول العالم والعربية على وجه الخصوص، لجأت الجزائر إلى تبني هذا الخيار الاستراتيجي في محاولة منها لتقليل من حدة الفقر ومعدلات البطالة التي تجاوزت نسبة 29%، حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1999.

هذا وتعود البداية الحقيقية لظهور التمويل الأصغر في الجزائر إلى سنة 1996، ممثلاً في تقديم القروض الصغيرة من طرف إحدى الجمعيات الوطنية للتطوع² والتي كانت معروفة آنذاك بجمعية تويزة حيث كانت البداية أو المنطلق

¹ - بوعراب رابح، التمويل الأصغر ودوره في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2005-2015، مقالة في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06 (العدد 01)، سنة 2017، ص: 161.

² - عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص 137.

لأول تجربة تطبق مبادئ المؤسساتية المتعارف عليها للتمويل الأصغر في الجزائر، في حين كان الاهتمام بالتمويل الأصغر على المستوى الرسمي كان بداية من سنة 1999 حيث تم تأسيس وكالة التنمية الاجتماعية التي أخذت على عاتقها تقديم القروض المصغرة كأسلوب لمواجهة الفقر والبطالة والدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

ولكن الانطلاقة الفعلية للتمويل الأصغر كانت في سنة 2005 بعد إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الذي يعتبر أول برنامج للتمويل الأصغر مختص في تقديم القروض المصغرة مسير من طرف الدولة بالإضافة إلى جهاز القرض المصغر كانت هناك برامج أخرى مسيرة من قبل بنوك أو جمعيات غير حكومية أو بالشراكة مع هيئات ومنظمات دولية، تستهدف منح ودعم التمويل الأصغر، مثل برنامج بنك البركة وكذا نشاط الجمعية الوطنية للتطوع وستتطرق إلى هذه البرامج بشيء من التفصيل لاحقاً.

فمصطلح التمويل الأصغر في الجزائر¹ يشير إلى ما كل يتعلق بتلك الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة ومكافحة البطالة عن طريق تقديم قروض مصغرة بغية التقليل من الفقر واستحداث مناصب شغل، فالقرض المصغر هو قرض يُمنح للأفراد الذين ليس لهم دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، يهدف إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة بما في ذلك الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لانطلاق النشاط، وشراء المواد الأولية، ومن هنا نستنتج أن القرض المصغر في الجزائر يركز في أولوياته على تقديم القروض المصغرة وبعض الخدمات غير المالية المتعلقة بالاستشارة والتدريب في المجال المالي دون غيرها من الخدمات.

المطلب الأول: سوق التمويل الأصغر في الجزائر وأهم خصائصه

يقصد بسوق التمويل الأصغر في الجزائر جميع العناصر التي تتعلق بالعرض والطلب على خدمات التمويل الأصغر في الجزائر، فيما يتعلق بجانب الطلب فيتمثل في الفئة المستهدفة من طرف مؤسسات وهياكل التمويل الأصغر من أفراد فقراء وبطالين وأصحاب الدخل وأسرههم، أما جانب العرض فيتمثل في مختلف الهياكل الحكومية المقدمة للخدمة بالإضافة إلى المؤسسات والبنوك العمومية والخاصة التي تقدم خدمة القروض المصغرة وكذا الجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا المطلب.

الفرع الأول: الطلب على التمويل الأصغر في الجزائر

في الواقع لا توجد دراسات إحصائية تقدر حجم الطلب على التمويل الأصغر في الجزائر بدقة، إلا أنه استناداً إلى عدد السكان المقدر بحوالي 43 مليون نسمة وعدد الفقراء داخل المجتمع خصوصاً في الأرياف والقرى

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، 2004، المرسوم الرئاسي رقم 04-13، ص3.

² - موقع البنك الدولي بالعربية متوفر على الرابط: data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع عليه 20/02/2021.

بالإضافة إلى معدلات البطالة والمتزايدة، فإنه من المفترض أن يكون هناك طلب متزايد على التمويل الأصغر، وهناك بعض الدراسات تقدر حجم سوق التمويل الأصغر المحتمل في الجزائر بحوالي خمسة ملايين أسرة، بالإضافة إلى 150 ألف شركة صغيرة¹، ضف إلى ذلك وجود 1,25 شخص لا يتعامل مع البنوك من المحتمل أن يكونوا عملاء لمؤسسات التمويل الأصغر، بينما هناك فقط 30% من الجزائريين يتعاملون مع البنوك.

1. الفقر كأحد أهم العوامل المؤثرة في زيادة الطلب على التمويل الأصغر:

يقيس مؤشرات الفقر عدد الفقراء في المجتمع الذين هم بحاجة إلى المساعدات، ويقاس إما بالنسبة للأفراد حيث يمثل نسبة السكان الفقراء من إجمالي السكان، كما يقاس أيضا بالنسبة للأسر، حيث يساوي نسبة الأسر الفقيرة إلى إجمالي الأسر²، وعادة ما يكون نسبة الفقراء أكبر من نسبة الأسر الفقيرة، أما فيما يتعلق باستهداف هذه الفئة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر فهناك فئة من الفقراء يكونون قادرين على بدء نشاط إنتاجي ويفتقرون إلى المصادر التمويلية، فهؤلاء هم المستهدفون من قبل مؤسسات التمويل الأصغر أما الذين هم غير قادرين على إقامة أنشطة تقوم الدولة بالتكفل بهم عن طريق الإعانات التضامنية أو تقديم المساعدات الاجتماعية، والجدول التالي يوضح معدلات الفقر في الجزائر من 2008 إلى غاية 2013.

الجدول رقم (3-25): معدلات الفقر في الجزائر من 2008 إلى غاية 2013.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	11,1%	9,8%	6,2%	5,55%	5,20%	5,03%

المصدر: ناجية صالح، نوال بن عمارة، دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف، استراتيجية التنمية

المستدامة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 06 جامعة الوادي، الجزائر، سنة 2015، ص: 133

ولحل مشكل الفقر ينبغي على الدولة اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات تمر عبر عدة مراحل، تبدأ بتحديد فئة الفقراء وما يميزهم من الخصائص، كما يمكن تقسيمهم إلى مجموعات على حسب نوع الفقر (فقر عادي، فقر متعدد الأبعاد أو فقراء قادرين على بدء نشاط، فقراء غير قادرين على بدء نشاط)، وبناء على ذلك تحدد

¹ - فيرجن الاير وآخرون، التحليل المنهجي من اجل تفسير نجاح مؤسسات التمويل الأصغر المغربية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر البحثي الأوربي الأول عن التمويل الأصغر، بروكسل، جويلية 2009، ص: 14.

² - ناجية صالح، نوال بن عمارة، دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر، مقال منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 06 جامعة الوادي، الجزائر، سنة 2015، ص: 133.

الاستراتيجية المناسبة لمواجهة الفقر ومن أهم الاستراتيجيات التي اتخذتها الدولة في سبيل محاربة الفقر والتخفيف منه هناك عدة برامج نذكر منها:

- برامج التضامن الوطني الموجهة للفئات المعوزة وهي عبارة عن برامج مسيرة من قبل البلديات وتمثل في إعانات موجهة للأسر الفقيرة في شكل منح تضامنية في بعض المناسبات مثل الدخول المدرسي وإعانات شهر رمضان؛
- الشبكة الاجتماعية: وهي منح تعويضية على نشاط ذات منفعة عامة موجهة إلى فئة معينة من السكان؛
- برامج الإقراض المصغر الموجهة للقضاء على البطالة وخلق المشاريع المصغرة: ويستهدف فئة الفقراء والبطالين القادرين على الانطلاق في مشاريع إنتاجية ويفتقرون إلى الدعم المالي.

الفرع الثاني: الهياكل المقدمة لخدمات التمويل الأصغر في الجزائر (جانب العرض)

نقصد بالجهات الرئيسة التي تقدم خدمات التمويل الأصغر التي تمثل جانب العرض جميع البرامج الحكومية والهياكل التنظيمية التي أخذت على عاتقها تقديم خدمات التمويل الأصغر لعملائها، بالإضافة إلى المؤسسات المالية والمصرفية وشبه المصرفية التي لها دخل في سوق التمويل الأصغر أو القروض المصغرة وكذا المؤسسات المصرفية الخاصة والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية والتضامنية وصندوق الزكاة سنأتي على دراستها بالتفصيل فيما يلي:

1. البرامج الحكومية:

تمثل الهياكل التي وضعتها الدولة¹ وأسندت إليها مهام تقديم خدمات التمويل المصغر إما بطريقة مباشرة، أو عن طريق الوساطة بين البنوك والمستفيدين، لتقديم المساعدة المالية المتمثلة في القروض المصغرة للعاطلين عن العمل وأصحاب المداخل المتدنية من الشباب والنساء، قصد مساعدتهم وتمكينهم من إنشاء مشاريع خاص بهم ومرافقتهم، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الخدمات التي تقدمها هذه الهياكل اقتصر على خدمات الإقراض المصغر دون غيرها من الخدمات الأخرى، وهناك جهازين رئيسيين يوفران خدمات التمويل الأصغر في هذا الجزائر يتمثلان في:²

¹ مطاي عبد القادر وقسول أمين وبلقطة براهيم، التمويل الأصغر في الجزائر الواقع والمأمول دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، المركز الجامعي الونشريسي تسمسملت الجزائر مارس 2018، ص:134 (بتصرف)

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد6، 2004، المرسوم التنفيذي رقم 04-14، ص8.

– الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

تم إنشاء الصندوق في سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي 04-02، كهيكل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي يعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي¹.

– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مع مطلع سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004، تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تتكفل بمهام تسيير القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وتتولى في إطار جهاز القرض المصغر منح القروض لأصحاب المشاريع المؤهلة وتدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة المرافقة في تنفيذ أنشطتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأجهزة تعتمد نفس أسلوب التنظيم والعمل، غير أنها تختلف من حيث الفئات المستهدفة وسقف القروض التي تمنحها، فقد يصل القرض الذي تمنحه كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى عشرة ملايين دينار، لذلك لا يمكن تصنيفه على أنه قرض مصغر، وبالتالي ركزنا في دراستنا لهذه البرامج على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي لا تتعدى قيمة القروض الممنوحة مبلغ مليون دينار.

2. البنوك:

تشارك خمس بنوك تجارية عمومية² تقديم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر وذلك بالشراكة مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تقوم هذه البنوك بتمويل أصحاب المشاريع المصغرة بعد حصولهم على إشعار بتلقيهم إعانات من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتمثل هذه البنوك في: البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، كما يقوم صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بضمان القروض التي تمنحها البنوك في حالة عدم التسديد، وبالإضافة إلى البنوك العمومية الخمس هناك بنك آخر لا يعمل بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وهو الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ينشط في مجال الادخار المصغر لفائدة محدودي الدخل من خلال فروع أو بالتنسيق مع هيئة بريد الجزائر، وهناك أيضا بنوك خاصة لها تجارب رائدة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي وهي بنك البركة الجزائري وبنك السلام.

¹ – بوعراب رايح، مرجع سابق ص: 163.

² – مطاي عبد القادر وقسول أمين وبلقطة براهيم، ص: 134 (بتصرف)

3. الجمعيات والمنظمات غير الحكومية:

تلعب الجمعيات والمنظمات غير الحكومية¹ دوراً بارزاً في مجال التمويل الأصغر، إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن بدايات التطبيق الفعلي لتجربة التمويل الأصغر في الجزائر تعود للجمعية الوطنية للتطوع والمعروفة باسم جمعية تويضة، التي تأسست سنة 1989، وهي جمعية تعمل بالتعاون مع السلطات الجزائرية ويرتكز تنظيمها حول أربعة أنشطة هي: قيادات الشباب، التنمية، التدريب والبحوث، ويعمل القسم المعني بالتنمية مع خبراء تخطيط المشروعات على القيام بمنح قروض صغرى للتجار المسجلين رسمية وللحرفيين والمزارعين القادرين على تقديم مبلغ 30% من قيمة القرض كضمان للحصول على القرض، وقد ساهم نشاط الجمعية في إنشاء ودعم عدة مؤسسات مصغرة، بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الجمعيات تنشط في الحقل التضامني تقوم بمنح قروض صغرى للحرفيين من بينها الجمعية الوطنية للتطوع التي له عدة فروع وجمعية كافل اليتيم، وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد العديد من الجمعيات غير الحكومية وغير الهادفة إلى الربح والتي تقدم خدمات التمويل الأصغر، إلا أن الملاحظ في الجزائر أن الأمر الرئاسي رقم 03-11 في مادته السابعة وفي تعديلاته كذلك قد استبعد من تصنيف مؤسسات الائتمان المؤسسات غير الهادفة للربح التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من أعضائها بشروط تفضيلية وذلك في إطار رسالتها الاجتماعية، وبذلك فالجمعيات غير الحكومية التي تعمل في الجزائر حتى وإن كانت تقدم القروض الصغرى فهي لا تخضع لسلطة بنك الجزائر، وبدلاً من ذلك فهي تخضع لإشراف وزارة التضامن الوطني.

4. صندوق الزكاة:

هي مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف²، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، تم إنشاؤها سنة 2003، تعمل جمع أموال الزكاة على مستوى المساجد ومن خلال الحسابات البريدية والإشراف على توزيعها على مستحقيها ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي:

اللجنة الوطنية على المستوى الوطني واللجنة الولائية على مستوى كل ولاية واللجنة القاعدية وتكون على مستوى كل دائرة³، ويخصص الصندوق نسبة من المبالغ التي يتم جمعها كحصيلة للزكاة لتقدمها كقروض حسنة تتراوح قيمتها ما بين 50 ألف و300 ألف دينار لغرض تمويل المشاريع المصغرة للشباب، ولأجل ذلك قامت وزارة

¹ مطاي عبد القادر وقسول امين وبلقلة براهيم، مرجع سابق، ص: 135.

² مطاي عبد القادر وقسول امين وبلقلة براهيم، مرجع سابق، ص: 135.

³ الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائري <http://www.marw.dz>

الشؤون الدينية والأوقاف على توقيع اتفاق تعاون مع بنك البركة الجزائري، ليكون وكيلا تقنيا لها في مجال استثمار أموال الزكاة.

المطلب الثاني: عرض تجربة التمويل الأصغر للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (Angem)

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الدولة فيما يخص محاربة الفقر والبطالة والإقصاء المالي والهشاشة الاجتماعية¹ من خلال تقديم قروض مصغرة وبمختلف الصيغ وتستهدف هذه القروض فئة البطالين والنساء وأصحاب الحرف وذوي الاحتياجات الخاصة، لتحقيق اندماجهم في حلقة الإنتاج عن طريق القرض المصغر الذي يمثل سلفة يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهرا موجه للمشاريع الإنتاجية والخدمات أو النشاطات التي لا تتعدى كلفتها 1.000.000 دج، تمكن من اقتناء عتاد صغير و مواد أولية للانطلاق في النشاط و تغطية المصاريف الأولية لممارسة نشاط أو مهنة ما.

الفرع الأول: صيغ التمويل المتاحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تُشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تقديم الصيغتين التمويليتين التاليتين:

1. تمويل لشراء المواد الأولية:

هو عبارة² عن سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة بقيمة لا تتجاوز مائة ألف دينار جزائري، وقد تصل إلى مائتين وخمسين ألف دينار جزائري على مستوى ولايات الجنوب الجزائري، ويكون هذا النوع من التمويل موجه أساساً لشراء المواد الأولية، لا تتعدى مدة تسديده 36 شهر.

2. التمويل الثلاثي:

هو عبارة عن قرض موجه لإنشاء نشاطات والتي تستدعي تركيباً مالياً مع إحدى البنوك، لا تتعدى قيمته مليون دينار جزائري، فهو تمويل ثلاثي تكون نسبة المساهمة الشخصية لطالبه 1%، ونسبة السلفة بدون فائدة الممنوحة من قبل الوكالة 29%، أما نسبة القرض البنكي فتتمثل 70% من مبلغ التمويل، يكون هذا التمويل موجه لشراء الآلات والعتاد الصغير، وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي، ويمكن توضيح هاتين الصيغتين التمويليتين في الجدول التالي:

¹ منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر متوفر على الرابط الموقع: [/https://www.angem.dz](https://www.angem.dz)

² موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الخدمات الممنوحة، [https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-](https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit)

الجدول رقم (3-26): أنماط التمويل

قيمة المشروع	صنف المشروع	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100 000 دج	كل أصناف شراء المواد الأولية	0%	—	100%	—
لا تتجاوز 250 000 دج	كل أصناف شراء المواد الأولية بولايات الجنوب	0%	—	100%	—
لا تتجاوز 1 00 000 دج	كل الأصناف	1%	70%	29%	—

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صيغ التمويل، تاريخ الاطلاع 01/08/2021،

[/https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit](https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك ثلاث صيغ تمويلية للوكالة، تتمثل الصيغة الأولى في قرض لشراء المواد الأولية لا تتجاوز قيمته 100,000 دينار ودون فائدة، والمستفيد من هذه الصيغة لا بد أن تتوفر فيه بعض الخصائص أهمها¹:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق والقدرة على ممارسة نشاط إنتاجي (زراعي أو صناعي أو خدمي أو حرفي)؛
- بدون دخل أو ذو دخل غير مستقر وغير منتظم؛
- التمتع بكفاءات تتوافق مع النشاط المرغوب في إنجازه.

وفيما يخص خصائص أهلية المشروع فتمثل في:

- النشاط الممول يكون موجه لإنتاج السلع أو الخدمات؛
- الأنشطة التجارية غير مسموح بها.

أما الصيغة الثانية: التي هي عبارة عن قرض لشراء المواد الأولية في ولايات الجنوب، فتمثل الخصائص التي يجب توفرها في المستفيد فيما يلي:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق والقدرة على ممارسة نشاط إنتاجي (زراعي أو صناعي أو خدمي أو حرفي)؛
- مكان إقامة ثابت بإحدى ولايات الجنوب؛
- بدون دخل أو ذو دخل غير مستقر وغير منتظم؛
- عدم الاستفادة من أي إعانة لإنشاء نشاط من قبل؛
- التمتع بكفاءات تتوافق مع النشاط المرغوب في إنجازه.

¹ - منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر متوفرة على الرابط الموقع: <https://www.angem.dz>

وفيما يتعلق بخصائص أهلية المشروع هي نفسها في الصيغة الأولى، أما الصيغة الثالثة والمتمثلة في قرض لا تتجاوز قيمته 100,000 دينار، فتتمثل خصائص أهلية المستفيد فيما يلي:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق والقدرة على ممارسة نشاط منتج؛
- مكان إقامة ثابت ومستقر؛
- بدون دخل أو ذو دخل غير مستقر وغير منتظم؛
- عدم الاستفادة من أي إعانة لإنشاء نشاط من قبل؛
- التمتع بكفاءات تتوافق مع النشاط المرغوب في إنجازه؛
- القدرة على دفع مساهمة شخصية تقدر بـ 1% من الكلفة الإجمالية للنشاط في ظل اقتناء المعدات والمواد.

أما عن خصائص أهلية المشروع في هذه الصيغة فتتمثل في:

- النشاط الممول يكون موجه لإنتاج السلع أو الخدمات؛
- الأنشطة التجارية الصغيرة.

الفرع الثاني: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولاً: أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغر

- المساهمة¹ في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية؛
- رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة؛
- تنمية روح المقاولات خصوصاً لدى فئات الشباب؛
- دعم وتوجيه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة؛
- تكوين أصحاب المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات المصغرة؛
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

¹ - منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سابق.

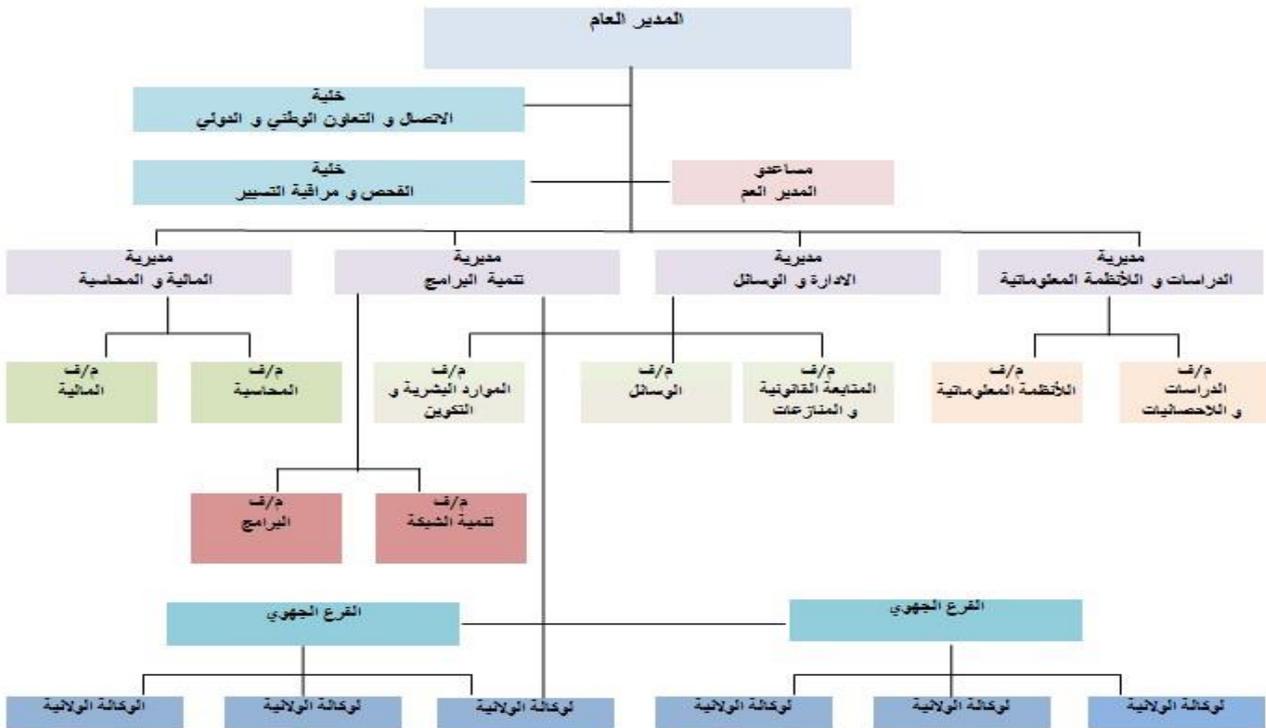
ثانياً: مهام الوكالة الوطنية لتسيير جهاز القرض المصغر

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقاً للقوانين والتشريعات المعمول بها؛
- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليين للبرنامج؛
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل؛
- تنظيم المعارض (معرض - بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقرض المصغر.
- التكوين المستمر للموظفين المكلفين بتسيير الجهاز.

الفرع الثالث: التنظيم الهيكلي للوكالة

يوضح الشكل أدناه المخطط التنظيمي للوكالة المتكونة من مديرية رئيسية ومديريات فرعية بالإضافة إلى خلايا

الشكل رقم (3-10): أدناه المخطط التنظيمي لعمل الوكالة



المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة: www.angem.dz

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هيئة¹ ذات طابع خاص تعمل تحت وصاية وزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة، وبغية تنفيذ المهام المسندة للوكالة تبنت هيكلًا تنظيميًا لا مركزيًا كما هو موضح في الشكل أعلاه، يتكون من ستة هيئات مركزية (خليتين وأربع مدرجات)، إضافة إلى 49 وكالة ولاية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعومة بـ 548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة، كما تم إنشاء الرابط الوظيفي بين المديرية المركزية والفروع المحلية (الوكالات الولائية) والممثل في الفرع الجهوي، تشرف هذه الهيئة الصغيرة على حوالي خمس (05) تنسيقيات وهي تقوم بدور التنسيق، التعزيز ومتابعة الأنشطة، حيث هناك شبكة تضم 10 فروع جهوية تشرف على مجمل التنسيقيات الولائية، كما هناك هيئة تابعة للوكالة تتمثل في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة والذي يتولى ضمان القروض التي تمنحها البنوك لصالح المستفيدين الذين تلقوا إشعارًا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أما فيما يخص الهيئات واللجان المستقلة التي تساهم في تسيير ومراقبة عمل الوكالة فهناك:

1. المجلس التوجيهي:

يضم 17 عضوًا مشكلين من مختلف المؤسسات والجمعيات ودوره إبداء الآراء والأفكار بصفة مستقلة حول مختلف الجوانب المتعلقة بتسيير الوكالة، ويعين أعضاء المجلس بقرار من وزير التضامن باقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

2. لجنة المراقبة:

وهي لجنة توكل لها مهام الرقابة على نشاط الوكالة والرقابة اللاحقة لتنفيذ قرارات مجلس التوجيهي الذي تعمل لحسابه وتتشكل اللجنة من ثلاث أعضاء يعينهم مجلس التوجيه.

المطلب الثالث: استعراض أهم باقي تجارب التمويل الأصغر في الجزائر

تعتبر تجربة التمويل الأصغر في الجزائر تجربة ناشئة وحديثة للغاية، خاصة إذا ما قورنت بغيرها من التجارب في الدول العربية التي عرفت تقدماً ملحوظاً في صناعة التمويل الأصغر، من حيث الخدمات المقدمة والمؤسسات الناشطة في حقل التمويل الأصغر، ويعزى تخلف الجزائر في مجال التمويل الأصغر لأسباب أهمها: طبيعة الاقتصاد المبني على الربح وكذا استراتيجية الدولة في تمويل التنمية التي تعتمد على برامج مسطرة ومخططة تمول من قبل الخزينة العمومية، لكن مع تبني اقتصاد السوق وتعثر معظم المؤسسات وعجزها عن الالتزام بسداد القروض، وأمام عجز البنوك العمومية عن تلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع المصغرة، ارتأت الدولة تبني أسلوب التمويل الأصغر كأسلوب تمويلي حديث وبديل عن التمويل البنكي، فأوجدت هيكلًا وهيئات ببرامج تمويلية تستهدف المشاريع الصغيرة، كما قدمت الدعم لبعض البنوك المحلية والأجنبية وبعض الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الناشطة في

¹ منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سابق.

مجال التمويل الأصغر، وحاليا يوجد حوالي 15 هيكل مدعم للتمويل الأصغر غير هادف للربح، ما بين وجمعيات وبرامج حكومية في الجزائر¹، ويعمل أغلب هذه الهياكل بالتنسيق مع البنوك العمومية التي تتولى عملية التمويل، كل هذا بالإضافة إلى وجود بنوك متخصصة ناشطة في مجال التمويل الأصغر أهمها: بنك البركة و بنك السلام، وفيما يلي سنعرض أهم برامج وتجارب التمويل الأصغر في الجزائر والتي حققت نتائج ملموسة.

الفرع الأول: تجربة التمويل الأصغر للبنوك الإسلامية في الجزائر

يعتبر التمويل الأصغر الإسلامي في الجزائر مظهرا من مظاهر التمويل التضامني الذي يستهدف بالدرجة الأولى الفئات الهشة والمحرومة، وقد بدء نشاط التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر في بداية التسعينات، بإطلاق نشاط أول بنك إسلامي وهو بنك البركة بترخيص من السلطات النقدية، وهو بنك أنشئ بالشراكة بين مجموعة البركة السعودية وبنك الفلاحة و التنمية الريفية الحكومي، وبعد ذلك تم تأسيس مصرف السلام من قبل مستثمرين عرب وهو أيضا بنك يعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث كان لهذين البنكين تجارب رائدة في مجال التمويل الأصغر في الجزائر تتمثل في ثلاثة تجارب وهي:

- 1- تسيير مشروع القرض الحسن لصندوق الزكاة؛
- 2- البرنامج النموذجي للتمويل الأصغر لبنك البركة الجزائري؛
- 3- مشروع باب الرزق بالتعاون بين مصرف السلام الجزائري وجمعية كافل اليتيم.

أولا: تسيير مشروع القرض الحسن لصندوق الزكاة

تأسس صندوق الزكاة في سنة 2003، تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف² لتقديم قروض حسنة للمستحقين للزكاة والقادرين على العمل لمساعدتهم على إقامة مشاريعهم، وتأتي مصادر الصندوق من حصائل الزكاة عبر مختلف ولايات الوطن، وقد وقعت الوزارة اتفاقية مع بنك البركة سنة 2006 كلف بموجبها هذا الأخير بالإدارة الفنية والمصرفية للقروض الحسنة المقدمة من طرف الصندوق، باعتباره وكيلاً تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة ودعم مشاريع تشغيل الشباب، خاصة المصغرة منها ومن أجل تحقيق بنود الاتفاقية ينشئ على مستوى بنك البركة الجزائري صندوق استثمار يسمى "صندوق استثمار أموال الزكاة" يحدد رأس المال الابتدائي لصندوق استثمار أموال الزكاة بـ 60.000.000 دج، ويمكن للوزارة إضافة موارد مالية كزيادة لرأس مال الصندوق إذا ما

¹ - هشام بن عزة، التمويل الإسلامي الأصغر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مؤسسات الزكاة والأوقاف نموذجاً-دراسة حالة التجربة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص: 60.

² - بن عزة هشام، مرجع سابق ص: 258.

دعت الضرورة إلى ذلك، وقد تم وضع مجموعة من التدابير والإجراءات المتعلقة بالعمل المشترك بين الطرفين، تتمثل في تحديد مهام بنك البركة في دراسة ملفات التمويل المقدمة، وتنص نفس الاتفاقية، في المادة 12 منها، أن نسبة 37.5 %، والتي هي في شكل صندوق استثمار أموال الزكاة، توجه لتمويل المشاريع دون فائدة، حيث تقدم للشباب على أساس قرض حسن أي قرض بدون فائدة، أما باقي التمويل يقدم من طرف البنك بإحدى الأدوات التمويلية الإسلامية، فالقرض الحسن هو قرض بدون فوائد يمنح للشباب الحاملين لشهادات والقادرين على العمل، من تجار، حرفيين، فلاحين، خريجي الجامعات، الذين ليس لهم الإمكانيات المالية تسمح لهم بإقامة مشروع ولكن في نفس الوقت تؤهلهم قدراتهم الفنية و البدنية للعمل والإنتاج، وتتراوح قيمة القرض الحسن بين 5.000.000 إلى 50.000.000 سنتيم، ومدة استرجاعه ما بين 4 إلى 5 سنوات.

ثانياً: البرنامج النموذجي للتمويل الأصغر لبنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة¹ أول بنك يقوم بتقديم خدمات مالية وفق الشريعة الإسلامية، وقد تم تأسيسه في 20 ماي 1991 بشراكة كل من البركة السعودية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري، ويقوم البنك بتقديم خدماته المصرفية عبر فروعها البالغة 25 فرع على مستوى القطر الوطني، ومن بين أهم البرامج التمويلية للبنك برنامج التمويل الإسلامي المصغر الذي أول تجربة تمويل أصغر قائمة على أسس وقواعد تمويل إسلامية، وقد طبق هذا البرنامج مبادئ مستوحاة من مبادئ التمويل الأصغر المعمول بها في مؤسسات التمويل الأصغر العالمية والتي يرمي من خلالها البنك إلى تحقيق الاستدامة ومن أهم هذه المبادئ:

1. مبادئ برنامج التمويل الأصغر لبنك البركة:

1.1. توفير التمويل ضمن مجموعات:

يشترط بنك البركة الجزائري على الراغبين في الحصول على تمويل من نساء فقيرات ماكنات في البيوت أن يكن ضمن مجموعات مكونة من 04 إلى 08 أفراد، وأن يكون لكل مجموعة رئيس ونائبين يتم اختيارهن من طرف العضوات في كل مجموعة وذلك بهدف إيجاد نوع من الضمان والذي ينشأ بين أفراد المجموعة، ولكن يتم منح التمويل بشكل فردي لأعضاء المجموعة.

¹ - عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك البركة في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، مقال في مجلة العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر المجلد 04 سنة 2017، ص: 174

2.1 . الادخار الإلزامي:

يحرص بنك البركة الجزائري على جعل النساء المالكات في المنازل المستفيدات من التمويل المصغر يقدمن مبالغ مالية بسيطة تتراوح قيمتها ما بين 500 دج و700 دج في مقابل سداد كل قسط ويتم وضعها في حسابات ادخارية على أن يعاد منحها لهن في نهاية مدة القرض.

3.1. التدرج في منح التمويل:

ويكون ذلك من خلال تقديم التمويل للنساء المالكات في المنازل في المرحلة الأولى عن طريق القروض الحسنة¹ ولمرة واحدة فقط، وبعدها وبناء على التاريخ الائتماني للعميلة وقدرتها على سداد التزاماتها المالية، يمكن لها حينها الحصول على مبالغ أكبر من خلال صيغ أخرى كالمراوحة المصغرة.

2. برنامج التمويل الإسلامي الأصغر في بنك البركة الجزائري:

هو عبارة عن مشروع² لتمويل النشاطات النسوية في البيوت، تم في إطار اتفاقية الشراكة التي جمعت بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التعاون الدولي الألماني GTZ التي سعت لإتاحة التمويل لتنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر، وبمشاركة كل من شركة FIDES Algérie وبنك البركة الجزائري ولجنة الأعيان بالمنطقة، حيث انطلق المشروع في مدينة غرداية المحافظة المتميزة بازدهار النشاط الاقتصادي بداية 2009، وتجدر الإشارة إلى أن اختيار مدينة غرداية لتنفيذ البرنامج يعود لمجموعة التقاليد والعادات المجتمعية الفاعلة في مدينة غرداية خاصة في ما يتعلق بمتانة الروابط الاجتماعية بين سكان المنطقة والتي يمكن الاستفادة منها في إنجاح برنامج التمويل الإسلامي المصغر، هذا بالإضافة إلى وجود عدد كبير من المشروعات الصغيرة والحرفية في مدينة غرداية والتي يتفادى أصحابها التعامل مع البنوك التجارية غير المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بهدف مساعدة النساء الممارسات لنشاط حربي داخل البيوت بغلاف مالي قدر بـ 100 ألف يورو، ويتراوح مبلغ القرض المقدم من 10000 إلى 40000 دج، في شكل قروض حسنة تسدد من 3 إلى 12 شهرا وقد استفادت من المشروع 1083 إمراة من القروض في إطار هذا المشروع.

3. الفئات المستهدفة ضمن البرنامج النموذجي للتمويل الأصغر:

يستهدف البرنامج من خلال عملياته التمويلية الفئات الآتية³:

أ- النساء المالكات في البيوت التي ليس لهن دخل ولا يمارسن نشاط منتج؛

¹ - على سايج جبور، صفية يخلف، متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مقال منشور في مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 5 العدد 2 سنة 2019، ص: 75.

² - على سايج جبور، صفية يخلف، مرجع سابق، ص: 74.

³ - عمران عبد الحكيم، مرجع سابق ص: 149.

- ب- الأفراد ذوي الدخل المحدود من ذوي أصحاب المشروعات الحرفية والصناعات التقليدية؛
ت- الأفراد ذوي الدخل المحدود من ذوي أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة، الناشطين في القطاع غير الرسمي.

ثالثا: مشروع باب الرزق بالتعاون بين مصرف السلام الجزائري وجمعية كافل اليتيم

انطلق المشروع سنة 2017 بموجب اتفاقية أبرمت بين مصرف السلام وجمعية كافل اليتيم لولاية البليدة¹، بغرض تمكين الأرمال والأيتام من إنشاء مشاريع إنتاجية مصغرة للاستزاد ومرافقتهم في إدارتها ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم من خلال تنظيم المعارض الترويجية، يرمي المشروع في مرحلته الأولى إلى تمويل 100 مشروع مصغر لفائدة الأرمال والأيتام بهدف مساعدتهم على تأسيس مشروع مصغر يوفر لهم دخل مالي قار من خلال منحهم قروض حسنة مع إمكانية تسديدها على المدى الطويل بموجب اتفاقية أمضاها المصرف مع الجمعية، وقد خصص المصرف غلafa مالياً حدد سنويا بـ 10 ملايين دينار جزائري وحدد سقف التمويل لكل مستفيد بمبلغ 300.000 دج كحد أقصى، وقد تم تمويل أكثر من 80 مشروع مصغر من مختلف النشاطات الإنتاجية والحرفية والزراعية لفئات النساء والشباب من أهم الأنشطة الممولة: الخياطة - صناعة الحلويات - الحلاقة - تربية المواشي - إنشاء الوكالات الإخبارية - نجارة الألمنيوم - الترخيص، وكان تمويل هذه الأنشطة بنسب مختلفة.

الفرع الثاني: تجربة مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر

يهدف هذا المشروع² إلى دعم التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية بولايات شمال شرق الجزائر الستة وبلديتها البالغ عددها 50 بلدية، أما عن الأطراف المشاركة والمشرفة على البرنامج، فتتمثل في مجموعة من الهيئات الإدارية المتكاملة فيما بينها من أهمها:

وكالة التنمية الاجتماعية - الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي - قسم عمليات المشروع متعلقة بإدارة المشروع - مكاتب المناطق على مستوى الولايات - وكالات التنشيط المحلي على مستوى البلديات - الجمعيات المحلية المعتمدة

ويقوم جهاز التمويل الأصغر ضمن مشروع دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية بشمال شرق الجزائر على مبادئ أهمها:

¹ - حيدر ناصر، تجربة البنوك الإسلامية الجزائرية في التمويل الأصغر، واقع التمويل الأصغر في العالم، مرجع سابق، ص: 111.

² - عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق ص: 162. - بتصرف -

- 1- مبدأ تقديم الخدمات المالية إلى الفئات الأشد فقراً؛
- 2- مبدأ منح القروض التضامنية؛
- 3- مبدأ التسيير التشاركي؛
- 4- مبدأ الاختيار التلقائي والذاتي لأعضاء المجموعات التضامنية؛
- 5- مبدأ تنظيم الأفراد في مجموعات؛
- 6- مبدأ استخدام الضمانات البديلة؛

وهذه المبادئ مستوحاة من تجربة بنك غراممين ببنغلادش.

نسبة سداد القروض في البرنامج

تشير نسبة سداد القروض في أي برنامج للتمويل الأصغر إلى استدامة البرنامج واستمراريته، وفيما يتعلق ببرنامج التمويل الأصغر لمشروع دعم التنمية المحلية بشمال شرق الجزائر، فإن قيمة القروض المسددة بلغت 77 831 567.08 دج من مجموع 136 358 167.45 دج، إلى غاية 2011/12/31، بنسبة إجمالية قدرت بـ 59,32%، وقد تختلف هذه النسبة من منطقة لأخرى، تبعاً لفاعلية الدور الذي تلعبه الجمعيات، فقد شهدت ولاية ميلة أعلى نسبة للسداد بـ 71,54%، في حين كانت أدنى نسبة للسداد في ولاية باتنة بـ 51,22%، وتعتبر هذه النسب ضعيفة بالمقارنة بنسب السداد المتعارف عليها عالمياً لبرامج التمويل الأصغر فعادة لا تقل عن 90%، ذلك أنها لا تضمن تحقيق الاستدامة المالية لبرنامج التمويل الأصغر.

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا من خلال هذا الفصل استعراض تجارب التمويل الأصغر في خمس دول عربية مع الإشارة إلى أهم المؤسسات والبرامج الناشطة في هذه البلدان، وأشرنا إلى تقدير المؤشرات الكمية لصناعة التمويل الأصغر، كنسبة النمو وعدد المؤسسات وحجم القروض والمحفظة الائتمانية، من خلال هذا العرض تبين أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الطلب والعرض على خدمات التمويل الأصغر، كما أن مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر لم ترقى إلى المستوى المطلوب، كما أن هناك عدم تنوع في أشكال مؤسسات التمويل الأصغر واقتصار أغلبها على تقديم خدمة الإقراض دون غيرها من الخدمات خاصة بالنسبة لتجربة الجزائر، ومما تجدر الإشارة إليه أن أغلب برامج التمويل الأصغر في المنطقة شهدت توقف لسبب ظروف اقتصادية أو سياسية.

الفصل الرابع

مقارنة الدور التنموي للتمويل الأصغر
على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في
الدول المدروسة مع الجزائر.

تمهيد:

للتعرف أكثر على مدى مساهمة التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، قمنا بدراسة مقارنة للدور التنموي للتمويل الأصغر بين الجزائر وأربعة دول عربية وهي: السودان، الأردن، مصر، بالإضافة إلى اليمن، من خلال استعراض أهم التجارب التمويل الأصغر في هذه البلدان وتقييم مساهمتها في تحقيق بعض أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومقارنتها بما وصلت إليه الجزائر في مجال تحقيق التمويل الأصغر لأهدافه التنموية.

إن برامج وهيكل التمويل الأصغر في الجزائر تفتقر إلى الآليات المؤسسية التي تجعل منها مؤسسات تمويل أصغر مستدامة، خلافا للمؤسسات وهيكل التمويل الأصغر في الدول المدروسة التي تعتبر أكثر تنظيما وهذا ما يعزز من دورها في الاستمرارية وتحقيق الاستدامة، ومن هنا حاولنا في هذا الفصل الاستفادة من تجارب مؤسسات التمويل الأصغر في الدول محل المقارنة، ومحاولة استخراج بعض النتائج الإيجابية التي تفيد صناعة التمويل الأصغر في الجزائر بما يتوافق أيضا مع الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الجزائر، فهناك العديد من المؤشرات تغيرت خصوصا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، منها الانخفاض الحاد في أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض حاد في إيرادات الميزانية مقابل زيادة في معدلات النمو السكاني التي أدت بدورها إلى ارتفاع في مستويات البطالة، بالإضافة إلى الأثر السلبي لجائحة كورونا كوفيد-19 والتي نجم عنها ركود اقتصادي غير مسبوق بفعل سياسة الإغلاق للحدود والحجر الداخلي الأمر الذي أدى إلى غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية، حيث كان لذلك آثار سلبية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي نتج عنها ارتفاع كبير في معدلات البطالة والفقر، كل هذه الأمور استدعى من الدولة الجزائرية أن تتبنى خيار التمويل الأصغر كأحد أهم الاستراتيجيات المساهمة في تقليص البطالة ومكافحة ظاهرة الفقر وللاستفادة من التجارب الرائدة لبعض الدول العربية في مجال التمويل الأصغر، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تقييم الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الدول محل المقارنة؛

المبحث الثاني: تقييم الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر؛

المبحث الثالث: مقارنة الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر مع الدول محل المقارنة.

المبحث الأول: تقييم الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الدول محل المقارنة

سنستعرض في هذا المبحث تقييم أثر التمويل الأصغر ودوره في تحقيق بعض أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال دراسة تأثير برامج التمويل الأصغر في التقليل من البطالة وتخفيف مستويات الفقر وزيادة عدد المشاريع المصغرة، وكذا دور هذه البرامج في تمكين المرأة وتعزيز دورها الاقتصادي في المجتمع.

المطلب الأول: الدور التنموي للتمويل الأصغر بالسودان

تهدف دولة السودان من خلال سياستها الداعمة للتمويل الأصغر إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة مساهمة هذا التمويل في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدل الادخار لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر، وكذلك من خلال توفير فرص العمل الحر وانتشار ريادة الأعمال والابتكار، لزيادة الدخل والأصول لجميع فئات المجتمع منخفضي الدخل المنخرطين في الأنشطة الاقتصادية¹، بالإضافة إلى العمل على تمكين المرأة والشباب ومساعدتهم على إنشاء مشاريع خاصة بهم في مختلف القطاعات، وقد تجسد الدور التنموي للتمويل الأصغر في السودان من خلال الانتشار الواسع لمؤسسات التمويل الأصغر وفروعها في مختلف الأقاليم والولايات، كما شهد عدد المستفيدين والمبالغ المقدمة لهم زيادة معتبرة خصوصاً في الفترة من 2013 إلى غاية 2018²، مما يدل على أهميتها ودورها في تخفيف الفقر وزيادة التشغيل وتقليل معدلات البطالة، والجدول التالي يوضح مدى انتشار مؤسسات التمويل الأصغر في السودان خلال الفترة الممتدة ما بين 2013-2018.

الجدول رقم (4-1): انتشار مؤسسات التمويل الأصغر في السودان للفترة 2013-2018

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد مؤسسات التمويل الأصغر	25	30	33	34	38	44
عدد فروع مؤسسات التمويل الأصغر	/	/	119	169	239	261
عدد المستفيدين بالآلاف	291	401	509	641	749	854
إجمالي مبلغ التمويل بالآلاف الجنيهات	1828	2485	3316	5725,7	9742	11269

المصدر: مصطفى محمد مسند، آثار التمويل الأصغر على الفقر والتمكين: دروس من التجربة السودانية، الندوة العلمية الافتراضية لمنصة الاقتصاد الإسلامي، نوفمبر 2020، ص: 141

¹ ربيعة صباغ، صيغ التمويل في الاقتصاد التضامني دراسة تجربة السودان في التمويل القروض المتناهية الصغر، مقالة منشورة في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد: 13 العدد: 02، ديسمبر 2020، جامعة الجليلي لياس سيد بلعباس، الجزائر، ص: 18.

² مصطفى محمد مسند، آثار التمويل الأصغر على الفقر والتمكين: دروس من التجربة السودانية، الندوة العلمية الافتراضية لمنصة الاقتصاد الإسلامي، نوفمبر 2020، ص: 141

الفرع الأول: دور التمويل الأصغر في تحقيق بعض أهداف التنمية الاجتماعية

1. دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في السودان:

تعتبر السودان من أكثر الدول العربية انتشارا للفقر، وحسب أحدث التقارير التنمية البشرية الصادرة سنة 2019، فإن نسبة الفقر ارتفعت إلى 52,4% إذا ما تم اعتماد مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد¹، ورغم أن البلد يجوز على إمكانات طبيعية وبشرية معتبرة، فقد وصل عدد سكانه إلى 43 مليون نسمة حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2020، بالإضافة إلى كونه البلد الأكبر من حيث المساحة في إفريقيا والعالم العربي قبل التقسيم، إلا أن للفقر أسباب متعددة في البلد منها، الظروف السياسية والأمنية وانتشار الحروب، وتعرضه للكوارث الطبيعية. ومحاربة هذه الآفة اعتمدت دولة السودان عدة خطط استراتيجية لمحاربة الفقر والتخفيف من حدته، عن طريق إعداد رؤية للتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر تحت إشراف البنك المركزي ابتداءً من جويلية 2006 إلى غاية 2017، وقد تضمنت هذه الخطط والاستراتيجيات خلق بيئة سياسية وتشريعات مناسبة لدعم وتعزيز مؤسسات التمويل الأصغر وتطوير البنية التحتية المساندة للتمويل الأصغر وإشراك أهم القطاعات المنتجة الزراعية والصناعية والخدماتية في هذه الاستراتيجية، ومن أهم أهداف هذه الخطط والبرامج خفض معدلات الفقر على المديين القريب والمتوسط والنزول بمعدل التضخم إلى أدنى المستويات والاهتمام ببرامج التنمية الاجتماعية وتمويلها.

2. دور التمويل الأصغر في تمكين المرأة:

تشير الإحصاءات² إلى ارتفاع نسبة البطالة في فئة الإناث إذ بلغت سنة 2018 حسب تقارير صندوق النقد العربي 37,1%، كما أن دخلهن أقل من دخل الرجال بنسبة 18%، لذا يعد تمكين النساء من خلال تقديم القروض الصغيرة لهن من أولى أولويات برامج التمويل الأصغر في السودان، وقد ركز البنك المركزي من خلال سياساته بصورة واضحة على تمكين المرأة خصوصا في المناطق الريفية التي يتركز فيها نشاط المرأة السودانية وخاصة في المجال الزراعي، فالإحصائيات التابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية تشير إلى مشاركة المرأة في القطاع الزراعي بنسبة 78,8%، وقد تجلّى دور البنك المركزي في تمكين النساء في النقاط التالية:

أ- خصص البنك المركزي في العام (2012) مبلغ 10 مليون جنيه لتمويل مشروعات المرأة الريفية، والتي تستهدف (8200) امرأة في إطار شراكة مع وزارة الرعاية الاجتماعية عبر مضاربة مقيدة مع مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، استهدف خمس ولايات هي: سنار، وكسلا، وشمال كرفان، والشمالية، والخرطوم، كما نظم دورة تدريبية شارك فيها (95) متدرب في ولاية سنار.

¹ - موقع البوابة العربية للتنمية متوفر على الرابط: <https://www.arabdevelopmentportal.com>

² - مصطفى محمد مسند، آثار التمويل الأصغر على الفقر والتمكين: دروس من التجربة السودانية، مرجع سابق، ص: 135-136

ب- في سنة 2013 قدم البنك المركزي التمويل على أن تقوم وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي بتعليم المستفيدين، واستهدف المشروع توفير التمويل اللازم، لامتلاكه وسائل الإنتاج والتدريب في تسع ولايات، والجدول التالي يوضح المبالغ التي تم تمويلها وعدد المستفيدات من المشروع.

الجدول رقم (4-2): عدد المستفيدات من مشروع المرأة الريفية

السنة	2013	2014	2015	2016
مبلغ التمويل (مليون جنية)	4,3	5,4	5,8	6,5
عدد المستفيدات	2117	NA	372	372

المصدر: مصطفى محمد مسند، مرجع سبق ذكره ص: 136.

أ- ألزمت السياسة التمويلية ابتداء من سنة 2018 البنوك التجارية بتخصيص نسبة 15% من المحفظة التمويلية المنفذة خلال العام لكل مصرف للتمويل الأصغر والمتوسط، سواء كان ذلك بالتمويل المباشر بالجملة للمؤسسات التمويل الأصغر أو بالتمويل الفردي لعملائها أو عبر المحافظ المشتركة، كما أكدت على زيادة فرص الحصول على التمويل لفئات النساء، وشرائح الشباب، والجمعيات التعاونية، وتنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني والحرفيين، وجمعيات الخريجين الجامعيين ومراكز التكوين، ومن أهم التجارب الناجحة في تمويل النساء نذكر:

- مبادرة البنك الزراعي للتمويل الأصغر (أبسمي): بدأت هذه المبادرة¹ بمشاركة من بنك السودان المركزي، ودعم في من الصندوق العربي للتنمية الزراعية (الإيفاد)، ولقد بدأ تنفيذ المرحلة الأولى في سنة 2011 بثلاث محليات في ولاية شمال كردفان، ثم انتقلت في المرحلة الثانية لبقية ولايات السودان؛ بهدف تغطية مليون أسرة في عشر ولايات، وتقوم فكرة هذه المبادرة على تكوين مجموعات من النساء، إذ تتقدم المجموعة بطلب للحصول على تمويل يتراوح ما بين 150 إلى 1200 دولار، وإذا تخلفت إحدى عضوات المجموعة عن السداد يتعين على العضوات الأخريات أن يسددن القرض عنها، وإلا سيفقدن فرصة الحصول على تمويل مستقبلا، وبناء على ذلك بلغت نسبة السداد 100%.

- تجربة مشروع تمويل الجمعيات النسوية بولاية القضارف: بموجب هذه التجربة تم توقيع عقد مضاربة بين بنك السودان المركزي، وبعض فروع البنك الزراعي السوداني بولاية القضارف، وقد تم في سنة 2013 التمويل بصيغة السَّلْم لـ 437 جمعية بواقع ثلاثين عضوا في كل جمعية وكان نشاط

¹ - البنك المركزي السوداني، وحدة التمويل الأصغر، مجلة التمويل الأصغر، العدد الأول مارس 2019 ص: 39-40

هذه الجمعيات في المجال الزراعي، حيث استفادت من هذا التمويل 12965 امرأة قمن بزراعة 150 فدان بمختلف المحاصيل من ذرة وفول سوداني وسمسم، وقد انعكس هذا المشروع على الممولات بزيادة دخولهن وتحسين ثروتهن الحيوانية.

3. تمكين الشباب والخريجين:

اهتمت برامج التمويل الأصغر السودانية بفئات الشباب والخريجين من خلال تأهيلهم وتدريبهم وتمويل مشروعاتهم الاستثمارية، وقد تم تخصيص محفظة مالية للخريجين من قبل البنك المركزي السوداني وبمشاركة 20 مصرفاً، وقد اختير مصرف المزارع التجاري وبنك الادخار والتنمية الاجتماعية لتسيير هذه المحفظة، والجدول التالي يوضح نشاط هذه المحفظة.

الجدول رقم (3-4): نشاط محفظة الخريجين (المبالغ بملايين الجنيهات)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المبلغ الكلي للتمويل	31,5	59	71,5	78,6	73,3	85,8	95,5
عدد المستفيدين	NA	NA	4024	4496	4656	NA	NA

المصدر: مصطفى محمد مسند، مرجع سبق ذكره، ص: 137

نلاحظ من الجدول أنه في عدد من السنوات لم يتوفر إحصائيات للمستفيدين، كما نلاحظ زيادة من حيث المبلغ المخصص للمحفظة وكذا زيادة من حيث عدد المستفيدين، بالإضافة إلى تخصيص جزء من التمويل الأصغر لفئة الشباب، كان هناك دعم غير مالي لمشاريع الشباب، ثم تم التصديق من طرف بنك السودان المركزي لمؤسسة الشباب للتمويل الأصغر بمزاولة نشاطها للحد من الفقر، وإشاعة ثقافة العمل والادخار في سنة 2010، وقد بدأت نشاطها بتأهيل العاملين من خلال البرامج التدريبية داخل وخارج السودان، وحصول المتدربين على شهادات معترف بها (شهادة مدرب TOT).

الفرع الثاني: مساهمة التمويل الأصغر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بالسودان

1. مساهمة التمويل الأصغر في الناتج القومي الإجمالي في السودان:

كما أشارنا سابقاً فإن المساهمة التي يتوقع أن يساهم بها التمويل الأصغر في الناتج المحلي الإجمالي¹ قدرت بـ 3% بعدما كانت 1% سنة 2012، ولكن الأرقام المحققة فعليا تشير إلى عدم تحقق هذه النسبة ويرجع ذلك إلى ضعف مساهمة المصارف السودانية في تمويل مؤسسات التمويل الأصغر وعدم إلزامها بالنسبة المحددة من قبل

¹ - مصطفى محمد مسند، آثار التمويل الأصغر على الفقر والتمكين: دروس من التجربة السودانية، مرجع سابق ص: 140

الفصل الرابع: مقارنة الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الدول مع الجزائر

البنك المركزي 15%، وعليه كانت مساهمة التمويل الأصغر في الناتج الإجمالي بنسب متزايدة بلغت مداها في سنة 2017 معدل 1,3%، وهي نسبة ضئيلة نوعا ما والجدول التالي يوضح مساهمات التمويلات الصغرى المقدمة من قبل المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر، بما في ذلك التمويلات ذات البعد الاجتماعي في الناتج القومي الإجمالي لدولة السودان.

الجدول رقم (4-4): التمويل الفعلي للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر لقطاع التمويل الأصغر (بملايين الجنيهات).

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تمويل المصارف	1546	2055	2692	2914	6197	8797
تمويل مؤسسات التمويل الأصغر	282	430	624	2811,7	3545	2472
التمويل الإجمالي	1828	2485	3316	5725,7	9742	11269
الناتج الإجمالي	213754,8	425756,1	536511,8	663197,8	736636,2	1173836,9
نسبة التمويل الأصغر إلى الناتج الإجمالي	0,7%	0,6%	0,6%	0,9%	1,3%	1%

المصدر: مصطفى محمد مسند، مرجع سابق، ص: 140

2. أثر التمويل الأصغر في التشغيل وتقليص حجم البطالة:

عرفت مؤسسات التمويل الأصغر السودانية انتشارا¹ واسعا فقد زادت بنسبة 76%، خلال الفترة من 2013 إلى 2018 أما فروعها فقد زادت بنسبة 119% خلال الفترة من 2015 إلى 2018، لكن هل تعكس هذه الزيادة زيادة مماثلة في مستويات التشغيل؟، الجدول التالي يوضح مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر في تقليص معدلات البطالة:

الجدول رقم (4-5): عدد المستفيدين من التمويل الأصغر ومعدلات البطالة في السودان من 2013 إلى 2018

عدد المستفيدين بالملايين

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد العملاء المستفيدين من خدمات المصارف	0,6	0,9	1,1	1,5	1,7	2,1
عدد العملاء المستفيدين من خدمات مؤسسات التمويل الأصغر	0,3	0,4	0,5	0,6	0,7	0,9
إجمالي عدد المستفيدين	0,9	1,3	1,6	2,1	2,4	3
عدد العاطلين عن العمل	NA	1,9	NA	1,6	1,4	10,3
معدل البطالة في السودان	NA	19,4%	NA	13,3%	12,8%	34,1%

المصدر: مصطفى محمد مسند، المرجع السابق، ص: 142

¹ - مصطفى محمد مسند، آثار التمويل الأصغر على الفقر والتمكين: دروس من التجربة السودانية، مرجع سابق ص: 143.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن الزيادة في عدد المستفيدين من التمويل الأصغر وصل إلى غاية 3 ملايين مستفيد وهو عدد معتبر بالنظر إلى عدد السكان الإجمالي، ولكن بالمقابل نجد أن هناك أيضا زيادة في نسبة البطالة بلغت أقصاها في العام 2018 ويعود ذلك لعدم التأثير الواضح للتمويل الأصغر على معدل البطالة، أي أن زيادة التمويل الأصغر لا تقابلها زيادة مماثلة في مستويات التشغيل، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:

- عدم التزام المصارف بالنسبة التي حددها البنك المركزي للتمويل الأصغر؛
 - وجود عوامل أخرى تؤثر على معدل البطالة مثل تمركز السكان في المدن، وقلة فرص العمل مقابل الزيادة في عدد السكان؛
 - عدم وجود رقابة على المستفيدين من القروض؛
 - عدم التزام المستفيدين بتوظيف العدد المطلوب من العمال واقتصارهم على موظفين من العائلة؛
 - عدم استمرارية بعض المشاريع وتوقفها؛
- يتضح مما سبق أن التمويل الأصغر له أثر ضعيف على تقليل معدل البطالة في السودان على الرغم من تزايد انتشار عدد مؤسساته وزيادة محفظته التمويلية.

المطلب الثاني: الدور التنموي للتمويل الأصغر بالأردن

تعتبر تجربة التمويل الأصغر في الأردن من بين التجارب الأكثر تنوعا وتنظيما في المنطقة العربية، حيث تتألف من عدة مؤسسات وبأشكال قانونية مختلفة، تشكل أداة هامة في الحد من مشكلة الفقر والبطالة، أخذت الحكومة بمعية البنك المركزي الأردني، جملة من التدابير في هذا الإطار كمحاولة لتطوير وتنمية هذا القطاع، ليصبح أكثر فاعلية على استيعاب الطبقة الفقيرة وذوي الدخل الضعيف وتمكين المرأة والشباب وإدماجهم في الحلقة الإنتاجية للاقتصاد، وقد أدت هذه الإجراءات فعلا إلى جعل التمويل الأصغر أداة فعالة في تمكين الفقراء وزيادة دخلهم مما انعكس على تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الأول: دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية بالأردن

1. مساهمة التمويل الأصغر في التشغيل والقضاء على البطالة في الأردن:

بلغ معدل البطالة حسب آخر إحصائية خلال الربع الأول¹ من سنة 2021 نسبة 25%، وتتفاوت هذه النسبة حيث تبلغ 24,2% في أوساط الذكور مقابل 28,5% في أوساط الإناث، وتعتبر هذه المعدلات أعلى من نظيرتها في العديد من الدول العربية والدول النامية، أما عن مساهمة قطاع التمويل الأصغر، فيمكن إيضاحه من خلال الجدول التالي:

¹ - تقرير صادر عن دائرة الإحصاء الأردني، متوفر على الرابط: <http://dosweb.dos.gov.jo>

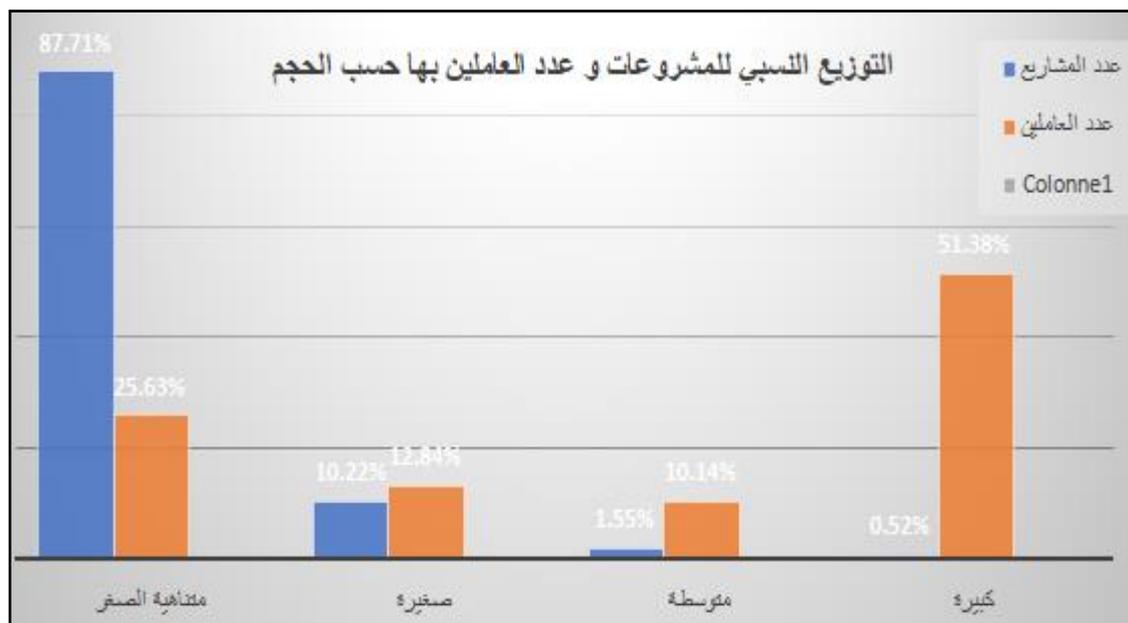
الجدول رقم (4-6): عدد المشروعات في القطاعين العام والخاص وعدد العاملين فيها حسب الحجم لسنة 2016

الحجم	العاملين		المشروعات	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
متناهية الصغر	297768	25,63	166707	87,71
صغيرة	149187	12,84	19416	10,22
المجموع	446955	38,47	186,123	97,93
متوسطة	117817	10,14	2953	1,55
كبيرة	596867	51,38	980	0,52
الإجمالي	1161639	100	190056	100

المصدر: إيهاب مقابلة، دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حالة المملكة الأردنية

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة التي يمكن اعتبارها مشاريع تمويل أصغر تستوعب نسبة 38,47% من القوة العاملة، إذ يقدر عدد العاملين بهذا القطاع 446955 عامل في أن نسبة المشاريع تقدر بـ 97,93% أغلبها مشاريع تابعة للقطاع الخاص، وهذا ما يدل على أن أغلب مشاريع التمويل الأصغر موجه للقطاع الخاص، ويبين الشكل أدناه التوزيع النسبي للمشروعات وعدد العاملين بها حسب الحجم.

الشكل رقم (4-1): التوزيع النسبي للمشروعات وعدد العاملين بها حسب الحجم لسنة 2016



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الشكل رقم (4-1) نلاحظ أن المشاريع المتناهية الصغر تمثل 87,71% بينما لا تساهم إلا في 25,63% من حجم العمالة، وإذا ما أضفنا حجم عمالة المشاريع الصغيرة تصبح النسبة 38,47% وتعتبر هذه النسبة جيدة خصوصا إذا علمنا أن التمويلات الصغرى تقتصر على القطاع الخاص فقط، حيث تنشط المشروعات المتناهية الصغر في التجارة بالجملة والتجزئة، ورشات الإصلاح بنسبة 61% ثم الأنشطة الصناعية بنسبة 12%.

2. مساهمة التمويل الأصغر في القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية:

تقدم مؤسسات التمويل الأصغر بالأردن¹ منتجات وخدمات مالية تخدم قطاعات إنتاجية واستهلاكية، بحيث تتلاءم والاحتياجات المالية للعملاء، وتشتمل على مجموعة من القطاعات موضحة في الجدول التالي استنادا إلى لبيانات الأداء الخاصة بالربع الأول من سنة 2020، مع العلم أن قيمة المحفظة الاقراضية قدرت مع نهاية هذا الربع بـ 264,855,725 دينار أردني، ومن خلال الجدول نلاحظ أن قطاع التجارة بنوعيهما (التجزئة والجملة) استحوذ على أكبر قيمة للتمويل، بما يقارب نصف المحفظة ثم يليه قطاع السكن، وبحسب الجدول أدناه فإن القطاعات المستهدفة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر الأردنية هي قطاعات مختلفة، إنتاجية واستهلاكية وخدماتية لها صلة مباشرة بتحسين الوضع المعيشي للمواطن، مما يبرز دور وأهمية التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمواطن الأردني.

الجدول رقم (4-7): تقسيم المحفظة الاقراضية لمؤسسات التمويل الأصغر على مختلف القطاعات

النسبة من التمويل	القطاعات
45%	تجاري
3%	صناعي
10%	خدمات
2%	زراعي
2%	تعليمي (استهلاكي)
30%	السكن (استهلاكي)
7%	قرض استهلاكي
1%	تمويل مناسب حج وعمرة (استهلاكي)
100%	المجموع

المصدر: تقرير شبكة تنمية، متاح على الموقع: www.tanmeyahjo.com

¹ - عيسى علي الزعبي، واقع التمويل الأصغر في الأردن (دراسة تحليلية)، مرجع سابق ص: 232

3. مساهمة التمويل الأصغر في الناتج المحلي الإجمالي الأردني:

تساهم مشاريع التمويل الأصغر¹ الذي يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر بحوالي 40%، من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى من نظيراتها في غالبية الدول العربية باستثناء مصر وتونس والإمارات، وتشير بعض الإحصائيات الصادرة عن البنك المركزي ودائرة الإحصاءات العامة في تقريرها السنوية إلى أن النمو الاقتصادي في الأردن خلال العقدين السابقين، جاء مدعوم بالنمو في قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الإنشاءات وبعض الفروع الإنتاجية الأخرى كقطاع خدمات النقل والخدمات المالية والتأمين، ومن الملفت للانتباه أن نسبة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في هذه القطاعات لا تقل عن 97%، ومما يعزز النتيجة السابقة التي تفيد بوجود تناسق في وتيرة واتجاه النمو الاقتصادي مع معدلات النمو في قطاعات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

الفرع الثاني: دور التمويل الأصغر في تحسين الأوضاع الاجتماعية للطبقات الفقيرة وتمويل مشاريعهم في الأردن

1. مساهمة التمويل الأصغر في تمويل المشاريع المصغرة الأردني:

يستفيد من خدمات التمويل الأصغر الأردني حوالي 10% من العدد الإجمالي للسكان، حيث تعتبر نسبة عالية، وتوجه معظم الخدمات للفقراء في المحافظات باستثناء العاصمة بنسبة 68%، أين يتواجد عدد معتبر من الفقراء والمحرومين من الخدمات المالية الرسمية، في حين تتركز هذه الخدمات في العاصمة عمان بنسبة 32%، ويبين الجدول التالي واقع انتشار التمويل الأصغر في العاصمة والمحافظات خلال الربع الأول من سنة 2020.

الجدول رقم (4-8): يوضح المؤشرات الكمية لصناعة التمويل الأصغر في الأردن في العاصمة والمحافظات

الأداء	العاصمة	المحافظات	المجموع
العملاء النشطين	151,782	316,023	467,805
النسبة	32%	68%	100%
القروض النشطة	147,662	302,517	450,179
النسبة	33%	67%	100%
الحفظة الاقراضية	103,987,332	160,868,393	264,855,725
النسبة	39%	61%	100%
الفروع	65	146	211
النسبة	31%	69%	100%

المصدر: تنمية - تقرير الربع الأول 2020 متاح على الموقع www.tanmeyahjo.com

¹ - إيهاب مقابلة: دراسة تحليلية لسياسات واليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حالة المملكة الأردنية، سلسلة دراسات تنموية صادرة عن المعهد العربي للتخطيط العدد 64 سنة 2019 الكويت ص: 21.

انطلاقاً من الجدول رقم (4-8) يمكننا القول أن مؤسسات التمويل الأصغر بانتشارها الواسع ساهمت بوصول نسبة كبيرة من الفقراء إلى المصادر التمويلية لتغطية العديد من احتياجاتهم الاستهلاكية والإنتاجية، حيث كان من الصعوبة أن يصل هؤلاء الفقراء إلى الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك باعتبارهم عملاء عديمي المردودية وكثيри المخاطرة.

2. دور قطاع التمويل الأصغر الأردني في تمكين فئة النساء والشباب:

يرمي¹ قطاع التمويل الأصغر إلى تعزيز أدائه الاجتماعي من خلال تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية التي تهدف إلى تمكين فئة النساء والشباب اقتصادياً وإعطائهم الأولوية في الاستفادة من التمويل لتحقيق مشاريعهم الإنتاجية، وتؤكد المؤشرات الرئيسية للمؤسسات التمويل الأصغر الأردنية المتعلقة بالعملاء من فئتي النساء والشباب ذلك، ففي نهاية ديسمبر 2018، كان عدد العملاء النشطين لدى مؤسسات التمويل الأصغر يقدر بـ 465,717 عميل نشط، شكلت نسبة النساء منهم 73%، أما نسبة فئة الشباب من سن 18 إلى 30 سنة، فقدت بـ 43%، في حين كانت نسبة العملاء في الأرياف والقرى تقدر بـ 34% من إجمالي العملاء لنفس الفترة من خلال هذه الأرقام ندرك الأهمية الكبيرة التي توليها مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن لفئة النساء، إذ تعتبر هذه المؤسسات أداة فعالة لتعزيز قدرة ودور المرأة في المجتمع وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً، من خلال المنتجات والخدمات المالية وفرص التدريب المقدمة لتصبح أكثر ثقة وحزماً وأكثر إمكانية للمشاركة في صنع القرار واتخاذها على مستوى الأسرة أو المجتمع، كما نجد الإناث تشكل نسبة 52% من موظفي قطاع التمويل الأصغر الأردني وفيما يتعلق بمجلس الإدارة فتشكل النساء ما نسبته 38%، من المجلس.

المطلب الثالث: الدور التنموي لقطاع التمويل الأصغر بمصر

ساهم التمويل الأصغر في مصر بشكل فعال في عملية التنمية خصوصاً مناطق الريف والصعيد وقد لعبت الجمعيات والمنظمات الغير حكومية الدور الأبرز في ذلك.

الفرع الأول: مساهمة التمويل الأصغر في النهوض بالمستوى الاقتصادي

1. دور التمويل الأصغر في تنويع النشاط الاقتصادي:

عرفت محفظة التمويل الأصغر طفرة غير مسبوقه في السنوات الأخيرة، كما زادت قاعدة المستفيدين وتنوعت الأنشطة الممولة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر، واحتل القطاع التجاري الصدارة من حيث حجم المحفظة

¹ - شبكة تنمية، التقرير السنوي لقطاع التمويل الأصغر الأردني لعام 2018، منشورات البنك المركزي الأردني، ص: 71-72

التمويلية الموجهة له بواقع 68,5% في سنة 2017، ثم يليها النشاط الخدماتي بواقع 13,24%، ثم الزراعي بـ 11,78% وفي الأخير النشاط الحرفي بـ 7,48%، والجدول التالي يوضح ذلك بالتفصيل.

الجدول رقم (4-9): تطور نشاط التمويل الأصغر بمصر وفقا لنوع النشاط خلال 2016 و2017

النصف الأول من سنة 2017		نهاية سنة 2016		النصف الأول من سنة 2016		البيان
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
100	2,014,645	100	1,828,782	100	1,779,384	إجمالي المستفيدين
68,5	1,359,852	67	1,225,298	67,14	1,194,640	تجاري
13,24	266,837	13,73	251,153	13,73	244,299	خدمي
11,78	237,230	11,31	206,709	10,99	195,593	زراعي
7,48	150,726	7,97	145,622	8,14	144,852	إنتاجي وحرفي

المصدر: فتيحة بوهرين، دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر (دراسة تجارب رائدة)، ص: 156

2. مساهمة قطاع التمويل الأصغر المصري في التشغيل والحد من البطالة:

تستخدم المشاريع المتناهية الصغر¹ الممولة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر قدرات إنتاجية بسيطة تتميز بارتفاع في كثافة العمالة، مما يؤهلها لامتصاص قدر كبير من البطالة، إذ تعمل على خلق فرص عمل والحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية، مما يساعد مصر كدولة نامية لديها وفرة في العمالة وندرة في رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، ويبين الجدول رقم أدناه أعداد المشتغلين بالمشاريع المتناهية الصغر مقارنة بالمشاريع الأخرى، استنادا إلى نتائج الإحصاء الاقتصادي الخامس 2017-2018. الجدول رقم (4-10): أعداد المشتغلين بالمشاريع المتناهية الصغر مقارنة بالمشاريع الأخرى لسنة 2017-2018

المقارنة	العدد	النسبة
مشاريع متناهية الصغر	7,7 مليون	79%
مشاريع صغيرة	1,9 مليون	19,7%
مشاريع متوسطة	131 ألف	1,3%
الإجمالي	9,7 مليون	100%

المصدر: منشورات المعهد المصري المصري متوفر على الرابط التالي: [https://ebi.gov.eg/wp-](https://ebi.gov.eg/wp-content/uploads/2021/02)

[content/uploads/2021/02](https://ebi.gov.eg/wp-content/uploads/2021/02)

¹ - هشام حمزة جاد وعاطف حسن عمرو، مرجع سابق، ص: 23.

نلاحظ من الجدول أن المشاريع المتناهية الصغر توظف حوالي 7,7 مليون وظيفة أي تساهم بنسبة 79,3%، بالنسبة لبقية المشروعات واستنادا إلى نتائج إحصائيات التشغيل بمصر لعام 2018، التي تقدر إجمالي قوة العمل في البلد بـ 26,021 مليون وظيفة، فإننا نجد أن مساهمة قطاع التمويل الأصغر ممثلا في المشاريع المتناهية مساو لـ: $7,7 \text{ million} / 26,021 \text{ million} * 100 = 29,6\%$ ، إذن يمثل عدد المشتغلين في قطاع التمويل الأصغر ما يقارب 30% من قوة العمل الإجمالية، وهي نسبة معتبرة إذا ما قورنت بغيرها من الدول في المنطقة العربية.

3. مساهمة قطاع التمويل الأصغر المصري في قيمة الإنتاج الإجمالي:

تسجل¹ مصر أعلى مستوى لمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ببقية الدول العربية كما تم الإشارة إليه سابقا بنسبة تقدر بـ 80%، ويبلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بما فيها المشروعات متناهية الصغر أكثر من 3,5 مليون مشروع تمثل حوالي 99% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي وتساهم في 80% من الناتج المحلي الإجمالي وتغطي نحو 90% من التكوين الرأسمالي.

في دراسة لتقييم مدى مساهمة مبادرة البنك المركزي المصري في إنجاح تمويل المشاريع المتناهية الصغر، يوضحهما تحليل نتائج الجدول أدناه كشفت لنا عن أهمية مساهمة قطاع التمويل الأصغر في قيمة الإنتاج الذي تضيفه المشاريع المتناهية الصغر إلى الاقتصاد الوطني المصري، فخلال عام 2017-2018، بلغت مساهمة القطاع 5,9 مليار جنيه، بنسبة قدرت بـ 43,2% من إجمالي الإنتاج التام (+ الصغيرة + المتوسطة)، في حين أنه عند مقارنة نفس النسبة في عام 2012-2013، تبين أن مساهمة المشروعات متناهية الصغر في الإنتاج التام قبل مبادرة البنك المركزي كانت نسبتها 12,8%، أي أن المساهمة ارتفعت بعد مبادرة البنك المركزي بحوالي 30,4% (من 12,8% إلى 12,8%) خلال أربع سنوات، مما يدل على فعالية مبادرة البنك المركزي في دعم المشاريع المتناهية الصغر، علما بأن ما تساهم به المشروعات متناهية الصغر في قيمة الإنتاج التام على الرغم من بساطة أدوات الإنتاج وانخفاض حجم رأس المال وعدد العمال، إلا أنه يعادل تقريبا الناتج من القطاع العام بأكمله بفارق بسيط حوالي 67,2 مليار جنيه لصالح القطاع العام و الجدول التالي يوضح مساهمة التمويل المتناهي الصغر في الناتج التام.

¹ - هشام حمزة جاد وعاطف حسن عمرو، مرجع سابق، ص: 25

الفصل الرابع: مقارنة الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الدول مع الجزائر

الجدول رقم (4-11): يوضح مساهمة مشاريع التمويل المتناهي الصغر في الناتج الإجمالي بالمقارنة مع باقي القطاعات الإنتاجية

الإجمالي العام	إجمالي القطاع العام	إجمالي القطاع الخاص	إجمالي قطاع المشروعات	المتوسطة	الصغيرة	متناهية الصغر	
3,877 ترليون	602,1 مليار	3,275 ترليون	1,237 ترليون	175,1 مليار	527,5 مليار	534,9 مليار	قيمة الإنتاج
313%	48,6%	264%	100%	14,1%	42,6%	43,2%	النسبة من إنتاج المشروعات
100%	15,5%	84,5%	31,9%	4%	13,6%	13,7%	النسبة من الإنتاج الإجمالي

المصدر: منشورات المعهد المصرفي المصري متوفر على الرابط التالي: <https://ebi.gov.eg/wp-content/uploads/2021/02/>

4. مساهمة قطاع التمويل الأصغر المصري في خلق القيمة المضافة:

تساهم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في زيادة القيمة المضافة¹ للاقتصاد المصري من خلال مختلف القطاعات الإنتاجية التي تدعم بقروض من طرف مؤسسات وهيئات التمويل الأصغر، وكلما كانت القيمة كبيرة كلما زادت قيمة الدخل القومي ومن ثم زيادة الدخل الفردي مما ينعكس على رفاهية المجتمع، ولمعرفة مدى مساهمة المشاريع المتناهية الصغر في خلق القيمة المضافة نستعرض الجدول التالي الذي يبين مدى تطور مساهمة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في القيمة المضافة بين سنتي 2012 و2018.

الجدول رقم (4-12): تطور مساهمة مشاريع التمويل الأصغر في القيمة المضافة للاقتصاد المصري لسنتي 2012 و2018.

قيمة المساهمة بمليار جنيه في 2018	نسبة المساهمة في القيمة المضافة في 2018	نسبة المساهمة في القيمة المضافة في 2012	
411,5	51,2%	13,6%	المشاريع المتناهية الصغر
296,3	36,8%	11,2%	المشاريع الصغيرة
96,3	12%	75,1%	المشاريع المتوسطة
804 مليار	100%	100%	الإجمالي

المصدر: منشورات المعهد المصرفي المصري متوفر على الرابط التالي: <https://ebi.gov.eg/wp-content/uploads/2021/02/>

[content/uploads/2021/02/](https://ebi.gov.eg/wp-content/uploads/2021/02/)

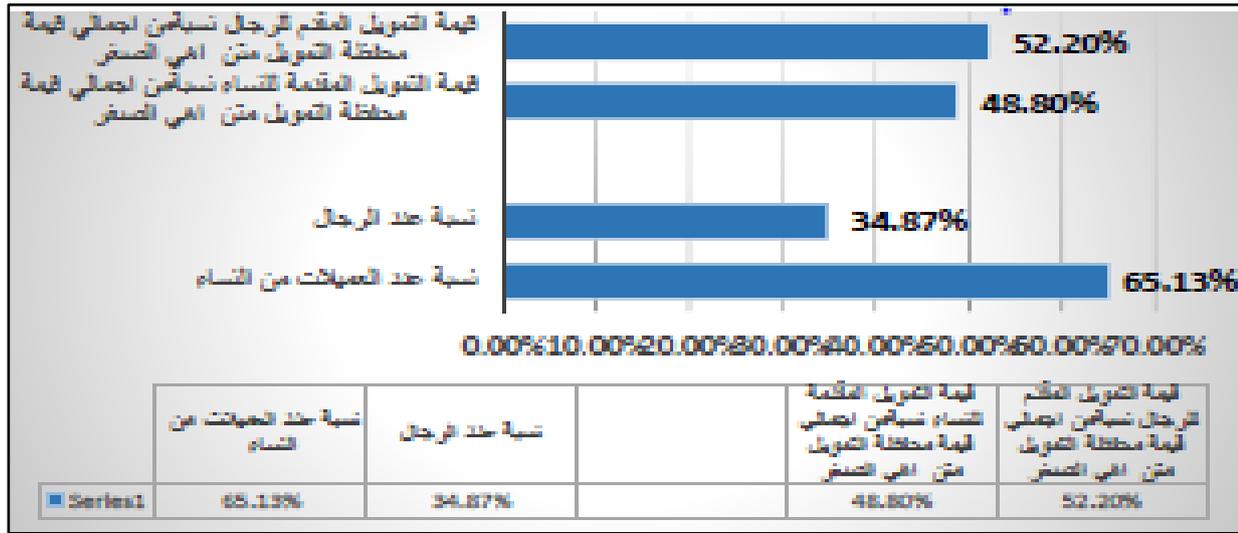
نلاحظ من خلال الجدول تطور مساهمة المشاريع المتناهية الصغر من 13,6 % سنة 2012 إلى 51,2 % سنة 2018، وفيما يتعلق بمساهمة المشاريع الصغيرة في القيمة المضافة فقد ارتفعت من 11,2 % سنة 2012 إلى 36,8 % سنة 2018، وهذا يدل على المساهمة القوية لقطاع التمويل الأصغر المصري في خلق القيمة المضافة بفعل دعم النظام المصرفي المصري للقطاع بتدخل وإشراف من طرف البنك المركزي.

1 - هشام حمزة جاد وعاطف حسن عمرو، مرجع سابق، ص: 25

الفرع الثاني: مساهمة قطاع التمويل الأصغر المصري في تمكين المرأة

تعد مصر¹ من البلدان التي تكبر فيها الهوة بين الرجال والنساء فيما يخص مسألة التمكين الاجتماعي والاقتصادي، فتشير بعض الإحصائيات مثلا بالنسبة لبطالة الفتيات بين 15-24 سنة هي أعلى بكثير مقارنة بالرجال بمعدل 48% بالنسبة للنساء مقابل 17% للرجال، ويوجد هناك عدم تكافؤ واضح في مسألة المساواة في الأجور بين الرجال والنساء فمثلا تكسب النساء الأميات دخلا يقل عن دخل الرجال الأميين بحوالي 70%، بينما تتقاضى النساء المتعلّمات أجرا يقل عن الرجال بـ 57%، وأمام هذا الواقع وضعت برامج التمويل الأصغر في مصر مسألة تمكين النساء وتأهيلهن ضمن أولوياتها واستهدفت المرأة الريفية بالدرجة الأولى، باعتبارها الفئات المعرضة للفقر والأكثر تهميشا، وفقا لبيانات الاتحاد المصري للتمويل المتناهي الصغر فقد كانت قيمة التمويل الموجه للنساء تشكل 52,2% مقابل 48,8%، في حين وصل عدد المستفيدات إلى نسبة 65,13% مقابل 34,87% من المستفيدين من الرجال والشكل الموالي يوضح ذلك بالتفصيل:

الشكل رقم (4-2): مقارنة عدد الذكور والإناث المستفيدين من التمويل المتناهي الصغر



المصدر: منشورات المعهد المصري المصري متوفر على الرابط التالي: [https://ebi.gov.eg/wp-](https://ebi.gov.eg/wp-content/uploads/2021/02)

[content/uploads/2021/02](https://ebi.gov.eg/wp-content/uploads/2021/02)

كما تبنت مصر بعض الاستراتيجيات الرامية لدعم المرأة الريفية نذكر من أهمها الاستراتيجية القومية للتمويل المتناهي الصغر، فمن أهم التوصيات التي تقترحها هذه الاستراتيجية مايلي:

¹ - هشام حمزة جاد وعاطف حسن عمرو، مرجع سابق، ص: 23.

- **على المستوى التنظيمي:** مراجعة التشريعات للسماح بإنشاء مؤسسات تجارية غير بنكية للتمويل متناهي الصغر وتحويل الجمعيات الأهلية الناجحة إلى مؤسسات تجارية للتمويل المتناهي الصغر، مما يؤدي بذلك إلى إتاحة التمويل للنساء؛
 - **على مستوى البنى التحتية:** دعم إنشاء شبكة قومية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر لمراقبة مدى مساهمتها في التوزيع العادل للتمويل بين المناطق والفئات؛
 - **على المستوى المؤسسي:** إنشاء آليات لدعم النهوض بالقطاع الزراعي.
- هذا وقد تجسدت هذه الاستراتيجية في مجموعة من البرامج والمشاريع المتناهية الصغر الموجهة للمرأة الريفية في مصر من أهمها¹:

- برنامج منحة ريادة الأعمال للسيدات؛
- مشروع التطوير الري الحقلية؛
- مشروع التنمية الريفية بصعيد مصر؛
- مشروع دعم الاقتصاد والدخل الريفي؛
- مشروع سلاسل.

وأغلب هذه المشاريع هي مشاريع ذات طابع زراعي كونها تتناسب ومؤهلات المرأة الريفية التي غالبا ما يكون لديها خبرة في النشاط الزراعي، وقد أعطت هذه المشاريع نتائج جد إيجابية، تجسدت في خلق فرص عمل للنساء المستفيدات وعائلاتهم بالإضافة إلى زيادة مداخيل المستفيدات وتنمية فكر العمل الحر لدى سيدات صعيد مصر.

الفرع الثالث: تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لمؤسسات التمويل الأصغر المصرية

أولاً: الأثر على مستوى نمو وتنمية المشروعات

- حسب نتائج دراسة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لعملاء المشروعات الصغيرة، تبين أن هناك نوعاً من التأثير الإيجابي للتمويل الأصغر على نمو الأعمال والتنمية يتمثل فيما يلي:
- يحصل العملاء على المدى الطويل على أرباح تزيد بنسبة 25% عن الأرباح الشهرية التي يحصل عليها العملاء الجدد وتمكنهم من شراء آلات ومعدات جديدة لاستمرارية مشاريعهم؛
 - أدت القيمة التراكمية للقروض إلى تغيير إيجابي في قيمة المشروع، وإلى زيادة حجم المبيعات الأسبوعي؛

¹ - بكوش كريمة، زحوي نور الدين، مداخلة بعنوان إتاحة التمويل الأصغر لتمكين المرأة الريفية اقتصادياً (دراسة مقارنة بين الجزائر مصر والسودان) ضمن الملتقى الوطني حول: تمكين المرأة وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة علي لونيسسي البلدة 2، يومي 8-9 مارس 2015، ص: 09.

- يستثمر عملاء المدى الطويل ضعف ما يستثمره العملاء الجدد، كما يحظى عملاء المدى الطويل بمعدل متزايد من العمالة أكبر من العملاء الجدد، أي يتمتعون بزيادة في مستويات التوظيف مقارنة بأصحاب المشاريع الجديدة.

ثانيا: الأثر على معدلات الرفاهية والفقير لدى الأسر

في ذات السياق بينت نتائج دراسة المسح الوطني للتأثير¹، أن هناك تأثيرا للتمويل الأصغر على زيادة معدلات الرفاهية والتقليل من الفقر تتمثل فيما يلي:

- 50% من العملاء يشعرون أن هناك تغيير إيجابي في جودة الغذاء وزيادة كميته؛
- 40% من العملاء يقرون بوجود تغير إيجابي في تعليم أطفالهم وتحسن ظروف تعليمهم؛
- 40% من العملاء يقرون بوجود تغير إيجابي وتحسين في الخدمات الصحية؛
- زيادة مساهمة العملاء القدامى في ميزانيات أسرهم بنسبة 20% عن مساهمات العملاء الجدد؛
- 76% من العملاء أشاروا إلى وجود تحسن ملموس في أوضاعهم المادية وتحسن القدرة الشرائية لديهم وشعورهم بالاستقلالية.

المطلب الرابع: الدور التنموي للتمويل الأصغر باليمن

أولت الحكومة اليمنية اهتماما كبيرا للحد من البطالة ومكافحة الفقر والاهتمام بالفقراء والمحتاجين وذوي الدخل المحدود ورعايتهم، وتحسين أحوالهم المعيشية والاجتماعية والارتقاء بحياتهم إلى مستوى أفضل، مع توفير فرص عمل للشباب والقادرين من خلال توسيع برامج الإقراض الأصغر وإنشاء بنوك للتمويل الأصغر وتشجيع البنوك على إقراض صغار المستثمرين وإنشاء مؤسسات وبرامج لتمويل المشروعات الصغيرة والأصغر من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية وغيرها من البرامج التمويلية الموجهة للفقراء وأصحاب الدخل الضعيف والنساء، ف ضمانات تمويل المشروعات والتي تشترطها البنوك التجارية أصبحت قيда أمام العاطلين والفقراء والذين هم بحاجة إلى التمويل، حيث أصبح من الصعب عليهم الإيفاء بتلك الشروط، والسؤال المطروح: ما هو دور برامج التمويل الأصغر اليمنية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

¹ - غادة والي، التمويل الأصغر في مصر: دراسة عامة، الهيئة العامة للرقابة المالية، ص: 14.

الفرع الأول: مساهمة التمويل الأصغر في النهوض بالمستوى الاقتصادي

1. مساهمة التمويل الأصغر في التشغيل والحد من البطالة:

تساهم مشاريع التمويل الأصغر اليمنية¹ الممولة عبر البنوك وغيرها من المؤسسات والبرامج التمويلية في توليد عدد كبير من فرص العمل، في قطاعات إنتاجية مختلفة، زراعية وصناعية وخدمية، والجدول التالي يوضح مساهمة المشاريع الصغيرة في العمالة مقارنة بغيرها من المشاريع المتوسطة والكبيرة الحجم.

الجدول رقم (4-13): عدد العاملين في القطاع الخاص حسب حجم المنشأة

2013		2012		2011		السنة
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
45,6%	183,376	45,6%	94,901	45,6%	94,901	مشاريع صغيرة
18,3%	77,820	18,3%	40,273	18,3%	40,273	مشاريع متوسطة
31,4%	140,192	31,4%	72,968	31,4%	72,968	مشاريع كبيرة
100%	402,192	100%	208,142	100%	208,142	المجموع

المصدر: صادق أحمد عبد الله السبئي، دور مؤسسات وبرامج التمويل الصغير وتنمية المشروعات الصغيرة - دراسة تحليلية

للتجربة اليمنية للفترة (2009-2014).

من خلال الجدول نلاحظ أن المشاريع الصغيرة تستوعب ما يقارب نصف العمالة النشطة أي بنسبة 45,6% وهي مساهمة متدنية إذا ما قورنت بغيرها في البلدان العربية، فأغلبها تفوق النصف وتصل في بعض البلدان إلى 80%، وعموما فإن الإحصائية المتوفرة لدينا في الجدول تتعلق بالمشاريع الصغيرة، في حين أن الوظائف التي تنشأ عن مشاريع التمويل الأصغر في اليمن قد تفوق ذلك، لأن هناك مشاريع لا تخضع للمسح الإحصائي خصوصا في الأرياف، ضف إلى ذلك فإن بعض الوظائف التي توفرها مشاريع التمويل الأصغر هي وظائف موسمية أو مؤقتة وليست دائمة.

2. مساهمة التمويل الأصغر في دعم الناتج المحلي وخلق القيمة المضافة:

تلعب مشاريع التمويل الأصغر والمنشآت الصغيرة دورا بارزا في خلق القيمة المضافة ودعم الناتج المحلي، باعتبارها تستوعب حاجيات ومتطلبات شريحة واسعة من السكان في مختلف القطاعات الخدمية والصناعية والزراعية، والجدول الموالي يبين مدى مساهمة المنشآت الصغيرة في خلق القيمة المضافة مقارنة بالمنشآت الأخرى المتوسطة والكبيرة

¹ - أحمد يحيى شحره، مشروع تخريج المستفيدين من خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية من دائرة الفقر وربطهم ببرامج وخدمات التمويل الأصغر سبتمبر 2013، ص: 6. - بتصرف-

الفصل الرابع: مقارنة الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الدول مع الجزائر

الجدول رقم (4-14): مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في قيمة الناتج المحلي والقيمة المضافة خلال الفترة من

2013 – 2011

(القيمة بألف ريال)

2013		2012		2011		2013		2012		2011		السنة المشاريع
إجمالي القيمة المضافة						إجمالي الناتج المحلي						
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	القيمة النسبة
32,3	202	32,4	180,4	36,6	180	28,4	506,5	28,4	457,7	33,4	476	مشاريع صغيرة
7,8	48,6	7,8	43,5	9,3	45,7	6,4	113,7	6,4	102,8	7,4	104,7	مشاريع متوسطة
59,9	373,8	59,7	332,3	54,1	265,7	65,3	1165,6	65,3	1053,4	59,2	843,8	مشاريع كبيرة
100	624,4	100	556,2	100	491,3	100	1785,9	100	1613,9	100	1424,6	المجموع

المصدر: صادق أحمد عبد الله السبهي، دور مؤسسات وبرامج التمويل الصغير وتنمية المشروعات الصغيرة - دراسة تحليلية للتجربة اليمنية للفترة (2009-2014)

ما يمكن استنتاجه من الجدول أن مساهمة مشاريع التمويل الأصغر في قيمة الناتج المحلي التي تحققها المنشآت الصغيرة تتراوح ما بين 28% و 33,4% على مدار الثلاث سنوات من 2011 إلى غاية 2013 أما عن مساهمة هذه المنشآت في تكوين القيمة المضافة فتتراوح ما بين 32,3% و 36,6% خلال السنوات المدروسة، وتعتبر هذه النسبة مقبولة إلى حد ما نظرا لحداثة التوجه نحو الصناعة التمويل الأصغر في اليمن، بحيث كانت بدايته في سنة 1997 وكذلك لمحدودية المؤسسات التمويلية الممولة للمشاريع الصغيرة بالمقارنة مع المشاريع الكبيرة التي تستفيد أكثر من التمويل المصرفي.

الفرع الثاني: مساهمة التمويل الأصغر في النهوض بالمستوى الاجتماعي باليمن

1. مساهمة التمويل الأصغر في التخفيف من حدة الفقر:

ساهمت¹ صناعة التمويل الأصغر في اليمن في القضاء على الفقر وتخفيف وطأته رغم الظروف الصعبة التي تمر بالبلد، نتيجة الحروب والصراعات الداخلية، فقد كان لمؤسسات التمويل الأصغر المحلية والأجنبية دورا مهما في

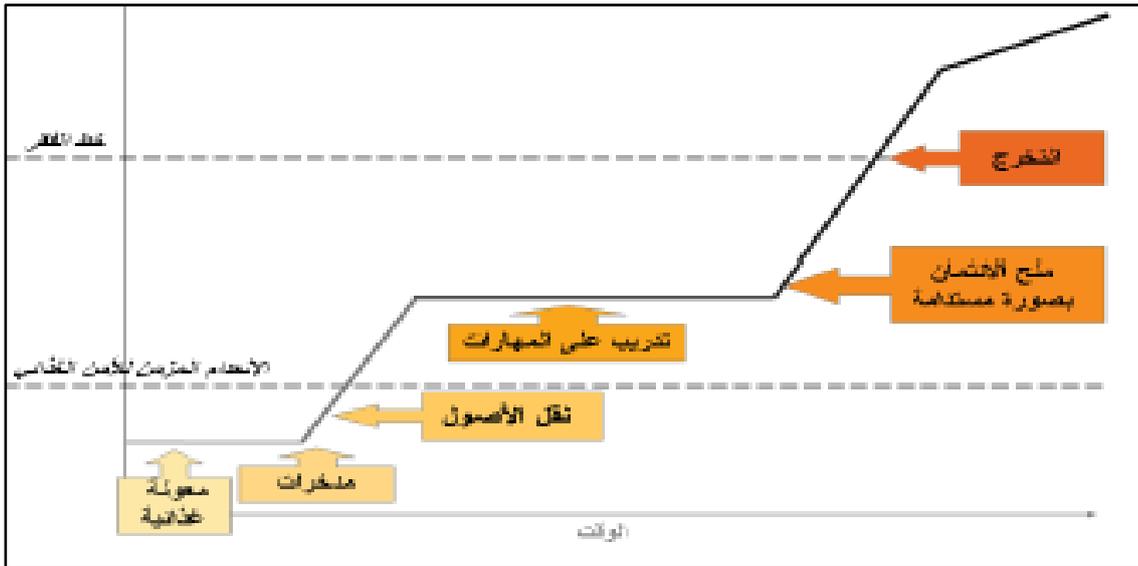
¹ - المركز الوطني للمعلومات الإدارة العامة للتحليل والدراسات، دليل برنامج ومؤسسات التمويل الأصغر، ص: 5.

التخفيف من هذا الوضع، من خلال عديد البرامج الموجهة لتمويل مشاريع الأسر والأفراد، ومن أهم المبادرات التي اتخذت في هذا الإطار:

أ- مشروع نموذج التخرج من الفقر:

وهو نموذج موجه شامل ومكثف يهدف إلى تخرج الأسر من دائرة الفقر ويتطلب تضافر العديد من الجهود من طرف مختلف الفاعلين في مجال التمويل الأصغر، ويبنى هذا البرنامج على التفاعل المنتظم بين موظفي البرنامج والأسر المستفيدة منه من خلال المرافقة الدائمة والتدريب للمستفيدين، وتعتبر تجربة براك بنك في بنجلادش أول من قام بهذه التجربة استطاع من خلالها تخرج 800 أسرة من الفقر، وقد عممت هذه التجارب فيما بعد من قبل هيئات أهمها سيجاب ومؤسسة فورد وطبقتهما في كلا من هايتي وهندوراس، أثيوبيا، الهند، باكستان، البيرو، بالإضافة لليمن. بدء العمل بالبرنامج في اليمن سنة 2009 كمرحلة تجريبية استهدف من خلاله ثلاث محافظات هي عدن، تعز، لحج، وفيما يلي استعراض لأهم الخصائص المميزة لهذا النموذج:

الشكل (4-3): نموذج للتخرج من الفقر



المصدر: أحمد يحي شحره، مشروع تخرج المستفيدين من خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية من دائرة الفقر وربطهم ببرامج وخدمات التمويل الأصغر سبتمبر 2013.

ب- أهم الفاعلين في البرنامج والفئات المستهدفة:

تعتبر الفئة الأشد فقرا والقادرين على بدء مشاريع خاص بهم هم المستفيدون الرئيسيون من برنامج التخرج من الفقر، أما بخصوص الممولين والشركاء في البرنامج فيتمثلون في: الصندوق الاجتماعي للتنمية، صندوق الرعاية الاجتماعية، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)، ويكون العمل وفقا لخطط معينة ولمدة 4 سنوات، بغرض تحقيق بعض الأهداف أهمها:

- تقديم مساعدات نقدية للأسر الأشد فقراً بغرض تقديم الاحتياجات الغذائية (توفير الأمن الغذائي)؛
- التدريب والتأهيل؛
- تقديم خدمات صحية واجتماعية؛
- توفير الخدمات المالية من ادخار وإقراض وتأمين بالإضافة إلى تقديم أصول مدرة للدخل؛
- والهدف النهائي هو تخريج الأسر المستفيدة من البرنامج من خط الفقر.

ت- برامج التمويل الأصغر اليمينية الموجهة لمحاربة الفقر:

توجد في اليمن العديد من البرامج الموجهة لمحاربة الفقر خصوصا في الأرياف ومن أهمها:

• برنامج تنمية الأنشطة المدرة للدخل الجديدة:

تم هذا البرنامج تأسيسه¹ في سنة 1997 من قبل اتحاد نساء اليمن وبتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، كان الهدف من تأسيسه هو توفير وسيلة للتقليل من حدة الفقر وتحسين دخل الجماعات الأكثر فقراً والناشطة اقتصادياً في منطقة الحديدة والمناطق القريبة منها، من خلال التمويل المناسب لهم عن طريق تقديم القروض الفردية والقروض بنظام المجموعة والتأمين عليها، ومن أهم أهداف البرنامج:

- تقديم خدمات تمويل للوصول إلى مساعدة 5000 أسرة في نهاية 2007 وتكون مناصفة بين النساء والرجال؛
- المحافظة على العملاء.

• برنامج وادي حضر موت للتمويل والادخار:

تأسس البرنامج في 30 ماي 2000 من طرف جمعية النهضة الاجتماعية والثقافية الخيرية وبتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويهدف إلى تحسين مستوى دخل الفرد ومحاربة الفقر من خلال خلق فرص عمل جديدة وتقديم خدمات مالية للفقراء وإشراكهم في مشاريع صغيرة وتوفير خدمة الإقراض الفردي والجماعي والادخار والتأمين الأصغر، والدفع بعجلة التطور في الأنشطة الصغيرة القائمة والمساهمة في النمو الاقتصادي للبلاد، تمكن البرنامج من تقديم 3300 قرضا تراكميا منها 816 قرضا فرديا بمبلغ يصل إلى 34 مليون ريال، وقد حقق البرنامج نتائج جد إيجابية في منطقة الودي وساهم في تحسين دخل العديد من الأفراد وانتشالهم من دائرة الفقر والعوز وإيجاد فرص عمل لهم ومساعدتهم على إنشاء مشاريع صغيرة خاصة بهم.

¹ - يوسفات على وعبد الرحمان عبد القادر، فعالية التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر دراسة حالة السودان واليمن، مقالة منشورة في مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العقيد احمد درار المجلد 11 الرقم 02 ص: 148

• برنامج التضامن للتمويل الصغير والأصغر:

وهو برنامج¹ مسير من طرف وحدة المشاريع الصغيرة في بنك التضامن الدولي، بدء نشاطه سنة 2006 ويعمل بنظام المراجعة الإسلامي ويقدم تمويلات فردية وجماعية ويقدم تمويلات للمؤسسات المالية الرائدة في مجال التمويل الأصغر، يهدف البرنامج إلى مساعدة الفقراء والمعرضين للفقر وذوي الدخل المحدود من الجنسين بمختلف الفئات العمرية، عن طريق خلق فرص عمل ومساعدتهم على إقامة نشاط تجاري خاص بهم وذلك بتقديم تمويلات نقدية وعينية بضمانات، ويقوم المستفيدين بالتسديد في شكل أقساط شهرية ويقدم أشكال مختلفة من القروض الفردية والجماعية، كما يقدم البرنامج بعض الخدمات غير المالية، مثل التدريب والاستشارة، وقد حقق البرنامج نتائج مرضية في المحافظات التي نشط بها.

• برنامج بنك الأمل للتمويل الأصغر:

يعتبر² بنك الأمل من البنوك الرائدة في صناعة التمويل الأصغر اليمنية، وقد بدء نشاطه الرسمي في سنة 2009، وقد أنشئ بموجب المرسوم رقم 23 سنة 2002 كأول بنك مختص في التمويل الأصغر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تتويجاً لجهود الحكومة اليمنية ممثلة بالصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD) وبرنامج الخليج العربي للتنمية (AGFUND) ومساهمة من بعض الخواص، ومن أهم أهداف بنك الأمل: الوصول إلى الفئة الأشد فقرا والمعدومين ومن لا تقبل البنوك الأخرى خدمتهم، لذا كان شعارهم " بنك من لا بنك له"، وقد حقق بنك الأمل نتائج جد إيجابية على مستوى النشاط التمويلي، حيث بلغ إجمالي القروض 9423 قرض في سنة 2020، بمحفظة تمويلية قدرت بـ 2,244,598,170,00 ريال يمني، وكان للفئات الأشد فقرا نصيبا من هذه التمويلات، فقد ساهم في التخفيف من معاناة هذه الفئة خصوصا الأشد ضعفاً (كبار السن والمهمشين والنساء الأرامل واللاجئين وضحايا الصراعات والحروب)، مقدما لها خدماته المالية المختلفة بحسب احتياج كل فئة، ففي سنة 2020 وصل عدد التمويلات التي قدمها البنك لهذه الفئة 499 بقيمة إجمالية تقدر بـ 204,518,910 ريال يمني، وبلغ عدد التحويلات الاجتماعية خلال نفس السنة 100 مليون ريال بواقع 3365 مستفيد وعدد التمويلات للنساء بلغ 46,7 مليون ريال بواقع 64 مستفيدة.

2. مساهمة التمويل الأصغر في التمكين:

بالرغم³ من التباين في نسبة مشاركة المرأة اليمنية في عالم الأعمال، إلا أنها استطاعت أن تتفوق على الرجل في مجال المشاريع الصغيرة، فأغلب التمويلات المصغرة تستهدف النشاطات الحرفية التي تتوافق مع مؤهلات المرأة

¹ - المركز الوطني للمعلومات الإدارة العامة للتحليل والدراسات، مرجع سابق ص:46

² - بنك الأمل، التقرير السنوي لسنة 2020، ص: 52

³ عبد الإله تقي، المرأة اليمنية الأنجح في سوق التمويل الأصغر، مقال في موقع العربي الجديد، متوفر على الرابط www.alaraby.co.uk

خصوصا تلك الماكثة بالبيت، كما أن للمرأة قدرة على تسديد القروض الخاصة بالمشاريع الصغرى، بينت دراسة أجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدعم من منظمة العمل الدولية والبرنامج الائتماني للأمم المتحدة، أن المنشآت الصغيرة تستحوذ على 96% من إجمالي المنشآت التجارية في المجتمع اليمني، وتستحوذ النساء على نسبة كبيرة من إجمالي هذه المشاريع، بسبب خصوصية المجتمع اليمني فإن معظم النساء المستفيدات من القروض المصغرة يعملن من داخل منازلهن، في مهن مثل خياطة وبيع الملابس والإنتاج الغذائي وتربية وبيع الماشية وصناعة مختلف أنواع العطور المحلية، كما ساهمت البرامج الخاصة للتمويل الأصغر باليمن في تعزيز دور المرأة داخل المجتمع اليمني، ومكنتها من الدخول إلى عالم المال والأعمال، حتى استطاعت المرأة إثبات نفسها في هذا المجال.

المبحث الثاني: تقييم الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر

سننطلق في هذا المبحث إلى الدور التنموي للتمويل الأصغر على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بداية نشاطها في سنة 2005، إلى حد الآن، كما أشرنا أيضا إلى استعراض وتقييم أثر بعض برامج التمويل الأصغر على التنمية ويتعلق الأمر بالبرنامج النموذجي للبنك البركة وبرنامج الجمعية الوطنية للتطوع.

المطلب الأول: الدور التنموي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

تلعب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دورا بارزا في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال محاربة الفقر والبطالة والتهميش المالي، سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على أهم إسهامات نشاط هذه الوكالة من خلال الخدمات المالية وغير المالية في دفع عجلة التنمية في البلد، وذلك منذ الانطلاقة الفعلية لنشاطها سنة 2005 إلى غاية 2021.

الفرع الأول: مساهمة الوكالة في رفع مستوى التنمية الاقتصادية

1. دور الوكالة في خلق المشاريع المصغرة وتنميتها:

تراهن¹ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهودها الرامية لدعم الاقتصاد الوطني وترقية المنتج المحلي على خلق أكبر عدد ممكن من المؤسسات المصغرة من خلال القروض المصغرة التي تقدمها، إذ تشرف الوكالة على تقديم صيغتين من القروض الميسرة أي قروض بدون فوائد وهي قروض لتمويل شراء المواد الأولية، وهي عبارة عن تمويل ثنائي بين المستفيد والوكالة، بلغ عدد القروض المقدمة في هذه الصيغة 852984 قرض أي بما نسبته

¹ - ولد الصافي عثمان، علماوي أحمد، بن عبد الرحمان ذهيبية، واقع التمويل الأصغر في الجزائر وفاق تطويره لما بعد جائحة كورونا -دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر، مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار المجلد، العدد سنة 2021، ص:288

90,31%، بينما الصيغة الثانية للقروض هي عبارة عن تمويل ثلاثي بين المستفيد والوكالة ويتدخل أحد البنوك وهي موجهة لإنشاء مشروع، فقد بلغ عدد القروض في هذه الصيغة 91574 فرض وهذا إلى غاية 2021/03/31، بنسبة قدرت بـ 9,69%، ويمكن ملاحظة ضعف نسبة القروض في هذه الصيغة بالمقارنة مع الصيغة الأولى، والتي تعود إلى ضعف اندماج البنوك العمومية في قطاع التمويل الأصغر في الجزائر وعدم تقبلها تمويل أصحاب المشاريع المصغرة وذلك لعدم وجود ضمانات كافية من قبل أصحاب هذه المشاريع، ومن جهة أخرى يمكن تفسير الفرق الكبير بين الصيغتين في كون الصيغة الأولى الموجهة لشراء المواد الأولية يمكن أن يستفيد منها الشخص أكثر من مرة بشرط تسديد القرض السابق، كما أنها لا تتطلب وقت طويل في منحها من طرف الوكالة بعد الموافقة على التمويل، بخلاف الصيغة الثانية التي يتدخل فيها البنك فهي تتطلب وقت للدراسة والتحقق من استيفاء بعض الشروط التي تشترطها البنوك قبل قبولها عملية التمويل، ويمكن تلخيص حصيلة نشاط القروض في الوكالة منذ إنشائها إلى غاية 2021/03/31، في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-15): حصيلة نشاط القروض منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2021/03/31

النسبة %	عدد القروض الممنوحة	نمط التمويل
90,31%	852984	عدد القروض لشراء المواد الأولية
9,69%	91574	عدد القروض لإنشاء مشروع
100%	944558	المجموع

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صيغ التمويل، تاريخ الاطلاع 01/08/2021،

أما الجدول الموالي فبيّن بالتفصيل تطور عدد القروض الموجهة لتمويل المؤسسات المصغرة للفترة من 2005 إلى 31 مارس 2021.

الجدول رقم (4-16): تطور عدد المشاريع المستفيدة من القروض للفترة من 2005 إلى 31 مارس 2021.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
شراء مواد أولية	3,338	25,394	40,980	80,127	131,791	178,876	283,961	423,329
إنشاء مشروع	0	156	1,081	4,753	13,823	18,174	20,710	28,279
المجموع	3,338	25,550	42,781	84,880	145,614	179,060	304,671	451,608
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	31 مارس 2021
شراء مواد أولية	471,030	622,721	693,227	708,841	746,930	771,627	832,247	984,852
أنشاء مشروع	33,932	57,132	70,727	76,476	80,231	82,421	87,738	91,574
المجموع	504,962	679,853	763,954	785,317	827,161	854,048	919,985	944,558

المصدر: زواق الحواس، مساهمة التمويل المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية (تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض

المصغر 2005-2019)، مقال في مجلة العلوم المالية والحاسبية، المجلد 06/العدد 01، سنة 2021 ص: 11.

الشكل (4-4): عدد المشاريع المستفيدة من القروض إلى غاية 31 مارس 2021.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-16).

نلاحظ تطور ملحوظ في وتيرة القروض الموجهة لتمويل المؤسسات المصغرة بداية من سنة 2005، حيث كانت 3,338 إلى غاية 2021 حيث وصلت إلى 944,558 لتشكل منحى تصاعديا، سواء تعلق الأمر بصيغة قروض شراء المواد الأولية أو صيغة تقديم القروض لغرض إنشاء المشاريع، وهذا مؤشر يدل على تحقيق الاستمرارية في نشاط الوكالة، كما يتضح من خلال الشكل الهوة الكبيرة بين صيغة التمويل الثنائي والصيغة التمويل الثلاثي.

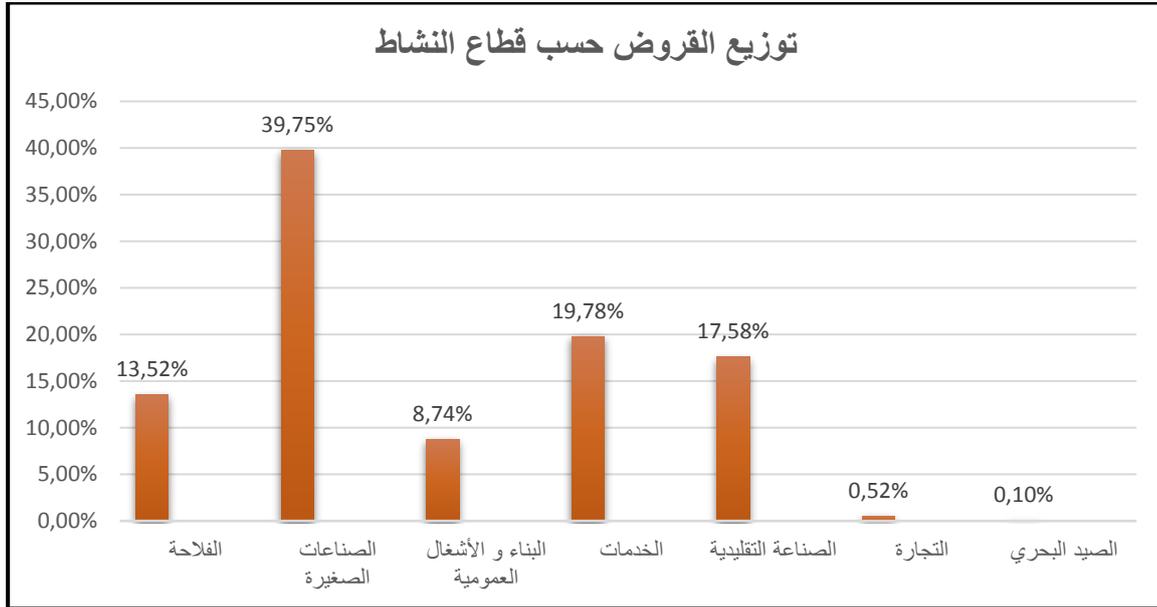
2. مساهمة الوكالة في تنويع النشاط الاقتصادي:

الجدول رقم (4-17): أهم قطاعات النشاط الإنتاجية والخدمات التي ساهمت الوكالة في تمويلها

قطاع النشاط	عدد القروض	النسبة
الفلاحة	127719	13,52%
الصناعات الصغيرة	375499	39,75%
البناء والأشغال العمومية	82558	8,74%
الخدمات	186840	19,78%
الصناعة التقليدية	166061	17,58%
التجارة	4942	0,52%
الصيد البحري	939	0,10%
المجموع	944558	100%

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صيغ التمويل، تاريخ الاطلاع 01/08/2021،

الشكل رقم (4-5): عدد المشاريع المستفيدة من القروض إلى غاية 31 مارس 2021



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-18)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه استحواد قطاع الصناعة الذي يضم الصناعات الصغيرة والتقليدية على أغلب القروض المقدمة من طرف الوكالة، أي ما يعادل 53,27% من عدد القروض الممنوحة، تلاه قطاع الخدمات، حيث نال نسبة 19,78%، ثم في المرتبة الثالثة قطاع الزراعة بنسبة 13,52% من عدد القروض الممنوحة، ثم احتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الرابعة من حيث عدد القروض الممنوحة، أي بنسبة 8,74%، وأخيراً قطاعي التجارة والصيد البحري بنسبة 0,52% و 0,10% على التوالي. ويعود اهتمام جهاز القرض المصغر بقطاع الصناعة بمختلف أشكالها، خصوصا الصناعات التقليدية والحرفية إلى استراتيجية الوكالة التي تهدف إلى خلق مؤسسات مصغرة تمتاز بالديمومة والاستمرار، كما أن تمويل مشاريع الصناعات الصغيرة لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة لإنشائها، وبالتالي فإن احتياجاتها التمويلية تتوافق في حجمها مع قيمة القروض المقدمة من قبل الوكالة، في حين أن ما يفترس ضعف حجم القروض المقدمة لقطاع الزراعة والخدمات والصيد البحري هو كون هذه القطاعات تتطلب رؤوس أموال كبيرة، كما أنه يوجد مؤسسات تمويلية أخرى متخصصة في تمويل هذه القطاعات مثل البنوك التجارية المتخصصة.

3. مساهمة الوكالة في استحداث مناصب الشغل والقضاء على البطالة:

ساهم نشاط الوكالة بشكل فعال في استحداث مناصب الشغل والقضاء على البطالة كما هو موضح في الجدول التالي:

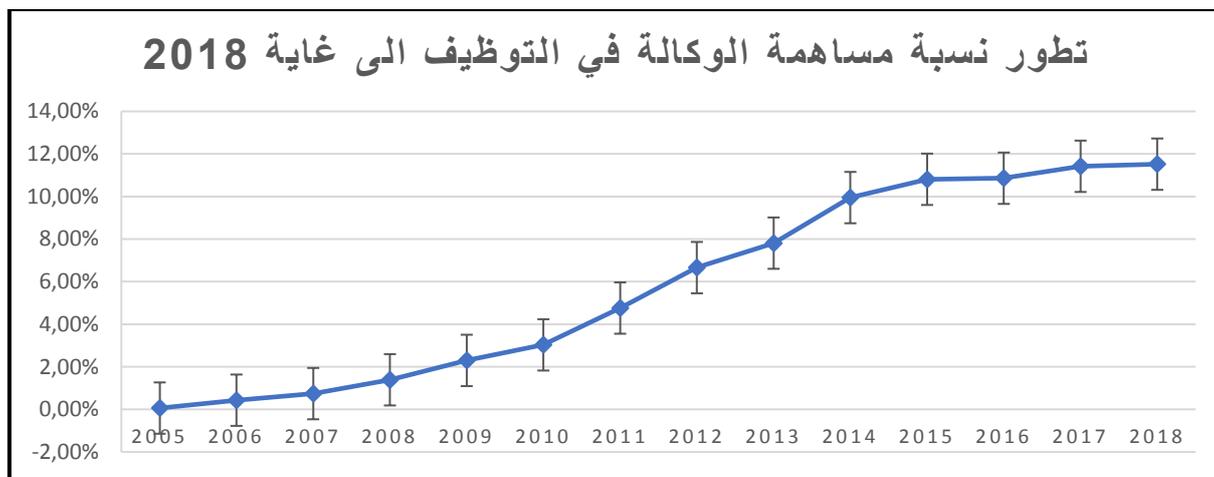
الجدول رقم (4-18): تطور مساهمة المشاريع الممولة من إعانة وكالة تسيير القرض المصغر في التوظيف للفترة 2005 إلى

2018

السنوات	عدد الوظائف في إطار الوكالة	العمالة المشغلة في الجزائر	نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف	السنوات	عدد الوظائف في إطار الوكالة	العمالة المشغلة في الجزائر	مساهمة الوكالة في التوظيف
2005	4,994	8,044,220	0,06%	2012	677,412	10,170,000	6,66%
2006	38,325	8,868,804	0,43%	2013	843,465	10,788,000	7,81%
2007	64,171	8,594,243	0,74%	2014	1,019,781	10,239,000	9,95%
2008	127,320	9,146,000	1,39%	2015	1,145,933	10,594,000	10,81%
2009	218,421	9,472,000	2,30%	2016	1,177,976	10,845,000	10,86%
2010	295,587	9,735,000	3,03%	2017	1,240,742	10,845,000	11,42%
2011	456,917	9,599,000	4,76%	2018	1,273,265	11,049,000	11,52%

المصدر: زواق الحواس، مرجع سبق ذكره ص:15

الشكل رقم (4-6): نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-18) أن مساهمة الوكالة في التوظيف بلغت 11,52% في سنة 2018 بعدد من المناصب قدر بـ 1.273.265 منصب وهو عدد معتبر، كما يتضح من خلال الشكل أعلاه أن العمالة المشغلة في إطار الوكالة شهدت تطوراً ملحوظاً منذ بداية نشاط الوكالة سنة 2005 إلى غاية سنة 2021، ولكن النقطة السلبية فيها تكمن في أن بعض المناصب ظرفية ولا تتسم بالديمومة والاستمرارية فهي متوقفة على مدة المشروع الممول من طرف الوكالة، وبالتالي قد يسرح العمال فور توقف المشروع، وقد وزعت هذه

المناصب ضمن الوكالة بحسب صيغة التمويل، فيألى غاية 31 مارس 2021 كانت حصيلة المناصب المستحدثة من طرف الوكالة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-19): حصيلة المناصب المستحدثة من طرف الوكالة إلى غاية 31 مارس 2021

صيف التمويل	المناصب المستحدثة
تمويل لشراء المواد الأولية	1243214
تمويل ثلاثي " الوكالة - البنك - المستفيد"	140094
المجموع	1383308

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صيف التمويل، تاريخ الاطلاع 01/08/2021،

[/ https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit](https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit)

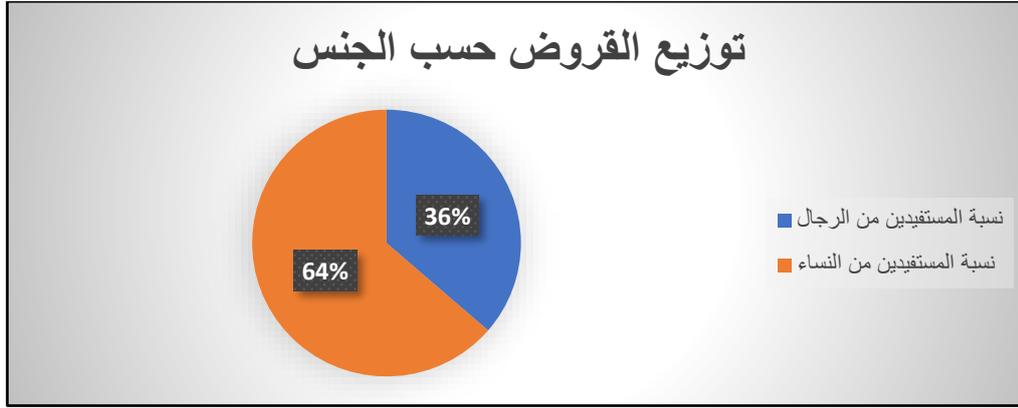
الفرع الثاني: مساهمة الوكالة في التمكين الاقتصادي لمختلف الفئات الاجتماعية

1. مساهمة الوكالة في تمكين فئة النساء:

يُعد التمكين¹ الاقتصادي للمرأة عاملاً مهماً لتعزيز دورها في التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية، لذا فإن إدماج المرأة اقتصادياً يعتبر من أولويات الوكالة عن طريق منحهن قروض مصغرة، خصوصاً للنساء الماكثات بالبيوت لتمويل مختلف الأنشطة الممارسة في البيوت، مثل الخياطة والطرز وصناعة الحلويات وإنشاء حاضنات لرعاية الأطفال وغيرها من الأنشطة التي تناسب فئة النساء، وتشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى تقديم 601032 قرض لفائدة النساء وذلك إلى غاية 31 مارس 2021 بنسبة تقدر بـ 63,63%، مقابل 343526 للرجال أي بنسبة تقدر بـ 36,37%، وهذا ما يفسر الاهتمام المتزايد بهذه الفئة، وهو ما يوافق التوجه العالمي في هذا الإطار كون أغلب مشاريع التمويل الأصغر موجهة للنساء.

¹ - <https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/>

الشكل رقم (4-7): يمثل توزيع القروض حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية: 31 مارس 2021.

2. مساهمة نشاط الوكالة في تمكين فئة الشباب:

يمثل الجدول التالي توزيع القروض المصغرة حسب شريحة الأعمار

الجدول رقم (4-20): توزيع القروض حسب شريحة العمر إلى غاية 2021/03/31

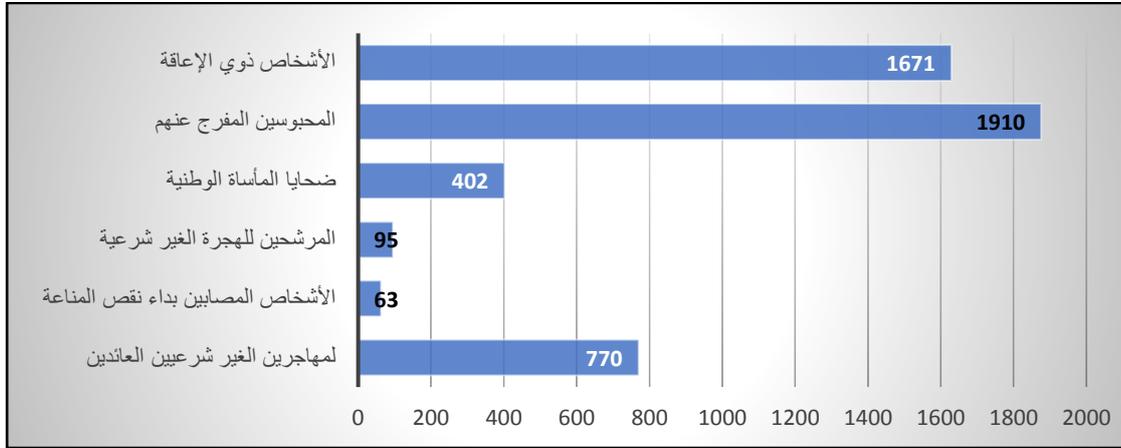
النسبة	العدد	الشريحة العمرية
35.70 %	337 190	18_29 سنة
31.26 %	295 272	30_39 سنة
18.50 %	174 771	40_49 سنة
10.45 %	98 671	50_59 سنة
04,09 %	38 654	60 سنة فما فوق
100 %	944 558	المجموع

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صيغ التمويل، تاريخ الاطلاع 01/08/2021،

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-20) أن الفئات العمرية الأكثر استهدافاً من طرف الوكالة هي الفئة العمرية الأولى من 18 إلى 29 سنة، ثم تليها فئة 30 - 39 سنة، وبعد ذلك الفئات الموالية بدرجة أقل، وهذا يدل على إعطاء الشباب الأولوية في منح القروض، لأن هذه الفئة تمتاز عن غيرها بالحيوية والنشاط وتنامي روح المقاوله لديها، والتركيز على هذه الفئة بالذات يندرج ضمن استراتيجية الوكالة من خلال جهاز القرض المصغر في القضاء على البطالة في أوساط الشباب وبالخصوص الشباب ذوي المؤهلات والكفاءات المهنية، والتركيز أيضا على هذه الفئة لضمان ديمومة واستمرارية المشاريع الممولة.

3. مساهمة نشاط الوكالة في تمكين فئة ذوي الاحتياجات الخاصة:

الشكل رقم (4-8): حصيلة التمويل للفئات الخاصة إلى غاية 2021/03/31



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية 31 مارس 2021. نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-8) أن الوكالة مؤّلت الفئات الخاصة بـ 4911 قرض، وقد شكّل المحبوسين المفرج عنهم أكبر نسبة من هذا التمويل، حيث استفادوا بنسبة 38,89% من إجمالي القروض، وذلك بهدف إعادة دمج هذه الفئة في المجتمع، وفي هذا الإطار قامت بعض فروع الوكالة بنشاطات مكثفة داخل المؤسسات العقابية¹، بغية التعريف بخدماتها ومحاولة تقديم الدعم لبعض الأشخاص خصوصا الذين سيتم الإفراج عنهم قريبا، تلتها فئة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين) أي بنسبة 34%، ومن هنا تتضح رغبة السلطات العمومية في منح الشخص المعاق نفس الحظوظ التي تقدم للأصحاء على حد سواء، إذ يحق له مثلما يحق لأي مواطن الاستفادة من البرامج التي تهدف إلى استحداث نشاط، مع ضرورة إثبات كفاءته وقدراته في مجال النشاط الذي اختاره، ثم تحتل فئة المهاجرين غير الشرعيين العائدين المرتبة الثالثة من حيث تمويل الفئات الخاصة، فمنذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2021/03/31 تم منح 770 قرض، أي بنسبة 15,67% وذلك لضمان استقرار هذه الفئة في الوطن.

وعموما فإنه يمكن استخلاص أن حجم القروض الممنوحة لهذه الفئات الخاصة والذي يقدر بـ 4911 قرض يمثل نسبة ضئيلة جداً قدرها 0,52% من إجمالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة، وقد يعود ذلك إلى قلة هذه الفئات أو عدم قدرة هذه الفئات في الوصول إلى خدمات الوكالة والاستفادة منها.

¹ - ولد الصافي عثمان، علماوي أحمد، بن عبد الرحمان ذهبية، مرجع سابق. ص: 292

الفرع الثالث الخدمات غير المالية للوكالة

فضلا عن الخدمات المالية المقدمة من طرف الوكالة، تقوم الوكالة بتقديم خدمات غير مالية مدعمة ومكملة للخدمات المالية، تستهدف المستفيدين من القروض المصغرة بهدف المرافقة والدعم لتحقيق استمرارية نشاطهم، أما فيما يخص تأطير هذه الخدمات، فيشرف عليها المرافقين وهم الموظفون تابعون للوكالة المتواجدون على مستوى كل دائرة، فهم في علاقة مباشرة مع العملاء ولهم نفس صفة موظف البنك، ومن مهامهم مرافقة المستفيدين من القروض ومتابعتهم، وفي بعض الأحيان يتوجب عليهم الانتقال إلى مكان إقامة العملاء.

الجدول رقم (4-21): حصيلة الخدمات غير المالية المقدمة من قبل الوكالة منذ نشأتها إلى غاية 31 مارس 2021

الأنشطة المنجزة	إجمالي المستفيدين إلى غاية 31/03/2021
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة	117 266
التكوين في مجال التعليم المالي العام	108 439
التكوين حسب برنامج (GET AHEAD)	1 725
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير نشاط	4 185
العدد الإجمالي للمقاولين المكوّنين	231 615
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	96 685
صالونات عرض/ بيع	28 880
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	357 180

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تاريخ الاطلاع عليه 2021/09/06 متوفر على الرابط: www.angem.dz/ar/

[/services-non-financiers](http://www.angem.dz/ar/services-non-financiers)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-21) أن الوكالة قدمت خدمات غير مالية في إطار مرافقة المستفيدين من القروض المصغرة، ومن أهم هذه الخدمات نجد التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة، حيث استفاد منه 117 266 مُقترض، كما قامت الوكالة بتكوين 108 439 مقترض في مجال التعليم المالي العام وتكوين 1725 في برنامج (GET AHEAD)، بالإضافة إلى تكوين 4185 مقترض في مواضيع عامة تتعلق بإنشاء وتسيير النشاط، وبذلك وصل العدد الإجمالي للمقاولين المكوّنين 231615 مستفيد، كما خضع 96685 مستفيد لاختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية، واستفاد 28880 مقترض من المشاركة في صالونات ومعارض نظمتها الوكالة في إطار مساعدتهم على تسويق منتجاتهم، خصوصا في بعض المناسبات كعيد المرأة.

المطلب الثاني: الدور التنموي لتجربة التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر

تعتبر البنوك الإسلامية في الجزائر من المؤسسات الهامة التي خاضت تجارب في مجال التمويل الأصغر، في شكل برامج نموذجية للتمويل الأصغر، حيث حققت هذه التجارب آثاراً تنموية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ساهمت بذلك في تحسين ظروف معيشة العديد من الأفراد وانتشالهم من براثن الفقر والبطالة، وقد لقت تجربة

التمويل الإسلامي قبولاً مجتمعياً في الجزائر، كون أن الخدمات المقدمة من طرف مؤسساتها تتوافق مع معتقداتهم، لذا فإن التمويل الأصغر المسيّر من طرف البنوك الإسلامية عرف انتشاراً واسعاً، ويرجع نجاح تجربة التمويل الأصغر للبنوك الإسلامية في الجزائر لعاملين رئيسيين هما¹:

- توافق الصيغ التمويل للبنوك الإسلامية مع صيغ التمويل الأصغر المعتمدة على مستوى مؤسسات التمويل الأصغر العالمية؛

- رغبة العديد من الأفراد في الإقبال على الخدمات التمويلية لهذه البنوك التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية وخلوها من الربا المحرم شرعاً.

سنحاول في هذا المطلب استعراض وتقييم الدور التنموي لبرنامج التمويل الأصغر الإسلامي لبنك البركة الجزائري، وصندوق الزكاة.

الفرع الأول: الدور التنموي لبرنامج النموذجي للتمويل الأصغر لبنك البركة الجزائر بولاية غرداية

أولاً: تطور عدد المشاريع الممولة من طرف بنك البركة الجزائري في البرنامج: عرف العدد الإجمالي للمشاريع الممولة بصيغ التمويل الإسلامي المصغر ضمن البرنامج للفترة ما بين 2009-2014، فقد تطور ملحوظاً وفق ما يبرزه الجدول التالي:

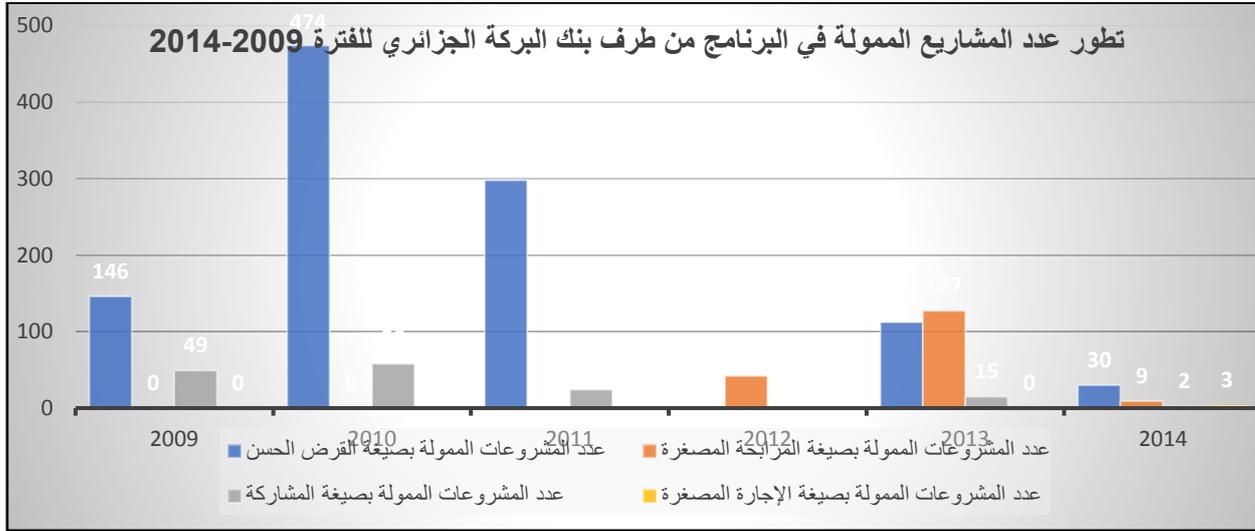
الجدول رقم (4-22): تطور عدد المشاريع الممولة في البرنامج من طرف بنك البركة الجزائري من 2009-2014.

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
عدد المشروعات الممولة بصيغة القرض الحسن	146	474	298	0	112	30	1060
عدد المشروعات الممولة بصيغة المراجعة المصغرة	0	0	0	42	127	9	178
عدد المشروعات الممولة بصيغة المشاركة	49	58	24	0	15	02	148
عدد المشروعات الممولة بصيغة الإجارة المصغرة	0	0	0	0	0	03	03
المجموع	195	532	322	42	254	44	1389

المصدر: عبد الحكيم عمران، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ والتجارب الدولية، ص: 228

¹ - حيدر ناصر، تجربة البنوك الإسلامية الجزائرية في التمويل الأصغر، واقع التمويل الأصغر في العالم، مرجع سابق، ص: 110.

الشكل رقم (4-9): عدد المشاريع الممولة من طرف بنك البركة بمختلف الصيغ التمويلية للفترة 2009-2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

الشكل رقم (4-10): تطور عدد المشاريع الممولة للفترة 2009-2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نفس معطيات السابقة.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ تزايد كبير في عدد القروض للفترة ما بين 2009-2011، وبعد ذلك لوحظ انخفاض في وتيرة القروض ابتداء من 2012 إلى غاية 2014 إلى أن توقف البرنامج تماما نهاية سنة 2014، ويرجع ذلك إلى الأوضاع المضطربة التي عاشتها المنطقة آنذاك، أما فيما التوزيع القطاعي للنشاطات الممولة من طرف برنامج التمويل المصغر لبنك البركة فقد تركز على قطاعات متعددة أهمها:

- المشروعات التجارية؛
- الخدمات؛
- تمويل الصناعات الصغيرة والمصغرة؛
- المشروعات الحرفية والصناعات التقليدية.

ثانيا: مساهمة برنامج التمويل الأصغر لبنك البركة في تمكين النساء

ركز البرنامج النموذجي لبنك البركة بمنطقة غرداية على فئة النساء فهو موجه بالدرجة الأولى للدعم، عبارة عن مشروع لتمويل النشاطات النسوية في البيوت، على شكل تقديم قروض حسنة بهدف مساعدة النساء الممارسات لنشاط حرفي داخل البيوت، وقد استفادت من المشروع 1083 امرأة، والتي تحول بعض هذه القروض بعد سددها وتجديدها لمراجحات مصغرة، أي تمويلات برمجية ضمن مسعى تكوين علاقة تكافؤية بين البنك والمستفيدات وتنمية روح المقابلة لديهن، ويمكن إيضاح الاهتمام بتمويل فئة النساء في البرنامج من خلال الجدول أدناه حيث بلغت نسبة النساء المستفيدات من القروض في البرنامج نسبة 89%، مقابل 11% للرجال، أما فيما يخص معدلات تحصيل القروض في البرنامج، فقد وصل ما بين 70% إلى 95%، وهي معدلات جيدة نسبيا بالنظر إلى توفيق البرنامج وكذا الأوضاع غير المستقرة التي عرفتها منطقة غرداية¹، والجدول أدناه يوضح توزيع المشاريع حسب الجنس.

الجدول رقم (4-23): يوضح توزيع المشاريع حسب الجنس

توزيع المشروعات الممولة حسب الجنس				العدد الإجمالي للمشروعات	الصيغ التمويلية
النسبة %	الذكور	النسبة %	الإناث		
0	0	100	1060	1060	القرض الحسن
0	0	100	178	178	المراجعة المصغرة
66,66	02	33,33	01	03	الإجارة المصغرة
98,64	146	1,35	02	148	المشاركة
11	148	89	1241	1389	المجموع الكلي

المصدر: عمران عبد الحكيم، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ والتجارب الدولية والمحلية، مرجع سابق، ص:

231.

ثالثا: أثر البرنامج في تمكين الفقراء والفئات المستبعدة من النظام المالي الرسمي

أثبت برنامج التمويل الأصغر لبنك البركة الجزائري²، أنه من الممكن التعامل المالي مع الأفراد الناشطين ضمن القطاع غير الرسمي، حيث نرى أن البنك قد نجح إلى حد بعيد في التعامل مع الأفراد المستبعدين من النظام المالي الرسمي، لا سيما فئة النساء والفقراء الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي، وذلك من خلال الطريقة أو المنهج المستخدم في تسيير ذلك البرنامج التمويلي، وما يثبت ذلك هو أن إدارة البنك تمكنت من الوصول إليهم ولم

¹ عبد الحكيم عمران، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ والتجارب الدولية، مرجع سابق، ص: 232-233.

² عبد الحكيم عمران، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

تتلقى أية مشاكل في التعامل مع أولئك الأفراد، وذلك على الرغم من أن البنك لا يطلب تقديم الضمانات العينية، بل يعمل على تفعيل استخدام الضمانات المعنوية فقط، مثل منح القروض بضمان المجموعة.

الفرع الثاني: الدور التنموي لصندوق الزكاة

أولاً: دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع المصغرة

تطور النشاط الاقراضي للصندوق من خلال عدد المشاريع الممولة للفترة الممتدة ما بين 2003-2014، بلغ عدد المشاريع الممولة حوالي 8 آلاف مشروع، بمحفظه إقراضية بلغت مليار دينار وبما يعادل عشرة ملايين يورو نهاية 2013¹، ويمكن عرض هذا التطور بالأرقام من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-24): تطور عدد المستفيدين من القروض الحسنة لصندوق الزكاة خلال الفترة 2003-2013

السنوات	عدد المستفيدين من القروض الحسنة	العدد التراكمي للمستفيدين من القروض الحسنة
2003	07	07
2004	186	193
2005	516	709
2006	731	1440
2007	814	2254
2008	654	2908
2009	716	2624
2010	858	4482
2011	1125	5607
2012	1338	6945
2013	638	7583
المجموع	7583	7583

المصدر: عبد الحكيم عمران، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ والتجارب الدولية، مرجع سابق، ص: 210

¹ - حيدر ناصر، مرجع سبق ذكره ص: 106.

الشكل رقم (4-11): تطور عدد المستفيدين من القروض الحسنة لصندوق الزكاة خلال الفترة 2003-2013

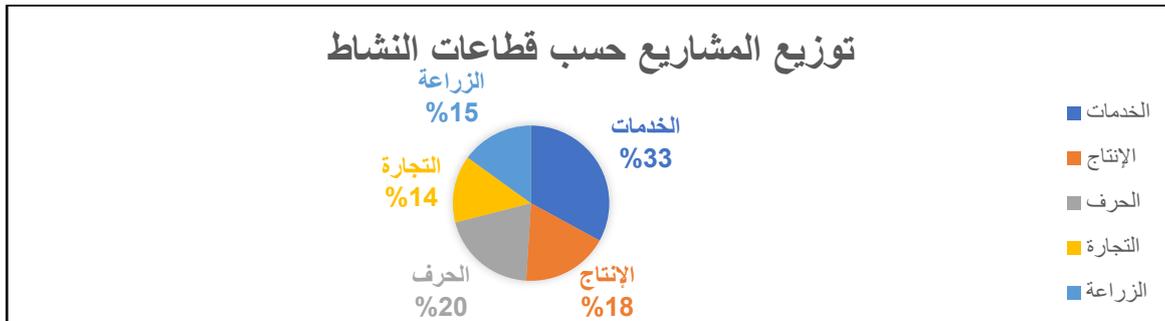


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-24).

ثانيا: النشاطات الممولة من طرف الصندوق

تستهدف تمويلات صندوق الزكاة العديد من القطاعات كما هو موضح في الشكل أدناه، أهمها قطاع الخدمات بنسبة 33% كون هذا القطاع متناسب متطلباتها التمويلية مع حجم القروض الممنوحة من قبل الصندوق، ثم يليها قطاع الحرف والصناعة التقليدية بنسبة 20%، وفي الأخير نجد قطاع الزراعة والتجارة ممولة بنسب أقل من طرف الصندوق، لأن هذه القطاعات تتطلب تمويلات كبيرة تفوق حجم القروض المقدمة من طرف الصندوق.

الشكل رقم (4-12): توزيع المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الندوة العلمية الافتراضية لمنصة الاقتصاد الإسلامي.

ثالثا: دور تمويلات صندوق الزكاة في التمكين الاقتصادي

يقوم صندوق الزكاة بصرف حصيلة الزكاة سنويا وفق النسبة التالية:

— 50% من الحصيلة توجه للفقراء؛

— 12,5% من الحصيلة توجه لمصاريف تسيير الصندوق؛

— 37,5% من الحصيلة توجه للاستثمار.

يتضح من هذه النتائج أن الجزء الأكبر من حصيلة صندوق الزكاة يوجه للفقراء، باعتماد آلية القرض الحسن أو بشراء آلات ومعدات وتجهيزات لصالح المشاريع الحرفية المصغرة للفقراء، لأن الهدف من منح الزكاة للفقير هو تأهيله للعمل المنتج، لذا فإن عمل الصندوق يركز على فكرة مفادها " لا تعطيه ليقى فقيراً وإنما ليصبح مزيكياً" وقبل الشروع في منح الزكاة للفقراء يتم تحديد قائمة المستحقين عبر كل ولاية، كما يتم في بعض الأحيان الدعم المباشر لصالح الفقراء والمساكين والمعوزين حسب أولوية الاستحقاق، كما¹ نلاحظ أيضاً أن نسبة 37,5% من الحصيلة توجه للاستثمار عن طريق تقديم قروض حسنة مصغرة لفائدة الشباب الحاصلين على الشهادات والقادرين على العمل في مختلف مجالات النشاط، والذين ليست لديهم الإمكانيات المالية لتمويل مشروعاتهم الخاصة، ومدة استرجاع القرض تمتد من 4 إلى 5 سنوات، ويسدد المستفيد أقساطاً شهرية، بلغ عدد المستفيدين من الإعانات 3816396 مستفيد خلال (2003-2018)، في حين بلغ عدد المستفيدين من تمويل بغرض الاستثمار 7469 مستفيد.

الجدول رقم (4-25): عدد المستفيدين من صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة (2003 - 2018)

السنة	عدد المستفيدين من إعانات مباشرة	عدد المستفيدين من إعانات الاستثمار
2003	28005	----
2004	128850	138
2005	178017	355
2006	228415	565
2007	245684	776
2008	229580	625
2009	275803	531
2010	256298	710
2011	283196	901
2012	290502	1049
2013	286633	1213
2014	272208	606
2015	272998	----
2016	288507	----
2017	268832	----
2018	282860	----
المجموع	3816396	7469

المصدر: عزوز مناصرة، الدور المتوقع للزكاة في تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ضوء تجربة صندوق الزكاة الجزائري: 269

¹ - عزوز مناصرة، الدور المتوقع للزكاة في تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ضوء تجربة صندوق الزكاة الجزائري، مقالة منشورة في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باتنة 1، المجلد 21 العدد 02، ديسمبر 2020، ص: 268

المطلب الثالث: الأثر التنموي لتجارب التمويل الأصغر للجمعيات

كان للجمعيات فضل السبق لممارسة نشاط التمويل الأصغر في الجزائر، فأول تجربة عملية لنشاط التمويل الأصغر في الاقتصاد الجزائري يعود إلى بداية سنة 1996 من قبل الجمعية الوطنية للتطوع¹، وبعدها توالى تجارب الجمعيات في مجال التمويل الأصغر لكن أهم ما يعاب عن هذه التجارب أنها كانت ظرفية ولم تتسم بالاستمرارية، نتيجة نقص الدعم وعدم المرافقة أو التخلي عنها من قبل الجهات الممولة لها.

الفرع الأول: أثر تجربة برنامج التمويل الأصغر لشمال شرق الجزائر على مستوى التنمية

يعتمد تقييم أي برنامج للتمويل الأصغر على بعض مؤشرات الأداء الأساسية، المتعلقة أساساً بعمق الانتشار من خلال تحديد قدرة البرنامج للوصول إلى العملاء، وكذا تحديد قدرة البرنامج على تحقيق إيرادات كافية لتغطية التكاليف مع تحقيق أرباح تمكنها من الاستمرارية، بالإضافة إلى قدرة البرامج على التأثير على المستوى المعيشي للفئات المستهدفة وتحسين وضعهم المادي.

أولاً: دور البرنامج في خلق مشاريع مصغرة

على اعتبار كل قرض مقدم لإنشاء مشروع مصغر، فإن القروض الممنوحة من خلال البرنامج عرفت تطوراً ملحوظاً منذ بدايته سنة 2006 إلى غاية نهاية 2009، ويتم توزيع القروض على حسب البلديات والولايات وكذا الجمعيات الفاعلة ضمن البرنامج، وقد وصل العدد الإجمالي للقروض 1230 قرض حسب ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-26): توزيع القروض الممنوحة إلى غاية 2009/12/31.

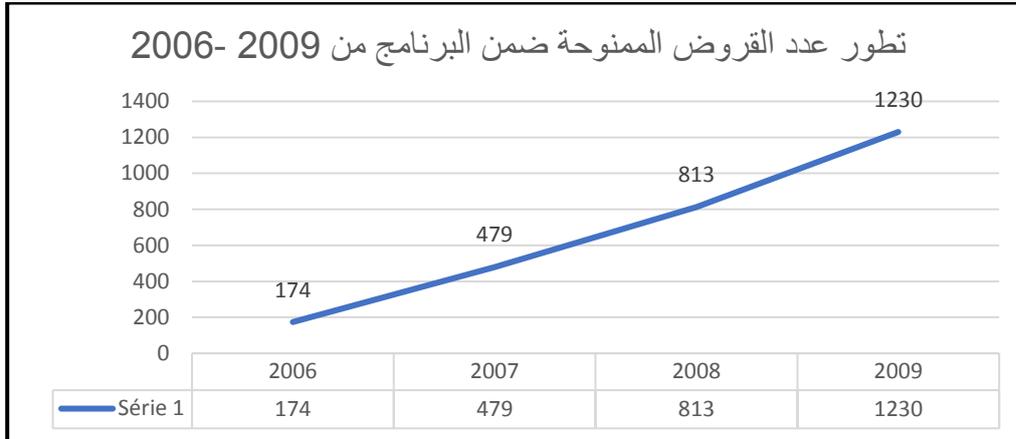
الولايات المعنية	عدد البلديات المعنية	عدد الجمعيات المشاركة	عدد القروض الممنوحة	نسبة القروض الممنوحة
سوق أهراس	07	11	155	13%
جيجل	07	11	165	13%
خنشلة	04	06	168	14%
ميلة	07	12	286	23%
بسكرة	08	11	188	15%
باتنة	11	12	268	22%
المجموع	44	63	1230	100%

المصدر: عمران عبد الحكيم، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص

.371

¹ عمران عبد الحكيم، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر-دراسة حالة مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشمال شرق الجزائر، مرجع سابق ص: 359.

الشكل رقم (4-13): تطور عدد القروض الممنوحة ضمن البرنامج



المصدر: عمران عبد الحكيم، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ التجارب الدولية والمحلية، ص: 253.

ثانيا: دور البرنامج في تمكين النساء

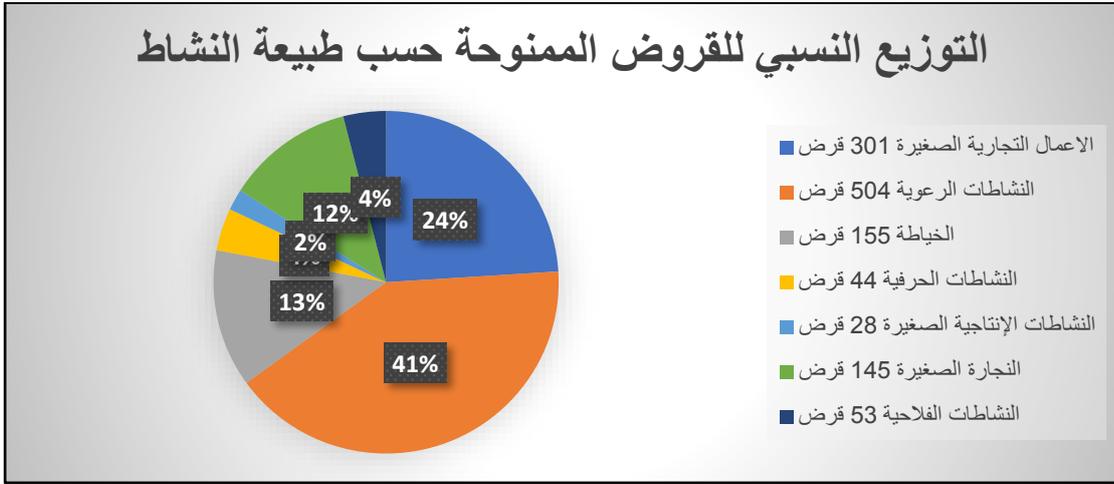
أما فيما يخص دور برنامج جهاز التمويل الأصغر لدعم التنمية لشمال شرق الجزائر في تمكين النساء وتحسين مكانتهن الاجتماعية والاقتصادية خصوصا المرأة الريفية، فقد تم توجيه 467 قرض من أصل 1230 قرض أي ما يعادل نسبة 38% من القروض لفائدة النساء، وتعتبر النسبة ضعيفة نوعا ما بالمقارنة مع متوسط نسبة النساء المقترضات في مجال التمويل الأصغر على المستوى العالمي، إذ غالبا ما تفوق 50%، ويعزى ضعف نسبة المقترضات إلى خصوصيات المرأة الريفية في المناطق المستهدفة، وكذلك طبيعة المشاريع الممولة من قبل البرنامج والتي تمثل في أغلبها نشاطات رعوية أو تجارية.

ثالثا: دور البرنامج في تنويع النشاطات الاقتصادية

تنوعت¹ النشاطات الممولة عن طريق القروض حسب طبيعة المنطقة، بحيث تشكل النشاطات الرعوية أغلب النشاطات المستهدفة بنسبة 41%، تليها الأعمال التجارية الصغيرة بـ 24%، كما شملت النشاطات الممولة كل من الخياطة والتجارة الصغيرة والفلاحة والحرف، بالإضافة إلى بعض النشاطات الإنتاجية بنسب متفاوتة وهذا ما يوضحه الشكل أدناه، ويعتبر هذا التنوع في التمويل يتماشى وطبيعة النشاطات التي تتميز بها المناطق المستهدفة التي تعتبر مناطق ريفية ورعوية، كما أن هذا التنوع في تمويل النشاطات يشكل عنصرا إيجابيا، إذ من شأنه أن يخلق منظومة متكاملة فيما بينها من المشاريع الصغيرة التي تلي حاجيات المنطقة المستهدفة بما يضمن تحقيق أهداف تنمية اجتماعية واقتصادية.

¹ عمران عبد الحكيم، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر، دراسة حالة مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، ص: 371.

الشكل رقم (4-14): التوزيع النسبي للقروض حسب طبيعة النشاط



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على دراسة عمران عبد الحكيم، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر، ص: 374

رابعا: أثر البرنامج في التخفيف من حدة الفقر والبطالة

وفقاً لبعض الدراسات التقييمية¹ لأثر الخدمات المالية لمشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، فقد تبين أن حوالي 88% من المشروعات الممولة مازالت مستمرة ولم تتوقف، كما أن حوالي 57% من تلك المشروعات قد حققت مردودية اقتصادية جيدة، في حين أن حوالي 15% من تلك المشروعات الممولة لم تحقق المردودية الكافية، وفي مجال زيادة عدد الوظائف من خلال المشروعات الممولة فيشير التقرير الوطني للتنمية البشرية الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر في شهر أفريل 2012 إلى أن عدد الوظائف المحدثه ضمن جهاز التمويل المتناهي الصغر لمشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر يبلغ حوالي 2066 وظيفة، وذلك بمعدل 1 إلى 2 وظيفة لكل مشروع من المشروعات الممولة ضمن هذا الجهاز، بحيث تشكل منها 1125 وظيفة لفئة الذكور، في حين يشكل الباقي المقدّر بـ 941 وظيفة خاصة بالنساء، تشير هذه النتائج إلى بعض المؤشرات الإيجابية للبرنامج تتجسد في تحسين مستوى معيشة المستفيدين عن طريق زيادة مداخيلهم، من خلال زيادة عدد الوظائف ضمن المشاريع الفردية والعائلية الممولة في إطار هذا الجهاز، وتجدر الإشارة إلى أن تقييم هذا البرنامج تم خلال الفترة من 2006 إلى غاية نهاية 2009، واستمرت عملية تحصيل القروض إلى غاية نهاية 2011.

¹ - عمران عبد الحكيم، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر، دراسة حالة مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، مرجع سابق، ص: 377.

الفرع الثاني: الدور التنموي لبرنامج التمويل الأصغر للجمعية الوطنية للتطوع

تعود بداية تجربة التمويل الأصغر ضمن الجمعية الوطنية للتطوع إلى سنة 1996، وهو عبارة عن برنامج يهدف إلى تحقيق التنمية ومحاربة الفقر والبطالة في المناطق الريفية والشبه الحضرية، يستهدف البرنامج فئة النساء الشباب خاصة الفئات التي تتراوح أعمارها ما بين 18 و30 سنة، والأفراد أصحاب المؤهلات والباحثون عن العمل، وكذا الأسر الفقيرة التي ليس لديها من يعيلها، أما فيما يتعلق بالخدمات المالية المقدمة ضمن البرنامج، فهي عبارة عن قروض يبلغ حدها الأقصى 350 ألف دينار جزائري لكل مشروع مع إمكانية زيادة المبلغ إلى 500 ألف دينار جزائري في حالة المشاريع المشتركة، وفي كل الحالات يبلغ متوسط القرض 200 ألف دينار وقد حددت إدارة البرنامج فترة استرداد القروض من 12 إلى 24 شهرا، ويكون التسديد على شكل أقساط شهرية أو سنوية حسب طبيعة المشروع أو المستفيد، وسنستعرض فيما يلي الأثر والدور التنموي لبرنامج التمويل الأصغر للجمعية الوطنية للتطوع.

أولا: حجم القروض الموزعة من طرف البرنامج

بلغ عدد القروض¹ الممنوحة من طرف برنامج التمويل الأصغر للجمعية 628 قرض وذلك إلى غاية سنة 2011، بمبلغ إجمالي قدر بـ 72,31 مليون دينار، موزعة بنسبة 64% في المناطق الريفية، مقابل 36% في المناطق الحضرية، مما يؤكد توجه البرنامج نحو تمويل التنمية في المناطق الريفية، أما فيما يخص قيمة القروض فقد كانت متقاربة إلى حد ما بين المنطقتين وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-27): عدد وقيمة القروض الممنوحة في المناطق الريفية والحضرية إلى غاية 2011

المؤشر	في المناطق الحضرية	في المناطق الريفية	المجموع
عدد القروض الممنوحة	229	399	628
قيمة القروض الممنوحة (مليون دج)	35,57	36,74	72,31

المصدر: عمران عبد الحكيم، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ والتجارب الدولية والمحلية، ص: 284.

ثانيا: طبيعة الأنشطة الممولة من طرف البرنامج

تعددت وتنوعت الأنشطة الممولة من طرف برنامج التمويل الأصغر للجمعية وتركزت معظم المشاريع في تربية النحل والمواشي، نظرا لطبيعة وخصوصيات المناطق المستهدفة في التمويل، بالإضافة إلى مشاريع أخرى ولكن بدرجة أقل أهمها:

- الصناعات التقليدية والحرف؛
- صناعة المنسوجات والحلي التقليدي؛

¹ - عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غراممين وأساليب تطويعها وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري مرجع سابق ص: 184.

- أشغال البناء والعمارات؛

- تقديم الخدمات الفنية والاستشارات؛

- تقديم الخدمات في مجال الإشهار وتكنولوجيا المعلومات.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أغلب الأنشطة الممولة من طرف الجمعية مرتبطة بالفلاحة والرعي وتربية الحيوانات، وهي نشاطات تتركز في المناطق الجبلية كون التمويلات الموجهة لهذا الأنشطة التي لا تتطلب رأس مال كبير. وهو ما يفسر العدد الكبير للقروض المقدمة من طرف الجمعية في المناطق الريفية بالمقارنة مع المناطق الحضرية، ولكن بالمقابل هناك تقارب من حيث المبلغ الإجمالي للقروض المقدمة.

الجدول رقم (4-28): يوضح عدد وطبيعة المشاريع الممولة ضمن البرنامج إلى غاية 2011/12/31

المجموع	طبيعة المشاريع الممولة			السنوات
	مشروعات أخرى	مشروعات تربية المواشي	مشروعات تربية النحل	
23	0	0	23	1997
48	0	16	32	1998
44	0	8	36	1999
39	0	0	39	2000
54	0	33	21	2001
29	0	24	5	2002
32	0	26	6	2003
4	0	0	4	2004
2	2	0	0	2005
29	17	12	0	2006
60	15	19	26	2007
20	0	17	3	2008
0	0	0	0	2009
0	0	0	0	2010
15	8	7	0	2011
399	42	162	195	المجموع

المصدر: عمران عبد الحكيم، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ والتجارب الدولية والمحلية، ص: 286.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن الجمعية قد ركزت خلال السنوات الأولى (1997-2004) على تمويل المشروعات في مجال تربية النحل، ثم ركزت الجمعية خلال الفترة الأخيرة على تربية المواشي، وقد يعزى ذلك إلى

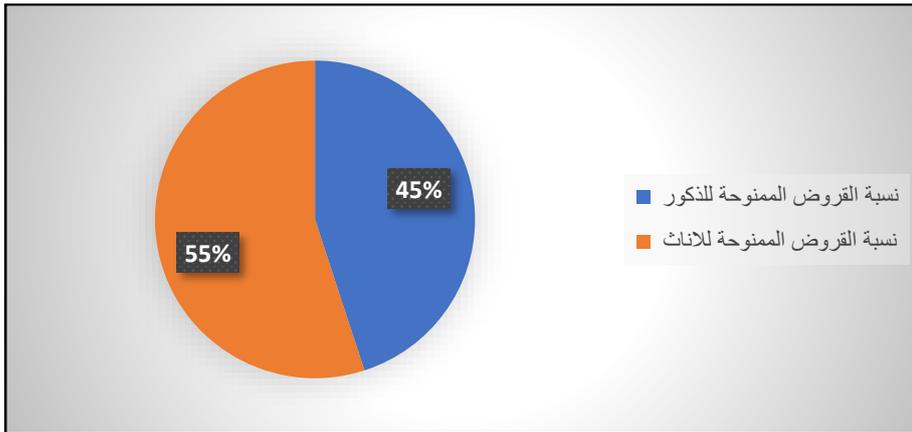
تركيز الجمعية الوطنية للتطوع على تمويل مثل هذه المشروعات لمهنتها وملاءمتها لطبيعة المناطق الجبلية، حيث نلاحظ أن معظم هذه المشروعات الممولة من طرف الجمعية متواجدة في أغلبها في المناطق الجبلية على مستوى الولايات المعنية.

أما فيما يتعلق بطبيعة المشروعات الممولة من طرف الجمعية الوطنية للتطوع على مستوى المناطق الحضرية، فنجد أن المشروعات في مجال الخياطة خلال الفترة 2005-2007 تعتبر من المشروعات الأكثر تمويلا من طرف الجمعية¹ بنسبة تقارب 40% من إجمالي المشروعات الممولة على مستوى المناطق الحضرية، بالإضافة إلى ذلك تشكل المشروعات الأخرى تلك المشروعات الممولة في مجالات الصناعات التقليدية (كمجالات الخياطة، صناعة الزرابي، صناعة الحلبي، وغيرها من الصناعات الأخرى)، وما يمكن ملاحظته أيضا هو تضائل نشاط الجمعية بداية من سنة 2009، وعموما فقد حققت تجربة التمويل الأصغر للجمعية أثرا تنمويا على المستوى الاقتصادي يتجسد في عدد المشاريع الممولة التي وصل إلى قرابة 400 مشروع، بالإضافة إلى تنوع المشاريع التي ضمت أكثر من 35 مجالا.

ثالثا: دور البرنامج في التمكين لفئة النساء

استهدف برنامج الجمعية الوطنية للتطوع فئات النساء بالدرجة الأولى، حيث يُعتبرن الأكثر استفادة من القروض بنسبة 55% مقابل 45%، أي بواقع 347 قرض مقدم للإناث مقابل 281 للذكور، وفق ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم (4-15): يوضح التوزيع النسبي للقروض الممنوحة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات من المرجع اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ والتجارب الدولية والمحلية

¹ - عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غراممين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص: 187.

ثالثا: دور برنامج التمويل الأصغر للجمعية الوطنية للتطوع في خلق مناصب الشغل

ساهم البرنامج¹ بشكل فعال في زيادة فرص العمل في المنطقة، فحسب نتائج إحدى الدراسات التقييمية للبرنامج تبين أن من بين 38 فردا مستفيدا، تمكن 09 مستفيدين من توفير فرص عمل إضافية لأفراد آخرين من خلال المشروعات المصغرة التي يديرونها، بحيث وجدت هذه الدراسة أن نسبة 13% من المستفيدين من خدمات برنامج التمويل الأصغر للجمعية الوطنية للتطوع استطاعوا خلق من 02 إلى 03 مناصب عمل. وبهذه النتائج يمكن اعتبار القروض الممنوحة في إطار برنامج التمويل الأصغر للجمعية الوطنية للتطوع لها تأثير إيجابي على تحسين المستوى المعيشي للأفراد المستفيدين وأسرهم من خلال زيادة فرص العمل نتيجة المشاريع الممولة من قبل البرنامج.

المبحث الثالث: مقارنة الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر مع بقية الدول العربية

سنحاول في هذا المبحث وعلى ضوء ما سبق ذكره توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين التجربة الجزائرية للتمويل الأصغر ودورها التنموي مع بقية تجارب التمويل الأصغر للدول الأربعة المدروسة، بالإضافة إلى ذلك سنعرض على بعض التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق هذه الصناعة لأهدافها التنموية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر بخلاف بقية الدول العربية الأخرى، كما سنتطرق إلى آفاق تعزيز دور التمويل الأصغر في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متكاملة، وبإشراك جميع الأطراف الفاعلة من منظمات غير حكومية وبنوك ومؤسسات المجتمع المدني، وفي الأخير سنشير إلى مدى إمكانية الاستفادة من تجارب التمويل الأصغر للدول الأربعة في الجزائر، باعتبار أن الجزائر انتهجت منهاجا مغايرا لهذه الدول في محاولة للخروج بمقترحات من شأنها أن تعزز من الدور التنموي للتمويل الأصغر في الجزائر.

المطلب الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين التجربة الجزائرية للتمويل الأصغر وبقية الدول العربية

تعتبر التجربة الجزائرية في التمويل الأصغر حديثة للغاية، خاصة إذا ما قورنت بغيرها من تجارب الدول العربية، إذ تعود بداياتها إلى أواخر تسعينيات القرن الماضي، وتعود أول تجربة حكومية مؤسسية متكاملة للتمويل الأصغر إلى سنة 1999، عندما قامت وكالة التنمية الاجتماعية ADS، التي تأسست سنة 1996، بإبرام اتفاقية مع البنك الوطني الجزائري لتقديم قروض صغرى في إطار الشبكة الاجتماعية، بهدف مكافحة الفقر ومساعدة الفئات المهمشة الأكثر حرمانا، لكن سرعان ما تعثرت التجربة بسبب العراقيل والتعقيدات الإدارية، غير أنها كانت بداية مهمة سمحت بوضع أسس وآليات أكثر فعالية في المستقبل، وبعد ذلك أصبح التمويل الأصغر في الجزائر فيما بعد

¹ - عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص: 191.

يدار من قبل هيئات متخصصة تمنح قروض مصغرة للعملاء أو تقوم بدور الوساطة بين البنوك الممولة وأصحاب المشاريع، وقد حققت هذه التجربة نجاحا هاما على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، تجسد في خلق عدد معتبر من المشاريع المصغرة والوظائف، بالإضافة إلى مساهمته الفعالة في القضاء على الفقر والبطالة وتحقيق الاندماج الاقتصادي لشرائح واسعة من المجتمع وإدماجهم في حلقة الإنتاج، ويعتبر جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أحد أهم الأجهزة الحكومية التي أوكلت لها مهمة تسيير التمويل الأصغر في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك هناك عدة برامج نموذجية للتمويل الأصغر قامت بها بعض البنوك الإسلامية وبالاشتراك مع بعض مؤسسات التمويل الأجنبية والجمعيات، حيث حققت نتائج إيجابية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وساهمت في تحسين الأوضاع المعيشية للفئات المستهدفة والتخفيف من حدة الفقر والبطالة، ولكن ما يعاب عليها أنها لم تحقق الاستمرارية كون أغلب هذه البرامج توقف نشاطها.

أما على صعيد الدول العربية التي تم إدراجها في الدراسة والمتمثلة في السودان، الأردن، مصر واليمن، فقد كانت صناعة التمويل الأصغر أكثر تنظيما وفعالية، وقد تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية بفعل التنظيم المحكم لمؤسسات التمويل الأصغر في هذه البلدان وبإشراف مباشر من البنوك المركزية، وبفعل أيضا الإعانات المخصصة لهذه المؤسسات والتي تكون في الغالب محددة بنسب من محافظ البنوك التجارية وتكون مخصصة للتمويل الأصغر كما هو الحال في دولة السودان، دون أن ننسى برامج الدعم الدولي من طرف الأمم المتحدة ومنظمة الأونروا التي دعمت بعض من برامج التمويل الأصغر في هذه الدول، وقصد إيجاد آلية للمقارنة بين التجربة الجزائرية مع غيرها من الدول العربية في مجال التمويل الأصغر ودوره في التنمية، قمنا بدراسة بعض المؤشرات لمؤسسات وبرامج التمويل الأصغر على مستوى الجزائر وبقية الدول العربية.

الفرع الأول: المقارنة من خلال المؤسسات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر

تمثل هذه المؤسسات جانب العرض في سوق التمويل الأصغر وتختلف من حيث الشكل والطبيعة القانونية¹، إذ تتضمن منظمات غير حكومية وطنية وأجنبية وبنوك تجارية وبنوك متخصصة في القروض المصغرة، ومؤسسات مالية غير مصرفية واتحادات وتعاونيات إقراضية، بالإضافة إلى هيئات خاصة أو حكومية تقوم بتقديم خدمات التمويل الأصغر بالوكالة عبر بنوك تجارية، كما تتباين هذه المؤسسات من حيث أهدافها، إذ يسعى بعضها إلى تحقيق أهداف اجتماعية معينة، بينما يعمل البعض الآخر وفق أسس تجارية وربحية، إلا أن هذه المؤسسات تجتمع في استهدافها لذوي الدخل المحدود والشرائح الفقيرة من السكان، وللحكم على أداء مؤسسات التمويل الأصغر لابد من تحقق بعض الشروط في أدائها، ومن أهم هذه الشروط نذكر:

1- انتشار النطاق: ويقدر بعدد العملاء المستفيدين من الخدمة؛

¹ - صندوق النقد العربي، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، مرجع سابق، ص: 224.

2- انتشار العمق: يقدر بمدى قدرة إيصال الخدمة إلى أفقر الفقراء وهم في الغالب الفئة المستهدفة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر؛

3- أداء التحصيل: ما مدى نجاح مؤسسات التمويل الأصغر في تحصيل قروضها؛

4- الاستدامة المالية: هل تريح مؤسسة التمويل الأصغر بما يكفي لمواصلة نشاطها وتوسيع نطاقها دون الحاجة إلى ضخ الإعانات المالية من طرف الجهات المانحة؛

5- الكفاءة: مدى نجاح مؤسسات التمويل الأصغر في مراقبة تكاليفها الإدارية وتخفيضها¹.

بالنسبة للجزائر فإن مؤسسات التمويل الأصغر يغلب عليها الطابع العمومي وتستحوذ الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر على حصة معتبرة من سوق القروض المصغرة، وفيما يتعلق بدور البنوك التجارية فهي التي تتولى منح القروض المصغرة بعد حصول المستفيد على الموافقة من طرف الوكالة واستيفائه لشروط التأهيل، كما يلاحظ غياب تام للبنوك المتخصصة في التمويل الأصغر، أما عن دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، فقد ساهمت في بعض برامج التمويل الأصغر لكنها لم تحقق الاستمرارية، وفيما يخص الدول العربية الأخرى فإن غالبية مؤسسات التمويل الأصغر تتشكل من منظمات غير حكومية (NGOs) وطنية وأجنبية، حيث تجاوزت نسبتها في سوق التمويل الأصغر في الدول العربية 70%، بالإضافة على تواجد المصارف المتخصصة في التمويل الأصغر مع وجود دور فعال للبنك المركزي في التأطير والإشراف على سوق التمويل الأصغر.

ما يمكن استنتاجه من خلال المقارنة أن للشكل القانوني لمؤسسات التمويل الأصغر دور مهم في تحقيق الأهداف التنموية لهذه المؤسسات، فالمؤسسات التمويلية المتخصصة وكذا بنوك التمويل الأصغر لها القدرة على تحقيق أهدافها بأكثر فاعلية، كونها متخصصة في تقديم خدمات معينة وموجهة لشريحة محددة في المجتمع، وفي إطار تعزيز سوق التمويل الأصغر من جانب العرض يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب الدول الأربعة ومحكاة دورها المؤسساتي وذلك بإدراج جملة من الإصلاحات أهمها:

أ- إشراف البنك المركزي على جميع أنشطة التمويل الأصغر بما فيها تسهيل تقديم تراخيص للمؤسسات الناشطة في هذا المجال؛

ب- توسيع شبكة مؤسسات التمويل الأصغر لتشمل البنوك المتخصصة في التمويل الأصغر على غرار بقية الدول العربية؛

¹ - ريتشارد روزبيرغ، مسودة مؤشرات الأداء الأساسية في مجال التمويل الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء

- ت- تعزيز دور مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي خاصة البنوك الإسلامية، نظرا لثقة المجتمع في التمويل الإسلامي الخالي من الفوائد الربوية؛
- ث- السماح للمنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية والجمعيات بالنشاط والمساهمة في تقديم خدمات التمويل الأصغر؛
- ج- توسيع صلاحيات بريد الجزائر في مجال خدمات التمويل الأصغر ليصبح دورها غير مقتصر على تسيير الحسابات بل يتعداه إلى تقديم قروض مصغرة وفتح حسابات ادخارية للعملاء.

الفرع الثاني: المقارنة من حيث لخدمات التمويل الأصغر المقدمة للعملاء والتشريعات المنظمة والهيئات المشرفة.

تتباين الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية وذلك بحسب التشريعات والقوانين التي تحكم نشاط التمويل الأصغر، فكلما تنوعت هذه الخدمات، كلما انعكس ذلك على تحقيق الأهداف التنموية المرجوة من عملية التمويل الأصغر، ولكي تكون هذه الخدمات أكثر فاعلية، لا بد أن تصل إلى أن تحقق الانتشار المطلوب في العمق والنطاق، كما أن تنوعها يؤدي إلى الاستدامة والاستمرارية في نشاط وبرامج التمويل الأصغر، والجدول أدناه يوضح أهم الخدمات المقدمة في مؤسسات التمويل الأصغر العربية.

الجدول رقم (4-29): خدمات التمويل المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر والتشريعات التي تحكمها

الدولة	الخدمات المالية المصغرة المقدمة			الجهة المشرفة	التشريعات المنظمة لسوق التمويل الأصغر
	التأمين	الادخار	الائتمان		
مصر	موجود	غير موجود	موجود	هيئة الرقابة المالية (سلطة مستقلة)	قانون التمويل الأصغر رقم 141 في 2014 محدث في 2020
الأردن	موجود	غير موجود	موجود	البنك المركزي الأردني	المرسوم رقم 5 المنظم لمؤسسات الائتمان الأصغر في 2015
اليمن	موجود	موجود	موجود	البنك المركزي اليمني	قانون التمويل الأصغر في 2009
السودان	موجود	موجود	موجود	البنك المركزي السوداني (وحدة التمويل الأصغر)	قانون مؤسسات التمويل الأصغر في 2011 محدث في 2017
الجزائر	موجود	موجود	غير موجود	وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة (هيئة حكومية)	القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الأمر رقم 03-11 المتعلق بتنظيم العمل المصرفي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير: p 14. Financial Inclusion Measurements in the

Arab World

يتضح من خلال الجدول رقم (4-29) أن الدول الأربعة متقاربة إلى حد ما من حيث خدمات التمويل الأصغر المقدمة، فنجد جميع الخدمات موجودة باستثناء خدمات الادخار غير متوفرة بالنسبة للمؤسسات المصرية والأردنية، أما بالنسبة للجزائر فنلاحظ أن الخدمات التمويل الأصغر تقتصر على خدمة واحدة وهي خدمة الإقراض المصغر، مما يشير إلى تخلف الجزائر في هذه الصناعة عن بقية الدول، وهذا ما يجد من دورها في التنمية، أما من حيث التشريعات المنظمة لسوق التمويل الأصغر، فإن كل الدول العربية المذكورة لها قوانين خاصة ومنظمة لهذا السوق، عدا الجزائر فقد تم الإشارة فقط في قانون النقد والقرض في بعض موادها إلى بعض النقاط التي لها علاقة بالتمويل الأصغر ومؤسساته، مثل ما تشير إليه المواد 110، 112، 113، 114، والتي تبين طبيعة المؤسسات المالية التي تمارس الأعمال المصرفية¹، أما من حيث الهيئة الرقابية المشرفة على القطاع، فنجد أنها في الدول العربية تتم من قبل البنك المركزي، بخلاف الجزائر نجد أغلب هيئات التمويل الأصغر سواء كانت هيئات أو جمعيات تعمل تحت وصاية هيئات حكومية وهذا مؤشر على عدم جدية الدولة في التعامل مع هذا السوق الذي يعمل على أسس تضامنية اجتماعية أكثر منها ربحية كما هو الحال بالنسبة لبقية الدول العربية، أين نجد حضور البنوك بقوة في هذا السوق، كما يمكن أن يؤثر غياب البنوك المتخصصة في سوق التمويل الأصغر الجزائري على استدامة واستمرارية مشاريع وبرامج التمويل الأصغر.

الفرع الثالث: المقارنة من خلال منهجيات الإقراض وصيغ التمويل

في الجزائر أغلب التمويلات عبارة عن تمويلات فردية تكون في شكل تمويل ثنائي (الهيئة المقرضة - المستفيد) أو شكل تمويل ثلاثي (الهيئة المقرضة - المستفيد - البنك)، أما عن صيغ التمويل الإسلامي فهي محدودة نظرا لقلّة البنوك الإسلامية وهي في شكل قروض حسنة مقدمة من طرف البنوك الإسلامية أو صناديق الزكاة، في حين أنه في الدول العربية تتنوع منهجيات التمويل داخل مؤسسات التمويل الأصغر بين الإقراض الجماعي والفردى، كما تسود صيغ التمويل الإسلامي مثل المراجعة المصغرة والمضاربة المصغرة والقرض الحسن. وما يمكن ملاحظته من خلال المقارنة هو غياب أسلوب الإقراض الجماعي بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر بخلاف بقية الدول العربية المدروسة، فنجد أسلوب الإقراض الجماعي المستوحى من تجارب التمويل الأصغر الناجحة دوليا كتجربة بنك غرامين والتي لها أثر كبير على التنمية.

الفرع الرابع: المقارنة من خلال تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية

تتجلى الأهمية الاستراتيجية للتمويل الأصغر في تحقيق العديد من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالخصوص الأهداف المتعلقة بمحاربة الفقر والبطالة وتحسين الظروف المعيشية للفئات المحرومة، بالإضافة إلى العمل على تحسين مستويات الصحة والتعليم وكذا تمكين المرأة والشباب، وبالإضافة إلى دعم الاقتصاديات القومية

¹ - عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق ص: 144.

من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة القيمة المضافة ودعم الصادرات وتنويع المنتج الوطني، ومن خلال ما سبق ندرك دور التمويل الأصغر في تحقيق هذه الأهداف، أما في الجزائر يختلف الأمر عن بقية الدول العربية، فالتمويل الأصغر في الجزائر غالبا ما يقدم بهدف المساعدة الاجتماعية، كما أن معدلات تعثر القروض وعدم السداد مرتفعة نسبيا، مما يفسر إحجام البنوك التجارية عن تقديم القروض المصغرة، بخلاف الدول العربية المدروسة التي تستهدف صناعة التمويل الأصغر، فبالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية تحقق أيضا أهدافا اقتصادية، كما أن برامج التمويل الأصغر في الدول المدروسة تتسم بالاستمرارية والاستدامة، بخلاف الجزائر التي شهدت أغلب برامج التمويل الأصغر توقفا، ما عدا برامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وبخصوص تمكين فئات المرأة والشباب فإن النسبة في الجزائر متقاربة بين الدول وهي في الغالب تفوق 50%.

المطلب الثاني: مقارنة التحديات التي تواجه سوق التمويل الأصغر في الجزائر مع بقية الدول

يعترض سوق التمويل الأصغر في المنطقة العربية عموما وفي الجزائر خصوصا العديد من التحديات، حالت دون تحقيقه للأهداف المسطرة، إذ ترتبط هذه التحديات بقدرة مؤسسات التمويل الأصغر على الاستمرارية مما يعيق تحقيق النمو والربحية لهذه المؤسسات، كما أن هناك بعض التحديات مرتبطة بالجهات التنظيمية والمشرفة على نشاط التمويل الأصغر، سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم هذه التحديات.

الفرع الأول: التحديات التي تواجهها صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية

1. تعزيز ودعم الشمول المالي:

بالرغم من تجارب التمويل الأصغر في المنطقة العربية إلا أنها لا تزال من أقل المجموعات الإقليمية الأخرى من حيث مستويات الشمول المالي، ومن هنا يتوجب على البلدان العربية توفير عدد من المتطلبات الأساسية التي تساهم في زيادة مستويات إقبال المؤسسات المصرفية والمالية على التوسع في تقديم خدماتها لأكثر عدد من العملاء، ومن بين أهم هذه المتطلبات وجود نظم للاستعلام الائتماني بحيث تسمح للمؤسسات بتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، بالإضافة إلى ذلك توفر نظم الرهون والأصول المنقولة من أجل دعم قرارات المؤسسات المالية وزيادة فرص المشروعات المصغرة للوصول إلى التمويل بضمان حقوق الدائنين بشكل أفضل.

2. تطوير وإصلاح الإطار التنظيمي والرقابي:

لترقية سوق التمويل الأصغر وتمكينه من النفاذ إلى شرائح أوسع، يتوجب إصلاح الأطر التنظيمية والرقابية الموجودة واستحداث أطر وقوانين جديدة، والتي من شأنها أن تنظم عمل مؤسسات التمويل الأصغر وتحدد صفتها القانونية والمالية، وتعزز الأسس التجارية والربحية في نشاطات التمويل الأصغر، بالإضافة إلى تهيئة البيئة الملائمة لتسهيل الوصول للتمويل بتخفيف القيود وتحسين شفافية مؤسسات التمويل الأصغر العربية وقدراتها المالية.

3. فتح قنوات تمويلية بديلة:

كالتحويل الجماعي وإيجاد إطار تشريعي له، بهدف ضمان السيولة في مؤسسات التمويل الأصغر، حيث تعمل شركات التمويل الجماعي من خلال منصات إلكترونية عبر الإنترنت حتى تتيح لعدد كبير من الأفراد والشركات مساهمات مالية فردية صغيرة على أساس الإقراض أو الاستثمار أو التبرعات، دون وساطة المؤسسات المالية التقليدية كالبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر. ويعتبر نمو شركات التمويل الجماعي محدود جدا في المنطقة العربية، نظرا لتوجهات البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية نحو تقديم تراخيص النشاط لهذه المؤسسات.

4. مواكبة التطور الهائل والسريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتحول الرقمي:

وهذا مما يتطلب بنية تقنية ورقمية متطورة¹ لضمان مستويات مرتفعة من نفاذ الأفراد والشركات إلى الإنترنت وخدمات الهاتف النقال مع ضمان جودتها، وكذا توفير نظم الدفع الإلكتروني للاستفادة من مزاياها في خفض التكاليف وتوفير الوقت والسرعة في إتمام العمليات.

5. توسيع نطاق خدمات التمويل الأصغر:

وعدم اقتصرها على تقديم القروض المصغرة، فسوق التمويل الأصغر في أغلب البلدان العربية عبارة عن سوق للقروض المصغرة فقط دون غيرها من الخدمات الأخرى كالتأمين والادخار والتحويلات المالية.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه سوق التمويل الأصغر في الجزائر

يواجه قطاع التمويل الأصغر الناشئ في الجزائر جملة من التحديات حالت دون تحقيقه لأهدافه التنموية من أهمها:

1. غياب إطار رقابي موحد على نشاط التمويل الأصغر:

لا يوجد في الجزائر إطار موحد نظرا لتعدد الهيئات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر، حيث نجد أن الوكالة الوطنية للقروض المصغر تخضع لوصاية وزارة التضامن الوطني، في حين تخضع البنوك التجارية المتعاملة معها إلى سلطة وإشراف بنك الجزائر، كما نجد أن صندوق الزكاة يعمل تحت وصاية وإشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بينما تخضع الجمعيات غير الحكومية لوصاية وزارة التضامن الوطني ووزارة الداخلية، في حين تخضع مؤسسة بريد الجزائر المهيمنة على خدمات الإيداع المصغر وتحويلات الأموال في الجزائر لسلطة وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وعليه فعدم وجود إطار رقابي موحد يؤثر سلبا على قطاع التمويل الأصغر وأدائه للدور المنوط به، إذ من شأنه أن يشتمت الجهود الرامية إلى تنمية وتطوير القطاع.

¹ - فريدة موهوب، مرجع سابق، ص: 1542.

2. انعدام وجود مؤسسات مالية محلية مستدامة مختصة في التمويل الأصغر:

لا يوجد في الجزائر مؤسسات مالية مختصة في تقديم منتجات التمويل الأصغر على أساس ربحي، كما هو الحال في معظم الدول العربية، حيث أن معظم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر تهيمن عليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر القائم نشاطها على أساس غير ربحي، مما يؤثر على استدامة هذا النوع من التمويل، كما أن القروض المصغرة التي تمنحها هذه الوكالة عادة ما تخضع لاعتبارات سياسية والهدف منها خدمة أغراض وتوجهات حكومية، كما يؤثر عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في التمويل الأصغر على الوصول إلى الفئات المستهدفة ويقلل من تنوع الخدمات المقدمة، فمؤسسات التمويل الأصغر الحكومية عادة ما تركز في نشاطها على خدمات محدودة.

3. سوء تسيير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

كما أشرنا سابقا تستحوذ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على جزء كبير من سوق القروض الائتمان المصغر بالجزائر، منذ بداية نشاطها سنة 2005، برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل ومعالجة ملفات طالبي القروض المصغرة، بالإضافة إلى صعوبة الإجراءات الإدارية وعموم النصوص التشريعية والتنظيمية وكثرة التعديلات عليها، ناهيك عن ضعف التأهيل بالنسبة للكوادر البشرية والعاملين في هذه الوكالة، كما أن الوكالة لا تملك الاستقلالية المالية مما يجعل نشاطها موجه، حيث لا يسمح لها بتحقيق أرباح مقابل ما تقدمه من قروض وخدمات مالية.

4. عدم إشراك المنظمات غير الحكومية في سوق التمويل الأصغر:

يشير الأمر رقم 03-11 إلى استبعاد الهيئات¹ غير الهادفة إلى الربح من تصنيف مؤسسات الائتمان، وهي التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من أعضائها بشروط تفضيلية، وذلك في إطار رسالتها ولتحقيق مقاصد اجتماعية، فانعدام وجود المنظمات غير الحكومية في سوق التمويل الأصغر بالجزائر يشكل عبء كبير على السوق يحد من انتشاره وتوسعه، خصوصا إذا علمنا أن المنظمات غير الحكومية تشكل 70% من المؤسسات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر في المنطقة العربية.

الفرع الثالث: التحديات المشتركة

مع تطور الأنظمة المالية والمصرفية أصبح لزاما على مؤسسات التمويل الأصغر مواكبة هذا التطور لتحقيق أهدافها المتمثلة أساسا في سرعة الانتشار، أي الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفقراء، وعمق الانتشار وهو

¹ مطاي عبد القادر، قسول أمين، بلقلة إبراهيم، مرجع سابق، ص: 140.

وصول الخدمات التمويلية إلى أفقر الفقراء مع تحقيق الاستدامة المالية التي تمكنها من استمرارية النشاط، ولتحقيق هذه الأهداف يستوجب مواجهة مجموعة من التحديات أهمها:

- تحقيق الربحية أي تقديم الخدمات يكون على أساس ربحي للوصول إلى الاستدامة المالية؛
- محدودية الموارد المالية وشحها ونقص جهات الدعم الممولة لمؤسسات التمويل الأصغر؛
- تحقيق معدلات أعلى من الانتشار أو معدل أعلى من الوصول إلى الفئات الأكثر فقرا، وتحقيق الانتشار في العمق والنطاق؛

- وصول مؤسسات التمويل الأصغر إلى مصادر التمويل المستدام وعدم الاقتصار على الإعانات والهبات المقدمة من هنا وهناك؛

- اندماج ودخول مؤسسات التمويل الأصغر في النظام المالي الرسمي؛
- ضمان توحيد الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل الأصغر، خصوصا فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية؛

- استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل الأصغر والتركيز على الخدمات المقدمة عن طريق التطبيقات الذكية للهاتف النقال؛

- عدم خروج مؤسسات التمويل الأصغر عن مهمتها الاجتماعية، وهي خدمة الفقراء المستبعدين من النظام المالي الرسمي والقادرين على ممارسة أنشطة اقتصادية، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية الأخرى كالنهوض بتعليم الأطفال ومحاربة الجوع والأمراض والأمية، وتمكين المرأة اقتصاديا؛

- صعوبة وصول مؤسسات التمويل الأصغر إلى الفقراء؛
- حوكمة مؤسسات التمويل الأصغر، بإيجاد تشريعات ولوائح تنظيمية موحدة تحكم نشاط التمويل الأصغر¹.

المطلب الثالث: ما يستفاد من تجارب التمويل الأصغر ودورها التنموي في الدول الأربعة بالنسبة للاقتصاد

الجزائري

في هذا المطلب وعلى ضوء ما درسناه من أثر للتمويل الأصغر على عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المدروسة والمتمثلة في كل دولة السودان والأردن ومصر واليمن، سنناقش مدى إمكانية الاستفادة الجزائرية من تجارب هذه الدول في مجال التمويل الأصغر وأثره التنموي، مع مدى إمكانية تطبيق نفس الآليات والممارسات التي تقوم عليها هذه الصناعة في هذه الدول، من أجل الوصول إلى مؤسسات تمويل أصغر مستدامة

¹ - طويطي مصطفى، ووزاني ليدية، تجربة التمويل الأصغر في الجزائر: دراسة حالة الوكالة الوطنية للقرض المصغر. مقال منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي. العدد 7 مرجع سابق ص: 87.

بإمكانها استهداف أكبر شريحة من العملاء، وبالتالي الحصول على نتائج أفضل على مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الأول: إمكانية إقامة مؤسسات مصرفية مختصة في التمويل الأصغر (بنوك التمويل الأصغر)

إن نجاح التمويل الأصغر في تحقيق أهدافه مرهون بتأسيس مؤسسات مصرفية متخصصة في مجال التمويل الأصغر، وهذه البنوك عبارة عن مؤسسات اقتصادية ذات توجهات اجتماعية تعمل وفقا للأسس العملية المتعارف عليها في البنوك التجارية، لكنها لا تسعى لتعظيم الفوائد المالية بقدر ما تسعى لتعظيم العوائد الاجتماعية على عملائها¹، فقد كانت البدايات العملية لتأسيس هذا النوع من البنوك بينك غراميين ببنغلادش وبنك راكيات بإندونيسيا، أما على صعيد الدول العربية التي أشرنا إليها، فقد عرفت أيضا تأسيس هذا النوع من البنوك في إطار ما يسمى ببرنامج الخليج العربي لدعم التنمية (AGFUND)، حيث تم تأسيس بنك الأمل للتمويل الأصغر في اليمن والبنك الوطني لتمويل المشروعات الصغيرة في الأردن وبنك الإيداع في السودان، كما تم تأسيس بنك مصر كبنك متخصص في التمويل الأصغر، وتكمن أهمية مقترح تأسيس بنوك التمويل الأصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري في عدة نقاط أهمها:

1- تأسيس بنوك تكون تشريعاتها متوافقة مع متطلبات التمويل الأصغر وتتخصص في تقديم خدمات التمويل

الأصغر؛

2- إقامة مؤسسات مصرفية مستدامة تمارس نشاط تجاري وتحقق إيرادات وأرباح من الخدمات المقدمة؛

3- استهداف الفئات المحرومة التي لا تستطيع الاستفادة من خدمات النظام المصرفي الرسمي؛

4- ربط تقديم التمويل بالادخار لتحقيق الإيرادات التي تضمن استمرارية نشاط البنك التمويلي؛

5- استخدام أساليب الإقراض المتعارف عليها في ميدان التمويل الأصغر كأسلوب الإقراض بضمان المجموعة

وهذا الأسلوب يناسب الفقراء كونه لا يتطلب ضمانات نقدية وعينية؛

أما من حيث الأهداف المنتظر تحقيقها من هذه البنوك، فيتمثل الهدف الرئيسي في تنمية وتمويل الفقراء الناشطين اقتصاديا بواسطة مؤسسات تمويل محلية يديرها هؤلاء الفقراء أنفسهم، بالإضافة إلى أهداف أخرى منتظرة من هذه البنوك أهمها:

- رفع مستويات قابلية تعامل الفقراء مع المؤسسات المالية الرسمية عن طريق اقتراب البنك من هؤلاء الفئات

وعرض خدماته عليهم؛

¹ - أماني حسن يوسف، الإقراض متناهي الصغر في مصر وتوجهاته المستقبلية تجارب من الخبرات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، سنة 2010، ص: 170.

- تقديم مجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المالية وغير المالية المتمثلة أساسا في خدمات الإقراض، تعبئة المدخرات وفتح الحسابات البنكية وإجراء التحويلات المالية وتقديم خدمات التأمين المصغر، بالإضافة إلى الخدمات غير المالية الأخرى؛
- رفع مستويات الشمول المالي داخل البلد وذلك بالمساهمة في وصول الخدمات المالية لمعظم أفراد المجتمع، خصوصا الفقراء منهم وبناء أنظمة مالية شاملة ومفتوحة للجميع داخل الاقتصاد الوطني؛
- الاهتمام بمنظومة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر عن طريق التخصص في تقديم الدعم والتمويل لها؛
- تحسين ظروف معيشة الفئات المستهدفة من قبل هذه البنوك عبر المشاريع الممولة، بما يضمن تحسين مستويات التعليم للأطفال وتوفير الرعاية الصحية وتمكين المرأة وإدماجها اقتصاديا وغيرها من الجوانب الاجتماعية الأخرى.¹

الفرع الثاني: توسيع نطاق عمل البنوك التجارية القائمة للعمل في مجال التمويل الأصغر واقتحام سوق التمويل الأصغر

كما هو متعارف عليه يوجد في الجزائر ستة بنوك تجارية يساهم أغلبها في سوق القروض المصغرة بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ولكن مساهمتها لا تغطي متطلبات هذا السوق، فجميع هذه البنوك لا تتعامل مع طالبي التمويل بطريقة مباشرة، وضمن هذا المقترح يمكن إقامة فروع مستقلة ومختصة بالتمويل الأصغر على مستوى البنوك التجارية، كما يمكن توسيع نطاق عمل هذه البنوك لتتولى تقديم خدمات التمويل الأصغر، وتتم تقديم هذه الخدمات إما بطريقة مباشرة بالدخول إلى السوق والاتصال بالعملاء، كما يتم تقديم هذه الخدمات بطريقة غير مباشرة عن طريق العمل مع الجهات العاملة في مجال التمويل الأصغر والتنسيق معها لتقديم خدمات التمويل.

وقد أشارت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بتحديد ستة مناهج مختلفة تستخدمها البنوك التجارية من أجل دخول سوق التمويل الأصغر، وتوفير الخدمات بطريقة مباشرة يتم من خلال²:

- وحدة داخلية لتقديم خدمات التمويل الأصغر؛
- مؤسسة مالية متخصصة في خدمات التمويل الأصغر؛
- شركة لتقديم خدمات التمويل الأصغر.

¹- عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غراممين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق ص: 215.

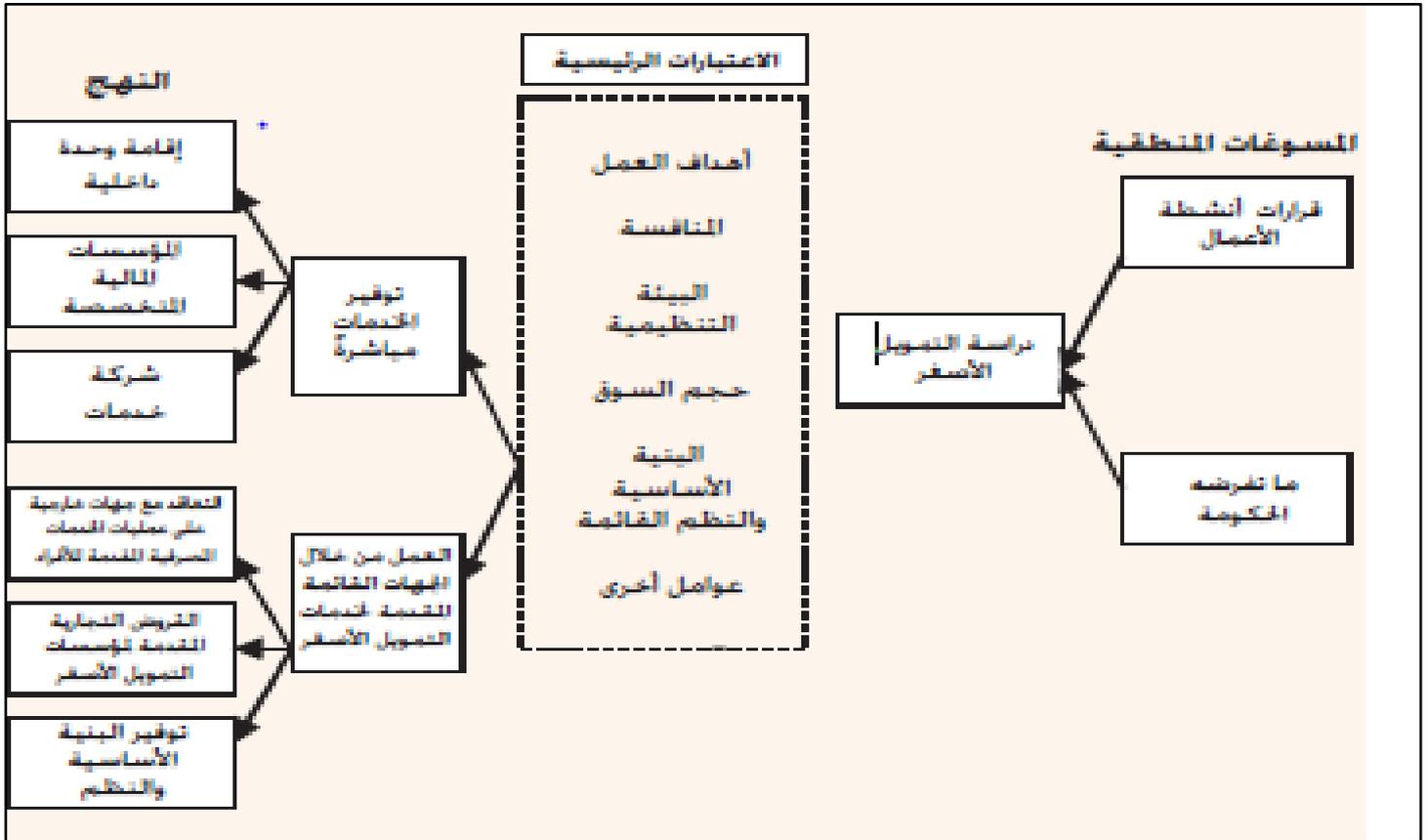
²- جينفر ارسن، البنوك التجارية والتمويل الأصغر نماذج النجاح الآخذة في التطور، مذكرة مناقشة مركزة رقم 28، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ص: 2.

أو توفير الخدمات بطريقة غير مباشرة من خلال العمل مع الجهات القائمة العاملة في مجال تقديم خدمات التمويل الأصغر عن طريق:

- التعاقد مع جهات خارجية للقيام بعمليات الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد؛
- توفير القروض التجارية لمؤسسات التمويل الأصغر؛
- توفير البنية الأساسية والنظم.

إن اختيار النهج المناسب للبنك والظروف المحيطة به يعتبر عاملا مهما لتحقيق النجاح والشكل الموالي يوضح لنا هذه المناهج المتاحة للبنوك التجارية للدخول إلى عمق سوق التمويل الأصغر.

الشكل رقم (4-16): المناهج المتاحة للبنوك التجارية للدخول إلى عمق سوق التمويل الأصغر



المصدر: جينفر ارسن، البنوك التجارية والتمويل الأصغر نماذج النجاح الآخذة في التطور، مذكرة مناقشة مركزة رقم 28، ص:3.

الفرع الثالث: إيجاد دور جديد للجمعيات والمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال محاربة الجوع والفقر

وتقديم المساعدات وتأهيلها لتكون مؤسسات فاعلة في سوق التمويل الأصغر الوطني

أشرنا فيما سبق أن ما يميز سوق التمويل الأصغر في الدول العربية هو استحواذ المنظمات غير الحكومية والجمعيات الإنسانية على تقديم جزء كبير من خدمات التمويل الأصغر في المنطقة العربية، حيث تجاوزت نسبتها

70% من إجمالي عدد المؤسسات الناشطة في سوق التمويل الأصغر العربي¹، ومن هنا يمكن للاقتصاد الوطني الاستفادة من دور هذه المنظمات الغير حكومية والجمعيات في تقديم يد المساعدة وتهيئة ظروف العمل، كما يمكن أن تتحول هذه المنظمات غير الحكومية إلى مؤسسات مالية رسمية ناشطة في مجال التمويل الأصغر، وقد شهدت تحول عدة منظمات غير حكومية إلى مؤسسات مالية، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى تحول 39 مؤسسة مالية تابعة لمنظمات غير حكومية إلى بنوك ومؤسسات مالية بين سنتي 1992 و2003²، ويتم التحويل بأن تقوم الجمعية أو المنظمة غير الحكومية بإنشاء مؤسسة مالية خاضعة للوائح التنظيمية، وذلك عن طريق تحويل محفظة القروض بالكامل أو جزء منها إلى هذه المؤسسة المالية الناشئة، كما يمكن لهذه المؤسسة الحصول على اعتمادات مالية عن طريق الإقراض من مصادر تجارية، وبالتالي إضافة القروض إلى المنح التي تحصل عليها، مما يؤدي إلى حدوث طفرات كبيرة في مجال الحصول على مصادر مالية³، وقد عرف هذا النموذج نجاحا كبيرا في مصر نظرا لكثرة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال التمويل المتناهي الصغر، إذ يقدر عددها 953 جمعية ومؤسسة أهلية⁴.

الفرع الرابع: ضرورة الاستفادة من الموارد المالية المخصصة لدعم التمويل الأصغر والتنمية من قبل المنظمات الدولية والإقليمية

تشمل هذه الموارد تلك الموارد المالية الممكن الحصول عليها من طرف بعض الجهات الدولية والإقليمية المانحة ذات الصلة بمجالات التمويل الأصغر والعمل الإنساني، والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- 1- الموارد المالية المتأنية من البنك الدولي من خلال برامجه الداعمة لتطوير صناعة التمويل الأصغر؛
- 2- الموارد المالية الممكن الحصول عليها من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانتمائية - AGFUND - في إطار استراتيجية لتطوير التمويل الأصغر في الدول العربية والدول الإسلامية؛
- 3- الموارد المالية الممكن الحصول عليها من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من خلال سياسته في مجال تطوير سياسات التمويل الريفي، والتي يمكن أن تكون في شكل مساهمات محدودة في رأس مال البنك، أو في شكل قروض لأجل، أو في شكل منح أو دعم متحصل عليه في إطار تطوير صناعة التمويل الأصغر على مستوى الاقتصاد الوطني⁵.

¹ صندوق النقد العربي، فرص وتحديات النفاذ إلى خدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، مرجع سابق ص: 225.

² نيمال فيرناندو، قصص نجاح التمويل الأصغر - تحول المنظمات غير الحكومية إلى مؤسسات تمويل خاضعة للوائح المنظمة، بنك التنمية الآسيوي جويلية 2004 ص: 7.

³ أماني حسن يوسف، مرجع سابق، ص: 182.

⁴ تقرير بعنوان: قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر ما بين التدابير الاحترازية والاستجابة الفعلية امام تفشي فيروس كورونا المستجد مرجع سابق.

⁵ عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق ص: 212.

الفرع الخامس: الاستفادة من التجارب العربية الرائدة في مجال التمويل الأصغر

يمكن للجزائر في إطار تعزيز الدور التنموي للتمويل الأصغر الاستفادة من بعض الممارسات المكتسبة من بعض البلدان العربية في مجال التمويل الأصغر، كتجربة بنوك التمويل الأصغر لتعزيز الشمول المالي¹ ضمن برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانتمائية – AGFUND - التي عرفت نجاحا كبيرا، بالإضافة إلى إمكانية الانخراط في شبكة التمويل الأصغر للدول العربية - سنابل - والاستفادة من خدماتها، كما يمكن خلق إطار للتعاون المشترك بين الدول العربية لتبادل الخبرات في مجال التمويل الأصغر.

بالإضافة إلى ذلك يمكن للجزائر الاستفادة من التجارب العالمية المؤسساتية الناجحة في مجال صناعة التمويل الأصغر، كتجربة بنك راكيات بإندونيسيا وبنك غراممين للفقراء ببينغلادش، وتجربة مؤسسة التنمية الاجتماعية بمصر، وبنك الأمل باليمن وغيرها من التجارب الناجحة، خصوصا تلك التي تمت في اقتصاديات لها نفس خصائص الاقتصاد الوطني، وكذا تجارب التمويل الأصغر في الدول المجاورة مثل تونس والمغرب وموريتانيا، في إطار إقامة شراكة في هذا المجال أو توأمة بين بعض مؤسسات التمويل الأصغر للاستفادة وتبادل الخبرات.

¹<https://agfund.org/ar/financial-inclusion-banks/>

خلاصة الفصل الرابع

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة تقييمية لأثر التمويل الأصغر على التنمية مع إجراء مقارنة بين الجزائر ومجموعة من الدول العربية، ويتعلق الأمر بكل من مصر، السودان، اليمن، الأردن، حيث حاولنا تقييم آليات وبرامج التمويل الأصغر المتاحة في هذه الدول، ومعرفة دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومقارنتها ببرامج التمويل الأصغر في الجزائر.

وتجدر الإشارة أنه وبالرغم من التباينات المتواجدة بين الدول العربية محل المقارنة والجزائر، إلا أنه تبقى هذه الدول العربية يجمعها إطار موحد وخصائص مشتركة مثل: انخفاض مستويات الدخل الفردي، وضعف في مستويات الإنتاجية، المعدلات المرتفعة للنمو السكاني المؤثرة سلبا على النمو الاقتصادي، ارتفاع مستويات البطالة والتوظيف غير الكامل، سيادة حالة من المنافسة غير الكاملة في اقتصاداتها، ومن خلال هذه الخصائص المشتركة بين البلدان يمكننا إيجاد مجال للمقارنة بين هذه الدول من جهة، والجزائر من جهة أخرى، نظرا للتطور الذي عرفته هذه الصناعة في الدول المدروسة من خلال عدد العملاء والمؤسسات التي تعمل في هذا المجال، وكذا حجم المحفظة التمويلية المخصصة للتمويل الأصغر، بالإضافة إلى الخدمات المقدمة التي كان لها تأثير واضح على تحسين العديد من مؤشرات التنمية في هذه البلدان، ورغبة منا للاستفادة من إيجابيات هذه التجارب بما يتوافق والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الجزائر، من أجل الوصول إلى أفضل السبل والآليات المستعملة في التمويل الأصغر للمساهمة في تحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، كما حاولنا الخروج بمقترحات تنفيذ الاقتصاد الجزائري مستقبلا في مجال صناعة التمويل الأصغر.

خاتمة

حاولنا في هذا البحث تقييم أثر التمويل الأصغر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تمثلت الإشكالية المطروحة في التساؤل الرئيس التالي :

إلى أي مدى ساهم التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر؟ وكيف يمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية لرفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي؟

وللإجابة على هذا التساؤل استخدمنا كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن، واستعرضنا في الجانب النظري من دراستنا أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تطرقنا إلى التعريف بالتمويل الأصغر وأهم مبادئه وافتراضاته الفكرية ودوره التنموي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وأشرنا إلى بعض الدراسات السابقة في مجال تأثير التمويل الأصغر على التنمية في الجزائر وفي بعض الدول العربية، أما في الجانب التطبيقي للدراسة، فقد قمنا باستعراض تجارب بعض الدول العربية في مجال التمويل الأصغر ودوره في التنمية حيث شملت هذه الدول كل من السودان، الأردن، مصر، واليمن، بالإضافة إلى الجزائر، وقمنا في الفصل الأخير بإجراء مقارنة بين الدول العربية الأربعة مع الجزائر، فيما يتعلق بدور التمويل الأصغر وتأثيره على بعض عناصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال دراستنا للتمويل الأصغر في هذه الدول العربية، اتضح لنا أن صناعة التمويل الأصغر عرفت نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة، تجسد ذلك في العدد الكبير للمؤسسات التمويلية التي تقدم خدمات تمويلية متنوعة لشرائح واسعة من المجتمع، مما انعكس ذلك على تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

وخلصنا في الأخير إلى جملة من النتائج التي تحمل في طياتها إجابات على التساؤلات المطروحة في الإشكالية، وتعتبر أيضاً اختبار لفرضياتها لتأكيد صحتها أو نفيها، حيث قسمناها إلى نتائج إيجابية ونتائج سلبية كالآتي:

أولاً: النتائج الإيجابية المحققة

- 1- ساهم التمويل الأصغر في التخفيف من الفقر والتهميش المالي لشريحة واسعة من المجتمع؛
- 2- ساهم التمويل الأصغر في القضاء على البطالة وزيادة فرص العمل، حيث يشكل مثلاً عدد الوظائف التي أنشأت في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 97612 منصب خلال السنوات الثلاثة الأخيرة إلى غاية نهاية سنة 2021.¹
- 3- ساهم التمويل الأصغر في خلق قيمة مضافة من زيادة عدد المشاريع المصغرة؛
- 4- ساهم التمويل الأصغر في الإدماج الاقتصادي لبعض فئات المجتمع مثل النساء وفئات ذوي الاحتياجات الخاصة والمسجونين الذين تم الإفراج عنهم؛

¹ موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أطلع عليه بتاريخ 15.05.2022. <https://www.angem.dz/ar/article/emplois-crees>

- 5- ساهم التمويل الأصغر في تنويع النشاط الاقتصادي، من خلال منح قروض موجهة لمختلف القطاعات الزراعية والصناعية والخدماتية؛
- 6- حقق دعم التنمية في المناطق الريفية والجبلية من خلال البرامج النموذجية للتمويل الأصغر، كبرنامج دعم التنمية لشمال شرق الجزائر؛
- 7- استفادة قطاع التمويل الأصغر من جائحة كورونا عن طريق استغلال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والتواصل عن بعد لتقديم الخدمات المالية إلكترونياً، وحتى تقديم الخدمات غير المالية مثل إقامة الدورات التدريبية للمستفيدين بتقنية التحاضر عن بعد؛
- 8- الدور الكبير الذي لعبته البنوك الإسلامية لدعم التمويل الأصغر من خلال تجرّبي بنك البركة وبنك السلام، وملاءمة صيغ التمويل الإسلامي مع متطلبات سوق التمويل الأصغر؛
- 9- الدور الذي يمكن أن تلعبه الزكاة في دعم سوق التمويل من خلال توفير موارد مالية؛

ثانياً: على صعيد النتائج السلبية

- 1- نشاط التمويل الأصغر في الجزائر أشبه ما يكون بنظام مساعدات اجتماعي يغيب عنه الطابع التجاري، وهو ما يفسّر الضعف في نسب استرداد القروض وعدم استدامة برامج التمويل الأصغر؛
- 2- لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الطلب والعرض بسبب نقص مؤسسات التمويل الأصغر وعدم قدرة المؤسسات القائمة على تلبية احتياجات السوق؛
- 3- عدم وجود مؤسسات مختصة في التمويل أو بنوك تمويل أصغر كما هو الحال في الدول العربية؛
- 4- اقتصار خدمات التمويل على خدمة منح الائتمان دون غيرها من الخدمات التمويلية الأخرى؛
- 5- احتكار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر لجانب كبير من سوق التمويل الأصغر، وبالتالي عدم فتح السوق للمنافسة؛
- 6- غياب شبه تام للمنظمات غير الحكومية والجمعيات في سوق التمويل الأصغر الجزائري على عكس الدول العربية التي تستحوذ على أكثر من نصف الحصة السوقية للتمويل الأصغر؛
- 7- توقف أغلب برامج التمويل الأصغر عن النشاط التمويلي لضعف نسب استرداد القروض من طرف المستفيدين؛
- 8- إحجام البنوك العمومية عن تقديم القروض المصغّرة لعدم توفر ضمانات كافية من المستفيدين؛
- 9- غياب لوائح تنظيمية وتشريعية منمّمة وضابطة لسوق التمويل الأصغر الجزائري، بعكس الدول العربية التي لها قوانين منظمة لهذا السوق؛
- 10- تمنح القروض المصغّرة بصيغة الإقراض الفردي وعدم وجود صيغة الإقراض الجماعي التي أثبتت فاعليتها في بعض الدول العربية كمصر مثلاً؛

11- تشتت الجهود الرامية إلى تطوير قطاع التمويل الأصغر المحلي، نتيجة تعدد الجهات المشرفة على القطاع مثل وزارة التضامن وقضايا الأسرة التي تشرف على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التي تشرف على صندوق الزكاة، بنك الجزائر المشرف على نشاط البنوك المقدمة للقروض المصغرة، مما يؤدي إلى عدم وجود رؤيا واضحة لتطوير القطاع؛

ثالثاً: اختبار الفرضيات

على ضوء نتائج الدراسة يمكن اختبار الفرضيات للتأكد من صحتها كما يلي:

• الفرضية الأولى:

التي تنص على أن: التمويل الأصغر ساهم في تنمية المستوى الاجتماعي بتخفيف حدة الفقر والتقليص من البطالة من خلال زيادة عدد الوظائف، **محققة بدرجة عالية** وذلك بالنظر إلى عدد الوظائف التي أنشأت في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومختلف برامج التمويل الأصغر الأخرى، وبالتالي تعتبر **فرضية مقبولة**؛

• الفرضية الثانية:

التي مفادها أن التمويل الأصغر ساهم في تنمية مستوى الاقتصاد الوطني ورفع مؤشرات، **محققة** أيضا بدرجة كبيرة نظرا لعدد المشاريع التي أنشأت من قبل برامج التمويل الأصغر بالجزائر وبالتالي تعتبر **فرضية مقبولة** أيضا؛

• الفرضية الثالثة:

التي تنص على أنه " يمكن للاقتصاد الوطني الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية في مجال التمويل الأصغر ودورها التنموي في كل دول السودان، الأردن، مصر واليمن، كما يمكن تطبيق أساليب التمويل الأصغر في هذه الدول على مستوى الجزائر" فمن خلال استعراض تجارب الدول العربية يتضح لنا وجود إمكانية لمحاكاة هذه التجارب على مستوى الاقتصاد الجزائري، خصوصا في المجال المؤسساتي بإعطاء تراخيص لإنشاء بنوك تمويل أصغر، وكذا السماح للمنظمات غير الحكومية والجمعيات للنشاط في سوق التمويل الأصغر، ويمكن كذلك محاكاة تجارب البلدان العربية على صعيد البيئة التشريعية والتنظيمية التي تضبط سوق التمويل الأصغر، وتولي البنك المركزي الإشراف على نشاط التمويل الأصغر، ومن هنا يمكن اعتبار هذه **الفرضية مقبولة ومحققة**.

رابعاً: توصيات الدراسة

انطلاقاً من دراستنا لدور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية بالنسبة للجزائر ومقارنته ببعض الدول العربية، يمكننا الخروج ببعض التوصيات، حيث أن نجاح التمويل الأصغر في تحقيق أهدافه التنموية على غرار بعض الدول العربية، يتطلب من الدولة الجزائرية تحقيق مجموعة من الشروط أهمها:

1- تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية والمؤسسية لنشاط التمويل الأصغر، بإدخال نشاط التمويل في النظام

المالي الرسمي؛

- 2- تعزيز الشمول المالي بهدف إقامة أنظمة مالية مفتوحة للجميع، وتسهيل وصول الخدمات المالية للجميع دون استثناء أو قيد وشرط؛
- 3- توسيع شبكة خدمات التمويل الأصغر المقدمة كالأدخار والتأمين والتحويلات، وعدم اقتصرها على تقديم القروض المصغرة فقط؛
- 4- تحقيق مؤسسات التمويل الأصغر للموازنة بين الربحية والوصول إلى أكبر عدد من المستهدفين، بهدف تحقيق الاستدامة المالية؛
- 5- إقحام نشاط الصيرفة الإسلامية في نشاط التمويل الأصغر وتقديم منتجات تمويل أصغر متوافقة مع الشريعة، نظراً لثقة الجمهور في المعاملات الإسلامية الخالية من الربا المحرم شرعاً؛
- 6- القيام بعمليات إحصاء دقيقة للفئات المستهدفة من فقراء وأصحاب المداخيل المتدنية ومحاولة الوصول إليهم من قبل مؤسسات التمويل الأصغر؛
- 7- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التمويل الأصغر كتجربة بنك غرامين ببنغلادش؛
- 8- الاستفادة من الإعانات الممنوحة من قبل الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة الأونروا وبرنامج الخليج العربي لدعم التنمية - AGFUND؛
- 9- المشاركة في شبكات التمويل الأصغر الإقليمية والدولية - سنابل العربية - وكذا المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والاستفادة من المزايا المقدمة من طرفها.

خامساً: آفاق البحث

- يُعد موضوع التمويل الأصغر والتنمية موضوع ثري وجدير بالدراسة، حيث أنه بالرغم من كثرة الدراسات التي تناولت الموضوع إلا أنها لم تستوفي جميع جوانبه، لذلك نقترح مواضيع أخرى تكون مكملة لهذه الدراسة وبداية انطلاق لدراسات أخرى مستقبلية والتي نذكر منها ما يلي:
- دور التمويل الأصغر في معالجة أزمة السكن في الجزائر مع أخذ نظام السكن الريفي نموذجاً؛
 - حوكمة مؤسسات التمويل الأصغر ومدى مطابقتها لمعايير الرقابة الدولية؛
 - تداعيات الأزمات الوبائية على سوق التمويل الأصغر (أزمة كورونا كوفيد-19)؛
 - دراسة أثر التمويل الأصغر على التنمية (دراسة مقارنة بين تجارب الدول الآسيوية وتجارب دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط - دول المنيا-).

قائمة المراجع

• المصادر باللغة العربية:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الحديث الشريف

ثالثاً: الكتب

1. أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، سلسلة كتب اقتصادية جامعية، جامعة 6 أكتوبر، مصر، 2014،
2. أماني حسن يوسف، الإقراض متناهي الصغر في مصر وتوجهاته المستقبلية تجارب من الخبرات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، سنة 2010،
3. إيهاب مقابلة، دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حالة المملكة الأردنية، سلسلة دراسات تنمية صادرة عن المعهد العربي للتخطيط العدد 64، الكويت، سنة 2019.
4. إيهاب مقابلة، الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2017،
5. إيهاب مقابلة ومحمد عواوده، أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر، المركز العربي للتخطيط، الكويت، 2020.
6. عبد اللطيف مصيطفي، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
7. عبده سعيد إسماعيل، أدبيات التمويل الصغير: عرض ونقد، حوار الأربعاء، يوم 2008/03/12، (متوفر على موقع مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز)
8. عمران عبد الحكيم، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ، التجارب الدولية والمحلية، منشورات الفا للوثائق عمان الأردن، 2020.
9. فؤاد حسين حسن، المنطلقات النظرية للتنمية الاجتماعية، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، جامعة حلوان، مصر، 2001،

10. فيصل محمود الغرايبة، أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2010.

11. ماركو إلبا، التمويل المتناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، تورينو إيطاليا، 2006.

رابعاً: الأطروحات

12. أسامة إسماعيل يوسف عبد الرحمن البشير، سياسات التمويل الأصغر ودورها في الحد من نسبة الفقر دراسة حالة مصرف السلام في السودان 2013 - 2014م، مذكرة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014.

13. بن عزة هشام، التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مؤسسات الزكاة والوقف أنموذجاً- دراسة حالة التجربة الجزائرية أطروحة الدكتوراه، سنة 2017، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص: 36

14. شادي محمد عبد الباقي إبراهيم صلي، دراسة تحليلية لأثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية الفرد والمجتمع، رسالة لنيل شهادة الماجستير جامعة المنصورة مصر، 2017.

15. عبد الله احمد عبد الله، دور مشروعات التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية في السودان (دراسة تطبيقية على شمال ولاية كرفان - محليتي أم روايه والرهد، أبو دكنة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2019.

16. منى محمد حبش، تقييم الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر وأثره على الاستمرارية والأداء الاجتماعي، أطروحة دكتوراه الفلسفة في التمويل جامعة عمان الأردن، 2013،

17. ياسين حريزي، دور التمويل الأصغر الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1 - الجزائر، 2014.

18. جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1،

19. سلومة موسى يحيى بشارة، التمويل الأصغر ودوره في التخفيف من حدة الفقر في السودان، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مارس 2014

20. عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف الجزائر،
21. محنان صابرينة، تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية، دراسة مقارنة بين التجربة الإندونيسية والجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر.
22. موساوي محمد اليامين، دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية-دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، سنة 2013.
23. عبيد وهيبية، دور القروض المصغرة في تمويل المشاريع البيئية لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين الجزائر وإمارة دبي -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، سنة 2018.
24. صالحى ناجية، دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2018-2019.
25. محاسن عثمان محمد حاج نور، وسائط التمويل الأصغر في السودان للفترة (1996 - 2008م)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة أمدرمان الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان سنة 2009.

خامسا: المقالات

26. مطاي عبد القادر وقسول امين وبلقلة براهيم، التمويل الأصغر في الجزائر الواقع والمأمول دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، المركز الجامعي الونشريسي تسمسيلت الجزائر مارس 2018
27. بوعراب رايح، التمويل الأصغر ودوره في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2005-2015، مقالة في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06 (العدد 01)،

28. رفيقة صباغ، صيغ التمويل في الاقتصاد التضامني دراسة تجربة السودان في التمويل القروض المتناهية الصغر، مقالة منشورة في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد: 13 العدد: 02، ديسمبر 2020، جامعة الجليلي لياس سيد بلعباس، الجزائر
29. صورية شني والسعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مقال منشور في مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد: 03، العدد: 02 سنة 2018
30. طويطي مصطفى، أولاد حيمودة عبد اللطيف، آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «قراءة لتجربة المصرية في صناعة التمويل الأصغر» مقالة في مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية العدد الأول، 2019، جامعة غرداية.
31. طويطي مصطفى، وزاني ليدية، تجربة التمويل الأصغر في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مقالة في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد السابع، جوان 2017، جامعة البويرة.
32. عبد الله علي محمد بابكر، المؤشرات الكمية لقطاع التمويل الأصغر بالسودان، مجلة التمويل الأصغر، العدد الرابع،
33. عزوز مناصرة، الدور المتوقع للزكاة في تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ضوء تجربة صندوق الزكاة الجزائري، مقالة منشورة في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باتنة 1، المجلد 21 العدد: 02، ديسمبر.
34. على سايح جبور، صفية يخلف، متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مقال منشور في مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 5 العدد 2.
35. عمران عبد الحكيم، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر، دراسة حالة مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، مقالة منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.
36. ناجية صالح، نوال بن عمارة، دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر، مقال منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 06 جامعة الوادي، الجزائر،

37. ولد الصافي عثمان، علماوي أحمد، بن عبد الرحمان ذهبية، واقع التمويل الأصغر في الجزائر وأفاق تطويره لما بعد جائحة كورونا - دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر، مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية جامعة بشار، 2020.
38. يوسفات على وعبد الرحمان عبد القادر، فعالية التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر دراسة حالة السودان واليمن، مقالة منشورة في مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة احمد دراية ادرار
39. إبراهيم عبد الرسول محمد بلال وحواء عبد الله بلال سعد الله وامنة عبد القادر السليك، التمويل الأصغر وأثره على المستوى المعيشي - دراسة حالة - (بعض مدن ولاية غرب كرفان السودان خلال الفترة 2009م - 2017م)، مقالة في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد السابع المجلد الأول سنة 2017
40. بوسدرا فوزي، عبد الرحمان عبد القادر، دور التمويل الأصغر في الحد من البطالة - دراسة حالة دول المهينا، موفر على الرابط <https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05/B1.doc>
41. دفع الله عبد الكريم دفع الله كافي، السياسات ودورها في تكوين الرؤية الشاملة للتمويل الأصغر، مجلة التمويل الأصغر، العدد الرابع.
42. ريمة برامة وسلمي مهادي، التمويل الأصغر كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية - تجربة السودان، المغرب، بنغلادش، الجزائر، مقالة منشورة في مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة جامعة سطيف 1، المجلد (03) العدد (02)، سطيف، 2020.
43. زواق الحواس، مساهمة التمويل المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر (تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2005 - 2019)، مقالة منشورة في مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد: 06/ العدد 01 (2021)،
44. السعيد فكرون، معوقات التنمية بالمجتمعات النامية، مقالة منشورة في مجلة العلوم الإنسانية، عدد 38، جوان 2012، جامعة المسيلة، الجزائر.
45. فتيحة بوهرين، دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر (دراسة تجارب رائدة)، مقالة منشور في مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 2، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2018.

46. مساح وفاء وشبوطي عبد الحكيم، لتمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة دراسة تجربة الجزائر والسودان، مقالة منشورة في مجلة الإدارة للبحوث والدراسات، العدد 13، جوان 2018، جامعة المدية، 2018.
47. موهوب فريدة، واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية، مقالة في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة 2 العدد 3 المجلد 34، سنة 2020،
48. بوعراب رابع، التمويل الأصغر ودوره في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2005-2015، مقالة في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، العدد 01/سنة 2017، جامعة الجزائر 3، ص.ص 155-174.
49. بعزير سعيد ومخلوفي طارق، دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المشاريع المصغرة- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة الجزائري-، مقالة منشورة في مجلة الاقتصاد والفنون العدد 01/جوان 2018، جامعة الجزائر، ص ص: 233-263.
50. صيفاوي حكيمة، عولمي بسمة: التمويل الأصغر ودوره في دعم التشغيل في الجزائر في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) وآفاق تطويره-دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر، مقالة منشورة في المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 4 عدد 2، ص.ص: 186 - 201، سنة 2021. الجزائر.
51. عدة بركاهم، بوسماحة محمد لخضر: التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر -الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مقالة منشورة في مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08 العدد 02 (2021) ص.ص: 93-111، جامعة بشار، الجزائر.
52. عفت الزعي، دور وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية في دعم المشروعات متناهية الصغر: دراسة الفترة 2012-2018. مقالة في مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21 العدد 4، جامعة القاهرة، مصر 2020 ص ص 217-246.

سادسا: الملتقيات

53. بكوش كريمة، زحوفي نور الدين، مداخلة بعنوان إتاحة التمويل الأصغر لتمكين المرأة الريفية اقتصاديا (دراسة مقارنة بين الجزائر مصر والسودان) ضمن الملتقى الوطني حول: تمكين المرأة وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة على لونيبي البليدة 2، يومي 8-9 مارس 2015.

54. قحطان عبد سعيد السامرائي ومنى محمد حبش، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع لكلية الأعمال بعنوان: -
جامعة عمان الغربية 7-8 نيسان 2019.

55. صلاح عمر بلخير وسامي صالح النهدي: المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
في محافظة حضر موت دراسة ميدانية، ورقة للمؤتمر العلمي الرابع 24-25 يوليو 2019، جامعة حضر
موت الجمهورية اليمنية 2019، ص ص: 617-635.

سابعا: التقارير والندوات

56. أحمد يحيى شحره، مشروع تخريج المستفيدين من خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية من دائرة الفقر وربطهم
ببرنامج وخدمات التمويل الأصغر سبتمبر 2013،

57. بنك الامل، التقرير السنوي لسنة 2020.

58. البنك المركزي الأردن، التقرير السنوي لقطاع التمويل الأصغر لعام 2018.

59. تقرير بعنوان: قطاع التمويل متناهي الصغر في مصر ما بين التدابير الاحترازية والاستجابة الفعلية أمام

تفشي فيروس كورونا المستجد، متوفر على

الرابط: <https://www.findevgateway.org/ar/blog/2020/04/qta-altmwyl->

[mtnahy-alsghr-fy-msr-ma-byn-altdabyr-alahtrazyt-walastjabt-](https://www.findevgateway.org/ar/blog/2020/04/qta-altmwyl-mtnahy-alsghr-fy-msr-ma-byn-altdabyr-alahtrazyt-walastjabt-)

[alflyt-amam](https://www.findevgateway.org/ar/blog/2020/04/qta-altmwyl-mtnahy-alsghr-fy-msr-ma-byn-altdabyr-alahtrazyt-walastjabt-alflyt-amam)

60. تقرير شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية سنابل، إنجازات الأعضاء للربع الأول

61. تقرير شبكة سنبل (البوابة العربية للتمويل الأصغر)، 2008

62. تقرير صادر عن دائرة الإحصاء الأردني

63. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عالنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، نيويورك سنة 2015.

64. جينفر ارسن، البنوك التجارية والتمويل الأصغر نماذج النجاح الآخذة في التطور، مذكرة مناقشة مركزة رقم

28، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء

65. حيدر ناصر، تجربة البنوك الإسلامية الجزائرية في التمويل الأصغر، واقع التمويل الأصغر في العالم،

66. ريتشارد روز بيرغ، مسودة مؤشرات الأداء الأساسية في مجال التمويل الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة

الفقراء

67. سليم النمري، تقرير قطاع التمويل الأصغر في الأردن في مواجهة فيروس كورونا المستجد متوفر على الرابط:
<https://www.findevgateway.org/ar/blog/2020/05/qta-altmwy-l-alasghr-fy-alardn-fy-mwajht-fyrws-kwrwna-almstjd>
68. شبكة تنمية التقرير السنوي لقطاع التمويل الأصغر الأردني لعام 2018، منشورات البنك المركزي الأردني
69. شبكة سنابل للتمويل الأصغر، التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر الخاص بالأردن.
70. شبكة سنابل للتمويل الأصغر، التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر الخاص باليمن.
71. شبكة سنابل للتمويل الأصغر، التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر الخاص بمصر.
72. الصندوق الاجتماعي للتنمية باليمن وشبكة اليمن للتمويل الأصغر، التمويل الأصغر في اليمن بين سعي الحرب وتفشي فيروس كورونا المستجد، بوابة FinDev، متوفر على الرابط:
www.findevgateway.org/ar
73. صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019،
74. صندوق النقد العربي، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، الفصل العاشر، سنة 2012.
75. عادل محمد علي بله، تحديات التمويل الأصغر بالسودان، واقع التمويل الأصغر في العالم العربي وأثر تداعيات كوفيد-19، الندوة العلمية الافتراضية لمنصة الاقتصاد الإسلامي، نوفمبر 2020.
76. عبد الله علي محمد بابكر، آفاق الشمول المالي في السودان 2020، مجلة التمويل الأصغر - العدد الثالث - سبتمبر 2019،
77. عيسى علي الزعبي، واقع التمويل الأصغر في الأردن (دراسة تحليلية)، الندوة العلمية الافتراضية لمنصة الاقتصاد الإسلامي، نوفمبر 2020.
78. غادة والي، التمويل الأصغر في مصر: دراسة عامة، الهيئة العامة للرقابة المالية.
79. فيرجن ألاير وآخرون، التحليل المنهجي من أجل تفسير نجاح مؤسسات التمويل الأصغر المغربية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر البحثي الأوربي الأول عن التمويل الأصغر، بروكسل، جويلية 2009،
80. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) متوفر على الرابط التالي:
<https://www.findevgateway.org/ar/organization>

81. محمد صالح اللاعي، التمويل الأصغر في اليمن رؤية مستقبلية، منشورات بنك الأمل، اليمن.
82. مصطفى محمد مسند، آثار التمويل الأصغر على الفقر والتمكين: دروس من التجربة السودانية، الندوة العلمية الافتراضية لمنصة الاقتصاد الإسلامي، نوفمبر 2020.
83. منيف الشيبان، التمويل الأصغر في اليمن نظرة عامة على التحديات والفرص، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، اليمن، 2020.
84. ميراندا بشارة، عشر سنوات من التمويل الأصغر والشمول المالي، مقياس التمويل الأصغر لعام 2019 وأبرز تطورات القطاع على مدار العقد الماضي،
85. نيمال فيرناندو، قصص نجاح التمويل الأصغر - تحول المنظمات غير الحكومية إلى مؤسسات تمويل خاضعة للوائح المنظمة، بنك التنمية الآسيوي جويلية 2004.
86. هشام حمزة جاد وعاطف حسن عمرو، سلسلة بحوث مقدمة للمشاركة في المسابقة البحثية العاشرة للمعهد المصري المصري 2020، بعنوان عادة تعريف دور البنوك في تحقيق النمو المتوازن بالتركيز على الاستثمار في الصناعة أو التمويل العقاري أو ريادة الأعمال،
87. إليزابيت ليتفيلد، جوناثان مورديخ، سيد هاشمي، هل التمويل الأصغر إستراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الانتمائية للألفية الثالثة، مذكرة مناقشة مركزة، العدد 24 سنة 2003
88. يسر برنيه واخرون، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، منشورات صندوق النقد العربي، 2019،

سابعا: المواقع الالكترونية

81. البنك المركزي السوداني، وحدة التمويل الأصغر، مجلة التمويل الأصغر، العدد الأول مارس
82. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،
83. عبد الإله تقي، المرأة اليمنية الأنجح في سوق التمويل الأصغر، مقال في موقع العربي الجديد
84. المركز الوطني للمعلومات الإدارة العامة للتحليل والدراسات، دليل برنامج ومؤسسات التمويل الأصغر،
85. المركز الوطني للمعلومات الإدارة العامة للتحليل والدراسات،
86. منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر متوفر على الرابط الموقع:
87. موقع الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة متوفر على الرابط:

- .88 موقع البوابة العربية للتنمية
- .89 موقع الديوان الوطني للإحصائيات
- .90 الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائري
- .91 موقع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري
- .92 موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة متوفر على الرابط التالي: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

المراجع باللغة الأجنبية:

93. Khalaf, L. S., & Saqfalhait, N. I. The effect of Microfinance Institutions activities on economic growth in Arab countries. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal* vol: 23, n1, (2019).
94. SMAHI Ahmed, Microfinance et Pauvreté : Quantification de la Relation sur la population de Tlemcen, Thèse de Doctorat en sciences économiques, Université Abou Berk Belkadi de Tlemcen, Année : 2009/2010.
95. Abdelkader, I. B., & Mansouri, F Performance of microfinance institutions in the MENA region: a comparative analysis. *International Journal of Social Economics*. (2019)
96. Rapport du mix market, cross market analysis middle east and north Africa .
97. www.findevgateway.org/ar/paper/2004/01/almbady-alasasyt-lltmwyl-albalgh-alsghr.

98. Boussetta, Asma. "Microfinance, Poverty and Education." Comparative Economic Studies (2021): 1-23.
99. Abrar, Afsheen, Iftexhar Hasan, and Rezaul Kabir. "Finance-growth nexus and banking efficiency: The impact of microfinance institutions." Journal of economics and business 114 (2021): 105975.
100. Nasrin, S., Baskaran, A., & Rasiah, R. (2017). Microfinance and savings among the poor: evidence from Bangladesh microfinance sector. *Quality & Quantity*, 51(4), 1435-1448.
101. Chiu, Tzu-Kuan. "Factors influencing microfinance engagements by formal financial institutions." *Journal of Business Ethics* 143.3 (2017): 565-587.
102. Chomen, Dejene Adugna. "The role of microfinance institutions on poverty reduction in Ethiopia: the case of Oromia Credit and Saving Share Company at Welmera district." *Future Business Journal* 7.1 (2021): 1-10.
103. Corsi, M., Botti, F., Rondinella, T., & Zacchia, G. (2006). Women and microfinance in Mediterranean countries. *Development*, 49(2), 67-74.
104. Bouakary Sidiki Diakite : Les fondements théoriques de l'économie de la Microfinance, Tome III, éditions MENAIBUC , France, 2008.
105. Chamberlain, E. (2015). Microfinance in Algeria, Tunisia, and Lebanon.
106. CGAP, Final Report on Microfinance in Algeria: Opportunities and Challenges, June 2006.

الفهرس

الفهرس

الصفحة

IIالشكر
IIIالملخص
VIقائمة المحتويات
VIIقائمة الجداول
XIIقائمة الأشكال البيانية
أالمقدمة
001	الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتمويل الأصغر
002تمهيد
003المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية وبعدها الاجتماعي والاقتصادي
003المطلب الأول: التنمية الشاملة وبعدها الاجتماعي
003الفرع الأول: مفهوم التنمية الشاملة وهدفها
004الفرع الثاني : التنمية الاجتماعية وعناصرها وأهدافها
008الفرع الثالث: أهمية وأهداف التنمية الاجتماعية
009الفرع الرابع: معوقات التنمية الاجتماعية
012المطلب الثاني: التنمية الاقتصادي ومصادر تمويلها
012الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية
013الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية
016الفرع الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية
023الفرع الرابع: أثر السياسات الاقتصادية والمالية ودورها في توجيه التنمية الاقتصادية
026المبحث الثاني: الإطار النظري للتمويل الأصغر وأهم عناصره
026المطلب الأول: ظهور التمويل الأصغر وأهم مراحل تطوره عبر التاريخ
026الفرع الأول: التطور التاريخي للتمويل الأصغر
030الفرع الثاني: تعريف التمويل الأصغر
032المطلب الثاني: انتشار التمويل الأصغر عبر العالم
032الفرع الأول: التوسع العالمي لنمو سوق التمويل الأصغر منذ عام 2009

034	الفرع الثاني: مؤشرات تطور صناعة التمويل الأصغر على المستوى العالمي
036	المطلب الثالث: مبادئ، أهمية وأهداف التمويل الأصغر
036	الفرع الأول: مبادئ التمويل الأصغر
037	الفرع الثاني: أهداف التمويل الأصغر
038	الفرع الثالث: أهمية التمويل الأصغر
041	المطلب الرابع: مؤسسات وخدمات وعملاء التمويل الأصغر
041	الفرع الأول: مؤسسات التمويل الأصغر
043	الفرع الثاني: خدمات التمويل الأصغر
046	الفرع الثالث: عملاء التمويل الأصغر
047	المبحث الثالث: الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى والاجتماعي والاقتصادي
048	المطلب الأول: مستويات تقييم الأثر التنموي على المستوى الاقتصادي للتمويل الأصغر
048.	الفرع الأول: الأثر الاقتصادي لمشاريع التمويل الأصغر على مستوى المستفيد أو صاحب المشروع
049	الفرع الثاني: الأثر الاقتصادي لمشاريع التمويل الأصغر على مستوى الأسرة
050	الفرع الثالث: الأثر الاقتصادي لمشاريع التمويل الأصغر على مستوى المجتمع والاقتصاد ككل
051	الفرع الرابع: الآثار التنموية للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي
052	المطلب الثاني: دور التمويل الأصغر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
053	الفرع الأول: دور التمويل الأصغر في القضاء على الفقر
055	الفرع الثاني: دور التمويل الأصغر في النهوض بتعليم الأطفال
057	الفرع الثالث: دور التمويل الأصغر في تحسين الرعاية الصحية
058	الفرع الرابع: دور التمويل الأصغر في تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين
060	خلاصة الفصل الأول
061	الفصل الثاني : الدراسات السابقة
062	تمهيد
062	المبحث الأول: الدراسات السابقة الوطنية التي أجريت على المستوى المحلي
063	المطلب الأول : الأطروحات التي تناولت موضوع التمويل الأصغر على المستوى الوطني
070	المطلب الثاني : المقالات التي تناولت موضوع التمويل الأصغر على المستوى الوطني
082	المبحث الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية التي تناولت موضوع أثر التمويل الأصغر على التنمية
082	المطلب الأول : الأطروحات والرسائل التي تناولت موضوع التمويل الأصغر على المستوى الأجنبي
089	المطلب الثاني : المقالات التي تناولت موضوع التمويل الأصغر على المستوى الأجنبي

095 خلاصة الفصل الثاني
096	الفصل الثالث : واقع صناعة التمويل الأصغر في بعض الدول العربية (الجزائر، السودان، الأردن، مصر واليمن)
097 تمهيد
098 المبحث الأول: واقع التمويل الأصغر في المنطقة العربية..
098 المطلب الأول : نظرة حول التمويل الأصغر في المنطقة العربية.....
098 الفرع الأول: انتشار التمويل الأصغر في المنطقة العربية.....
100 الفرع الثاني: الإطار التشريعي والقانوني المنظم لنشاط التمويل الأصغر في المنطقة العربية.....
101 الفرع الثالث: عدد المقترضين النشطين في المنطقة العربية.....
103 الفرع الرابع: تطور المحفظة الاقراضية لدى مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية.....
106 المطلب الثاني: الأشكال القانونية لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية وطبيعة الخدمات المقدمة من طرفها
106 الفرع الأول: الأشكال القانونية لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية.....
107 الفرع الثاني: منتجات التمويل الأصغر في المنطقة العربية.....
108 الفرع الثالث: أشكال القروض المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية.....
109 المبحث الثاني: عرض تجارب التمويل الأصغر في الدول العربية.....
110 المطلب الأول: تجربة دولة السودان في التمويل الأصغر.....
110 الفرع الأول: نظرة على الشمول المالي بالسودان.....
111 الفرع الثاني: استراتيجية البنك المركزي السوداني في دعم التمويل الأصغر.....
113 الفرع الثالث: المؤشرات الكمية لقطاع التمويل الأصغر حتى ديسمبر 2019.....
115 الفرع الرابع: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على التمويل الأصغر في السودان.....
116 المطلب الثاني: التجربة الأردنية للتمويل الأصغر.....
117 الفرع الأول: الشمول المالي كمدخل لتوسيع نطاق انتشار التمويل الأصغر بالأردن.....
118 الفرع الثاني: الطلب على التمويل الأصغر بالأردن.....
120 الفرع الثالث: التحليل الكمي لقطاع التمويل الأصغر الأردني.....
123 الفرع الرابع: تأثير جائحة كورونا كوفيد-19 على قطاع التمويل الأصغر الأردني.....
124 المطلب الثالث: التجربة المصرية للتمويل الأصغر.....
125 الفرع الأول: دور الشمول المالي في انتشار التمويل الأصغر في مصر.....
126 الفرع الثاني: الطلب المحتمل على التمويل الأصغر وتحليل الفجوة بين العرض والطلب.....

127	الفرع الثالث: مؤسسات التمويل الأصغر في مصر (جاناب العرض)
131	2019	الفرع الرابع: تطور المحفظة الاقراضية للتمويل الأصغر من ديسمبر 2016 إلى غاية ديسمبر 2019
131	الفرع الخامس: تأثير جائحة كورونا كوفيد-19 على قطاع التمويل الأصغر المصري
132	المطلب الرابع: التجربة اليمنية للتمويل الأصغر
133	الفرع الأول: الطلب المحتمل على التمويل الأصغر وتحليل الفجوة بين العرض والطلب
134	الفرع الثاني: مقدمو خدمات التمويل الأصغر في اليمن (جاناب العرض)
135	الفرع الثالث: تحليل المؤشرات الكمية لقطاع التمويل الأصغر اليمني
137	الفرع الرابع: تأثير جائحة كورونا كوفيد-19 على قطاع التمويل الأصغر اليمني
138	المبحث الثالث: عرض التجربة الجزائرية للتمويل الأصغر
139	المطلب الأول: سوق التمويل الأصغر في الجزائر وأهم خصائصه
139	الفرع الأول: محددات الطلب على التمويل الأصغر في الجزائر
141	الفرع الثاني: مقدمو خدمات التمويل الأصغر في الجزائر (جاناب العرض)
142	المطلب الثاني: عرض تجربة التمويل الأصغر للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (Angem)...
142	الفرع الأول: صيغ التمويل المتاحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
146	الفرع الثاني: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
147	الفرع الثالث: التنظيم الهيكلي للوكالة
148	المطلب الثالث: استعراض أهم باقي تجارب التمويل الأصغر في الجزائر
149	الفرع الأول: تجربة التمويل الأصغر للبنوك الإسلامية في الجزائر
152	الفرع الثاني: تجربة مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر
153	خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع : مقارنة الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى

154	الاجتماعي والاقتصادي في الدول المدروسة مع الجزائر
155	تمهيد
156	المبحث الأول: تقييم الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الدول محل المقارنة
156	المطلب الأول: الدور التنموي للتمويل الأصغر بالسودان
157	الفرع الأول: دور التمويل الأصغر في تحقيق بعض أهداف التنمية الاجتماعية
159	الفرع الثاني: مساهمة التمويل الأصغر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بالسودان
161	المطلب الثاني: الدور التنموي لقطاع التمويل الأصغر بالأردن

161	الفرع الأول: دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية بالأردن.....
164	الفرع الثاني: دور التمويل الأصغر في تحسين الأوضاع الاجتماعية للطبقات الفقيرة وتمويل مشاريعهم في الأردن.....
165	المطلب الثالث: الدور التنموي لقطاع التمويل الأصغر بمصر.....
165	الفرع الأول: مساهمة التمويل الأصغر في النهوض بالمستوى الاقتصادي.....
169	الفرع الثاني: مساهمة قطاع التمويل الأصغر المصري في تمكين المرأة.....
170	الفرع الثالث: تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لمؤسسات التمويل الأصغر المصرية.....
171	المطلب الرابع: الدور التنموي لقطاع التمويل الأصغر باليمن.....
172	الفرع الأول: مساهمة التمويل الأصغر في النهوض بالمستوى الاقتصادي.....
173	الفرع الثاني: مساهمة التمويل الأصغر في النهوض بالمستوى الاجتماعي باليمن.....
177	المبحث الثاني: تقييم الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر
177	المطلب الأول: الدور التنموي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.....
177	الفرع الأول: مساهمة الوكالة في رفع مستوى التنمية الاقتصادية.....
182	الفرع الثاني: مساهمة الوكالة في التمكين الاقتصادي لمختلف الفئات الاجتماعية.....
185	الفرع الثالث الخدمات غير المالية للوكالة.....
185	المطلب الثاني: الدور التنموي لتجربة التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر.....
186	الفرع الأول: الدور التنموي لبرنامج النموذجي للتمويل الأصغر لبنك البركة الجزائر بولاية غرداية..
189	الفرع الثاني: الدور التنموي لصندوق الزكاة.....
192	المطلب الثالث: الأثر التنموي لتجارب التمويل الأصغر للجمعيات.....
192	الفرع الأول: أثر تجربة برنامج التمويل الأصغر لشمال شرق الجزائر على مستوى التنمية.....
195	الفرع الثاني: الدور التنموي لبرنامج التمويل الأصغر للجمعية الوطنية للتطوع.....
198	المبحث الثالث: مقارنة الدور التنموي للتمويل الأصغر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر مع بقية الدول العربية.....
198	المطلب الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين التجربة الجزائرية للتمويل الأصغر وبقية الدول العربية..
199	الفرع الأول: المقارنة من خلال المؤسسات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر.....
201	الفرع الثاني: المقارنة من حيث لخدمات التمويل الأصغر المقدمة للعملاء والتشريعات المنظمة والهيئات المشرفة.....

202	الفرع الثالث: المقارنة من خلال منهجيات الإقراض وصيغ التمويل.
202	الفرع الرابع: المقارنة من خلال تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
203	المطلب الثاني: مقارنة التحديات التي تواجه سوق التمويل الأصغر في الجزائر مع بقية الدول.
203	الفرع الأول: التحديات التي تواجهها صناعة التمويل الأصغر العربية.
204	الفرع الثاني: التحديات التي تواجه سوق التمويل الأصغر في الجزائر.
205	الفرع الثالث: التحديات المشتركة.
206	المطلب الثالث: ما يستفاد من تجارب التمويل الأصغر ودورها التنموي في الدول الأربعة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.
207	الفرع الأول: إمكانية إقامة مؤسسات مصرفية مختصة في التمويل الأصغر (بنوك التمويل الأصغر).
208	الفرع الثاني: توسيع نطاق عمل البنوك التجارية القائمة للعمل في مجال التمويل الأصغر واقتحام سوق التمويل الأصغر.
209	الفرع الثالث: إيجاد دور جديد للجمعيات والمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال محاربة الجوع والفقر وتقديم المساعدات وتأهيلها لتكون مؤسسات فاعلة في سوق التمويل الأصغر الوطني.
210	الفرع الرابع: ضرورة الاستفادة من الموارد المالية المخصصة لدعم التمويل الأصغر والتنمية من قبل المنظمات الدولية والإقليمية.
211	الفرع الخامس: الاستفادة من التجارب العربية الرائدة في مجال التمويل الأصغر.
212	خلاصة الفصل الرابع.
213	الخاتمة.
218	المراجع.
230	الفهرس.